

المستقبل العربي

ISSN 1024 – 9834

تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة دولية غير حكومية مقرها لبنان

(مرسوم رقم 4174 عام 2000)

شروط النشر

يمكن المساهمة في مجلة المستقبل العربي من خلال عدة أبواب وفق شروط النشر التالية:

1 - الدراسات: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، لناحية المنهج والتأصيل، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، وصحة المعلومات، والأمانة في الاقتباس، والدقة في ذكر الهوامش والمراجع، والبناء النصي واللغوي المتناسك والواضح، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى براهين وإلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. على أن تكون الدراسة في حدود 5000 – 7000 كلمة.

2 - مقالات وآراء: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعاً خلافياً، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفاً ساخناً، أو مقارنة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤية أو مقترحاً مستقبلياً لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربياً؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي والارتجالية. على أن تكون المقالة في حدود 3000 – 4000 كلمة.

3 - مراجعات كتب: تتضمن المراجعة عرضاً لمضمون كتاب صادر حديثاً، باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يعتمد عليها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على أن تكون المراجعة في حدود 1500 – 2500 كلمة.

4 - أبواب غير ثابتة مثل باب أعلام الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها واستخلاص الدروس منها؛ أو باب مقابلات الذي يحاور أحد الأعلام العرب، أو غير العرب، حول تجربته أو آرائه الفكرية أو السياسية أو الثقافية؛ أو باب مؤتمرات الذي يلخص ويناقش نقدياً وقائع مؤتمر أو ندوة علمية، على أن يقع النص في هذه الأبواب في حدود 2000 – 3000 كلمة.

5 - تخضع النصوص للتحكيم المعمي من جانب لجنة من الباحثين والأكاديميين المتخصصين.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 - قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <<http://www.e-marefa.net/ar>>

2 - قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <<http://www.search.shamaa.or3g>>

3 - دار المنظومة <<http://www.mandumah.com>>

4 - EBSCO Publishing <<http://www.ebsco.com>>

المحتويات

■ دراسات

□ التطورات الدولية وأثرها في التنمية العربية منير الحمش 7

يشهد العالم في السنوات الأخيرة، تطورات مهمة من شأنها إحداث تغيّرات وتحولات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم وفي المنطقة العربية خصوصاً، فضلاً عما ستحدثه في توجهات المبادئ والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية والنظام العالمي القائم حالياً على العولمة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. أبرز هذه التطورات جائحة كورونا، والمواجهة الروسية - الأطلسية في أوكرانيا، وتوتر العلاقات الصينية - الأمريكية في ضوء الموقف الأمريكي من جزيرة تايوان الصينية، وتغير المناخ في العالم وتأثيره في الوضع البيئي للأرض، والتطورات في المنطقة العربية، منها اتفاقيات أبراهام ومشروع الناتو الشرق الأوسطي، وتطورات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية - الغربية.

□ حدود ومآلات مشاركة الإسلام السياسي في ممارسة السلطة في المغرب عبد الهادي الخياطي 30

تبحث هذه الدراسة في الإكراهات التي حالت دون نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية في ممارسة السلطة في المغرب من داخل المؤسسات الرسمية؛ وهل هذه الإكراهات تتعلق بفشل ذاتي أم تتعلق بطبيعة النسق السياسي



المغربي؟ ولماذا ترفض بقية قوى الإسلام السياسي المشاركة السياسية من داخل مؤسسات الدولة؟ كما تبحث في اختلاف منظورات أبرز تيارات الإسلام السياسي في المغرب من موضوع المشاركة في العمل السياسي وممارسة السلطة، وتخلص إلى أن أسباب فشل تجربة تيار الإسلام السياسي المشارك في السلطة في المغرب ترجع إلى فشله في تدبير الشأن الحكومي وسوء تدبير شأنه الداخلي، كما ترجع إلى طبيعة النسق السياسي المغربي.

□ التخطيط الحيزي والممارسة الاستعمارية الصهيونية

45 في فلسطين..... راسم محيي الدين خميسي

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وبين التخطيط الحيزي للدولة الصهيونية، الذي يُستخدم كمركب مركزي في مصفوفة الضبط والسيطرة الإسرائيلية الناعمة والخشنة على الحيز. وهو تخطيط له سمات وملامح شبه ثابتة لتحقيق المشروع الصهيوني، الذي استفاد من تطور وتحول تجارب نماذج الاستعمار وكون استعماراً هجيناً مارسه في إنجاز روايته وأيديولوجيته التي تُشكل بوصلة لنشاطه الاستيطاني الاستعماري. تضع الدراسة إطاراً معرفياً لماهية التخطيط الحيزي وتوظيفه لإنجاز الاستعمار الصهيوني، وترصد التحولات في استخدام التخطيط الحيزي لصوغ توزيع مستوطنات المشروع الصهيوني وانتشارها في فلسطين خلال مراحلها المختلفة، كما ترصد سمات وملامح عقيدة التخطيط الحيزي وأدوات إنجازها.

□ دينامية التنافس الدولي على موارد الطاقة

59 في أفريقيا وتدابيراته لحسن الحسناوي

تبحث هذه الدراسة في تزايد وتيرة التنافس الدولي على مصادر الطاقة في القارة الأفريقية، وهي مسألة يمكن فهم أبعادها في سياق التغيرات الجيوستراتيجية التي بدأت تعرفها الساحة الدولية خلال العقد الأخيرين، وما رافقها من صعود في القوة الاقتصادية لبعض بلدان الجنوب، وتطلعها إلى منافسة القوى الغربية للحصول على موارد الطاقة الأفريقية، وهو ما مكن دول القارة الأفريقية من التخلص بعض الشيء من التبعية للقوى الغربية، من خلال تنوع أسواق بيع مواردها الطاقية. غير أن السياق الاندماجي للقارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي، واستشراء الفساد لديها، حالا دون إسهام الموارد المالية المتأتية من بيع موارد الطاقة في تحقيق الطموحات التنموية لشعوبها.

■ الصين والعالم (ملف - 2)

□ الصين و«الشرق الأوسط»: أفاق المصالح

77 وتحوُّط السياسات ريهام أحمد خفاجي

تتقصى هذه الورقة المصالح الصينية المتبادلة مع دول «الشرق الأوسط» واستشراف أفاقها، وتستكشف إمكان تبديل بعض دوله تحالفاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لمصلحة التحالف مع الصين، وتحديات حدوث ذلك. توظف الورقة مفهوم «التحوُّط الاستراتيجي» لتحليل مسالك دول «الشرق الأوسط» والصين في علاقاتها المتبادلة. وتفترض أن تحوُّط الصين من الصدام العاجل مع الولايات المتحدة، وخشيتها فقدان الخدمات الأمنية المجانية التي تقدمها الأخيرة جعلها تفتقر، حتى الآن، إلى رغبة جادة في دعم وجودها العسكري أو زيادة نفوذها السياسي في المنطقة، على الرغم من تنامي نفوذها الاقتصادي. وتشارك دول الشرق الأوسط الصينَ القلقَ من تراجع الخدمات الأمريكية.

□ تداعيات الصعود الصيني على النزاع

95 في بحر الصين الجنوبي علي قاسم مقدار

أصبح بحر الصين الجنوبي نقطة ارتكاز أساسية للصراع بين الصين الصاعدة من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في منطقة جنوب شرق آسيا وشرقها من جهة أخرى. وباتت السيطرة على البحر وما يحويه من إمكانات

طاقية وسمكية، فضلاً عن موقعه الاستراتيجي كنقطة التقاء بين المحيطين الهندي والهادئ، هدفاً إقليمياً ودولياً ومساحة صراع بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الآسيويين من جهة، والصين التي تحسب البحر امتداداً لبرها ومساحة جيوسراتيجية تضمن لها تفوقها الإقليمي المُهدد بالوجود الأمريكي في المنطقة من جهة ثانية؛ فتقدم هذه الدراسة رؤية تحليلية لتأثير الصعود الصيني في النزاع في بحر الصين الجنوبي من خلال تبيان أهميته الاستراتيجية.

□ صعود الصين ككاشف لحقيقة انحياز نظريات العلاقات الدولية

107 للمنظورات الغربية..... مصطفى بخوش

كشف الكثير من نظريات العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة على نحو صارخ حقيقة تحيُّزها إلى المنظورات الغربية، بحيث استسلم الكثير منها لأوهام النصر، وسقط في فخ النهايات. تجادل هذه الدراسة بأن مضمون الإنتاج الأكاديمي الغربي في حقل العلاقات الدولية في شأن صعود الصين يعكس تحيُّزاً واضحاً يركز على كون صعود الصين يطرح تهديدات ويهمل الفرص التي وفَّرها لما يقارب المليار ونصف المليار إنسان بإخراجهم من حلقة الفقر والتخلف عبر التنمية غير المسبوقة التي تحققت في الصين. هذا من جهة، كما تجادل من جهة أخرى بأن الصعود الصيني يوفر فرصة حقيقية لتشكل تعددية نظرية في دراسة الشؤون الدولية.

■ مقالات وآراء

□ النظام الاقتصادي واستشراف المستقبل العربي:

124 الاشتراكية الجديدة..... صبري زاير السعدي

□ الحرب في أوكرانيا واحتمالات التصعيد: قراءة تحليلية لمقالة

132 جون ميرشايمر: «اللعب بالنار في أوكرانيا»..... إياد هلال الكناني

143 فريد زكريا والنظام العالمي الناشئ..... عبيد الحليمي

■ بيان

151 نداء القاهرة..... مجموعة السلام العربي

■ كتب وقراءات

- الجزائر بين ركود ونهوض
153 (محمد شفيق مصباح).....محمد سيف الإسلام بوفلاقة
- كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية.....كابي الخوري
157
الكتب العربية: من سلطة الهوية إلى نص التمثّل: قراءة نقدية لممارسات فكرية في السودان؛ دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني: الدراسات الفائزة في المسابقة البحثية الدولية «لا للتطبيع»؛ استراتيجية الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية؛ تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط.
- الكتب الأجنبية: The Globalization Myth: Why Regions Matter; Palestine in the Victorian Age: Colonial Encounters in the Holy Land; Stability and the Lebanese State in the 20th Century: Building Political Legitimacy.
- التقارير البحثية: Lebanon and Israel's Maritime Deal Suspends Them Between No War and No Peace; The New Biden National Security Strategy.

■ مؤتمرات

- تقرير عن: مؤتمر الأطراف حول التغير المناخي (الدورة 26)
غلاسكو، 31 تشرين الأول/أكتوبر
12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.....الحسين شكراني وعبد الدائم البطوي
166

آراء الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو مجلة «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف:

مشهد من جزيرة سوقطرة اليمنية.

التطورات الدولية وأثرها في التنمية العربية (*)

منير الحمش (**)

رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،
وباحث اقتصادي عربي سوري.

مقدمة

يشهد العالم في السنوات الأخيرة، تطورات مهمة من شأنها إحداث تغيّرات وتحولات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عما ستحدثه في توجهات المبادئ والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية والنظام العالمي القائم حالياً على العولمة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

وسيكون للجانب الاقتصادي مكان بارز في مجال التغيّرات، وبخاصة في اقتصادات الدول الطامحة إلى بناء اقتصاد تنموي مستقل وفعال وقادر على تلبية حاجات التقدم والنهوض ويلبّي التطلعات المجتمعية لإقامة اقتصاد يحقق العدالة والمساواة على نحو مستمر ومستقر.

أولاً: أهم التطورات الدولية الراهنة

1 - جائحة كورونا

تسبّب تصاعد حالات الإصابة، وبالتالي تزايد حالات الوفاة، من جرّاء جائحة كورونا في حالة من الإرباك في الوسط الصحي والإداري على مستوى الدولة والإقليم والعالم وانعكس الإرباك في الدراسات والتصريحات الصحية والحكومية والإعلامية في تبادل الاتهامات في الأوساط الحكومية

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي السادس عشر الذي تقيمه الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمعهد العربي للتخطيط بعنوان: «تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات»، بمقر الأكاديمية - مدينة العلمين الجديدة، مصر، بتاريخ 1 - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

والإعلامية بين الولايات المتحدة والصين ومنظمة الصحة العالمية حول الأسباب وأسلوب المواجهة واللقاحات المناسبة.

وزاد من حدة الارتباك النتائج الكارثية الناتجة من بعض أساليب التعامل مع الجائحة، وبخاصة حالات الإغلاق والعزل الاجتماعي وتقبيد الحركة وتوقف سلاسل الإمداد (وبخاصة الطاقة والغذاء) وتأثير ذلك في حالة الأمن الغذائي وأمن الطاقة.

ولعل أهم ما طرحته أزمة كورونا من خلال علاقتها بالدولة ووظائفها، هو ارتباطها أيضاً بمفهوم حماية الأمن الإنساني (ومن ضمنه الأمن الغذائي) وما يحيط بالفرد والمجتمع من تهديدات أو مخاطر تهدد أمن المجتمع الإنساني وسلامته في ظل العلاقات الدولية السائدة والقواعد التي تحكم النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يطرح من جديد مسألتين على جانب من الأهمية، وهما الدولة الوطنية ودورها ووظائفها، والنظام الدولي الوحيد القطب والمساوي

لعل أهم ما طرحته أزمة كورونا من خلال علاقتها بالدولة ووظائفها، هو ارتباطها أيضاً بمفهوم حماية الأمن الإنساني (ومن ضمنه الأمن الغذائي) وما يحيط بالفرد والمجتمع من تهديدات أو مخاطر تهدد أمن المجتمع الإنساني وسلامته في ظل العلاقات الدولية السائدة والقواعد التي تحكم النظام العالمي.

الهادفة إلى تغييره وتحويله إلى نظام عالمي تعددي.

في 20 آذار/مارس 2020، أي بعد نحو أربعة أشهر من ظهور الوباء، وجّهت مجلة فورين بوليسي إلى نخبة من المفكرين والسياسيين سؤالاً محدداً هو: كيف سيبدو العالم بعد وباء كورونا⁽¹⁾؟

تختصر المجلة الإجابات بالاستنتاج التالي: إن العالم سيكون أقل انفتاحاً وأقل حرية وأكثر فقراً؛ وإن الآثار الاقتصادية الكارثية لهذا الوباء تبدو واضحة. ولعل هذا ما دفع الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستيفليتز إلى القول إن فيروس كورونا المستجد لم يعبأ بالدولة الوطنية وأصبح مشكلة عالمية، وهذا الأمر يتطلب حلاً عالمياً.

ومن المفارقات اللافتة للنظر أن هذا الوباء يأتي في وقت تعاني الرأسمالية العالمية وأنظمة الليبرالية الجديدة الكثير من مؤشرات الركود العميق، وقد أثبت الوباء الجديد عجز الأنظمة الرأسمالية عن مواجهته.

ولما كان الوعي المجتمعي يفترض مستويات متقدمة من العلم والمعرفة، فإن الأمر يحتاج إلى وقفة مراجعة لأنظمة التربية والتعليم ونشر الثقافة والمعرفة. ولما كان هذا يحتاج إلى مستوى

(1) انظر: منير حمش، «كيف سيبدو العالم بعد وباء كورونا؟»، المستقبل العربي، السنة 44، العدد 507 (تشرين

معقول من الدخول وتخطي ظاهرة الفقر والتفاوت في الدخول وتركز الثروة، لهذا فإن من المهم إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وإقامتها على أسس من العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة وإلغاء التمايز بين الناس ورفع مستوياتهم الثقافية والعلمية، وهو ما يساعد لا على التصدي للوباء فقط، وإنما على إقامة مجتمع متقدم وصحي أيضاً قادر على مواجهة مثل هذا الوباء وتداعياته على الحياة الإنسانية.

2 - العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا وتداعياتها

ربطت روسيا مواقف الولايات المتحدة (والغرب) منها، بالموقع المهيمن الذي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، ودورها في فرض جدول أعمال معين على دول العالم يؤكد سطوتها وهيمنتها على النظام العالمي وعلى العلاقات الدولية.

إذا أردنا التدقيق في خلفية ما يحدث الآن في أوكرانيا علينا العودة إلى مرحلة انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكيكه وما تلا تلك المرحلة. ولسنا الآن بصدد البحث عن أسباب ما حصل وقتذاك إنما علينا أن نشير إلى تداعيات ما حصل؛ ففي الوقت الذي انتهى حلف وارسو الذي كان يضم ما يدعى المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي تم تعزيز حضور حلف الناتو الذي يضم المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. لا بل أضيفت إلى مهمات هذا الحلف مهمات أخرى فاتّجه إلى التوسع نحو الشرق وضمّت إليه دول كانت جزءاً من حلف وارسو في عهد الاتحاد السوفياتي، فأصبحت عام 1999 جزءاً من حلف الناتو (رغم ممانعة روسيا).

واستمر الغرب في توتير الأجواء بينه وبين روسيا بمساندته ما كان يدعى الثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا وغيرهما حيث ساند الغرب قيام حكومات موالية له في تلك البلدان إلى جانب ترديد «مغازلة» أوكرانيا في دعوتها إلى الانضمام إلى حلف الناتو.

عارضت روسيا التقارب الغربي مع أوكرانيا، فضلاً عن معارضتها توسع الناتو نحو الشرق ووضع قواته في الخطوط الأمامية على الحدود الروسية، وعدت ذلك استفزازاً خطيراً يقلل من مستوى الثقة المتبادلة.

يمثل هذا الموقف الخلفية الاستراتيجية للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا من خلال إصرار الغرب على ترسيخ قواعد حلف الناتو على حدود روسيا وضم المزيد من الدول التي كانت سابقاً في حلف وارسو في إطار الاتحاد السوفياتي السابق.

ربطت روسيا مواقف الولايات المتحدة (والغرب) منها، بالموقع المهيمن الذي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، ودورها في فرض جدول أعمال معين على دول العالم يؤكد سطوتها وهيمنتها على النظام العالمي وعلى العلاقات الدولية. هنا التقت روسيا مع باقي دول

العالم الثالث وشعوبها المتضررة من نظام الهيمنة الأمريكية وعلى رأسها الصين الشعبية، بالمناداة بتغيير الأسس التي يقوم عليها النظام العالمي الأحادي القطبية وإقامة نظام عالمي جديد يقوم على التعددية وعلى مبادئ العدالة والمساواة واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

من هذا المنطلق رأى الرئيس الروسي بوتين «أن العملية العسكرية في أوكرانيا إنما هي بداية تقويض إقامة نظام عالمي وفقاً للمفاهيم الأمريكية»، مشيراً إلى أن العالم «يشهد عملية انتقال من المركزية الليبرالية الأمريكية نحو عالم متعدد القطبية يقوم على أساس القانون الدولي وسيادة الشعوب والأمم لا على مفاهيم غير واضحة ومعايير مزدوجة تعكس توجه الغرب للهيمنة».

أ - الجوانب الاقتصادية للحرب الأوكرانية

من المؤكد أن تأثير الحرب في الاقتصادات المعنية بالحرب بصورة مباشرة أو غير مباشرة سيكون عميقاً، وتتفاوت معدلات التأثير وفقاً لمدى قوة الاقتصاد المعني، وقوة القطاعات الإنتاجية فيه بوجه خاص، كما يتوقف ذلك على مستوى الاستعداد الحربي في القوات المسلحة من الناحية البشرية ومن ناحية السلاح ونوعيته. فضلاً عن ذلك، فإن مستوى الاستعداد والإعداد يؤثر من حيث نتائج الحرب ومدى قدرة الاقتصاد على تحمّل النتائج المباشرة من خسائر بشرية ومادية.

لكن المشكلة هنا هي في تأثيرات الحرب وانعكاساتها على المستوى الدولي. ولا شك في أن تأثير الحروب في الاقتصاد الدولي سيظهر سريعاً حتى قبل انتهاء الحرب، ويرجع ذلك إلى الحاجة إلى استمرار مفاعيل الاقتصاد وقطاعاته في العمل تحت جميع الظروف، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمعاملات المالية والمصرفية بوجه خاص سوف تستمر بالعمل وبالتالي سوف تتأثر بسير العمليات الحربية.

لهذا نجد أن منظمة التجارة العالمية التي تتابع سير العمليات العسكرية تسارع بعد نحو شهرين من بدء الحرب إلى خفض توقعاتها للنمو الخاصة بالعام الجاري (2022) بمقدار النصف تقريباً، من 4.7 بالمئة إلى 2.5 بالمئة بسبب تأثير الحرب والسياسات المتعلقة بذلك.

ويرتبط خفض التوقعات بمشاكل سلاسل التوريد التي ظهرت نتيجة جائحة كورونا، التي كان لها تأثير كبير في توريدات المواد الغذائية والحياتية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار وإلى بلوغ حالة من المخاطر على الأمن الغذائي، وبخاصة في الدول الفقيرة. لكن معاناة الدول الفقيرة ستكون مرتفعة بسبب تأثيرات إمدادات القمح والذرة بوجه خاص. أما الدول الصناعية المتقدمة فهي تواجه أيضاً نقصاً في زيت عبّاد الشمس، حيث يأتي ما مجموعه نحو 47 بالمئة من الصادرات من أوكرانيا بينما يأتي نحو 30 بالمئة من روسيا وفقاً لمنظمة SP Global. وبسبب إغلاق موانئ أوكرانيا، توجد صعوبات في تصدير الحبوب، وهو ما أدى إلى مشاورات أسفرت عن توقيع اتفاقيتين بين روسيا وأوكرانيا مع تركيا والأمم المتحدة، تتعلقان بآليات محددة لتصدير المنتجات الزراعية والحبوب الأوكرانية العالقة في الموانئ عبر البحر الأسود ونصت الاتفاقية مع روسيا على تخفيف القيود على صادرات الحبوب الروسية.

لكن من المهم الإشارة إلى أن تأثيرات الحرب في اقتصادات البلدين المعنيين مباشرة (أي روسيا وأوكرانيا) ستكون شديدة الوطأة؛ فمن المرجح (كما تقول بعض التقارير) أن ينكمش النشاط

الاقتصادي في أوكرانيا ما يزيد على الثلث هذا العام، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. ورغم أن روسيا لا تعاني أزمة إنسانية واسعة النطاق فإنها تتأثر إلى جانب المجهود الحربي من معاناة حقيقية بسبب العقوبات الصارمة التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الغربية عليها.

ستجد روسيا صعوبة بالغة في إعادة بناء علاقاتها الاقتصادية والمالية والمؤسسية مع العالم الخارجي، وبخاصة مع الغرب، وهو ما سيؤدي إلى إعاقة عملية الانتعاش الاقتصادي وهي ستواجه بوجه خاص عملية إعادة هيكلة الديون الداخلية المعقدة ذات الأبعاد المؤسسية والسياسية والاجتماعية.

لهذا فإن التوقعات تشير إلى تراجع اقتصادها أيضاً بنحو الثلث وعلى وجه الخصوص يُسهم تجميد أصول البنك المركزي الروسي واستبعاد بنوك روسية مختارة من نظام سويفت (أي نظام التحويلات المالية الذي يتيح إجراء معظم مدفوعات البنوك الدولية) أن يسهم ذلك في ركود اقتصادي مع فرض عقوبات ذاتية من جانب الأسر والشركات، وهو ما يزيد من حدة الضرر والأزمة بوجه عام.

هذا إضافة إلى تعرض الهياكل الأساسية المادية والبشرية في أوكرانيا لأضرار بالغة، الأمر الذي سيحتاج إلى المزيد من الوقت في مواجهة تحديات الإعمار.

وستجد روسيا صعوبة بالغة في إعادة بناء علاقاتها الاقتصادية والمالية والمؤسسية مع العالم الخارجي، وبخاصة مع الغرب، وهو ما سيؤدي إلى إعاقة عملية الانتعاش الاقتصادي وهي ستواجه بوجه خاص عملية إعادة هيكلة الديون الداخلية المعقدة ذات الأبعاد المؤسسية والسياسية والاجتماعية.

أما الغرب، الذي سارع إلى فرض عقوباته على روسيا وإلى تقديم المساعدات (المادية والعسكرية) إلى أوكرانيا فهو سيعاني تداعيات الحرب كثيراً، وهو بدأ بالفعل في مواجهة تداعيات «التضخم المصحوب بالركود»، وسوف تتفاقم الضغوط التضخمية القائمة بفعل ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما في ذلك الطاقة والقمح، وبدأت بالفعل تظهر اضطرابات في سلسلة الإمدادات مع زيادة تكاليف النقل، ومن المرجح أن تفرض الطرق التجارية المعطلة المزيد من الضغوط السلبية على النمو الاقتصادي، هذا عدا عن تأثير ذلك كله مع تفاقم عدم المساواة واتساع فجوات الأداء بين البلدان ودواخلها.

وستكون الآثار السلبية المباشرة أقوى وأسرع في أوروبا، إذ ستتعرض قطاعات معينة لأضرار شديدة وبخاصة بعض البنوك وشركات الطاقة.

ب - البلدان العربية وأزمة الغذاء

تستورد بلدان عربية متعددة جزءاً مهماً من حاجاتها من الحبوب من روسيا وأوكرانيا، ولا شك أن ارتفاع الأسعار بسبب الحرب سيزيد من معاناة هذه البلدان ويهدد أمنها الغذائي.

تستورد البلدان العربية مجتمعة 60 بالمئة من حاجاتها من الحبوب من روسيا وأوكرانيا إضافة إلى فرنسا ورومانيا. لكن روسيا وأوكرانيا تمثلان ثقلًا دوليًا، وبخاصة في توريد الحبوب إلى البلدان العربية نظرًا إلى السعر المنخفض لهذه المادة الحيوية في روسيا وأوكرانيا. وتحتل أوكرانيا المرتبة الرابعة في قائمة الدول المصدرة للقمح والذرة الصفراء على مستوى العالم. وقد صدرت لوحدها 17 بالمئة من كمية الذرة والشعير التي سوقت للتجارة العالمية في عام 2020 وحصلت البلدان العربية من هذه الكمية على نسبة 40 بالمئة في حين أن روسيا تُعدّ المصدر الرئيسي للقمح في مصر.

والبلدان العربية ليست متساوية في تلقي صدمة الأزمة في توريدات المواد الغذائية الأساسية، فهناك بلدان عربية قادرة على تحمّل ارتفاع الأسعار مثل الدول الخليجية، في حين أن هناك دولاً لا تستطيع تحمل ذلك؛ يأتي في مقدمتها اليمن ومصر والأردن وباقي البلدان العربية بنسب مختلفة.

لكن الجزائر ستكون أقدر على مواجهة الأزمة في الغذاء، فهي تستورد 3 بالمئة فقط من حاجتها من القمح من روسيا وأوكرانيا.

تعد مصر أكبر مشترٍ للقمح في العالم وتعتمد في 80 بالمئة من وارداتها على روسيا وأوكرانيا. وانقطاع الواردات بسبب الحرب يعني أن تواجه الحكومة المصرية تحديًا معقدًا يفرض عليها البحث عن موردين جدد.

ومن المفيد أن نذكر أن العالم تعرّض لأزمات غذائية متعددة كان أهمها ما سببته الأزمة المالية العالمية (2008) التي نجم عنها ارتفاع شديد في أسعار السلع الغذائية. وفي تلك الأزمة تسببت حالات الجفاف الشديدة في الكثير من الدول المصدرة للأغذية إضافة إلى خطر تصدير المواد الغذائية من جانب الكثير من الدول، في انخفاض المعروض

العالمي من الغذاء. وجاء هذا مصاحبًا لاستخدام الدول المتقدمة في ذلك الوقت للمحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي بكثافة. إلا أن العالم استطاع التغلب على هذه الأزمة سريعًا وقد تلاقت تداعيات جائحة كوفيد 19 مع تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية فوصل نقص التغذية (عام 2022) إلى أعلى مستوى له في 15 عامًا نتيجة لاضطراب سلاسل التوريد العالمية، ومن ثم يمكن القول إن الأزمة الحالية للغذاء تختلف عن الأزمات السابقة من حيث ما أدت إليه الحرب من تعطيل لأسواق المنتجات الزراعية النهائية وأسواق المدخلات الزراعية في الوقت نفسه...⁽²⁾.

سببت الحرب في أوكرانيا في انخفاض إمدادات النفط والغاز وارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية. وجاءت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا على روسيا لتكون عاملاً إضافياً يزيد في حالة التآزم في أسواق النفط والغاز.

(2) حنان رجائي عبد اللطيف، «تحديات الأمن الغذائي العالمي في ضوء الحرب الروسية - الأوكرانية»، السياسة

الدولية، العدد 229 (تموز/يوليو 2022)، ص 80 وما بعدها.

ج - أزمة أمن الطاقة (النفط والغاز)

لعل أهم التداعيات الاقتصادية للحرب إلى جانب أزمة الغذاء هي أزمة الطاقة (النفط والغاز). فقد أصبحت الطاقة سلاحًا استراتيجيًا تزداد أهميته يومًا بعد آخر. وأصبحت الدول التي تمتلك هذا السلاح تتمتع بمكانة مؤثرة في المجتمع الدولي. ومع اندلاع الأزمة الأوكرانية تواجه دول العالم تحديات مختلفة أبرزها التهديدات والانكشاف في أمن الطاقة، إذ يتحقق أمن الطاقة عندما تتوفر مصادر مستقرة للطاقة من خلال إمدادات داخلية أو خارجية مستمرة بأسعار وتكاليف معقولة.

سببت الحرب في أوكرانيا في انخفاض إمدادات النفط والغاز وارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية. وجاءت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا على روسيا لتكون عاملاً إضافياً يزيد في حالة التأمز في أسواق النفط والغاز (علمًا أن روسيا تعدّ المنتج الثاني للنفط في العالم، كما أنها تصدر كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر أوكرانيا).

وسيدفع الأوروبيون الثمن الأكبر في هذا الصراع، وبخاصة أن أوروبا تعتمد على إمدادات الغاز الطبيعي الروسية بنسبة 40 بالمئة من حاجاتها.

وتعاني دول أوروبا شحًا في إمدادات الغاز الروسي، وفي الوقت نفسه تسعى المفوضية الأوروبية إلى البحث عن مصادر متنوعة من الطاقة، إلا أن الموردين ملتزمون بعقود طويلة الأجل مع مستهلكين معظمهم خارج التكتل الإداري الأوروبي، وهو ما يزيد صعوبة الحصول على مصادر إضافية من هذه المادة الحساسة.

ونتيجة ذلك اتجهت الدول الأوروبية (ألمانيا وفرنسا والنمسا وهولندا وقريبًا إيطاليا) إلى استخدام الفحم في توليد الكهرباء عبر إعادة فتح محطات تعمل بالفحم. وهكذا ارتفع الطلب على الفحم عالميًا من مختلف دول العالم باستثناء روسيا التي تحاول الدول الأوروبية تجنب الاستيراد منها. هنا يُطرح السؤال حول خطط الدول الصناعية الخاصة بالحياد المناخي وتحقيق الأهداف العالمية بحلول 2030 و2050. وتحاول دول الاتحاد الأوروبي إظهار وحدة الموقف تجاه هذه المسألة الحيوية، إلا أن الكثير من المراقبين يشككون في أن يتمكن الاتحاد الأوروبي من البقاء موحدًا في هذه الأوقات الصعبة. وما يؤكد ذلك فشل الغرب حتى الآن في تقييد سعر النفط الروسي. كما لن يكون من السهل التعويض من فقدان الإمدادات من روسيا بالكامل وذلك وفقًا لمعظم الدراسات التحليلية حتى كتابة هذا البحث في نهاية آب/أغسطس.

وبدأت شوارع المدن الأوروبية تشهد بعض الاحتجاجات، وهو ما يشير إلى تنامي الآثار الاجتماعية مع اقتراب فصل الشتاء. وهذا ما يفسر أيضًا التملل الذي بدأ في أوساط أوروبية متعددة بسبب آثار العقوبات الاقتصادية على روسيا في أوضاعهم الاجتماعية مع زيادة تأثر الفئات الفقيرة والمتوسطة بارتفاعات الأسعار وانعكاسات التضخم على حياتهم المعيشية ومستوى تلبية حاجاتهم اليومية.

3 - جزيرة تايوان (العلاقة الصينية - الأمريكية)

قالت الصين في الكتاب الأبيض الذي نشره مكتب الإعلام في مجلس الدولة الصيني (منتصف آب/أغسطس الماضي 2022) إنها لن تتسامح مع «الأنشطة الانفصالية» في تايوان، وقد أكدت في هذا الكتاب أن هدفها «يتمثل بتحقيق إعادة التوحيد السلمي لتايوان والصين» وإنها لن تتخلى عن استخدام القوة وتحفظ بخيار اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية. وقد تضمن الكتاب الأبيض تهديدًا باستخدام القوة ضد تدخل القوى الخارجية والعمل الراديكالي من جانب العناصر الانفصالية).

نُشر هذا الكتاب بعد انتهاء المناورات العسكرية التي أعلنت عنها بكين خلال زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي (بيلوسي) لتايوان في مطلع شهر آب/أغسطس 2022. وفي الوقت الذي تتصاعد فيه الأعمال العسكرية بين روسيا وأوكرانيا تتنوع الاستفزازات الأمريكية للصين وكان آخرها صفقة أسلحة أمريكية جديدة لتايوان. في هذه الأجواء يتصاعد مستوى التوتر في المنطقة وفي العالم، وهو ما يؤشر إلى وجود نهج مستمر من تأزيم الأوضاع السياسية والعسكرية في العالم يقوده الغرب برئاسة الولايات المتحدة في مواجهة روسيا والصين اللتين تناديان بتغيير النظام القائم على هيمنة الغرب بزعامة الولايات المتحدة وإقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب يقوم على أسس العدالة والمساواة بين الدول والشعوب في العالم. ويلقى هذا الطرح تأييد دول متعددة في العالم فضلًا عن جميع الشعوب المغلوبة على أمرها والمتضررة من هيمنة الغرب.

أ - المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو

في 1 تموز/يوليو 2022 أعلن حلف شمال الأطلسي وثيقته الجديدة التي تعتمد على مفهوم استراتيجي جديد يحدد كيفية تعامل الحلف مع التهديدات والتحديات للسنوات المقبلة. ويحدد هذا المفهوم الجديد تحوّل الناتو تمشيًا مع أجندة الحلف (2030) التي تم إقرارها عام 2021. وسيوجّه هذا المفهوم أيضًا الجهود المبذولة لحماية الأمن الأوروبي الأطلسي ردًا على «العدوان الروسي» فضلًا عن التحديات المنهجية التي تقترحها جمهورية الصين الشعبية وتعميق الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين.

ويحدد المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف المهمات الأساسية له مثل الردع والدفاع ومنع الأزمات وإدارتها والأمن التعاوني، كما يضمن استمرار الحلف في تطوير الأدوات المناسبة والاستجابة الجماعية للتهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل الهجمات السيبرانية والتداعيات الأمنية لتغيّر المناخ، ويدرك أيضًا قيمة نهج الأمن البشري لعمل الحلف.

وقد توقف الكثير من المحللين السياسيين عند تعبير تصدي الحلف للتحديات المنهجية التي تفرضها الصين و«تحديات تعميق الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين»؛ فما بات يتعلق بالولايات المتحدة هو التحديات المنهجية التي تفرضها الصين وتحديات تعميق الشراكة الاستراتيجية الروسية - الصينية، الأمر الذي وصل لدى الكثير من المحللين السياسيين إلى أن الهدف الاستراتيجي الأمريكي أصبح الحؤول دون نجاح روسيا والصين في تعميق شراكتهما الاستراتيجية.

من هنا جاء تفسير البعض للحرب في أوكرانيا على أنها تجري بالفعل بين الغرب بكامله (برئاسة الولايات المتحدة) وروسيا بهدف إضعاف روسيا وإبعادها من تحقيق الشراكة الاستراتيجية مع الصين. وفي الوقت نفسه تفسر الاستفزات التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد الصين في خلق وتفعيل قضية تايوان بأنها عملية إضعاف للصين واستنفاد لقوتها في معارك جانبية وفي الوقت نفسه يعدّ ذلك وسيلة لإبعاد الصين من روسيا.

ولكن لماذا تثار مشكلة تايوان بهذه الحدة الآن وهي مسألة ليست جديدة؟!

في الواقع إذا ما وضعنا عملية روسيا العسكرية جانباً ليس بقصد تحييدها أو الاستهانة بها إنما بهدف تسليط الضوء على العناصر اللصيقة مباشرة بالعلاقات الصينية - الأمريكية.

إذا ما فعلنا ذلك يظل لدينا العوامل الذاتية المرتبطة بكل من الصين وتايوان.

ب - صعود الصين

الصين الصاعدة اقتصادياً وتكنولوجياً إلى جانب قوتها النووية والعسكرية بما تطرحه من برامج وسياسات تهدد الهيمنة الأمريكية ومكانتها في النظام العالمي، كما أنها أصبحت قطباً عالمياً يستقطب بمواقفه وبرامجه الكثير من دول العالم بما فيها الدول التي كانت تعدّ من حلفاء الولايات المتحدة. وتزداد أهمية الصين كلما زاد اقترابها من روسيا، مع احتمال أن تُنشأ معاً نواة الاستقطاب العالمي للنظام الجديد الذي سيقوم قطعاً في مواجهة الولايات المتحدة والغرب بتوجهاتها الاقتصادية والأيدولوجية.

لهذا تحرص الولايات المتحدة ومعها دول الغرب على استمرار عزل الصين، والعمل على إضعافها، وعدم السماح بتشكيل تحالف استراتيجي بينها وبين روسيا إمعاناً في إضعافها معاً (في روسيا والصين).

ج - تايوان وأشباه الموصلات

أما تايوان فلها قصة أخرى، إضافة إلى وضعها الاستراتيجي بالنسبة إلى الدولة الأم (أي الصين) فهي لها وضع خاص يتمثل بتحولاتها التكنولوجية السريعة وتفوقها في مجال إنتاج أشباه الموصلات التي أصبحت العنوان الأهم للصراع الصيني - الأمريكي حالياً.

وأشباه الموصلات هي خلاصة التكنولوجيا اللازمة لتشغيل الحواسيب الإلكترونية والهواتف الذكية وجميع ما يشغل الإلكترونيات ابتداءً من ألعاب الفيديو والصراف الآلي وأجهزة التحكم وانتهاً بالروبوتات والإنترنت وأجهزة الذكاء الصناعي، فضلاً عن السيارات والطائرات وغير ذلك... حيث أصبحت أشباه الموصلات عصب الحياة المعاصرة. ومن هذه الزاوية تفهم خلفية الصراعات الدولية وبخاصة «الصراع الصيني - الأمريكي». وقد تداركت الولايات المتحدة ذلك بإصدار تشريع أقره الكونغرس مؤخراً ليصبح قانوناً رسمياً وهو القانون الخاص بدعم أبحاث أشباه الموصلات وإنتاجها في الولايات المتحدة بقيمة 52.7 مليار دولار وأصبح هدف القانون هو قهر الصين تنافسياً.

واللافت للنظر أن تايوان تصنع 92 بالمئة من الرقاكات عالمياً وتصنع من أكثر الرقاكات مبيعاً في العالم 66 بالمئة عالمياً، تليها كوريا الجنوبية التي تنتج 17 بالمئة عالمياً وتنتج، الصين 8 بالمئة، وبقية بلدان العالم مجتمعة (ومنهما اليابان والولايات المتحدة وغيرها) تُنتج 9 بالمئة فقط وذلك بموجب إحصاءات موقع statista في نيسان/أبريل 2022.

4 - تغيرات المناخ والبعد البيئي

يتزايد الاهتمام العالمي بظاهرة تغيّر المناخ، وأصبح يُنظر إليها كقضية أمن قومي في الكثير من دول العالم ولا سيما في الدول الصناعية المتقدمة. ولأول مرة في عام 2003 ذكرت استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن الأوروبي أن تغيّر المناخ أصبح مصدر قلق لأمني لدول الاتحاد، وربطت المفوضية الأوروبية في تقريرها الرئيسي الأول عام 2008 ما بيّن تغير المناخ والأمن الدولي كما اعترفت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في وثائق استراتيجية الأمن القومي على نحو متزايد بأن تغيّر المناخ يمثل تهديداً للأمن القومي ولمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وتعاملت الاستخبارات الأمريكية مع هذه القضية انطلاقاً من أن تغيّر المناخ يجب أن يكون في قلب السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة، كونه يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سلامة الأراضي والرفاهية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والقدرات العسكرية الأمريكية.

أدى تغيّر المناخ إلى ظهور مجالات جديدة للمنافسة بين الدول الكبرى (تحديداً الولايات المتحدة وروسيا والصين) وبرزت هذه المجالات الجديدة في القطب الشمالي الذي يحتوي (وفقاً لتقديرات دولية) على 12 بالمئة من احتياطات النفط غير المستغلة.

وفي التوجيه الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي (آذار/مارس 2021) أكدت الإدارة الأمريكية دور الولايات المتحدة الريادي لمواجهة التحديات العالمية التي يأتي في مقدمها تغيّر المناخ والاتجاه

إلى الطاقة الطبيعية.

وقد أدى تغيّر المناخ إلى ظهور مجالات جديدة للمنافسة بين الدول الكبرى (تحديداً الولايات المتحدة وروسيا والصين) وبرزت هذه المجالات الجديدة في القطب الشمالي الذي يحتوي (وفقاً لتقديرات دولية) على 12 بالمئة من احتياطات النفط غير المستغلة. وقد زاد نوبان الجليد من حدة التنافس الدولي على استخراج موارد القطب الشمالي، وهو ما دفع البلدان الثلاثة إلى تطوير استراتيجياتها ووجودها العسكري فيه ما يؤشر إلى احتمالات المواجهات العسكرية في حال فشل الجهود الدبلوماسية في إدارة التنافس بين هذه الدول، إذ تسعى كل منها إلى زيادة قدراتها وتوحد كل من روسيا والصين جهودهما في هذا الشأن. وبهذا فإن القطب الشمالي يُعد مسرحاً للتنافس الدولي كما يُعد مؤشراً إلى أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي دوراً في إعادة تكوين الجغرافية السياسية.

إن انعدام الأمن الغذائي والمائي الذي يثبت علمياً ارتباطه بتغيّر المناخ يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في تحريك الصراعات الداخلية والحروب الأهلية بسبب عدم قدرة الحكومات على توفير ما يكفي من الغذاء والحاجات الأساسية للسكان في مواجهة حالات الجفاف والتصحر وندرة المواد الغذائية. وقد تبين أن الكثير من حركات الاحتجاج على الأوضاع المعيشية في الكثير من البلدان خلال السنوات العشر الأخيرة كانت مسألة النقص في المواد الأساسية وارتفاع أسعارها من الأسباب الرئيسية الكامنة في إشعال الغضب بين السكان ودفعهم إلى الاحتجاج.

نشير في هذا الشأن إلى أن وكالات الأغذية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)⁽³⁾ تتوقع أن يزداد انعدام الأمن الغذائي في 2022 سوءاً ويسجل نقطة ساخنة للجوع هذا العام (2022) بسبب تضافر الحرب في أوكرانيا التي أدت إلى تفاقم أزمة الغذاء من خلال رفع أسعار السلع الغذائية، حيث تمثل روسيا وأوكرانيا معاً نحو 30 بالمئة من تجارة القمح العالمية، وتأثيرات تغيّر المناخ، ما يعرّض 49 مليون شخص في 46 دولة لخطر المجاعة. وأشارت تقارير تلك الجهات إلى أن الجفاف المتكرر والفيضانات والأعاصير أمور تؤدي إلى تدمير الزراعة ودفع الملايين إلى حافة الهاوية، الأمر الذي يستدعي تعاوناً دولياً أكثر فاعلية في سبيل توحيد وتنسيق الجهود لمواجهة تهديدات تغيّر المناخ والتوصل إلى السياسات المناسبة لخفض النتائج السلبية لتغير المناخ والحد من أثارها الاجتماعية والاقتصادية في حياة البشر.

5 - التطورات في المنطقة العربية

تعرّضت البلدان العربية كباقي بلدان العالم لتداعيات وآثار التطورات الحاصلة على الساحة الدولية، وقد تظاهرات هذه التداعيات في: أزمة الطاقة (النفط والغاز)؛ والاختلالات في سلاسل الإمداد؛ وأزمة الغذاء؛ وأزمة تصاعد معدلات التضخم واحتمالات الركود العالمي، وانعكاس ذلك على مجمل حياة البشر في أرجاء المعمورة، الأمر الذي بات يهدد أمن المجتمعات ويزعزع استقرارها، وقد بدا ذلك في اتساع مظاهر الاحتجاج والتذمر التي بدأنا نسمع بها في شوارع المدن الرئيسية في العالم.

لكن انطلاقاً من خصوصية المنطقة العربية وبالتحديد زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي واستمراره في تهديد أمن المنطقة واستقرارها، فإننا نشير إلى مشروعين شديدي الأهمية برزا في السنوات القليلة الماضية، وهما: اتفاقيات الإبراهيمية، ومشروع الناتو الشرق الأوسطي، وهما يمثلان امتداداً للمشروع الصهيوني - الأمريكي - الغربي.

أ - اتفاقيات أبراهام

في 15 أيلول/سبتمبر 2020 وقعت كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وإسرائيل اتفاقيات التطبيع برعاية الولايات المتحدة؛ وقد أصدر البيت الأبيض ثلاثة نصوص، يتضمن النص

(3) للتوسع انظر: «ملحق تحولات استراتيجية: تغييرات المناخ والأمن العالمي»، تقديم عمرو عبد العاطي، السياسة الدولية (تموز/يوليو 2022).

الأول إعلان اتفاق أبراهام بين الأطراف الثلاثة (تل أبيب وأبو ظبي والمنامة)؛ ويتضمن النص الثاني اتفاقية التطبيع الثنائية بين الإمارات وإسرائيل؛ كما يتضمن النص الثالث اتفاقية البحرين مع إسرائيل.

تنص اتفاقية أبراهام على إقامة سلام مع إسرائيل يتضمن العلاقات الدبلوماسية والتطبيع الكامل للعلاقات. كما تتضمن الاتفاقية مبادئ عامة يسترشد بها في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي مع اعتراف كل طرف بسيادة الطرف الآخر وحقه في العيش بسلام. وشملت الاتفاقية إقامة السفارات وتبادل السفراء وإقامة علاقات قنصلية ودبلوماسية ويلتزم الطرفان بالتفاهم والتنسيق بينهما في مجالات السلام والاستقرار، فضلاً عن التعاون في مجالات الرعاية الصحية والعلوم والتكنولوجيا والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي والسياحة والثقافة والرياضة والطاقة والبيئة والتعليم والترتيبات البحرية والاتصالات والبريد والزراعة والأمن الغذائي. وتنص الاتفاقية على تعزيز ثقافة السلام، واستعداد الطرفين للانضمام إلى الولايات المتحدة لتطوير إطلاق

إن «اتفاقيات أبراهام» تأتي في إطار المشروع الصهيوني - الأمريكي للسيطرة والهيمنة على المنطقة العربية ورسم مستقبلها بما يتناسب مع المشروع. وهذه الاتفاقيات تأتي في إطار محاولات الغرب لزرع «إسرائيل» في نسيج المنطقة العربية وإقامة علاقات مباشرة بين «إسرائيل» ودول وشعوب المنطقة العربية بتجاهل تام لحقوق الشعب الفلسطيني.

«أجندة استراتيجية للشرق الأوسط» من أجل توسيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاستقرار في المنطقة.

من الواضح أن «اتفاقيات أبراهام» تأتي في إطار المشروع الصهيوني - الأمريكي للسيطرة والهيمنة على المنطقة العربية ورسم مستقبلها بما يتناسب مع المشروع. وهذه الاتفاقيات تأتي في إطار محاولات الغرب لزرع «إسرائيل» في نسيج المنطقة العربية وإقامة علاقات مباشرة بين «إسرائيل» ودول وشعوب المنطقة العربية بتجاهل تام لحقوق الشعب الفلسطيني بل إنها تتجاهل حتى وجود هذا الشعب.

وعدا عن مخالفة ذلك لقرارات الأمم المتحدة فإنها تتنكر لنضال شعب فلسطين في سبيل استرداد حقوقه وإقامة دولته. كما أن هذه الاتفاقية تغض الطرف عن ممارسات «إسرائيل» العنصرية وعن عدوانها المستمر على البلدان العربية وعلى ما شنته من حروب على الشعوب العربية واحتلالها للأراضي الفلسطينية وعلى القدس والأماكن المقدسة والجولان السوري والأراضي اللبنانية.

تتجاهل هذه الاتفاقية إذاً تاريخ الشعوب العربية، وترهن مستقبل هذه الشعوب لهيمنة «إسرائيل» وتصادر مستقبلها لحساب المشروع الصهيوني - الأمريكي - الغربي. وكما رفضت

شعوب المنطقة وجود إسرائيل منذ قيامها ستفرض أيضاً التطبيق مع العدوانية الجديدة تحت عنوان يتخذ من «الإبراهيمية» شعاراً زائفاً لمستقبل موهوم.

ب - مشروع «النااتو» الشرق الأوسطي

من الواضح أن هدف «اتفاقيات أبراهام» هو دمج إسرائيل في المنطقة العربية وإقامة علاقات طبيعية بينها وبين دول الإقليم. وأصبح واضحاً أن الولايات المتحدة التي رعت هذه الاتفاقيات تهدف إلى تحقيق مصالح وأهداف محددة تتمثل بـ:

(1) المحافظة على أمن «إسرائيل» وحمايتها، وضمان تفوقها الاقتصادي والعسكري على جميع دول المنطقة.

(2) المحافظة على أمن الطاقة وضمان سلامة إمداداتها للأسواق العالمية وفي مقدمتها أسواق الولايات المتحدة وحلفائها.

(3) التعاون والتنسيق مع دول المنطقة بما يضمن تحقيق الهدفين السابقين.

ويدلنا التفكير المنطقي بعد أن تم إبرام اتفاقيات أبراهام أن يمتد نطاق التطبيق إلى الجوانب العسكرية. من هنا تم خلال الشهور الماضية التركيز على الدعوة إلى إقامة تحالف عسكري بين دول المنطقة وعلى رأسها «إسرائيل» يهدف إلى حماية وضمان أمن الدول تجاه عدوان عليها.

نجد أصل فكرة المشروع في مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه بيريز في منتصف تسعينيات القرن الماضي ثم في مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الواسع الذي طرحه الرئيس الأمريكي بوش بعد احتلال العراق (2003).

كما نجده في مشروع «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي» الذي طرحه الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، ثم أعيد طرحه من جانب الرئيس الأمريكي السابق ترامب، فهو أساساً فكرة أمريكية هدفها حماية مصالح الولايات المتحدة. وقد سمي هذا الحلف «النااتو السني» الذي أصبح هدفه المعلن العداء لإيران والحد من نفوذها في المنطقة العربية فضلاً عن مكافحة الإرهاب.

وتحويل الاسم من «النااتو العربي» إلى نااتو الشرق الأوسط معناه ليس فقط ضم إسرائيل إلى هذا الحلف بل أن تتولى إسرائيل بالفعل قيادة هذا الحلف حتى وإن تولت قيادته رسمياً إحدى الدول العربية. كما لم يعد الحلف موجهاً ضد إيران فقط بل إنه أصبح موجهاً ضد أي دولة عربية يمكن أن تعادي إسرائيل أو تتحالف مع إيران. ويظل الهدف المعلن للحلف تحقيق السلام والاستقرار رغم أنه يضم إسرائيل التي كانت منذ تأسيسها عنواناً للاضطراب وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة.

فكيف يمكن إقامة حلف وتعاون وتنسيق بين القاتل والقتيل؟ بين من احتل ومارس جميع فنون القهر على السكان، وبين مواطنين مغلوبٍ على أمرهم. بين من يطمح إلى قيام سلام حقيقي وبين من يهدد السلام ويخلف حالة عدم الاستقرار، ويعتدي على البشر والحجر ولا يزال يحتل الجولان السوري والأراضي الفلسطينية واللبنانية؟!

ولعل أهم ما يميز النظام الدولي الذي انبثق من اتفاقيات ويستفاليا هو فكرة التشاور بين الدول المعنية والأخذ في فكرة التوازن الدولي وحق الدول في التدخل ضد دولة تحاول الإخلال

بالوضع القائم، وكان الهدف آنذاك إقامة نظام دولي يقوم على أساس التعاون المشترك بدلاً من السيطرة والخضوع.

ثانياً: النظام الدولي القائم ومستقبل الهيمنة الأمريكية - الغربية

النظام الدولي هو الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية، وكانت بداية قيام هذا النظام هي اتفاقيات «ويستفاليا» 1648 التي أنهت حربَي الثلاثين سنة والثمانين سنة اللتين كانتا مندلعين في أوروبا. وقد استندت هذه الاتفاقيات إلى مفهوم القومية بوصفه محددًا مركزيًا على المستوى السياسي والاستراتيجي في أوروبا (مركز العالم في ذلك الوقت).

حكمت اتفاقيات ويستفاليا النظام الدولي حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، حيث شهد العالم تحالفات سياسية واستراتيجية غير مسبوقة في تنوعها واتساعها، وهو ما بيّن محدودية الدول القومية وعجزها عن توفير الأمن الجماعي. وشكّلت الحرب العالمية الأولى منعطفًا لإعادة صوغ مفهوم «المصالح» في العلاقات الدولية فلم يُعد أمن الدولة القومية مقتصرًا على سلامة أراضيها فقط وإن بات مرتبطًا بأوضاع الحلفاء، ومن هنا مصطلح «المجال الحيوي».

عرف مسار النظام الدولي في القرن العشرين حربين عالميتين ساخنتين وحربًا باردة، مثّلت كل منها انتقالًا من نظام دولي قائم إلى آخر. واستمر الطابع الدولي (الغربي) حاكمًا للنظام الدولي. فالحربان الساخنتان كانتا أوروبيتين عدا السنتين الأخيرتين في الحرب العالمية الثانية حيث شارك فيها قطبا المستقبل، أحدهما غير أوروبي (جغرافيًا) أي الولايات المتحدة والآخر أوروبي - نصف آسيوي - أي الاتحاد السوفياتي، فضلًا عن البلدان الآسيوية؛ وهذا يعني أن العلاقات الدولية لم تعد أوروبية بعد الحرب العالمية الثانية بل اتسع نطاقها ليشمل العالم كله.

وقد اتسم «التكوين» التاريخي للنظام الدولي بالظاهرة الاستعمارية الغربية التي فرضت هيمنتها على العالم من خلال أنماط متعددة، وكانت آسيا وأفريقيا تمثلان «المجال الحيوي» للقوى

الاستعمارية، وهو ما يعبر عن مصالح الرأسمالية الصاعدة في محاولاتها المستمرة لفتح أسواق لمنتجاتها وضمن تدفق المواد الأولية من بلدان الجنوب ضمانًا لاستمرار عجلة إنتاجها، وقد

إذا كان الطابع الغالب
للاستقطاب الأول أيديولوجيًا -
استراتيجيًا فإن الطابع الغالب
على استقطاب شمال - جنوب
هو الطابع الاقتصادي ضد
الشمال الذي يشمل الدول
الرأسمالية الغنية في حين تشمل
دول الجنوب الشعوب الفقيرة
والمغلوب على أمرها، ويغلب
عليها التخلف.

أصبحت المنظومة الرأسمالية العالمية هي المصدر الحقيقي لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي. تتألف هذه المنظومة من: أ - الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة (G7)؛ ب - الشركات الكبرى والبيوتات المالية والشركات المتعددة الجنسية؛ ج - المؤسسات والمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية).

من خلال هذه المكونات الثلاثة تتضح مداخل «الهيمنة الأمريكية» اقتصاديًا، ما يظهر الأهمية المتزايدة للعامل الاقتصادي في تكوين ما يطمح إليه الغرب (وعلى رأسه الولايات المتحدة) في فرضه على النظام الدولي جدول أعمال اقتصاديًا عنوانه الليبرالية الاقتصادية الجديدة، مع استكمال الجانب السياسي بمقولات الديمقراطية وحقوق الإنسان وانفتاح الأسواق وحرية السوق. هذا فضلاً عن توجهاتها في تعميم نمط معين من الحياة اعتمادًا على قيمها باستخدام وسائل الاتصال والمعلوماتية والأدوات الثقافية المختلفة في إطار عولمة الاقتصاد والثقافة والاتصالات.

**يتجلى تراجع الغرب في ظاهرتين:
الأولى، الأزمة الاقتصادية
والمالية المستمرة التي تعبر
عن جوهر التحولات في النظام
الاقتصادي الرأسمالي منذ أزمة
2008 وتداعياتها؛ والثانية أزمة
النظام الديمقراطي التي تتمظهر
في جمود النظم السياسية وعدم
قدرتها على استيعاب التحولات
الجارية في مجتمعاتها.**

في مقابل الاستقطاب الحاصل بين الشرق والغرب، في ما دعي المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، يبرز استقطاب آخر بين الشمال والجنوب. وإذا كان الطابع الغالب للاستقطاب الأول أيديولوجيًا - استراتيجيًا فإن الطابع الغالب على استقطاب شمال - جنوب هو الطابع الاقتصادي ضد الشمال الذي يشمل الدول الرأسمالية الغنية في حين تشمل دول الجنوب الشعوب الفقيرة والمغلوب على أمرها، ويغلب عليها التخلف. وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت إلى سيادة النظام الثنائي القطبية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) على النظام العالمي فإن هذه الحقبة انتهت عام 1991 عندما شهد العالم تحولاً مهمًا في النظام العالمي بسقوط الاتحاد السوفياتي وانتقال النظام العالمي إلى تفرّد الولايات المتحدة (ومعسكرها الغربي) في قيادة النظام العالمي (الوحيد القطبية).

وفي هذه المرحلة (مرحلة انتهاء الحرب الباردة) أصبح لقضايا الأمن الإنساني موقع مميز حاكم في العلاقات الدولية، مثل قضايا الفقر والبطالة والبيئة والتغير المناخي وأمن الطاقة والتنمية وحقوق الإنسان والهجرة الدولية غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود. من خلال ذلك أصبح للمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني دور مهم في تعيين مسارات حركة العلاقات الدولية.

وفي ضوء برامج الإصلاح والتحوّل التي قادتها المؤسسات الدولية برعاية الولايات المتحدة من أجل إحداث تحوّل في الاقتصادات لمصلحة الليبرالية الجديدة، أصبح النظام العالمي يدار بواسطة

الأغنياء، ومن أجلهم. أصبح النظام العالمي بمنزلة سوق تقليدية تحكمها سلطة الأقوياء. وتعزز هذا التوجه بالانفتاح التجاري واستكمال مؤسسات العولمة بتحويل الجهات المنظمة للتجارة العالمية في منتصف تسعينيات القرن الماضي، حيث قادت هذه المؤسسات إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات عملية العولمة الاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة لغرض إدارتها وهيمنتها على دول العالم وشعوبه.

وبرزت على صعيد العلاقات الدولية سمتان بارزتان: الأولى، تزايد الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب وزيادة فقر الفقراء وغنى الأغنياء؛ والثانية، تصاعد استخدام القوة العسكرية والتهديد بها من قبل الولايات المتحدة ودول الغرب من دون قيود، وهو ما يشير إلى أحد تجليات عسكرة العولمة في مرحلة الهيمنة الأمريكية، وفي المقابل تصاعدت التهديدات غير العسكرية مثل التلوث البيئي والفقر والاحتباس الحراري والتضخم السكاني، وهو ما أصبح يفترض تضامناً عالمياً لمواجهة ذلك تحت عنوان (ضمان الأمن الإنساني) وذلك من خلال التعاون والتنسيق الدولي.

1 - تراجع الغرب وصعود الصين وروسيا

يتجلى تراجع الغرب في ظاهرتين: الأولى، الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة التي تعبر عن

جوهر التحولات في النظام الاقتصادي الرأسمالي منذ أزمة 2008 وتداعياتها؛ والثانية أزمة النظام الديمقراطي التي تتمظهر في جمود النظم السياسية وعدم قدرتها على استيعاب التحولات الجارية في مجتمعاتها، وتعود أسباب هذا الجمود إلى عجز الأحزاب السياسية والمؤسسات التقليدية عن تجديد خطابها، وانحسار الفوارق فيما بينها (أحزاب اليسار وأحزاب اليمين) وعدم وجود رؤى مبتكرة مبدعة لتطوير آليات عملها.

انعكس ذلك بدوره في ظاهرتين بارزتين أيضاً: الأولى، تراجع معدلات المشاركة في الانتخابات؛ والثانية: تلاشي الحدود بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار. ترافق ذلك مع تصاعد التوجهات الشعبوية وتصاعد دور القوميات المتطرفة والعنصرية والدعاوى ضد المهاجرين .

وسط ذلك كله كان هناك الأزمة التي بدأت

تعصف في جسم الاتحاد الأوروبي الذي بدت عليه

في السنوات الأخيرة (قبل العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا) علامات التفكك والخلافات بين دوله وكان خروج بريطانيا 2016 إيذاناً ب بروز علامات التفكك وبخاصة مع إعلان دول أخرى عن رغبتها في اللحاق ببريطانيا.

**تطفو على سطح العلاقات الدولية
الحالية حالة من الشكوك وعدم
اليقين بسبب الاضطراب وعدم
الاستقرار والفوضى التي تعبت
بواقع شعوب العالم ومستقبلها،
ففي حين تطالب هذه الشعوب
بنظام عالمي تسوده العدالة
والمساواة والاستقرار، تعمل
بعض الدول وعلى رأسها الولايات
المتحدة على إبقاء الأوضاع كما
هي.**

إلا أن العملية العسكرية الروسية الأخيرة في أوكرانيا أعادت إلى الاتحاد الأوروبي ترابط دوله وتماسكه من خلال موقف موحد تجاه هذه العملية مع تزويد أوكرانيا، إلى جانب الدعم السياسي والدبلوماسي، بشحنات هائلة من الأسلحة أدت في بعض الدول الأوروبية إلى تهديد المخزون الاستراتيجي لهذه الدولة، وبالطبع تلاقت إرادة دول الاتحاد في فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا.

لكن نتيجة ذلك لم تكن مرضية لأنصار توتير الأجواء مع روسيا، فظهرت المناداة بوقف العقوبات وعدم المضي في عزل روسيا، وذلك تحت تأثير أزمة الطاقة وأزمة الغذاء، وبخاصة مع اقتراب الشتاء، الذي يندر بمرحلة صعبة على جميع الدول الأوروبية، ولا سيما التي ذهبت بعيداً في إظهار العداء لروسيا. وقد عبّر الشارع الأوروبي بالخروج بتظاهرات في الكثير من المدن احتجاجاً على الأوضاع المعيشية ومناداةً بوقف العقوبات على روسيا، في مواجهة إجراءات التعامل مع أزمة الطاقة. أما الصين فدعت إلى إلغائها وطالبت الولايات المتحدة باحترام التزاماتها بمبدأ الصين الواحدة.

وتعمل الولايات المتحدة على نحو جدّي وفَعّال على تطويق الصين والحد من نموها الاقتصادي والمالي وغالبًا السياسي. وهذا ما يفسر صوغها تحالفات مثل: (1) أوكوس (Aukus) الذي يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا؛ (2) تحالف كواد (Quad) الذي يضم الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا؛ (3) تحالف كواد+ الذي يضم إلى جانب الولايات المتحدة كوريا الجنوبية ونيوزيلندا وفيتنام.

2 - مستقبل النظام العالمي

تطفو على سطح العلاقات الدولية الحالية حالة من الشكوك وعدم اليقين بسبب الاضطراب وعدم الاستقرار والفوضى التي تعبت بواقع شعوب العالم ومستقبلها، ففي حين تطالب هذه الشعوب بنظام عالمي تسوده العدالة والمساواة والاستقرار، تعمل بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة على إبقاء الأوضاع كما هي، أي أنها تتمسك بالهيمنة على النظام العالمي وعلى قيادتها لهذا العالم، ما يعني استمرار حالة من الفوضى والاضطراب في أنحاء العالم، بينما تنادي كل من روسيا والصين بنظام تعددي لا يقبل بهيمنة الغرب (برئاسة الولايات المتحدة) على مقدرات العالم وعلى شعوبه وتطلعاتها المستقبلية.

وفي هذه المرحلة الانتقالية، إلى حين إقامة النظام «المأمول»، تسود الاضطرابات وتلوح في الأفق الحروب (والتهديد بالحروب) التي تصل إلى حد التلويح باستخدام السلاح النووي. وقد بدأ البعض (في الغرب) بالاعتراف بأن العالم يمر بمرحلة من اللاتيقين، وهي مرحلة لها سمات عوالم الفوضى العارمة التي ربما لا تؤدي إلى قيام نظام لاحق بل قد تستمر حالة الفوضى إلى ما لا نهاية. كما أن البعض (في الغرب) أصبح يناهز بقيام نظام عالمي جديد، كما فعل كيسنجر (وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق) حيث قال: إن إقامة نظام عالمي جديد هو في مرحلة التأسيس

على نار حامية وقد أصبح النظام الجديد ضرورة ملحة يفرضها الواقع الدولي المستجد في ظل تعاظم عدد الدول المستقلة وذات السيادة في العالم⁽⁴⁾.

كما قال توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، في تعليقه على الحرب في أوكرانيا⁽⁵⁾: إن حرب أوكرانيا أظهرت أن هيمنة الغرب تشهد نهايتها في ظل صعود الصين لتكون قوة عظمى بالشراكة مع روسيا في أوضح نقاط التغيير في المشهد العالمي منذ قرون؛ مضيئاً أن العالم في مرحلة تحوُّل في التاريخ يمكن مقارنتها بنهاية الحرب العالمية الثانية أو نهاية انهيار الاتحاد السوفياتي لكن هذه المرة وبوضوح الغرب ليس في الكفة الراجحة.

وأعلن الرئيس الفرنسي ماكرون⁽⁶⁾ أن الهيمنة الغربية تقترب من نهايتها.. وقال: لا تكمن نهاية الهيمنة الغربية في التدهور الاقتصادي ولا في التدهور العسكري، بل في التدهور الثقافي، عندما لم يعد ممكناً تصدير قيمك إلى البلدان الناشئة. فهذه هي بداية تراجعك...

وكان مؤتمر الأمن في ميونخ قد عُقد (17 - 19 / 2/ 2017) تحت عنوان يعبر عن المرحلة البالغة الدقة التي يمر بها النظام الدولي وينطوي على الكثير من الدلالات (ما بعد الحقيقة، ما بعد الغرب، ما بعد النظام) حيث العالم عالم فوضى عارمة وهو عالم ما بعد الحداثة الذي يجمع دولاً ذات نظام وأخرى بلا نظام تغرق في فوضى بلا حدود، ما يضع دول النظام على عتبة الانهيار والعيش بجوار الفوضى.

والسؤال الآن: هل يستجيب أصحاب القرار في الغرب إلى هذه الدعوات بتغيير النظام الدولي؟ وكيف؟

في الحقيقة إن الغرب يؤكد من خلال مواقفه وسياساته أن قبوله بتغيير النظام يعني أن التغيير سيكون شكلياً لا يمس الجوهر، والجوهر هنا هو هيمنة على النظام، فقد كان الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، يعيق أي تطوير أو تغيير في النظام العالمي إذا كان لا يتوافق مع مصالحه، وقد عمل على الحؤول دون إجراء أي تعديل أو تغيير

يهدد مكاسبه أو ينقص من نفوذه. وهو إذا كان يقبل ببعض الأطروحات الداعية إلى قيام نظام عالمي جديد فهو يقصد بقبوله هذا إجراء ترتيبات معينة في النظام تضمن استمرار هيمنته وتزيد

**تمثلُّ أزمات الاقتصاد الرأسمالي
الغربي والفسل في فرض
الديمقراطية الغربية على
شعوب العالم سببين جوهريين
للتشكيك في مشروعية ما تقوم
به الولايات المتحدة من أساليب
لفرض جدول أعمالها لتنفيذ هذا
المشروع بجانبه الاقتصادي
والسياسي.**

(4) نقلت تصريحه وكالات الأنباء العالمية في 13/6/2022.

(5) Independent, 17/7/2022.

(6) قدّم ماكرون في آذار/مارس 2022 تحليلاً عاماً للوضع الدولي أعلن فيه أن «الهيمنة الغربية تقترب من نهايتها»

نقلت ذلك وكالات الأنباء العالمية.

من تمكينه من تحقيق سياسات تؤمن استمراره في استنزاف ثروات الشعوب ومعالجة مشكلاته الاقتصادية وضمان استمراره في السيطرة على مقاليد أمور العالم وإضعاف المناوئين له والحوول دون بروز قوى دولية ذات وزن يمكنها مناقشته على قيادة النظام العالمي. وهو يفضل الفوضى على إجراء أي تعديل على النظام، يمكن أن يهدد مصالحه كما يراها. فهو يرى النظام (كما يريده) أداة ووسيلة لغرض مشروعه على دول العالم. مشروع يتضمن نظامًا اقتصاديًا وماليًا ليبراليًا متطرفًا ونظامًا سياسيًا يقوم على الديمقراطية وادعاءات حقوق الإنسان.

قبل التطورات الأخيرة (وبالتحديد قبل جائحة كورونا) كانت النخبة العربية تعاني مشكلات يعود قسم كبير منها تاريخياً إلى زمن الاحتلالات والتبعية، ثم تفاقمت تلك المشكلات بعد الحصول على الاستقلال السياسي، بسبب الارتباطات بالأسواق الخارجية وسوء الإدارة وتفشي الفساد.

تمثلُّ أزمات الاقتصاد الرأسمالي الغربي والفشل في فرض الديمقراطية الغربية على شعوب العالم سببين جوهريين للتشكيك في مشروعية ما تقوم به الولايات المتحدة من أساليب لفرض جدول أعمالها لتنفيذ هذا المشروع بجانبه الاقتصادي والسياسي. لهذا يبدو التساؤل منطقيًا حول ما الذي يجعل الولايات المتحدة - والغرب - تتمسك بنهجها وأساليبها بثقة وبالكثير من النرجسية والأنانية والتعالي والفوقية على هذا النحو؟ لا شك أن لهذا أبعادًا ثقافية عميقة تتصل بالتربية والقيم والموروث الاستعماري الاستعلائي، وهذا ما دعاه البعض بالنظرة العنصرية بينما دعاه آخرون بالاستثناء الأمريكي. بمعنى أن الولايات المتحدة حالة استثنائية بين الأمم تتفرد بطبيعتها عن الآخرين وتتفوق عليهم.

ثالثًا: أثر التطورات الأخيرة في النخبة العربية

قبل التطورات الأخيرة (وبالتحديد قبل جائحة كورونا) كانت النخبة العربية تعاني مشكلات يعود قسم كبير منها تاريخياً إلى زمن الاحتلالات والتبعية، ثم تفاقمت تلك المشكلات بعد الحصول على الاستقلال السياسي، بسبب الارتباطات بالأسواق الخارجية وسوء الإدارة وتفشي الفساد.

وعندما نشبت أزمة كورونا كانت الاقتصادات العربية تعاني بدرجات متفاوتة الكثير من المشكلات الاقتصادية؛ يعود بعضها إلى طبيعة الأنظمة والسياسات الاقتصادية المتبعة، كما يعود بعضها إلى نقص التمويل في الدول غير النفطية في الوقت الذي استطاعت الدول النفطية تجاوز بعض المشكلات نتيجة توافر الأموال اللازمة.

وقد عانت جميع الدول العربية (بدرجات متفاوتة) هشاشة الأنظمة الصحية واضطرت إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة الجائحة، وهو ما أدى إلى ظهور صعوبات جديدة تتعلق بالإدارة والتمويل. وبعد سنتين من المعاناة لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة بدأت تظهر تداعيات الحرب من أوكرانيا حيث بدا واضحًا أثر هذه الحرب في قطاعين حيويين على جانب من

الأهمية والتأثير في المجتمعات والاقتصادات والإعفاءات وهما: قطاع الطاقة، وقطاع الغذاء. فقد أدى التوقف أو الاختلال في سلاسل التوريد إلى أزمة طاقة وأزمة توريد المواد الأساسية وبخاصة الحبوب والمواد الأولية للأزمة في صناعة الغذاء وفي الزراعة بوجه عام.

وكانت اقتصادات العالم (ومنها الاقتصادات العربية) قد عانت مخاطر التضخم الناجم عن السياسات التوسعية التي انتهجتها الدول الرأسمالية في مواجهة أزمة كورونا، حيث لجأت هذه الدول إلى رفع سعر الفائدة لتستطيع سحب جزء من الكتلة النقدية التي طرحتها (من دون غطاء) من خلال حزم الإنفاق في مواجهة الجائحة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المستهلك فشكّلت ضغطاً شديداً على تكاليف المعيشة، الأمر الذي زاد من تعقيدات الخلل في سلاسل الإمداد، وقاد في النهاية إلى أزمته الطاقة والغذاء، ولما كانت العودة إلى استقرار الأسعار تحتاج إلى وقت طويل فإن النتيجة ستكون، إلى جانب المعاناة المعيشية للسكان، تراجعاً في معدلات النمو وتباطؤاً في سوق العمل. وتوقع الكثير من الاقتصاديين أن يؤدي هذا الوضع إلى الدخول في حلقة جديدة من الركود التضخمي، وهو ما يخرج الأمر من دائرة المعالجات الآنية القصيرة النظر، ويتطلب معالجات جذرية تتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة وأهمية وضرورة إعادة النظر بها بعيداً من المصالح الآنية الضيقة ومن خلال أفق أوسع يستوعب المشكلات الاقتصادية بأبعادها السياسية والاجتماعية والأيدولوجية.

في البلدان العربية أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران/يونيو تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022 بعنوان: **تعظيم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19** (يصدر التقرير في ذكرى مرور 20 عاماً على إطلاق أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية).

يتضمن هذا التقرير بياناً في الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لاحتواء الجائحة والتخفيف من آثارها السلبية في الأعضاء والمجتمع. يقول التقرير إن فاعلية الاستجابات للجائحة عبر المستويات التنموية المتباينة في المنطقة كانت مرتبطة بمستويات القدرات المؤسسية والقدرة على التنسيق ما بين المؤسسات الحكومية المعنية. على سبيل المثال نجحت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في السيطرة على تفشي الجائحة وسجلت متوسطات لمعدلات التعافي من المرض أعلى كثيراً من المتوسط العالمي. ونجحت البلدان ذات الدخل المتوسط مثل الأردن ولبنان وتونس نسبياً في التعامل مع الموجة الأولى للجائحة، لكنها فقدت سيطرتها بعد ذلك. أما البلدان التي تمر بصراعات وأزمات فكان لديها قدرات محدودة على التخفيف من آثار تفشي كورونا بسبب تدمير بناها التحتية في النظام الصحي. ونزوح أو هجرة الكثير من كوادرها الصحية المؤهلة. وتداعي شبكات الأمان الاجتماعي وتراكم التحديات الاقتصادية.

وخلال الجائحة انعكست مستويات الثقة المحدودة لدى الجمهور العام في المؤسسات الحكومية على مقارنة تدابير احتواء كوفيد-19، وارتفاع معدلات التردد والعزوف عن تلقي اللقاحات وهو اتجاه لوحظ مثيله عبر مناطق مختلفة من العالم.

1 - مؤشرات اقتصادية

يؤكد التقرير أن اقتصاد المنطقة انكمش بنحو 4.5 بالمئة عام 2020 حيث شهدت البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات أكبر متوسط لانخفاض بمقدار نحو 15 بالمئة. وعلى الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية في نهاية عام 2021 يشير التقرير إلى أنه ليس من المرجح أن يكون التعافي سريعاً خلال عام 2022 نظراً إلى التحديات الناشئة التي تواجه المنطقة. كذلك قد يظل النمو الاقتصادي يمثل تحدياً في ظل متوسط معدل نمو متوقع يبلغ 5.5 بالمئة للمنطقة بأكملها مدفوعاً على نحو أساسي بأداء البلدان المصدرة للنفط.

- اتسع نطاق العجز المالي الكبير في جميع دول المنطقة مع انخفاض الإيرادات (بسبب تضائل الطلب على النفط) وتزايد الحاجات التمويلية لاحتواء الجائحة. في عام 2020 اتسع متوسط العجز الكلي بمقدار 7 نقاط مئوية ليصل إلى 9.2 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، بينما تقلص متوسط العجز المالي في المنطقة في عام 2022 إلى 2.3 بالمئة، ومن المتوقع أن يتحول إلى فائض بنسبة 4.1 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي هذا العام.

- أدى العجز المالي الضخم إلى زيادة الدين الحكومي، وهو ما أدى إلى تفاقم الوضع الهش للديون الذي كان قائماً قبل الجائحة. في عام 2020 بلغ متوسط الدين الحكومي الإجمالي للمنطقة ذروته عند 60 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. كما انخفض صافي توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة 6 بالمئة عام 2020.

في عام 2021 ارتفع معدل البطالة إلى 12.6 بالمئة في المنطقة العربية (ويساوي ضعفي المتوسط العالمي البالغ 6.2 بالمئة).

أدت جائحة كورونا إلى اتساع نطاق التفاوتات وإلى تفاقم ظواهر الإقصاء ولا سيما إلى الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم. ويشير التقرير إلى أنه قبل الجائحة كان عدم كفاية التمويل العام قد ألقى بعبء الرعاية الصحية على المرضى، إذ بلغ متوسط الإنفاق الشخصي على الصحة نسبة 28 بالمئة من إجمالي الإنفاق على الصحة في المنطقة مقابل 18 بالمئة في جميع أنحاء العالم. ولكن مع التفاوت الكبير من 6.6 بالمئة في عمان إلى 81 بالمئة في اليمن.

يعكس هذا العبء المتزايد شدة تأثير الجائحة على الرغم من أن منطقة الدول العربية هي واحدة من المناطق الوحيدة في العالم النامي التي زادت من معدلات الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العقد السابق للجائحة.

ووجدت نسبة كبيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً في المنطقة صعوبة أكبر في الحصول على الرعاية الطبية أثناء تفشي الجائحة. كذلك أدى إغلاق المدارس والتحول إلى التعليم من بُعد إلى استبعاد قطاعات كبيرة من المجتمع. على سبيل المثال أظهر مسح أجري في الجزائر ومصر والأردن وقطر والمغرب وسورية وتونس أن 55 بالمئة فقط من الأطفال المسجلين في التعليم قبل الجائحة استطاعوا الوصول إلى شكل من أشكال التعليم من بعد عقب الإغلاق الفعلي للمدارس، وهو ما تسبب في زيادة مخاطر عمالة الأطفال والزواج المبكر للفتيات.

2 - فرصة للانتقال الأخضر

يقدر التقرير أن الجائحة أدت إلى زيادة نسبة 5 بالمئة في الطلب على المياه عام 2020 نتيجة تكثيف ممارسات النظافة الشخصية والعامة، وهو ما أضاف ضغوطاً على إمدادات المياه الشحيحة بالفعل في المنطقة، إذ تواجه 18 دولة عربية من أصل 22 دولة مستويات خطيرة من ندرة المياه. وبلغ نصيب الفرد في المنطقة 8/1 ثمن متوسط نصيب المياه المتجددة للفرد عالمياً. ويدعو التقرير إلى إعطاء أولوية لتحسين إدارة المياه وإدارة المخالفات كمكونين رئيسيين لضمان أن يصبح التعافي ما بعد كوفيد 19 مستداماً. وينظر التقرير بتفاؤل إلى الزخم المتنامي في المنطقة إلى تنويع الاقتصادات وتسريع الانتقال إلى حلول الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.

يمثل إمكان تعميم الحلول الخضراء في استراتيجيات التعافي فرصة مهمة يمكن أن تساعد المنطقة على إبقاء التغيير السلبي وتعزيز القدرة على التصدي للصددمات المستقبلية. ويشير التقرير إلى أهمية القمم العالمية، كما هي الحال مع المؤتمرات المقبلة (تستضيف مصر مؤتمر المناخ 2022 كما تستضيف دولة الإمارات مؤتمراً آخر هذا العام).

3 - مقارنة للتعافي تركز على التنمية البشرية

يقول التقرير إن الجائحة بدأت كحالة طوارئ صحية ثم تطورت إلى حالة طوارئ اقتصادية واجتماعية وإنسانية تطلبت استجابات على مستوى المجتمع بأسره، كما تطلبت التنسيق القوي بين المؤسسات الحكومية المسؤولة وبالتعاون الهادف مع الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويؤكد التقرير أن التعافي السليم سيتطلب جهوداً متضافرة لحماية الضعفاء وتمكين المواطنين وتعزيز حقوق الإنسان وضمان سيادة القانون وجعل نظم الحوكمة أكثر فاعلية واستجابة. كما تحتاج دول المنطقة إلى عقود اجتماعية جديدة تمهد الطريق للسلام والعدالة والاستقرار وإلى مؤسسات موثوق بها خاضعة للمساءلة ولديها قدرة أكبر على التصدي للأزمات وتوسيع القدرات والحريات البشرية.

في المنطقة العربية تتصاعد الممارسات الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة والغرب، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار ويؤثر سلباً في عمليات التنمية ومحاولات النهوض التي تسعى إليها الشعوب العربية.

ويؤكد التقرير أن الفرصة متاحة الآن للبلدان لتقييم وتعزيز القدرات وإجراء تغييرات هيكلية لمنع الصدمات الناشئة والتعامل معها بما في ذلك أزمة

الغذاء العالمية التي تلوح في الأفق وتناقص الموارد الدولية لتحويل التنمية وكلاهما يتعلق بآثار الحرب الحالية في أوكرانيا وكذلك الصدمات والكوارث المستقبلية.

ثم يقدم التقرير توجيهاته في شأن تبني نهج متكامل للتعافي يركز على التنمية البشرية.

والحقيقة أن هذه التوجهات تشمل ما يمكن التوصل إليه لمواجهة التطورات الأخيرة التي سبق لنا أن تعرضنا لها وهي، إلى جانب جائحة كورونا، الحرب الدائرة الآن في أوكرانيا، وما يحدث حول جزيرة تايوان، والعلاقات الصينية - الأمريكية، وتغييرات المناخ والأبعاد البيئية، والتطورات الأخيرة في المنطة العربية. هذه التطورات جميعها على تماس مباشر بحالة عدم الاستقرار والاضطراب السائدة التي توحى بانعدام الثقة والشكوك في قدرة النظام العالمي الحالي على تأمين الأمن والسلام وصونهما في العالم، وتلقي هذه الحالة ظللاً من الشكوى وعدم اليقين في المستقبل.

وفي المنطقة العربية تتصاعد الممارسات الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة والغرب، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار ويؤثر سلباً في عمليات التنمية ومحاولات النهوض التي تسعى إليها الشعوب العربية. ذلك بأن استمرار «إسرائيل» في احتلال الأراضي العربية في فلسطين وسورية واعتداءاتها المتكررة على سورية وعلى الشعب الفلسطيني واعتدائها المتواصل على لبنان وحقه في استثمار ثرواته الطبيعية والدعم غير المحدود الذي تقدمه إليها الولايات المتحدة ودول الغرب، وهو ما يشجعها على المضي في هذا المسار، وهذا كله يسهم في خلق أجواء العداء ويعمق المظالم ويعيق التنمية ويعطل مسارات الاقتصادات العربية الاستقلالية والتنموية.

وقد خلقت هذه الأجواء حالة من الاستقطاب التي عمقتها محاولات بعض الدول العربية الدخول باتفاقيات (سلام وتطبيع) مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة، وهو ما يعزز الانقسام داخل الوطن العربي، ويحد من آمال التوحيد والتكامل الاقتصادي والتنموي.

أمام هذا الواقع، فإن البحث في تقديم أي مقترحات أو توصيات يكاد يكون عقيماً، وبخاصة أن أرشيف البلدان العربية وجامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية يكاد يكون ممتلئاً بعشرات الدراسات والبحوث والقرارات التي يمكن أن تكون دليل عمل جدياً، إلا أنها تحتاج إلى الإرادة السياسية وإلى قرار سياسي؛ فهل لنا أن نأمل أن القمة العربية المقبلة في الجزائر يمكن أن تخرج بالقرارات السياسية المطلوبة لمواجهة حالة الاستعصاء التي تواجهها البلدان العربية في عالم غير مستقر وغير آمن يكتنفه الشك وعدم اليقين والضباب؟! □

حدود ومآلات مشاركة الإسلام السياسي في ممارسة السلطة في المغرب

عبد الهادي الخياطي (*)

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الأول سطات - المغرب.

مقدمة

يرتبط ظهور الحركة الإسلامية بتغير شكل الحكم والدولة في الإسلام في العصر الحديث، وبخاصة بعد سقوط حكم الخلافة الإسلامية العثمانية سنة 1924 وإعلان كمال أتاتورك عن تأسيس دولة حديثة بناء على أسس علمانية، ومحاولة تأسيس نموذج جديد للدولة يتمثل بالدولة المدنية الحديثة التي تميّزت بتقليدها على مستوى الشكل نموذج الدولة الغربية.

وقد سارت باقي الأقطار العربية نحو محاكاة هذا النموذج على مستوى الشكل، أما على مستوى الجوهر، فإن القيم الحداثية لم تترسخ بالشكل المطلوب في الدولة العربية الحديثة، بل بقيت سطحية توظف فقط كواجهة للاستهلاك الخارجي؛ الأمر الذي كرس أزمة الدولة العربية القطرية، ومثل أحد أسباب فشلها. ومن أهم إفرزات التحول الاجتماعي والسياسي الذي عرفته المنطقة العربية نشأة الحركات الإسلامية، التي استهدفت مشروعها الأساس استرجاع حكم الشريعة الذي عصفت به علمانية الدولة الحديثة، بحسب رأي مؤسسيها الأوائل⁽¹⁾.

وقد انقسمت هذه الحركات الإسلامية بعد التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في القرن العشرين وفق تصورهما لهذا المشروع إلى عدة أنواع، أبرزها الحركات التي تمارس العمل الدعوي وتدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية مثل الحركة السلفية، التي ستتطور أفكار بعض التيارات المحسوبة عليها إلى درجة تأسيس أحزاب سياسية، مثل حالة حزب النور في مصر، ثم الحركات التي كانت تحمل مشروع إقامة الخلافة الإسلامية ولا تؤمن بمشروع الدولة الحديثة لأن أصولها علمانية، والتي ستراجع توجهاتها الأيديولوجية بخصوص مسألة طبيعة نظام الحكم في

elkhatat.81yma@gmail.com

(*) البريد الإلكتروني:

(1) فوزية طلحا، صورة الدولة الحديثة في مخيال الحركات الإسلامية: المغرب وتونس نموذجا (الدوحة:

مركز الجزيرة للدراسات، 2020)، ص 5.

الدولة، الذي لم تعد تمنع أن يكون حكمًا مدنيًا، حيث أسست أحزابًا سياسية وقبلت المشاركة في العمل السياسي والاشتغال من داخل مؤسسات الدولة الحديثة، مثلما حدث مع حركة الإخوان المسلمين في مصر التي أسست حزب الحرية والعدالة، وشاركت بصورة رسمية في الانتخابات الرئاسية والنيابية بعد سقوط نظام مبارك، واستطاعت أن تصل إلى رئاسة الدولة لولا إسقاطها من جانب العسكر، وكذا حركة النهضة في تونس التي أسست أيضًا حزبًا سياسيًا: حزب النهضة، وشاركت بدورها في كل الاستحقاقات الانتخابية بعد سقوط نظام بن علي، وإن لم تسر الأمور لمصلحتها بعد انقلاب قيس سعيد عليها.

إضافة إلى الحركات أو «التيارات الجهادية»، مثل تنظيم القاعدة في أفغانستان وتنظيم داعش في العراق، سابقًا، التي ترى أنه من اللازم إقامة الخلافة الإسلامية، وأنه يجب على كل مسلم مقاومة الأنظمة السياسية الحاكمة القائمة في الدول الإسلامية لأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية، ولأنها متعاونة مع الغرب الذي يلزم مواجهته ولو باستعمال القوة والعنف الدموي. هذه مجرد إشارة إلى أبرز نماذج الحركات الإسلامية في العصر الحديث على سبيل المثال لا الحصر، لأن المجال لا يسعنا للإشارة إليها كلها في هذه الدراسة.

وفي خصوص تجربة الحركة الإسلامية المغربية موضوع هذه الدراسة، أو تحديدًا موقف ما يسمى تيار الإسلام السياسي من مسألة المشاركة في ممارسة السلطة من داخل مؤسسات الدولة الحديثة، يلاحظ وجود تيارين بارزين من هذه التيارات: الأول ما زال يرفض المشاركة في اللعبة السياسية بصورة رسمية لعدة أسباب، متمثلًا بجماعة العدل والإحسان؛ والثاني تمثله حركة التوحيد والإصلاح مع حزبها العدالة والتنمية الذي سبق له أن نال فرصة المشاركة في ممارسة السلطة سنة 2011 بعدما وصل إليها على أنقاض حراك 20 فبراير بصيغته المغربية إبان حقبة ما سمي الربيع العربي.

سيتركز إعدادنا لهذا البحث في دراسة هذين النموذجين من نماذج الإسلام السياسي في المغرب، محاولين في هذه الورقة الإجابة عن مجموعة أسئلة: ما هي الإكراهات التي حالت دون نجاح تجربة الإسلام السياسي في ممارسة السلطة من داخل المؤسسات الرسمية في المغرب؟ وهل هذه الإكراهات تتعلق بفشل ذاتي، أم تتعلق بطبيعة النسق السياسي المغربي؟ ولماذا ترفض بقية قوى الإسلام السياسي (تحديدًا جماعة العدل والإحسان) المشاركة السياسية من داخل مؤسسات الدولة؟ وهل ذلك راجع فعليًا إلى عدم توافر الشروط الدستورية اللازمة لضمان مشاركة فعلية في ممارسة السلطة؟

تعتمد هذه الدراسة في تحليل أبعاد المشكلة البحثية وفرضياتها على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول إلى معرفة دقيقة حول الخيارات السياسية لنموذجي الدراسة، وتحليل سلوكهما السياسي ومدى قبولهما بشروط المشاركة في الممارسة السياسية التي يفرضها النظام السياسي المغربي ويرسم معالمها وحدودها. ونظرًا إلى ما تتضمنه طبيعة موضوع الدراسة من تعقيدات ومن مواقف سياسية ممتدة عبر الزمن، فإنها تحتاج إلى أكثر من مدخل لنفكيكها، حيث سننطلق من فرضيتين: الأولى ترى أن فشل تيار الإسلام السياسي في المغرب في عملية المشاركة

في ممارسة السلطة راجع لأسباب ذاتية أكثر من الأسباب الخارجية؛ والثانية ترى أن نجاح مشاركة تيار الإسلام السياسي في المغرب في ممارسة السلطة يتطلب توافر ضمانات دستورية فعلية.

سنحاول اختبار فرضيات هذه الدراسة والإجابة عن إشكالاتها من خلال تقسيمها إلى مبحثين، المبحث الأول سنتطرق فيه إلى اختلاف منظور المشاركة في ممارسة السلطة بين قوى الإسلام السياسي المغربي، على أن نقسمه إلى نقطتين: النقطة الأولى سنتناول فيها موقف حركة التوحيد والإصلاح من المشاركة في ممارسة السلطة. والنقطة الثانية سنتناول فيها موقف جماعة العدل والإحسان من المشاركة في ممارسة السلطة، أما المبحث الثاني فسنعالج فيه الجانب المتعلق بإكراهات عدم نجاح تجربة الإسلام السياسي في ممارسة السلطة بالمغرب، وهذا المبحث سنقسمه إلى نقطتين، النقطة الأولى سنتناول فيها الإكراهات الذاتية المرتبطة بتدبير حزب العدالة والتنمية للشأن الحكومي ولبيته الداخلي، والنقطة الثانية سنتناول فيها الإكراهات المرتبطة بطبيعة النسق السياسي المغربي.

أولاً: اختلاف منظور المشاركة في ممارسة السلطة بين قوى الإسلام السياسي في المغرب

شهد المغرب في تاريخه السياسي الحديث عدة أنواع من الحركات الإسلامية، إلا أن من أبرز هذه الحركات التي تميزت بثباتها واستمرارية نشاطها، حركة التوحيد والإصلاح وجماعة العدل والإحسان. ورغم وجود قواسم مشتركة بين هاتين الحركتين من حيث تبني الخطاب الفكري نفسه الذي يقوم على المرجعية الإسلامية، إلا أن هناك اختلافًا بينهما على مستوى المنهج والممارسة من حيث المشاركة في العمل السياسي وممارسة السلطة، فحركة التوحيد والإصلاح تبنت توجهًا يقوم على المشاركة في العملية السياسية من داخل مؤسسات الدولة وقبول الشروط المحددة مسبقًا من جانب النظام السياسي المغربي، وقد استطاعت من خلال ذراعها السياسي حزب العدالة والتنمية الوصول إلى قيادة ولايتين حكوميتين ما بعد دستور 2011، في حين أن جماعة العدل والإحسان ما زالت تتبنى منظورًا مغايرًا للحركة الأولى ينبني على نوع من الحذر السياسي وتربط مشاركتها في العملية السياسية بضرورة توافر شروط سياسية وقانونية معينة.

1 - موقف حركة التوحيد والإصلاح من المشاركة في ممارسة السلطة

تحسب حركة التوحيد والإصلاح نفسها حركة دعوية مغربية، تهدف - بحسب أديباتها - إلى تحقيق نهضة إسلامية من خلال حركة إصلاحية معتدلة تعتمد المرجعية الإسلامية وتتبنى خيار الشورى والديمقراطية، ويصفها المراقبون بأنها الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية، لكنها تعدّ نفسها عملاً إسلاميًا تجديديًا لإقامة الدين وإصلاح المجتمع⁽²⁾.

(2) ميثاق حركة التوحيد والإصلاح (الرباط: منشورات حركة التوحيد والإصلاح، 2019)، ص 9.

ومن أجل تحديد موقف هذا التيار الإسلامي من المشاركة في العمل السياسي وممارسة السلطة لا بد من الرجوع إلى تاريخ نشأتها والتوجهات السياسية التي تبنتها حينها، فهذه الحركة انتقلت من العمل الدعوي إلى العمل السياسي في وقت مبكر عندما قرر سابقاً أبرز مؤسسي التيارات المكونة لها (أي حركة الإصلاح والتجديد) دخول غمار السياسة ومحاولة تأسيس حزب سياسي خاص بهم وهو «حزب التجديد الوطني»، الذي أودع عبد الإله بن كيران ملف تأسيسه لدى السلطات بتاريخ 4 أيار/مايو 1992، التي رأت أنه لا يمكن قانونياً تأسيسه لتعارض أهدافه كما هي محددة بقانونه الأساسي مع التشريعات الجاري العمل بها⁽³⁾.

ناشدة قيادة حركة الإصلاح والتجديد عبد الكريم الخطيب بالسماح لها بالعمل السياسي في إطار حزبه الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الذي أسسه سنة 1967، وقد عقد هذا الحزب في حزيران/يونيو 1996 مؤتمراً استثنائياً انتهى بإدماج عناصر من قيادة حركة الإصلاح والتجديد (أي حركة التوحيد والإصلاح لاحقاً) في قيادة حزب عبد الكريم الخطيب⁽⁴⁾، هذا الأخير الذي تم تغيير اسمه سنة 1998 من حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية إلى حزب العدالة والتنمية الذي تحول إلى حزب ذي مرجعية إسلامية تخصص في المجال السياسي، وشارك في عدة محطات انتخابية توجت بتصدّره انتخابات مجلس النواب وترؤسه الحكومة لولايتين متتاليتين ما بعد إقرار دستور 2011.

ينتقد منظرو حركة التوحيد والإصلاح التراث الفقهي الذي شغف بحكم الخلافة، الذي يعدّ ابن زمانه، ويستنكرون حلم بعض الإسلاميين المعاصرين بتكرار هذا النموذج، ويدعون في الآن نفسه إلى الانخراط في المنظومة السياسية الحديثة، التي شهدت تطوراً هائلاً لا يمكن إنكاره أو تجاوزه.

ورغم تأكيد حركة التوحيد والإصلاح في الوقت الحالي أنها لا تمارس العمل السياسي وأنها منفصلة عن حزب العدالة والتنمية وأنها تركز نشاطها على العمل الدعوي والتربوي، إلا أن هذا الفصل غير موجود واقعياً، بكل بساطة لأن القيادة التي أسست الحركة ونشطت فيها هي نفسها القيادة التي أسست حزب العدالة والتنمية وأغلب عناصرها ما زال على رأس قيادته. كما أن الحركة لا تفتأ تدلي بدلوها في أي مسألة تتعلق بسير الحزب، كما هي الحال عندما عبرت عن رفضها في وقت سابق منح عبد الإله بن كيران ولاية ثالثة على رأس أمانته العامة.

(3) محمد ضريف، الإسلاميون المغاربة: حسابات السياسة في العمل الإسلامي (الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1999)، ص 74.
(4) محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001)، ص 301.

فضلاً عن أن الحركة تعدّ احتياطياً انتخابياً وتنظيمياً للحزب، وقد عبّر الراحل فريد الأنصاري - وهو قيادي سابق في الحركة - من أن الحزب «اختطف» الحركة لأنها - بحسب رأيه - انغمرت في الصراع السياسي بمناوراته على حساب الوظيفة التربوية والدعوية⁽⁵⁾.

ومن أهم أسباب مشاركة هذا التيار الإسلامي في العمل السياسي وتسيير مؤسسات الدولة، الرغبة في الإصلاح والتغيير من داخل المؤسسات لا من خارجها، وهذه المشاركة لم تأتِ إلا بعد مجموعة من المراجعات الفكرية التي قام بها منظرو حركة التوحيد والإصلاح ومفكروها للحسم في تحديد موقفهم من الدولة القطرية الحديثة، التي قبلوا بالعمل داخل مؤسساتها، فهل الأمر يتعلق بتوجه براغماتي أم أنه يتعلق بتغيير جذري في فكر هذه الحركة والتسليم بالعمل من داخل الدولة الحديثة؟

للجواب عن هذا السؤال لا بد من الرجوع إلى المواقف التي عبرت عنها هذه الحركة من مسألة نظام الخلافة ومشروع الدولة الإسلامية المتجذر في فكر الحركات الإسلامية في الوطن العربي.

وفي هذا الإطار، ينتقد منظرو حركة التوحيد والإصلاح التراث الفقهي الذي شغف بحكم الخلافة، الذي يعدّ ابن زمانه، ويستنكرون حلم بعض الإسلاميين المعاصرين بتكرار هذا النموذج، ويدعون في الآن نفسه إلى الانخراط في المنظومة السياسية الحديثة، التي شهدت تطوراً هائلاً لا يمكن إنكاره أو تجاوزه. وما المنظومة السياسية الحديثة إلا «الدولة الحديثة وأسسها»، وهو ما يعبر عن توافق تام مع هذا النوع من الدول المنسجم في نظرهم مع تطور العلم والحياة، وهو ما أكده سعد الدين العثماني عندما ألحّ على ضرورة الخروج بالفقهاء السياسي الإسلامي من «الدولة الجامعة» بمختلف مسمياتها، والمطابقة لأمة العقيدة، لتأسيس فكرة الدولة بمفهومها المعاصر⁽⁶⁾.

وبالتالي فإن حركة التوحيد والإصلاح ترفض اعتماد مقولة الخلافة في العصر الحالي بوصفها مجرد مصطلح يسمي نوع السلطة القائمة، وليس نظاماً سياسياً جاهزاً مفروضاً على المسلمين اتباعه، فأحمد الريسوني لا يرى فيها إلا مجرد اسم من الأسماء ومصطلح من المصطلحات، ليس واجب الاستعمال ولا واجب الاجتناب، يمكن أن نعبر به وبغيره، ويمكن أن نسقطه وننساه، فالمبادئ والمقاصد هي المعتبرة وهي المعول عليها.

وبذلك أسقطت هذه الحركة حكم الخلافة لأنه ليس واجباً شرعياً، وحقماً أصيلاً في الإسلام، إذ بحسب أحمد الريسوني ليس عندنا في الإسلام نظام سياسي معيّن، لا باسمه ولا بهيكله الدستورية، ولا بترتيباته القانونية، لأن مجال السياسة والحكم والدولة والإدارة العامة، محكوم

(5) «حركة التوحيد والإصلاح»، مقال منشور في الموقع الرسمي لشبكة الجزيرة الإخبارية، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، <<https://bit.ly/3UXThXV>> (تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2022 على الساعة 12:33).

(6) طلحا، صورة الدولة الحديثة في مخيال الحركات الإسلامية: المغرب وتونس نموذجاً، ص 27.

بالمبادئ والقواعد الكلية وليس بأحكام تفصيلية، ولو كان للإسلام نظام سياسي محدد وثابت، لما كان صالحًا لكل زمان ومكان⁽⁷⁾.

كما انتقد محمد يتيم نظام الخلافة في الإسلام لأن فيه عدة ثغر، حيث رأى أن الخلافة الراشدة كشكل من أشكال الحكم، ونموذج تطبيقي لقيم الإسلام، لم تمثل سوى صورة من الصور الممكنة، وربما لا تكون النموذج الأمثل أو الوحيد على المستوى القانوني والدستوري وضبط آليات التداول على السلطة، حيث اعتمدت تلك التجربة في نجاحها بالدرجة الأولى على السمو الديني والأخلاقي للخلفاء، بينما عاشت حالة فراغ دستوري على مستوى الآليات الضابطة لانتقال السلطة بشكل سلمي وهو الفراغ الذي ملأه كل خليفة بطريقته الخاصة وتعاملت معه الجماعة الإسلامية بوصفه حالة طارئة⁽⁸⁾.

2 - موقف جماعة العدل والإحسان من المشاركة في ممارسة السلطة

تعدّ جماعة العدل والإحسان من أكبر التنظيمات السياسية في المغرب، تأسست على يد الراحل الشيخ عبد السلام ياسين، وقد عرفت هذه الجماعة عدة تسميات قبل أن تستقر على هذا الاسم مثل «أسرة الجماعة» و«جمعية الجماعة» وكذلك «الجماعة الخيرية» وأخيرًا تم تسميتها «جماعة العدل والإحسان»⁽⁹⁾.

يرتكز عمل هذه الجماعة على ثلاثة مبادئ أساسية: لا للعنف، لا للسرية في ممارسة نشاطها الدعوي والسياسي، ولا للتعامل مع الخارج سواء من حيث عدم تلقي الدعم المالي أو تلقي أوامر أو توجيهات من أية جهات أجنبية عن البلد.

ولتحديد موقفها من مسألة المشاركة في العمل السياسي وممارسة السلطة في المغرب، لا بد من استقراء مضامين مشروعها السياسي المجسد في فكر مرشدها ومنظرها الشيخ عبد السلام ياسين، الذي عبّر عنه في عدد من الكتب التي ألفها منذ بداية السبعينيات إلى حين وفاته، حيث لم يخف هذا الرجل في فكره وتنظيره الإسلامي أن أفضل نظام للحكم هو نظام الخلافة الإسلامية وأن نظام الملك الوراثي الذي سماه «الملك العاض» المستحكم بالسيف هو من أكبر البدع التي غزت الأمة الإسلامية بعد نهاية خلافة الإمام علي بن أبي طالب واستيلاء بني أمية على الحكم على يد معاوية بن أبي سفيان الذي حول نظام الحكم من الخلافة إلى الملك الوراثي عندما ورث الحكم لابنه يزيد.

(7) أحمد الريسوني، الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية المعاصرة، ط 3 (القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 16-17.

(8) محمد يتيم، الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي، ط 3 (القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 44-45.

(9) محمد ضريف، «جماعة العدل والإحسان وحركة 20 فبراير: اللقاء الملتبس»، الحوار المتمدن، العدد 6735 (17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)، <<https://bit.ly/3E9CHP5>>.

ويقول الشيخ في كتابه المنهاج النبوي: «[...] يجب على المؤمنين في العالم أن ينصّبوا خليفة عليهم باجتماع أولي الأمر من رجال الدعوة والدولة الإسلاميين، وانتخاب خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وقبل الوصول إلى نظام الخلافة وهو النظام الموعود في حديث الإمام أحمد، وهو النظام الشرعي، يقام إمام قطري في كل بلد تحرر...»⁽¹⁰⁾.

لكن هل فعلاً ترى جماعة العدل والإحسان أن طبيعة النظام السياسي الحالي في المغرب لا تصلح وأنه يجب استبداله بنظام الخلافة الإسلامية لأنه هو الأنسب؟

نجد الجواب عن هذا السؤال في كتابات مرشد الجماعة، التي يمكن أن نميّز فيها بين ما نظر إليه بالنسبة إلى الأمة الإسلامية ككل بخصوص نظام الحكم الأمثل الذي يجب أن تتوحد عليه جميع الأقطار الإسلامية وهو نظام الخلافة، وبين ما طرحه من إمكان الإصلاح والتغيير من داخل النظام السياسي القائم.

وفي هذا الإطار، يرى محمد ضريف أن «رسالة الإسلام أو الطوفان» التي وجهها الشيخ عبد السلام ياسين للملك الراحل الحسن الثاني لم تطرح بشكل قطعي إرادة التغيير من خارج النظام بل آمنت بإمكان التغيير من داخله وبواسطته، من خلال العمل بتجربة «عمر بن عبد العزيز»⁽¹¹⁾ التي أصبحت معروفة في أدبيات جماعة العدل والإحسان بـ«التوبة العمرية»، وفي غياب تحققها تطرح الجماعة نفسها كجماعة معارضة للسلطة⁽¹²⁾.

وفي هذا الشأن يقول الشيخ عبد السلام ياسين: «خطنا السياسي الواضح هو أننا لا نعارض حكام الجبر معارضة الأحزاب على مستوى المعاش والاقتصاد بل نعصيمهم لأنهم خرجوا عن دائرة الإسلام إلا أن يتوبوا توبة عمر ابن عبد العزيز»⁽¹³⁾.

وما يؤكد طرح أن جماعة العدل والإحسان تؤمن بإمكان التغيير من داخل النظام السياسي المغربي، الرسالة التي وجهها الشيخ ياسين في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 إلى الملك محمد السادس بعد توليه العرش الموسومة بـ«مذكرة إلى من يهمله الأمر» بحيث إنه لم يطلب منه تغيير نظام الحكم الملكي في المغرب ولم يقل له إن أصلح نظام لإدارة الدولة هو نظام الخلافة، بل على الضد من ذلك، شخّص فيها الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي للبلاد ودعا فيها إلى استفراغ كامل وسعه لبدل فعل يؤسس، يمنح الشرعية لتسيير جديد للدولة، لمنهج جديد في الحكم، لعدالة

(10) عبد السلام ياسين، المنهاج النبوي تربية وتنظيماً وزحفاً، ط 4 (الدار البيضاء: دار الآفاق، 2001)، ص 26.

(11) عمر ابن عبد العزيز هو ثامن الخلفاء الأمويين، الذي أوصى له سليمان بن عبد الملك بالخلافة من بعده، وقد رفض توليها لولا إصرار الناس على مبايعته لما عرفوا عنه من صلاح، تولاهما لسنتين ثم توفي رحمه الله، عرف بورعه وزهده وتقواه وعدله وأمر عائلة بني أمية الحاكمة بإرجاع جميع أملاكها إلى بيت مال المسلمين بدءاً من زوجته، يرى المؤرخون وعلماء الإسلام أن حقبة حكمه شكلت مرحلة ذهبية تضاهاي مرحلة حكم الخلفاء الراشدين الأربعة.

(12) محمد ضريف، جماعة العدل والإحسان: قراءة في المسارات (الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم

الاجتماع السياسي، 1995)، ص 105-106.

(13) ياسين، المصدر نفسه، ص 32.

أخرى، لتعليم راشد لعدل اجتماعي يلغي الامتيازات ويقارب ويسد بين جانبي الهوة السحيقة الفاصلة بين الحفاة العراة والسادة الذين يرفلون في النعيم⁽¹⁴⁾.

ولم تخلُ هذه الرسالة من عبارات اللباقة، حيث يقول الشيخ ياسين: «بما أن أب الأمة الملك الشاب يمسك الآن بمفتاح التغيير الحقيقي، وبما أنه يقترح مفهومًا جديدًا للسلطة، فلتكن خطواته موافقة لمفهوم جديد للعدالة وللتوزيع العادل، توزيع الخيرات على جميع أفراد الأسرة المغربية»⁽¹⁵⁾.

إن جماعة العدل والإحسان لا ترفض المشاركة في العملية السياسية بالكل، بل ترفض المشاركة وفق الشروط المطروحة حاليًا فقط، لأن الانتخابات، من وجهة نظرها، لن تقود أية جهة سياسية تشارك فيها إلى امتلاك سلطات حقيقية تسمح لها بتطبيق الإصلاحات المسطرة في برنامجها.

إلى أي حد تمت الاستجابة لمطالب ونصائح الشيخ عبد السلام ياسين التي وجهها عبر هذه الرسالة، ليس هو ما يهمنا في هذا البحث، وإنما يهمنا الإجابة عن الأسئلة التالية: إذا كانت جماعة العدل والإحسان تؤمن بالتغيير من داخل النظام السياسي المغربي، لماذا لا تشارك في العملية السياسية إلى يومنا هذا؟ لماذا تقاطع العمليات الانتخابية والاستفتاءات الدستورية؟ لماذا تعبر عن معارضتها للنظام؟ ولماذا شاركت بكثافة في عدد من الاحتجاجات الاجتماعية كاحتجاجات حركة 20 فبراير إبان ما سمي «الربيع العربي»؟

نستقي الإجابة عن هذه الأسئلة من المواقف السياسية التي عبرت عنها جماعة العدل والإحسان على لسان ناطقها الرسمي فتح الله أرسلان أمام عدد من المنابر الإعلامية. فجوابًا عن سؤال طرحته

عليه جريدة الشروق القطرية، «هل ستبقى جماعة العدل والإحسان حبيسة النشاط الدعوي أم أنكم تنوون الدخول إلى الساحة السياسية؟» صرح هذا الأخير: «[...] إن المشاركة السياسية لا تُحتزل عندنا في المشاركة الانتخابية، أو في الاندماج داخل مؤسسات شكلية، فنحن لا نرفض الانتخابات، ولكن لا نرى لها من دور بالشروط الحالية إلا خدمة الحكم الفردي وتلميع صورته، والعمل السياسي كما تفهمه الجماعة لا ينحصر في العمل الانتخابي، الذي رفضنا الانخراط فيه، ليس بسبب موقف مبدئي، لأننا من أنصار المشاركة في الانتخابات، لكننا نشترط أن تكون لهذه الانتخابات مصداقية، وأن تؤدي إلى قيام مؤسسات حقيقية من برلمان وحكومة وغيرهما، أما إذا

(14) عبد السلام ياسين، «مذكرة إلى من يهمه الأمر» ترجمها المؤلف من النص الأصلي باللغة الفرنسية، محررة بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، ص 10-11 (غير منشورة ورقياً)، للاطلاع عليها انظر الموقع الرسمي للشيخ عبد السلام ياسين <<https://bit.ly/3CnbYfx>>.

(15) المصدر نفسه، ص 29.

كانت الانتخابات مسرحية لا يستفيد منها، في أول الأمر وآخره، إلا النظام القائم، الذي يحتكر كل السلط، فإننا نرفض ذلك [...]»⁽¹⁶⁾.

يُستخلص من هذه التصريحات للناطق الرسمي لهذه الجماعة أن جماعة العدل والإحسان لا ترفض المشاركة في العملية السياسية بالكل، بل ترفض المشاركة وفق الشروط المطروحة حالياً فقط، لأن الانتخابات، من وجهة نظرها، لن تقود أية جهة سياسية تشارك فيها إلى امتلاك سلطات حقيقية تسمح لها بتطبيق الإصلاحات المسطرة في برنامجها، لأن الصلاحيات التي يمنحها الدستور المغربي للمؤسسات السياسية ما زالت ضعيفة.

لذلك يقترح فتح الله أرسلان أن الشروط الأساسية لتحقيق الانتقال الديمقراطي في المغرب تتمثل بإعادة النظر في الدستور شكلاً ومضموناً، في اتجاه فصل السلط، وربط السلطة بالمحاسبة وسيادة القانون، وأن تكون الاختصاصات محددة وواضحة، كل يعرف ما له وما عليه⁽¹⁷⁾.

**ارتكب حزب العدالة والتنمية
أخطاء كبيرة خلال وجوده على
رأس التسيير الحكومي على
عدة مستويات أدت إلى تراجع
منسوب الثقة فيه لدى الناخبين،
إضافة إلى تصدع بيته الداخلي،
وهو ما أدى إلى معاقبة الناخبين
له بشكل قاس في الاستحقاقات
التشريعية والجهوية والجماعية
الأخيرة.**

ثانياً: إكراهات عدم نجاح تجربة الإسلام السياسي في ممارسة السلطة في المغرب

من السابق لأوانه الحكم بأن تجربة الإسلام السياسي قد فشلت في المغرب، لأننا أمام تيارين كبيرين من تيارات الإسلام السياسي في بلادنا، الأول يتمثل بجماعة العدل والإحسان، الذي لا ينكر المتنبعون حجم قوته التنظيمية في الساحة السياسية المغربية، وأنه ما زال لم يجرب حظه في المشاركة في ممارسة السلطة من داخل المؤسسات الدستورية للدولة ويربط ذلك بضرورة توافر شروط معينة، ويكتفي بممارسة نشاطه السياسي من خارج هذه المؤسسات. والتيار الثاني يتمثل بحزب العدالة والتنمية المنبثق من حركة التوحيد والإصلاح، أتاحت له فرصة الوصول لممارسة السلطة، لكنه فشل في الحفاظ على مكانته بين الأحزاب السياسية المغربية، وخرج خاسراً في الاستحقاقات الانتخابية لـ 8 أيلول/سبتمبر 2021، لعدة أسباب وإكراهات ذاتية ترتبط بطبيعة تدبيره للشأن الحكومي خلال السنوات العشر الماضية وبإشكالات تدبيره لبيته الداخلي، ولأسباب

(16) حسن بنجاح، مواقف جماعة العدل والإحسان من خلال ناطقها الرسمي فتح الله أرسلان (تطوان،

المغرب: مطبعة الخليج العربي، 2005)، ص 24-37.

(17) المصدر نفسه، ص 42.

وإكراهات خارجية ترتبط بطبيعة النسق السياسي المغربي وبشروط المشاركة في اللعبة السياسية، وهي سنحاول معالجتها في هذا المبحث.

1 - الإكراهات الذاتية المرتبطة بتدبير الحزب للشأن الحكومي ولبيته الداخلي

ارتكب حزب العدالة والتنمية أخطاء كبيرة خلال وجوده على رأس التسيير الحكومي على عدة مستويات أدت إلى تراجع منسوب الثقة فيه لدى الناخبين، إضافة إلى تصدع بيته الداخلي، وهو ما أدى إلى معاقبة الناخبين له على نحوٍ قاسٍ في الاستحقاقات التشريعية والجهوية والجماعية الأخيرة، وسنوضح ذلك في النقطتين التاليتين:

أ - على مستوى التدبير الحكومي

تنامى الغضب الشعبي ضد حزب العدالة والتنمية من جرّاء القرارات التي اتخذها، وكان لها أثر سلبي في الواقع المعيش للمغاربة، مسهمًا من حيث لا يدري في إثارة مشاعر الغضب ضده، وهي المشاعر التي تآججت أكثر مع مضي الوقت، مثل القرار المتعلق بتحرير كامل لأسعار المحروقات كمرحلة أولى لإصلاح صندوق المقاصة، «وكان الهدف من هذه الخطوة تخفيف العبء على ميزانية الدولة بعد الارتفاع المتواصل لنفقات المقاصة منذ الأزمة المالية لسنة 2008، لكن كان لهذا القرار تداعيات سلبية كبيرة على جيوب المغاربة، بسبب استغلال الشركات المستوردة للمحروقات في المغرب الفرصة لرفع هامش الربح وضرب القدرة الشرائية للمواطن رغم انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، في غياب تام لمجلس المنافسة حينها»⁽¹⁸⁾.

ومن القرارات الأخرى التي اتخذتها حكومة العدالة والتنمية والتي خلفت سخطًا كبيرًا لدى قطاع كبير من الموظفين الخاضعين لنظام المعاشات المدنية، قرار إصلاح نظام التقاعد، الذي مسّ الآلاف من الموظفين، الذين رفضوا هذا الإصلاح لأنه أدى إلى رفع سن الإحالة على التقاعد إلى 63 سنة وإلى خفض من نسبة راتب المعاش، حاسبين أن على الحكومة تحمل مسؤوليتها إزاء إصلاح نظام التقاعد، لأن العجز المسجل بهذا النظام جاء بسبب سوء تدبير الحكومات المتعاقبة وليس بسبب الموظفين.

(18) سلمى صدقي، «نظام المقاصة: الإصلاح الذي لم يكتمل»، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 1 تموز/يوليو 2021، <<https://mipa.institute/8637>> (تاريخ الاطلاع 12 كانون الثاني/يناير 2022 الساعة 12:33).

وعلى الرغم من رفض النقابات لهذا الإصلاح إلا أن رئيس الحكومة آنذاك عبد الإله بن كيران مرر هذا المشروع عبر المؤسسة التشريعية بفضل الأغلبية التي يتوافر عليها في مجلس النواب، في الوقت الذي كانت الحكومات السابقة تتفادى إصلاح هذا النظام لأن تبعاته السياسية أسوأ من المنافع التي يمكن أن يجلبها.

لقد نجح حزب العدالة والتنمية بامتياز في تمرير المشاريع «الإصلاحية» التي تهدم مكتسبات نظام الوظيفة العمومية، مثل القرار المتعلق بإقرار نظام التعاقد في قطاع التعليم العمومي، الذي خلّف ردود فعل سلبية كبيرة لدى فئات عريضة من الشعب المغربي، حيث لم تنضب منابع الاحتجاج الاجتماعي ضدا هذا القرار من طرف الفئات المهنية المعنية به إلى يومنا هذا.

ومن القرارات الأخرى المجحفة التي اتخذتها حكومة العدالة والتنمية في عهد سعد الدين العثماني في حق الموظفين العموميين، قرار توقيف الترقية لمدة سنتين بسبب جائحة كورونا، من دون أن تفتن إلى أن هؤلاء الموظفين يمثلون مع أزواجهم وأبنائهم وأقاربهم قاعدة انتخابية كبيرة سيخسرهما حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021، ومن ثم فلا يمكن أحداً من المغاربة أن يقبل الأعدار التي قدمها حزب العدالة والتنمية لتبرير هذه القرارات، بأن الحزب مجرد مشارك في الائتلاف الحكومي، وأن القرارات تتخذها الحكومة وليس الحزب.

من بين الأسباب غير المباشرة التي ساهمت في قسط لا يستهان به من هزيمة حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021، عدم قدرته على إيجاد حلول ناجعة للانقسام والمشاكل التنظيمية التي ظل يعانيها بعد إبعاد عبد الإله بن كيران من المشهد السياسي سنة 2016.

فعوضاً من أن يبحث حزب العدالة والتنمية خلال قيادته لحكومتين في المغرب عن حلول ومصادر تمويل جديدة، عمد إلى تطبيق إصلاحات تمسّ القدرة الشرائية للمواطنين وتزعزع من استقرار الطبقة المتوسطة التي يُعدّ وجودها صمام أمان للمجتمع المغربي، وهو ما سيدفع ثمنه لاحقاً.

لقد كان حزب العدالة والتنمية يؤمن بفكرة المشاركة في العملية السياسية من أجل إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب من داخل المؤسسات، لكنه وجد نفسه عاجزاً عن تغيير واقع الحال بعد شهور من تسلمه قيادة الحكومة، فالحزب لم يستطع أن يضع حداً لاقتصاد الربيع ولا القضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي ينخر جسم الإدارة.

كان الشعار الذي ركز عليه حزب «العدالة والتنمية» في انتخابات 2011 التي فاز بها، هو «صوتك فرصتك لمحاربة الفساد والاستبداد»، وقدّم نفسه بوصفه بديلاً جديراً بالثقة، لأنه لم يتورط في أي فشل سياسي سابق، لكن هذا التعهد بمحاربة الفساد، سرعان ما تحول إلى مظلومية، فانتقل الحزب إلى خطاب «التشكي»، لأنه عزا عجزه في ملفات كثيرة، إلى وجود جيوب مقاومة لا تدعه يعمل، وهي جهات سمّاها عبد الإله بن كيران «التماسيح والقفاريت»، إذ سرعان ما انقلب مع

مرور الوقت على الشعار الراسخ لحزب المصباح «صوتك فرصة ضد الفساد والاستبداد»، فواجه الإسلاميون مختلف صور الفساد من ريع وزواج السلطة بالمال... بسياسة «عفا الله عما سلف»، وبدلاً من التصدي للاستبداد، قبلوا بالتطبيع معه⁽¹⁹⁾.

ب - على مستوى التدبير الداخلي للحزب

من بين الأسباب غير المباشرة التي ساهمت في قسط لا يستهان به من هزيمة حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021، عدم قدرته على إيجاد حلول ناجعة للانقسام والمشاكل التنظيمية التي ظل يعانيها بعد إبعاد عبد الإله بن كيران من المشهد السياسي سنة 2016 حينما أعفي من مهمة تأليف الحكومة وتم تكليف سعد الدين العثماني بذلك عوضاً منه، فبدلاً من أن تتضامن الأمانة العامة للحزب مع قرارات زعيمها، الذي كان مجرد معبر عن رأيها، خذلته ولم تتمسك به، وما زاد من حدة هذا الوضع انقسام الحزب بين تيارين، تيار مساند لابن كيران وتيار مضاد له سماه البعض «تيار الاستيزار»، الذي دفع في اتجاه رفض تعديل القانون الداخلي للحزب من أجل منح بن كيران الحق في ولاية تالثة على رأس الأمانة العامة للحزب.

وما أزم من وضع الحزب في علاقته بقواعده التي تمتد جذورها إلى ذراعه الدعوي حركة التوحيد والإصلاح وشببته الحزبية، قبوله بتوقيع اتفاق التطبيع بين المغرب وإسرائيل، على الرغم من أن أحد ثوابته المعلنة، رفض إقامة أي علاقات دبلوماسية وسياسية مع هذا الكيان، وهو ما مثل تنازلاً من الحزب عن مبادئه وقيمه الإسلامية، بل حتى المتعاطفين معه من خارج قواعده عابوا عليه المشاركة في توقيع ذلك الاتفاق الذي مثل ضربة قاصمة للحزب حط من قيمته أمام عدد كبير من المغاربة.

2 - الإكراهات المرتبطة بطبيعة النسق السياسي المغربي

لا نريد أن نبحث لتيار الإسلام السياسي في المغرب عن مبررات فشل مشاركته في ممارسة السلطة، لكن الواقع لا يمكن تجاهله وهناك إكراهات تؤثر بطريقة أو بأخرى في أداء أي حزب يصل إلى قيادة مؤسسة الحكومة، بل تؤثر فيه حتى قبل تأليفها، وهذه الإكراهات ترتبط بحجم الصلاحيات الدستورية الممنوحة للحكومة (أ) وبهشاشة القوانين الانتخابية التي تمثل بالنسبة إلى النظام السياسي آليات للضبط والتحكم من أجل ترويض الأحزاب السياسية (ب).

أ - على مستوى الصلاحيات الدستورية للحكومة

لا بد من الإشارة إلى أن التعديل الدستوري لسنة 2011 حافظ على تقوية سلطات المؤسسة الملكية على حساب باقي المؤسسات الدستورية الأخرى - وبخاصة مؤسستي الحكومة والبرلمان - وبالتالي لم تكن الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية هي صاحبة الكلمة الفصل في القرارات

(19) مصطفى طيفوري، «الأخطاء العشرة لإسلامي المغرب في الحكومة»، إيطاليا تليفزيون، 10 أيلول/سبتمبر 2021، <<https://italiatelegraph.com/news-70631>> (تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2022، الساعة 10:30).

والمشاريع الكبرى، بقدر ما كانت مجرد أداة تنفذ ما يُملى عليها، ولم تكن لها الجرأة لتعبر عن رفضها لذلك.

نحن ما زلنا أمام حكومة تتحمل المسؤولية أمام الملك والبرلمان بنص الدستور، ولا تمتلك صلاحيات فعلية لاتخاذ القرارات المهمة والحاسمة المتعلقة بتنزيل وتنفيذ برامجها أو توجهاتها الإصلاحية، وفي الوقت نفسه تخضع للمحاسبة وفي بعض الأحيان يخضع أعضاؤها للتأديب عن فشل السياسات العمومية في مجال التنمية، مثل ما حدث بالنسبة إلى فشل مشروع منارة المتوسط الذي أُقيل بسببه عدد من الوزراء والمسؤولين⁽²⁰⁾.

إن هامش الفعل السياسي وصنع القرار بالنسبة إلى الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب الأغلبية المكوّنة للحكومة يظل ضيقاً⁽²¹⁾، فضلاً عن أن رئيس الحكومة لا يمتلك أي سلطة رئاسية فعلية على باقي الوزراء. فالكثير من القرارات، وبخاصة القرارات الأمنية، كانت تُتخذ ورئيس الحكومة آخر من يعلم بها.

لكن رغم ذلك لا يمكن لحزب العدالة والتنمية، الذي كان دائماً يقدم نفسه كمرشح لإصلاح الأوضاع، أن يبرر فشله بوجود هذا النوع من الإكراهات التي كان بإمكانه أن يتكيف معها ويعمل على تنزيل مقتضيات دستور 2011 على النحو المطلوب ويفرض آراءه واقتراحاته، أو أن ينسحب ويعلن للمغاربة أنه لم يستطع تحقيق ما وعدهم به لأسباب خارجة عن إرادته، وبخاصة أن المغاربة صوتوا له أثناء موجة ما سمي «الربيع العربي»، أي أنه كان لا يزال في موقع قوة، لكنه فضل الاستكانة وتقديم التنازلات على حساب مواقفه المعلنة ووعوده التي قدمها إلى الناخبين.

ب - على مستوى القوانين الانتخابية

من خلال التأمل في القانون الانتخابي وفي النتائج التي يفرزها نمط الاقتراع، يلاحظ أنه من الصعوبة بمكان أن يحصل أي حزب من الأحزاب المتنافسة على أغلبية مطلقة، أو على الأقل أغلبية نسبية كبيرة، تسمح له بتأليف حكومة تتمتع بأغلبية مريحة ومكونة من عدد قليل من الأحزاب، وهو ما كان يطرح مجموعة من الإشكالات والصعوبات أمام حزب العدالة والتنمية الذي كان يشغل من داخل حكومة فرضت عليه الأحزاب المؤلفة لها، إلى درجة أن رئاسة مجلس النواب التي أسندت إلى الحبيب المالكي عن حزب الاتحاد الاشتراكي، أيضاً، فرضت عليه قبل تنصيب الحكومة من جانب مجلس النواب في سابقة دستورية لم يعرفها المغرب قط.

زيادة على حصول حزب التجمع الوطني للأحرار على حقائب وزارية مهمة على الرغم من أنه لم يتجاوز 37 مقعداً في تشريعات سنة 2016 لأنه كان هو المتحكم الأكبر في عملية تأليف الحكومة بمعوية حلفائه أحزاب الاتحاد الاشتراكي والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية.

(20) عبد الهادي الخياطي، «إشكالية المشاركة السياسية، دراسة في أسباب ودوافع العزوف الانتخابي وإمكانات

تحفيز السلوك الانتخابي»، رهانات (الدار البيضاء)، العدد 56 (2021)، ص 65.

(21) سعيد خمري، «الانتخابات التشريعية في المغرب: نمط الاقتراع وسؤال الوظيفة»، المجلة المغربية للسياسات

العمومية، العدد 1 (آذار/مارس 2008)، ص 111.

ولا بد من التذكير هنا بالسياق والطريقة التي وُلدت بها حكومة سعد العثماني، الذي جاء على أنقاض البلوكاج الذي فرض على بن كيران أثناء تشكيله للحكومة، والذي استمر أزيد من ستة أشهر بسبب مناورات الأحزاب المحسوبة على الإدارة، وتم في نهاية المطاف إعفائه من مهمة تأليف الحكومة، ومن ثم إزاحته من المشهد السياسي بطريقة لم يستعجبها بعض مناصريه⁽²²⁾.

لذلك كان حزب العدالة والتنمية يسير الحكومة وعينه على ضمان المحافظة على استمرار الأغلبية الحكومية، لأنه في كل مرة كان يعتزم معالجة بعض الملفات التي ربما لا تخدم مصالح الباطرونا⁽²³⁾، كان بعض حلفائه في الحكومة يهدد بالانسحاب منها أو يعبر عن مقاومته للإصلاح، حيث كان حزب العدالة والتنمية يخشى تكرار سيناريو انسحاب حزب الاستقلال من حكومة بن كيران الأولى.

إن أسباب فشل تجربة تيار الإسلام السياسي المشارك في السلطة بالمغرب (مثال حزب العدالة والتنمية) ترجع لأسباب ذاتية ترتبط بفشله في تدبير الشأن الحكومي ولسوء تدبير شأنه الداخلي، كما ترجع لأسباب خارجية تتعلق بطبيعة النسق السياسي المغربي، لأن الحزب فضل أن يخضع لمنطق التوافقات وتقديم الترضيات لدوائر القرار السياسي والاقتصادي في الدولة.

لكن قرار تسيير الحكومة على هذا النحو الأعرج كان مكلفاً جداً لحزب العدالة والتنمية، الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية انعكست على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وهو ما جلب له سخطاً كبيراً، برزت نتائجه في انتخابات 2021، وساهم في حدة هذا السخط التداعيات الاقتصادية الكبيرة لأزمة جائحة كورونا.

إن نمط الاقتراع الحالي يعدّ سبباً من أسباب ضعف الأغلبية البرلمانية وعدم الانسجام الحكومي، لأن التعددية الحزبية المفرطة التي نعيشها اليوم تجزئ وتشرذم المشهد الحزبي المغربي ولا تخدم الديمقراطية، وبخاصة في ظل وجود أحزاب خاضعة لمنطق التوجيهات والتحكم في قراراتها السياسية من جانب الإدارة أو من جانب ما يسميه البعض حكومة الظل.

كما أن إقرار التعديلات الجديدة التي تفرض احتساب القاسم الانتخابي ليس على أساس الأصوات المعبر عنها تعبيراً صحيحاً، وإنما احتسابه بقسمة عدد الناخبين المقيدين في الدائرة الانتخابية المعنية على عدد المقاعد المخصصة لها، وتوزيع المقاعد الباقية بحسب قاعدة أكبر البقايا، وذلك بتخصيصها للوائح التي تتوافر على الأرقام القريبة من القاسم المذكور، إضافة إلى إلغاء العتبة، يزيد من بلقنة التمثيلية السياسية.

(22) عبد العزيز أشرفي، تموقع الأحزاب في المشهد السياسي بين إخماد صراعاتها والسباق نحو المناصب الوزارية (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2018)، ص 158-175.

(23) الباطرونا هي أكبر نقابة تمثل المقاولات المغربية بالبلاد وتدافع عن مصالحها، وتسمى أيضاً نقابة الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

من دون أن ننسى أن تلك التعديلات كان الهدف منها قصّ أجنحة حزب العدالة والتنمية ومنعه من تكرار انتصاراته التي حققها في انتخابات 2011 و2016، وإن لم تكن هذه التعديلات سبباً في سقوطه المدوّي في انتخابات 2021 التي لم يتجاوز فيها 13 مقعداً حصل عليها على مستوى مجلس النواب، وإنما كان سقوطه بسبب معاقبة الناخبين له بعدم التصويت عليه لأنه لم يحقق ما وعد به الناخبين.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى أن أسباب فشل تجربة تيار الإسلام السياسي المشارك في السلطة في المغرب (مثال حزب العدالة والتنمية) ترجع لأسباب ذاتية ترتبط بفشله في تدبير الشأن الحكومي ولسوء تدبير شأنه الداخلي، كما ترجع لأسباب خارجية تتعلق بطبيعة النسق السياسي المغربي، لأن الحزب فضل أن يخضع لمنطق التوافقات وتقديم الترضيات لدوائر القرار السياسي والاقتصادي في الدولة من أجل المحافظة على أغليبيته الحكومية والبقاء في السلطة، من دون أن يتبنى الإصلاحات الجريئة المنتظرة منه التي يمكن أن تشمل مصالح تلك الدوائر، مفضلاً مباشرة إصلاحات مسّت بالقدرة الشرائية للمواطن المغربي.

كذلك لا يمكن الجزم بأن فشل حزب العدالة والتنمية في الاستمرار على رأس التدبير الحكومي وإخفاقه في تدبير مرحلته السياسية دليل قاطع على نهاية ما يسمى تيار الإسلام السياسي، لأن هذا الحزب انهزم في الانتخابات 2021 ولم ينته بعد، كما أنه ليس وحده الممثل لهذا التيار، إذ إن أقوى تنظيم إسلامي في المغرب ممثلاً بجماعة العدل والإحسان ما زال قائماً ولم تتح له بعد فرصة المشاركة في العملية السياسية، وذلك لعدة أسباب ترتبط بخياراته السياسية الحذرة من جهة، وترتبط من جهة أخرى بتوجس النظام السياسي منه، لأنه يتبنى مشروعاً سياسياً يتركز جانب منه في الخطاب الديني، في الوقت الذي ما زالت المؤسسة الملكية في المغرب تستأثر بتدبير الشأن الديني وترفض أن يتقاسم معها مناقشة هذا الشأن أي تيار سياسي كيفما كان.

ثم إن نجاح الممارسة الديمقراطية في المغرب ما زال يحتاج إلى الكثير من الإصلاحات الحاسمة وبخاصة على مستوى إعادة النظر في الوثيقة الدستورية وفي القوانين المنظمة للعمليات الانتخابية، وإلى تبني الأحزاب والهيئات السياسية والمدنية مشروعاً مجتمعياً وسياسياً موحداً محوره الأساسي بناء الإنسان وتطويره، وأن تشتغل هذه الأحزاب والهيئات في إطار حد أدنى من الاستقلالية وعدم التبعية لدوائر القرار الكبرى في البلد؛ إضافة إلى إعطاء الأولوية في أي إصلاح، للعناية برأس المال البشري، أي العناية بالإنسان، وذلك من خلال توفير تعليم جيد مجاني ومتاح لجميع أفراد المجتمع، وتمكين الإنسان من سبل العيش الضرورية، لأن بعض الظواهر الاجتماعية السلبية التي تبرز عند كل محطة انتخابية، كشراء الذمم وبيع الأصوات الانتخابية مردها بالدرجة الأولى إلى ضعف التنشئة الاجتماعية والسياسية وهشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئات عريضة من المواطنين، وهو ما يؤثر في نزاهة نتائج الانتخابات في المغرب، وبخاصة في المناطق التي يغلب عليها الطابع البدوي □

التخطيط الحيزي والممارسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين

راسم محيي الدين خمائسي (*)

أستاذ التخطيط الحضري في قسم الجغرافيا ودراسات البيئة - جامعة حيفا،
ورئيس مركز التخطيط والدراسات كفر كنا.

مقدمة

توّجت الحركة الصهيونية مشروعها بإقرار ما يعرف بـ «قانون القومية عام 2018» من البرلمان الإسرائيلي، الذي حدد بصورة معلنة ماهية رواية وطبيعية دولة إسرائيل العرقية الكولونيالية. حيث أعلن القانون بصورة واضحة مكانة الاستيطان بوصفه قيمةً وذراعاً لتحقيق ماهية المشروع الصهيوني في فلسطين والسيطرة على القدس ومحيطها لتكون قلب الشعب اليهودي ودولة إسرائيل الحديثة. هذا ما أكدّه القانون في البند 7 حين ذكر: «تعتبر الدولة تطوير استيطان يهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته»⁽¹⁾. هذا الاستيطان جاء لإنجاز تعريف ماهية الدولة بإعلانه أن: «دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير». هذه الدولة أقيمت في مكان يسعى إلى الربط بين ماضٍ توراتي تلمودي ومستقبل حداثي. بهذا الشأن أعلن القانون في البند 1 (أ) وكجزء من المبادئ الأساسية أن: «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل». وكجزء من توثيق الارتباط بين الذات اليهودية، والرواية التوراتية التلمودية والمكان/فلسطين وقلبها القدس، حدد القانون بالبند 3 أن: «عاصمة الدولة: القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل». كقانون أساس لم يحدد حدود المكان مثل: أرض إسرائيل، ودولة إسرائيل، والقدس الكاملة والموحدة؛ هذه المسميات بقيت من دون تعريف محدد مغلق، بل تركت لحال تحدده الظرفية المتغيرة، والمتحولة والمتعلقة بتوافر موارد قوة الحركة الصهيونية وذراعها دولة إسرائيل وقدرتها على السيطرة التراكمية المتحركة على المكان/الأرض. لإحكام السيطرة على المكان، استخدمت دولة إسرائيل إرثاً تاريخياً دينياً، أعادت إحياءه وصوغه وإدارته من جانب

khamaisir@gmail.com

(*) البريد الإلكتروني:

(1) «قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي»، <<https://bit.ly/3REGuGZ>>.

مؤسسات ناظمة وموجهة قبل قيام الدولة الإسرائيلية الحديثة والذي حدد وأوضح معالمها قانون القومية 2018، واستثمرت الدولة العرقية الحديثة هذا الإرث وقوتها لتثبيت السيطرة على المكان ودحر السكان المحليين الأصليين، الفلسطينيين، منه باستخدام مصفوفة ضبط ذكية، تحتوي على مركبات وأدوات خشنة وناعمة⁽²⁾. هذه المصفوفة ما زالت متحركة ومطوّعة لخدمة تحقيق الأهداف التي لخصها قانون القومية.

يعرض هذا المقال موجزاً للإطار المعرفي لماهية التخطيط الحيّزي وتوظيفه لإنجاز الاستعمار بوجه عام والمشروع الصهيوني بوجه خاص. ثم ننتقل إلى رصد التحولات في استخدام التخطيط الحيّزي لصوغ توزيع وانتشار مستوطنات المشروع الصهيوني في فلسطين خلال مراحلها المختلفة، وبعدها نعرض سمات وملامح عقيدة ومدرسة التخطيط الحيّزي التوجيهي والرسمي، وأدوات إنجازه. يتخلل متن المقال عرض نماذج تطبيقية لاستخدام التخطيط الحيّزي لإقامة وتثبيت وتطوير الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الهجين في فلسطين كجزء من إنجاز قانون القومية، وحصر وأسر الوجود الفلسطيني وإعاقة تنميته في الوطن.

أولاً: جدلية الاستعمار والتخطيط الحيّزي

بصورة عامة يعرف الاستعمار على أنه احتلال وسيطرة قوّة أجنبية على أراضي شعبٍ آخر ومقدراته، حيث تقوم القوى الأجنبية المستعمرة بالسيطرة على مناطق أو أراضي دولة ضعيفة وتهجير شعبها واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية، إضافة إلى فرض لغة وثقافة الدولة المستعمرة على السكان الأصليين المستعمرين⁽³⁾. لقد استعمرت الدول الأوروبية مناطق متعددة، حيث سيطرت وهيمنت ونقلت موارد من المناطق المُستعمرة إلى الدول المُستعمرة، وأقامت بها مستوطنات بشرية في أطراف المدن إضافة إلى مستعمرات قروية ومزارع⁽⁴⁾. تميّز نمط الاستعمار الحديث بوجود دولة أم قوية تمثل مركز الاستعمار وقلبه، ترسل أذرعها إلى المناطق المستعمرة الضعيفة⁽⁵⁾. هناك أنواع من الاستعمار، منها الاستعمار الاستيطاني، الذي من خلاله يقوم شعبُ دولةٍ قوية مستعمرة بالهجرة إلى بلدٍ آخر للاستيطان والعمل فيه، وتطبيق محاولات طرد السكان الأصليين منه مع بقاء المستعمرة تابعة بشكلٍ كاملٍ لحكومة البلد الاستعماري الأم⁽⁶⁾. أما الاستعمار

(2) راسم خماسي: «مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغيرات الديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس»، ضمن ملف ندوة «قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 24 شباط / فبراير 2018، <<http://bit.ly/2JklZQ2>> (شاهد بتاريخ 8 تموز / يوليو 2019)، و«مصيصة التخطيط الحضري في القدس»، المستقبل العربي، السنة 41، العدد 475 (أيلول / سبتمبر 2018)، ص 29-55.

(3) Scott Lauria Morgensen, «The Biopolitics of Settler Colonialism: Right Here, Right Now», (3) *Settler Colonial Studies*, vol. 1, no. 1 (2011), pp. 52-75.

(4) Derek Gregory, *The Colonial Present* (New York: Wiley, 2004).

(5) David Lloyd, Settler, «Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/ Israel», *Settler Colonial Studies*, vol. 2, no. 1 (2012), pp. 59-80, <<https://bit.ly/3ruvJMT>>.

(6) Uri Ram, «Issues and Agendas: The Colonization Perspective in Israeli Sociology: Internal and External Comparison», *Journal of Historical Sociology*, vol. 6, no. 3 (September 1993), pp. 330-331.

الاستغلالي، الذي من خلاله يقوم المستعمِر بإرسال أعداد قليلة من المستعمِرين إلى البلدان الجديدة وعدم تهجير السكان الأصليين من مناطقهم، بل إجبارهم على العمل لمصلحة المستعمِر في محاولة لاستغلال موارد الأراضي الجديدة وخيراتها وثرواتها ونقلها إلى البلد الأم المستعمِر. كما أن بعض الباحثين صنفوا نوعين إضافيين من الاستعمار، وهما⁽⁷⁾ الاستعمار البديل الذي تقوم فيه إحدى

الدول الاستعمارية بتشجيع مجموعة عرقية أو دينية على استعمار منطقة تسيطر عليها مجموعة عرقية أخرى؛ والاستعمار الداخلي، الذي تقوم بموجبه مجموعة أغلبية داخل الدولة باستغلال قوتها ونفوذها لاحتلال مناطق تابعة لمجموعات إثنية/عرقية تمثل أقلية ضعيفة. تطبيق هذا الاستعمار على صنوفه المختلفة، وفي الغالب، لم يكن موجهاً بموجب تخطيط حيّزي ملزم.

بعد تأسيس مؤسسات التخطيط وفرض عملية إقرار المخططات، أصبح التخطيط الحضري الرسمي أداة طيعة بيد الدولة للسيطرة على الحيّز وبسط قدرتها وهيمنتها على توزيع الموارد وللسماع أو لمنع البناء التطوير في مكان معين أو لفئة سكانية محددة.

سبق الاستعمار الحديث نشوء التخطيط الحيّزي المُنظَّم والمقوَّن والمعلن. هذا التخطيط تطور مع سيطرة الفكر الحدائثي العقلاني الذي نشأ في عصر النهضة. كما أن ظهور مشاكل التمدُّن المتسارع وانتفاخ المدن أصبح بحاجة إلى التدخل التخطيطي الحيّزي لحل هذه المشاكل أو إدارتها وتخفيف أضرارها. كما كشف هذا التمدُّن عن الحاجة السريعة إلى تدخل الدولة لترشيد استخدامات الأراضي وحل

المشاكل الحضرية من خلال وضع سياسات ومخططات إنجازية تتدخل بواسطتها الحكومات المركزية والمحلية. بدأ العمل بالتخطيط الحيّزي الرسمي الناظم كجزء من السياسات العامة التي تصوغها الدولة للتدخل في عمليات التطور الجارية في محيط معيَّن (منطقة/دولة) لتحقيق أهداف الدولة المركزية في بداية القرن العشرين، وبخاصة بعد أن سُنَّ أمر تنظيم المدن 1909 في بريطانيا، ونقل إلى المستعمرات التي خضعت لها، مثل نيجيريا والهند والباكستان، ولاحقاً فلسطين عام 1921⁽⁸⁾. يعود أمر تنظيم المدن هذا إلى تأسيس مؤسسات تخطيط مركزية، تُعد مخططات للمدن والأقاليم، تقرّها، وتفرضها على المجتمع المحلي وتراقب إنجازها⁽⁹⁾. بموجب فرض

Elie Zureik, *Israel's Colonial Project in Palestine: Brutal Pursuit* (London; New York: Routledge, 2016).

(8) علي شعبان عبد الحميد، «إدارة التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل»، ورقة مقدمة إلى: الملتقى العربي الثاني حول إدارة المدن الكبرى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، الإسكندرية، 22 - 26 أيار/مايو 2005، <<https://bit.ly/3CycwzG>>.

Stephen McKay and Michael Murray, eds., *Planning Law and Practice in Northern Ireland* (9) (London: Routledge, 2017).

أمر/قانون التخطيط يتم تحديد استخدامات الأراضي في الحيز (المديني والقروي)، ومنع أي بناء أو تطوير حيزي من دون إذن / رخصة من مؤسسات التنظيم التي تمثل جزءاً من تطبيق قوة الدولة لتحقيق سياساتها الحيزية للسيطرة على موارد الأرض وما يمكن أو يمنع البناء عليها⁽¹⁰⁾. يتم إصدار رخصة بناء وإقرار مخططات هيكلية من جانب مؤسسات التخطيط المُشكّلة من الدولة، التي هي جزء من مؤسساتها الإدارية العاملة، لتحقيق سياساتها وتوفير مصالحها. بعد تأسيس مؤسسات التخطيط وفرض عملية إقرار المخططات، أصبح التخطيط الحضري الرسمي أداة طيّعة بيد الدولة للسيطرة على الحيز وبسط قدرتها وهيمنتها على توزيع الموارد وللسماع أو لمنع البناء والتطوير في مكان معين أو لفئة سكانية محددة. هكذا أصبح للتخطيط الحضري والحيزي قوة تستخدمه الدولة من أجل حفظ المصلحة والأمن العام، وأن هدفه ترشيد استخدام الموارد لمنفعة السكان، على أساس أن قاعدة المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة وأهم منها، وأن المنفعة الخاصة تتضمن في المنفعة العامة. بموجب هذه القاعدة استخدمت الدول الاستعمارية سلطتها وأذرعها المنشأة من الدولة المركزية والمحلية، التخطيط الحيزي لتحقيق أهدافها.

استخدم الاستعمار التخطيط الحيزي التوجيهي الذي صيغ قبل التخطيط الرسمي، للوصول والسيطرة على مصادر الثروات في المستعمرات. وبموجب خطط توجيهية عامة، قام المستعمر بنشر نشاطه الاستعماري، ولاحقاً تثبته بواسطة إقرار تخطيط رسمي مقنون.

استخدم الاستعمار التخطيط الحيزي التوجيهي الذي صيغ قبل التخطيط الرسمي، للوصول والسيطرة على مصادر الثروات في المستعمرات. وبموجب خطط توجيهية عامة، قام المستعمر بنشر نشاطه الاستعماري، ولاحقاً تثبته بواسطة إقرار تخطيط رسمي مقنون. جدلية العلاقة بين الاستعمار والتخطيط التوجيهي المترجم لأهدافه، وتحويله إلى مخططات حيزية رسمية استمرت، وهي موجودة حتى الآن في كثير من الدول حتى في مرحلة ما بعد الاستعمار التقليدي. تعدّ المخططات التوجيهية الحيزية التي تترجم أهداف الدولة، استراتيجياتها ورغباتها في توزيع أو تركيز الموارد والسكان، بما في ذلك شبكة الاستيطان البشري المديني والقروي وشبكات المواصلات الخادمة والمغذية لها. هذه المخططات التوجيهية عبّرت عن رؤى وأفكار وطموحات ومصالح تترجم في بعض الأحيان إلى مخططات حيزية رسمية ملزمة ومحددة لاستخدامات. وفي حالات أخرى تستخدم الدولة المركزية المخططات التوجيهية كبوصلة عمل الدولة لتحقيق روايتها، وأهدافها وسياساتها. بموجب هذا المنهج سلكت الحركة الصهيونية لتحقيق مشروعها في فلسطين.

Rassem Khamaisi, «Israeli Use of the British Mandate Planning Legacy as a Tool for the (10) Control of Palestinians in the West Bank,» *Planning Perspectives*, vol. 12, no. 3 (1997), pp. 321-340.

ثانياً: خاصية استعمار المشروع الصهيوني

أنشأت الحركة الصهيونية مشروعاً حديثاً يعتمد على رواية وعقيدة دينية مرتبطة بمكان، وأعاد صوغ هذا المشروع وأنتجته مهندساً ومهجناً ليتناسب مع مفاهيم الدولة الحديثة، ذات المنشأ المفاهيمي الأوروبي الاستعماري الحديث. وعى رؤاد الحركة الصهيونية الظرفية التي نشأوا بها وصاغوا رؤية وأهدافاً تحاول أن توازن بين التناقضات في المصالح بين القوى الاستعمارية الأوروبية بالأساس، وبناء علاقات معها، تم توظيفها لخدمة إنجاز مشروعها الكولونيالي لإحياء الرواية والعقيدة الدينيتين. هذا المشروع مبرر أخلاقياً بحق تاريخي مكتسب، منشئ لواقع ديمغرافي وجغرافي يعتمد على التفضيل الإثني - الديني - القومي - المواطنة في فلسطين. لإنجاز هذا المشروع وفقت الحركة الصهيونية وجانست بين لغتها وسلوكها وبين المشروع الأوروبي الحديث، وبخاصة أن رواد الحركة الصهيونية ومنجبي فكرها وسلوكها نشأوا وتكوّنوا في حاضنة الفكر والممارسة الأوروبية، رغم التنوع والاختلاف فيما بينها شكلاً ومضموناً⁽¹¹⁾. هذا الفكر الحديث كما أشرنا أنتج التخطيط الحضري المقونن كجزء من مفاهيم الإدارة العامة لترشيد إدارة الموارد وعقلنتها ضمن منطوق يحقق أهداف الدولة والمجتمع الحديث.

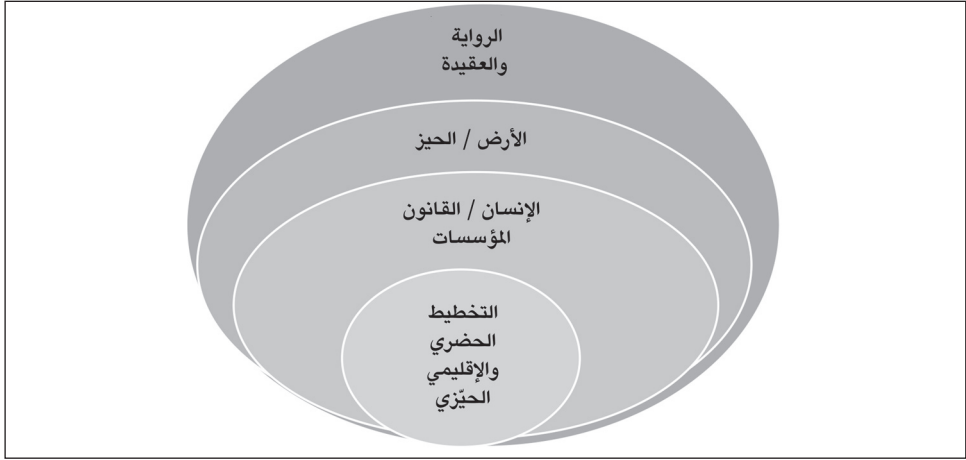
استثمرت الحركة الصهيونية، الأوروبية المنشأ، وضع تطوير فكر مستقبلي منشود لحل مشكلة عرقية - إثنية حالية تتلخص بـ «المسألة اليهودية»، وحاجة هذه المجموعة إلى ترجمة روايتها المبنية على عقيدة دينية لإقامة وطن قومي تحكمه دولة عرقية - إثنية. هذه الرواية مبنية على الانتماء إلى ماضوية توراتية تلمودية كوعاء جامع لتثبيت حالة أخلاقية جماعية، لبناء دولة عرقية - إثنية مستقبلية باستخدام قوة الدولة الحديثة للسيطرة على الموارد وبخاصة الأرض - الحيز في ظل توافق مصالح بين دول أوروبية استعمارية وبين الحركة الصهيونية وتناقضها العميق مع الدولة العثمانية والحضارة العربية الإسلامية السائدة في فلسطين. هكذا تمكنت الحركة الصهيونية من استغلال حالة الاستعمار الأوروبي، بما في ذلك العداء مع الدولة العثمانية وضعفها، لصوغ مشروع مهجن يربط بين الرواية والعقيدة الدينية التوراتية والحداثة الأوروبية لإنجاز استعمار صهيوني له خصوصية ظرفية في فلسطين. هذا الاستعمار وظّف التخطيط التوجيهي الحضري،

(11) شلومو ساند، اختراع الشعب اليهودي، ترجمة سعيد عياش؛ تدقيق الترجمة أسعد زعبي؛ مراجعة وتقديم أنطوان شلحت (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2010).

وصاغه كمشروع جيوسياسي مدعوم من الاستعمار الأوروبي البديل. ولاحقًا استخدم التخطيط الحيّزي الرسمي لإحكام سيطرته وهيمنته على المكان، فلسطين (انظر الشكل الرقم (1)).

الشكل الرقم (1)

جدلية العلاقة بين الرواية والعقيدة الدينية التوراتية التلمودية وبين التخطيط الحيّزي الموجّه والرسمي كجزء من سمات خصوصية المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين



ثالثاً: تخطيط الحيّز الصهيوني من السيطرة وفرض السيادة إلى الانتقائية العرقية

تُظهر هذه الدراسة تطوُّر حال الاستعمار الصهيوني في فلسطين أنه متحوّل، متأقلم ويتناسب مع الحال التي صاغها وأنتجها في فلسطين لكي يحقق الرواية والعقيدة الدينية المصاغة، المرتبطة بالمكان، مستخدمة القوة لتحقيق أهدافها، منتهزة الفرص أو صانعة لها لتكون جزءاً من استعمار أوروبي بديل. يمكن أن نقسم تطبيق المشروع الاستعماري الصهيوني إلى ثلاث مراحل رئيسية: الأولى قبل قيام إسرائيل عام 1948، وهي يمكن تقسيمها بدورها إلى مرحلتين رئيسيتين: «مرحلة الاستيطان الخيري» قبل عام 1917، ومرحلة الاستيطان القومي الجيوسياسي الموجّه بموجب تخطيط توجيهي ورسمي بين 1917 و1948. أما المرحلة الثانية فهي بعد قيام إسرائيل وحتى عام 1967. والمرحلة الثالثة هي بعد عام 1967 حتى اليوم. يمكن تقسيم المرحلتين الثانية والثالثة أيضاً إلى مراحل ثانوية سنتعرض لها بإيجاز مركزين على جدلية العلاقة بين الاستعمار والتخطيط الحيّزي.

سمات التخطيط الحيّزي الصهيوني منذ بدايته في فلسطين، ولاحقاً الصهيوني الإسرائيلي بعد إقامة الدولة الأم في فلسطين، كمركز الشعب لليهودي في العالم من ناحية، ومن ناحية أخرى كمركز وقلب للاستيطان الاستعماري في الأراضي التي احتلت بعد عام 1967 من ناحية ثانية، تتركز بالملامح التالية، التي سعت لخلق بؤر سيطرة، تتوسع وتمتد على مساحات يتم ضمها عملياً

بواسطة بسط السيادة الرسمية والعملية على نحو انتقائي، على أساس الانتماء العرقي ولاحقاً الإعلان عنها لتخضع للسلطة الإسرائيلية؛ هذا ما حدث حتى تم تأسيس واستقلال الدولة الأم، إسرائيل، بما في ذلك احتلال أراضٍ وضمتها إلى الدولة اليهودية حتى خط الهدنة 1949، أو ما يعرف بالخط الأخضر، وتبعها احتلال أراضٍ عربية عام 1967، وضم القدس الشرقية 1967، وهضبة الجولان 1980، واليوم يتم الحديث عن ضم غور الأردن استمراراً في تطبيق الاستعمار الصهيوني الهجين.

رابعاً: السيطرة وفرض السيادة والضم الزاحف

بما أن الحركة الصهيونية ولاحقاً دولة إسرائيل تمثل الجمع اليهودي الصهيوني، لذا فإن التخطيط الحيّزي جاء ليحقق مصالحها ومشروعها، بما في ذلك من خلال أنماط الاستيطان الذي شمل مستوطنات زراعية تعاونية واشتراكية.

تم استخدام التخطيط الحيّزي التوجيهي ومؤسساته وأدواته لتحقيق الرواية التوراتية التلمودية وعرضها بلباس حدائثي عصري مدني. هذه الرواية تهدف إلى بناء الذات الجمعية اليهودية الصهيونية وتأسيس مقولة أنه صاحب حق أخلاقي. أما اللباس الحدائثي فيمكن الدولة، بوصفها الجسم الاعتباري، صاحبة الصلاحية والمسؤولية لإدارة الحيّز. وبناء على ذلك يصبح لها الحق الأخلاقي في استخدام التخطيط الحيّزي كإحدى أدوات الدولة الحديثة للسيطرة على استخدامات الأراضي في الحيّز لتأمين المصالح والمنافع العامة، حتى ولو كان على حساب الفرد. وبما أن الحركة الصهيونية

ولاحقاً دولة إسرائيل، تمثل الجمع اليهودي الصهيوني، لذا فإن التخطيط الحيّزي جاء ليحقق مصالحها ومشروعها، بما في ذلك من خلال أنماط الاستيطان الذي شمل مستوطنات زراعية تعاونية واشتراكية.

إن ربط التخطيط الحيّزي بين توافر الأرض بملكية أو بسيطرة الحركة الصهيونية، ولاحقاً دولة إسرائيل، وبين تطبيق إقامة المستعمرات العرقية يحدث بموجب تخطيط حيّزي توجيهي ويتم تبنيّه وإقراره رسمياً من مؤسسات الدولة. صحيح أن التخطيط الحيّزي تجاوز حدود الأرض التي تم امتلاكها والسيطرة عليها، لكن هذا التخطيط التوجيهي شكل بوصلة موجهة كذلك لامتلاك الأرض لخلق تواصل وامتداد بين مستعمرات عرقية، هذه المستعمرات تزحف باتجاه أراضٍ إضافية للسيطرة وتأسيس كتلة استيطانية مع حيّز أراضي مغدّ لها ويمكنها من التوسع وتحويلها إلى وحدة جيوسياسية للاحقاً. هذا النهج استمر بعد إقامة الدولة التي تمكنت من احتلال أراضٍ واسعة، ومصادرة أراضٍ، وتملكها بقوة قوانين الدولة، والتخطيط عليها أو منح الوكالة اليهودية حق ممارسة التخطيط الحيّزي وإقامة مستعمرات عرقية وتثبيت سيطرة الدولة عليها التي تمارس عليها واقع الضم الزاحف والسيادة الانتقائية، كما هو حاصل حالياً في شأن المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي هضبة الجولان السورية. هكذا فإن جدلية الربط العضوي التكاملية بين

سياسات الأراضي وبين سياسات التخطيط الحيّزي التوجيهي والرسمي، مثلك أساس مدرسة وعقيدة (Doctrine)⁽¹²⁾ التخطيط الحيّزي وصاغت نماذجه⁽¹³⁾، التي مورست بواسطة هذا التخطيط على المستويات المختلفة والمناطق المتعددة التي خضعت لأنماط الاستعمار الإسرائيلي الصهيوني الهجين.

خامساً: التخطيط التوجيهي الحيّزي والاستراتيجي

يوجد تكامل بين التخطيط التوجيهي الحيّزي والاستراتيجي أولاً وبين التخطيط الحيّزي الرسمي المقونن الذي يتبعه ويصبح ملزماً لاستخدامات الأراضي ثانياً، وتسخير الأول كمقدمة لإنجاز الثاني. قبل قيام إسرائيل صاغت الحركة الصهيونية مخططات تعريفية لوضع حدود «أرض إسرائيل»

قبل قيام إسرائيل صاغت الحركة الصهيونية مخططات تعريفية لوضع حدود «أرض إسرائيل» وفق الرواية التوراتية التلمودية، وتبعتها بتحديد مخططات لمواقع وحيّزات يمكن امتلاك الأرض بها وإقامة مستوطنات عرقية عليها لإشغالها.

وفق الرواية التوراتية التلمودية، وتبعتها بتحديد مخططات لمواقع وحيّزات يمكن امتلاك الأرض بها وإقامة مستوطنات عرقية عليها لإشغالها، وتسخير نظام الأراضي ونظام التنظيم والتخطيط الانتدابي الرسمي لتحقيق المخططات التوجيهية. هذه المخططات التوجيهية صاغت وهندست انتشار الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، الذي شكل أساساً لوضع اقتراحات جيوسياسية لتقسيم فلسطين بحسب القرار الأممي 181، لدولة عرقية يهودية وأخرى عربية. وبعد إقامة إسرائيل أعدت عدة مخططات توجيهية حيّزية كان أولها مخطط شارون 1950، تحت عنوان «تخطيط فيزيائي لإسرائيل»، حيث وضع هذا المخطط الملامح والتوجيهات لفقهاء التخطيط الفيزيائي لإسرائيل الدولة، الذي شمل توزيع السكان اليهود، وإشغال الفراغ الحيّزي الذي خلفه الفلسطينيون بعد النكبة وبعد طردهم، وخلق شبكة متدرجة متوازنة من المدن والقرى اليهودية، ووضع توجيهات لاستيعاب المهاجرين اليهود والسيطرة على الأرض ووضعها في حالة احتياط لإشغالها مستقبلاً لمصلحة المشروع الصهيوني. هذا المخطط ترجم الأهداف الجيوسياسية، الديمغرافية وحتى الأمنية، إلى مخطط فيزيائي توجيهي لعمل مؤسسات الدولة في العقد الأول لقيامها، وأسس لما بعده من صوغ الخارطة السكانية في إسرائيل حتى بداية التسعينيات. قدوم هجرة يهودية كبيرة من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل مع بداية هذا العقد، ألزم الحكومة الإسرائيلية إعداد مخطط حيّزي توجيهي جديد غيّر بعض مركّبات فقه التخطيط التوجيهي الذي صيغ بموجب عقيدة التخطيط التي لخصها

Andrees Faludi, «A Planning Doctrine for Jerusalem?», *International Planning Studies*, vol. 2, (12) no. 1 (1997), pp. 83-102.

(13) راسم خماسي، «بين المكان والإنسان والعقيدة الدينية / الجيوسياسية/ استشراف لتحديات التخطيط الحيّزي

الإسرائيلي»، استشراف الدراسات المستقبلية، العدد 4 (2019)، ص 34 - 66.

مخطط شاورن 1950. ركز المخطط التوجيهي الحيّزي المعدّ في التسعينيات على تطوير منطقة المركز، تل أبيب ومحيطها، وفيها حواضر مدينية - الميتروبوليتان، وعلى توطين وتوزيع مناطق التشغيل كأساس ومحفّز لدفع توزيع السكان اليهود إلى مناطق الأطراف الجغرافية. هذا المخطط الحيّزي التوجيهي والرسمي، الذي أصبح يعرف باسم «مخطط قطري رقم 31»، مثّل نقطة تحول في التخطيط الحيّزي في إسرائيل وأول مخطط حيّزي قطري شامل يحدد استخدامات الأراضي التي خضعت لسيادة الدولة في حدود الخط الأخضر، وضمت إليها القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية. أما منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة فأبقيت خارج حدود المخطط القطري رسمياً، ولكن تعاملت الحكومات الإسرائيلية مع سكان وحيز المستعمرات اليهودية المقامة فيهما بموجب مخططات توجيهية حيّزية؛ شملت شبكة الطرق، وتموضع المستعمرات، والسيطرة على الأرض وتقطيع شبكة الاستيطان المدني والقروي الفلسطينية؛ أشرفت عليها وزارة الدفاع كذراع حكومية، وصاغتها الوكالة الصهيونية بواسطة قسم الاستيطان التابع لها، الذي ينسق أعماله مع الحكومة الإسرائيلية. لاحقاً أُعد بين عامي 1992 و1997، مخطط توجيهي رئيس شامل يعرف بـ «إسرائيل 2020»، ليوجه تطوير إسرائيل الحيّزي والوظيفي حتى عام 2020. هذا المخطط التوجيهي الاستراتيجي تمت ترجمته إلى مخطط هيكلي قطري رسمي شامل مُقرّ من الحكومة الإسرائيلية وموجّه وضابط لسياسات التخطيط الحيّزي، مع أنه لا يشمل منطقة الضفة الغربية رسمياً، ولكنه أخذ في الحسبان الاستعمار الصهيوني فيها وظيفياً وفي مجالات البنى التحتية. وكجزء من استمرار منهجية إعداد التخطيط الحيّزي التوجيهي كأساس وسابق للتخطيط الحيّزي الرسمي الذي يتبناه ويقوننه، يقوم حالياً طاقم مهني ممثل للجامعات وللقطاع المهني بإعداد مخطط استراتيجي حيّزي لإسرائيل عام 2048، يطلق عليه «إسرائيل 100»⁽¹⁴⁾. يجدر الذكر أن مدرسة إعداد مخططات حيّزية توجيهية أصبحت نهجً وسمّة فقه التخطيط الحيّزي الإسرائيلي، بما في ذلك للمستعمرات، وذلك لاستغلال الليونة والانتقائية بحسب الظرفية والانتماء العرقي، بحيث يكون ضابطاً ومانعاً على العرب الفلسطينيين، ولكنه متسامح ومشجع للاستيطان اليهودي وتوسعه في الحيّز.

سادساً: نظام التخطيط المركزي المتدرج في المناطق الفلسطينية المحتلة

ما زال التخطيط الحيّزي يترنح بين التركز في يد الدولة المركزية، والتوزيع وتفويض الصلاحيات من الدولة أو الوكالة الصهيونية لمنظمات أهلية صهيونية للمبادرة بإقامة مستعمرات، ضمن رؤية وتخطيط حيّزي عام يخدم مشروع الدولة. أساس التخطيط الحيّزي الرسمي المركزي هو نظام التخطيط البريطاني الذي صُدّر للدول والمناطق المستعمرة، بما في ذلك فلسطين التي خضعت لانتداب دام نحو ثلاثة عقود، مارس حكماً عسكرياً رغم ملامحه المدنية الخدمائية. منح نظام التخطيط المركزي المتدرج الدولة القوة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الحيّزية بواسطة تخصيص

الأرض وتخطيط الاستخدامات فيها، وبناء مستعمرات وفعاليات تنموية عليها بحسب سياسات الدولة المركزية. فرغم محاولات الدولة الأم الإسرائيلية منح وتفويض صلاحيات تخطيط حيّزي رسمي على المستوى المحلي، إلا أن هذا التفويض ما زال خاضعاً لسيطرة الدولة المركزية التي تمارس حوكمة مركزية في كل ما يتعلق بتخطيط الحيّز وإدارته والسيطرة على الأرض وامتلاكها وتخصيصها بصورة انتقائية على أساس انتماء عرقي وبحسب الموقع الجغرافي لتحقيق رواية الدولة وحماية المشروع الاستعماري الاستيطاني الداخلي في إسرائيل وفي المناطق المحتلة عام 1967 لكي تتوافر الظروف لضّمه رسمياً إلى الدولة الأم، إسرائيل.

رسمياً ما زالت إسرائيل تتعامل مع الضفة الغربية كـ«مناطق مدارة»، ولا تتعامل معها كمناطق محتلة بموجب القانون والمواثيق الدولية، بل تعمل على تطبيق القانون المحلي الإسرائيلي الذي يستقي قيمه وروايته من القانون العبري.

تمارس إسرائيل سياسات تخطيط وسياسات إدارة أراضٍ متشابهة مع تلك التي مارستها الحركة الصهيونية قبل إقامة الدولة، واستمرت بها في الضفة الغربية المحتلة. رسمياً ما زالت إسرائيل

تتعامل مع الضفة الغربية كـ«مناطق مدارة»، ولا تتعامل معها كمناطق محتلة بموجب القانون والمواثيق الدولية، بل تعمل على تطبيق القانون المحلي الإسرائيلي الذي يستقي قيمه وروايته من القانون العبري، محاولاً مواءمته مع قيم القوانين الليبرالية والنظم الديمقراطية وبخاصة لليهود، أما للفلسطينيين فإنه نظام احتلال استيطاني يمارس منظومة فصل إداري وحيّزي على أساس انتماء عرقي. وفي ما يتعلق بالتخطيط الحيّزي التوجيهي والرسمي في الضفة الغربية فقد أعدت مخططات حيّزية توجيهية كان أولها مخطط استراتيجي توجّهي أعد عام 1970 للسيطرة على منطقة الأغوار، وإقامة مستعمرات يهودية فيها بموجبه كمقدمة للسيطرة عليها والعمل على ضمّها. وبعدها أعدت الوكالة اليهودية مخططات توجيهية لغزو منطقة الجبل وتركيز الاستيطان فيه لتغيير الواقع الاستيطاني⁽¹⁵⁾. ونجحت الوكالة اليهودية فعلاً، وتبعتها جمعيات يمينية يهودية مدعومة من الوكالة اليهودية والحكومة الإسرائيلية مثل غوش إيمونيم⁽¹⁶⁾، ولاحقاً بمبادرة ودعم

(15) أليشع إيفرات، جغرافية احتلال القدس: منشورات كرمل، (2002).

(16) غوش إيمونيم هي حركة دينية-قومية غير مرتبطة بالعمل البرلماني الإسرائيلي. عملت بنشاط واسع في الحقبة الواقعة بين 1974 و1988. وهي التي شكلت النشاط الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنطلق الحركة «أن من حق اليهودي إقامة استيطان له في كل موقع من أرض إسرائيل كجزء من خلاص وإنقاذ الأرض من الغرباء». انطلق استيطانها بإقامة مستوطنة أوم مورة شمال شرق نابلس، عام 1974، التي تمثل مركزها، وبعد أن وصل حزب الليكود إلى الحكم عام 1977 قدّمت الجماعة مشروعاً للحكومة لإنشاء 12 مستوطنة في الضفة الغربية، كانت حكومة العمال السابقة رفضت إنشائها، فوافقت الحكومة الجديدة وتم إنشاء المستوطنات خلال عام ونصف العام، ثم قدّمت الجماعة مشروعاً آخر عام 1978 هو عبارة عن خطة شاملة للاستيطان من خلال إقامة شبكة من المستوطنات الحضرية والريفية لتأكيد السيادة الإسرائيلية على المنطقة، ورغم أن الحكومة لم توافق على الخطة رسمياً، إلا أنه تم تدبير الاعتمادات الحكومية اللازمة لتنفيذها تدريجياً، وتم إنجاز هذه الخطة انظر: <https://bit.ly/3fEKr1g>. انظر أيضاً: حجابي هوبرمان ضد كل الاحتمالات: سنوات الاستيطان بيهودا والسامرة (القدس: منشورات كتب نيسريم، 2008).

الحكومة الإسرائيلية. حاليًا بلغ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية 441,600 مستوطن صهيوني (يمثلون نحو 14 بالمئة من سكان الضفة الفلسطينية) موزعين بين 132 مستوطنة مقرّة من الحكومة الإسرائيلية ولها مخطط هيكل مصدق رسميًا، ونحو 140 بؤرة استيطانية إضافية قائمة⁽¹⁷⁾ بموجب مخطط محلي توجيهي، وتطالب بإقرارها من جانب الحكومة الإسرائيلية وأجهزة التنظيم والبناء الرسمية. وإذا أضفنا عدد المستوطنين في القدس الشرقية الذين بلغ عددهم نحو 225 ألفًا عام 2019، موزعين بين 12 مستوطنة وحي بحسب تعريفات بلدية القدس. وهذا يعني أن نحو خمس سكان الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، هم مستوطنون يهود تتعامل معهم دولة إسرائيل كمواطنين متساوين وأصحاب حقوق كاملة، بما في ذلك الانتخاب والترشح وإدارة مؤسسات الدولة، رغم أنهم مستعمرون يسكنون في أراضٍ محتلة بحسب القانون والمواثيق الدولية⁽¹⁸⁾. إلا أن الدولة الأم تعدّهم طلائعيين ويحققون مشروع الدولة. ورغم أن الدولة لم تضم الأرض إليها رسميًا، وأبقتها تخضع لمنظومة عسكرية مع ذراع مدنية تدير شؤونهم يوميًا؛ إلا أن هذه المنظومة تخضع بصورة كاملة للخطط، والبرامج، والقرارات والتمويل الصادر من الحكومة الإسرائيلية التي تدير الدولة الأم. على سبيل المثال ما زال قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لعام 1966 الأردني ساري المفعول كإطار مرجعي لعمل مؤسسات التخطيط والتنظيم العاملة في الضفة الغربية التي تسري على المستعمرات، إلا أن هذا القانون تم تعديله بموجب مراسيم وأوامر عسكرية، لتمكين السيطرة والهيمنة الإسرائيلية الكاملة لتأمين الضم الفعلي رغم إبقاء ملامح الفصل الشكلي. كجزء من عملية الضم الفعلي الزاحف والسيطرة التي تتعلق باستخدام التخطيط التوجيهي والرسمي تلخص في مراحل نشر الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية. المرحلة الأولى نشر استيطان يهودي في منطقة الغور وفي القدس الشرقية، بعدها استيطان في منطقة الجبل ليقطع الامتداد والتواصل الفلسطيني من جنين شمال حتى الخليل كمرحلة ثانية، أما الثالثة فكانت على امتداد الخط الأخضر وعلى سفوح جبال نابلس والقدس الغربية. هذه المحاور الطولية للاستيطان رافقها إنشاء محاور استيطان عرضية مخدومة من شبكة طرق تخدمها⁽¹⁹⁾، وبذلك نشأت شبكة استيطان قطعت الضفة الغربية، وأخضعتها للضم الفعلي. من أجل تحقيق هذا الضم أقامت الدولة الأم المحتلة منظومة من الأجهزة لتسيطر على الحيّز كجزء من مصفوفة الضبط التي تتمثل بتقسيم الحيّز إلى مناطق نفوذ بلديات، مجالس محلية ومجالس إقليمية إسرائيلية، تسيطر على 63 بالمئة من مساحة المنطقة ج⁽²⁰⁾. هذه السلطات المحلية التي تدير شؤون المستعمرات المحلية في الضفة

<<https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population>>. (17)

Oren Yiftachel, «Between Colonialism and Ethnocracy: «Creeping Apartheid» in Israel/ (18) Palestine,» in: Na'eem Jeenah, ed., *Pretending Democracy: Israel an Ethnocratic State*, Johannesburg: Afro-Middle East Centre, 2012), pp. 95-116.

(19) ميخائيل يونان، «الطرق والمواصلات كمركب رئيسي بمصفوفة السيطرة والضببط الحيّزي في القدس»، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين، 2018).

(20) تم تحديدها وتعريفها في اتفاقات مرحلية (اتفاق أوسلو 1995) عقدت بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تشمل المنطقة «ج» نحو 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية وهي ما زالت تخضع للاحتلال الإسرائيلي الكامل وبينها تواصل إقليمي وفيها تتركز كل المستعمرات، بينما تقع منطقتا «أ» و«ب» تحت الإدارة الأمنية المدنية الداخلية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتمثلان نحو 40 بالمئة من مساحة الضفة الفلسطينية.

الغربية هي جزء من مركز الحكم المحلي الإسرائيلي وتابعة له. هكذا تكونت منظومة من التخطيط والإدارة الحيّز في الضفة الغربية تمثل عملياً جزءاً عضوياً من المنظومة الإسرائيلية ومصفوفة الضبط الحيّز الذي تمارسه من دون الاكتراث للفوارق الجيوسياسية والمكانة المتنوعة للأراضي الفلسطينية والسكان الفلسطينيين الذين يخضعون لسيطرتهم، بل تطبق عليهم العقيدة والمدرسة وأدوات التخطيط نفسها في ظل واقع وفصل شكلي إجرائي جيوسياسي متنوع وتكامل وتراكم بتطبيق ماهية مصفوفة الضبط الممارسة بواسطة التخطيط الحيّز التوجيهي والرسمي.

سابعاً: التخطيط الديمغرافي وضبط السكان العرب الفلسطينيين

مركب مركزي في ماهية ملامح عقيدة التخطيط الحيّز التوجيهي ومدرسته وأدواته، التي مكنته من تحقيق مشروعه الصهيوني الاستعماري التراكمي، هو حصر السكان العرب الفلسطينيين الأصليين وضبطهم في وطنهم. هذا الحصر بدأ مع تحوّل المشروع الصهيوني من استيطان حيّز إلى استعمار استيطاني في ظل الانتداب البريطاني. وبعد قيام إسرائيل قسمت الأرض الفلسطينية ومعها حال العرب الفلسطينيين ومكانتهم، حيث بقي في الوطن الذي خضع للسيادة الإسرائيلية بإقرار دولي، ولاحقاً باعتراف بعض الدول العربية، نحو 156 ألف عربي فلسطيني تحولوا من أغلبية ذات طموح لنيل استقلالها وإقامة دولة وطنية فلسطينية، إلى أقلية قروية مضطهدة مشرذمة بين أربع مناطق (الجليل، المثلث، النقب والمدن الساحلية)، وتسكن الأطراف الجغرافية للدولة العرقية الحديثة⁽²¹⁾. المخطط الحيّز لشارون 1950، تجاهل هذه الحالة وتعامل معها كأنها مؤقتة، وسعى إلى تهويد حيّزها وعبرنتها بواسطة إقامة مستعمرات يهودية على أراضيها. بداية التعامل مع وجودها كان بعد عام 1957، بعد أن أعدت مخططات التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل⁽²²⁾، بما في ذلك المخططات

**إضافة إلى السيطرة على الأرض
والتقطيع الإقليمي تهدف
المخططات إلى تأمين أغلبية -
أو على الأقل توازن ديمغرافي -
لمصلحة اليهود، ولهذه الغاية
أقيمت مدن يهودية وسطية
جديدة في محيط الحيّزات التي
تتركز بها البلدات التي يسكنها
العرب الفلسطينيون.**

الحيّزية الشاملة مثل مخطط قطري رقم 31، 1992؛ ومخطط قطري رقم 35، 2005، ومخطط رئيس إسرائيل 2020.

(21) راسم خميايسي، «الثابت والمتغير في نمط الانتشار الجغرافي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل»، الحصاد، العدد

3 (2013)، ص 17-51.

(22) يوسف جبارين، التخطيط القومي في إسرائيل: استراتيجيات الإقصاء والهيمنة، ترجمة سليم سلامة

وسلافة حجاوي (رام الله، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2013).

يمكن الإيجاز بأن هذه المخططات الحيّزية وتوجيهاتها الإقليمية والمحلية تجاه العرب الفلسطينيين كانت مبنية على التجاهل، تبعها الإقرار بوجودها الجزئي، ولكن تتعامل معها كمشكلة ومعوّق لتحقيق المشروع الصهيوني ومتحدية له رغم حال الضعف التي آلت إليه قسراً. لذا هدفت هذه المخططات التوجيهية والرسمية إلى تقطيع الامتداد القروي والمدني العربي الفلسطيني عبر إقامة مستعمرات يهودية قروية مدارية من مجالس إقليمية تسيطر على الأرض، كما حال المجلس الإقليمي لمسغاب الذي أقيم عام 1982 كجزء من خدمة نحو 30 مستعمرة أقيمت كجزء من مشروع استعمار داخلي لتهوديد الجليل. هذا المجلس يمتد على مساحة نحو 164.5 كلم² في قلب الجليل، وتلامس حدوده 28 بلدية عربية فلسطينية ليحول دون تواصلها الإقليمي⁽²³⁾.

إضافة إلى السيطرة على الأرض والتقطيع الإقليمي تهدف المخططات إلى تأمين أغلبية - أو على الأقل توازن ديمغرافي - لمصلحة اليهود، ولهذه الغاية أقيمت مدن يهودية وسطية جديدة في محيط الحيّزات التي تتركز بها البلدات التي يسكنها العرب الفلسطينيون كما شأن مدينة كرمئيل ومنتسرات عليت (نوف هجليل حالياً) في الجليل وعراد وديمنة في النقب، وحريش، تسور يتسحاك وكوخاف يثير ورأس العين في منطقة المثلث. وعلى المستوى الإقليمي والبلدي يستخدم التخطيط الهيكلي المحلي كأداة طيّعة بيد الدولة والحركة الصهيونية لحصر الامتداد العمراني للبلدات العربية وتقليص فرص تطورها لزيادة اعتمادها وتبعيتها اقتصادياً على البلدات والمستعمرات اليهودية المجاورة.

مبادئ التخطيط الحيّزي وعقيدته ومدارسه وأدواته التي تمارسها السلطات الإسرائيلية في التخطيط الحيّزي التوجيهي والرسمي تجاه مواطني الدولة العرب الفلسطينيين، بما في ذلك ما يتعلق بالقرى العربية في النقب، نقلتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ونسختها من كيان الـ48 إلى القدس الشرقية وإلى الضفة الغربية، بما في ذلك المنطقة المسماة ج، مع بعض المواءمة الشكلية والإجرائية نتيجة لحال الظرفية الجيوسياسية ومكانة السكان الفلسطينيين، حيث إن الفلسطينيين في إسرائيل هم مواطنون رسمياً في «الدولة الأم»، ولكنهم يعانون تمييزاً صارخاً على أساس الانتماء العرقي، وفي محيطهم يمارس استعمار داخلي⁽²⁴⁾؛ أما سكان القدس الفلسطينيون فمنحوا مكانة خاصة (مقيم ثابت)، وتمارس ضدهم مصفوفة ضبط تحصرهم وتأسرهم في حيّزهم الضيق. أما الفلسطينيون في الضفة الغربية فلم يمنحوا أي شكل من المواطنة، وما زالوا تحت احتلال عسكري رسمياً، رغم تقسيمهم الإجمالي بحسب المناطق التي صيغت بموجب اتفاقيات أوصلو المحلية ويمارس في محيطهم استعمار استيطاني. رغم هذه التقسيمات في المكانة بهدف شردمة الهوية الجمعية الفلسطينية وتقسيمها إلى مجموعات مصلحة، إلا أن الدولة لخصت ماهية توجيهها الجيوسياسي الذي يلزم التخطيط الحيّزي في مجمل فلسطين بموجب البند 1 في القانون الأساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي، 2018 حيث ذكر في بند صغير: «(ج) ممارسة

Meshgav Regional Council, <<https://bit.ly/3SFqjKU>>.

(23)

Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, «Settler-Colonial Citizenship: (24)

Conceptualizing the Relationship between Israel and Its Palestinian Citizens,» *Settler Colonial Studies*, vol. 5, no. 3 (2014), pp. 205-225.

حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي». وهذا يعني ممانعة صهيونية لامتلاك حق تقرير المصير للفلسطينيين في وطنهم. كذلك ما زالت دولة إسرائيل من دون حدود جيوسياسية نهائية متوافق ومجمع عليها داخليًا، بين أطراف الحركة الصهيونية العالمية والأحزاب السياسية العاملة في إسرائيل؛ وخارجيًا يوجد رفض فلسطيني وعربي وإسلامي وأممي للاستيطان الاستعماري وبخاصة في القدس الشرقية والضفة الغربية بما في ذلك منطقة الأغوار.

هذه بعض المبادئ التي لخصت بقانون القومية هي البوصلة الموجهة للتخطيط الحيّزي التوجيهي والرسمي منذ أن بدأت الحركة الصهيونية بتطبيق مشروعها، على مراحل مستفيدة من الفرص التي تصيغها والتي تربط بين حوكمة رباعية الموارد: الزمان، المكان/الأرض، الإنسان اليهودي الصهيوني والتخطيط الحيّزي؛ من أجل تحقيق مشروع استعماري مهجّن في فلسطين.

خاتمة

يدعي كثير من قيادة الحركة الصهيونية ومفكريها بأن مشروعها التوسعي لم ينته، وأنه مستمر في بناء «الدولة الأم» لتكوّن قلب الشعب اليهودي، فقد تحوّلت الصهيونية من حركة إحياء إلى مجموعة مزجت بين الانتماء الديني والعرقي والإثني والثقافي والارتباط مع المكان الجغرافي فلسطين بحسب رواية صاغت الانتماء الجمعي للمنتمين إلى هذه الحركة، وهم أغلبية أبناء اليهود. هذه الحركة مارست استعمارًا استيطانيًا تحوّل من استعمار استيطاني خيري، إلى استعمار بديل واستعمار استغلالي في ظل تغيير في دور «الدولة الأم» الاستعمارية وشكلها ومكانتها. هذه الدولة مازجت بين الخصوصية الدينية بما يحمله ذلك من أسطورة للإرث التوراتي التلمودي، وبين نماذج الاستعمار الحديث وهي تعمل على خلق نمط هجين من الاستعمار لتحقيق روايتها ومشروعها المتحول من حال أحادية الأيديولوجيا إلى حال تعددية إسرائيلية تتبنى مركبات الدولة الحديثة مع حفظ التميز والخصوصية العرقية، مع امتلاك موارد القوة والهيمنة الفوقية. في سبيل ذلك استخدمت الحركة الصهيونية سابقًا ودولة إسرائيل مصفوفة ضبط وسيطرة، وأحد مركباتها التخطيط الحيّزي التوجيهي والرسمي لتحديد استخدامات الأرضي وتوجيه استراتيجيات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، والتحوّلات والتغيرات المبادر إليها بموجب التخطيط الحيّزي التوجيهي والرسمي □

دينامية التنافس الدولي على موارد الطاقة في أفريقيا وتداعياته

لحسن الحسنوي(*)

أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاضي عياض، مراكش - المغرب.

مقدمة

يعدّ الوصول إلى موارد الطاقة من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ولا سيّما مع وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وبنيته وتوزيع مصادر الطاقة؛ فالدول الصناعية الكبرى، باستثناء روسيا ومؤخراً الولايات المتحدة الأمريكية، تعاني نقصاً في موارد الطاقة الاستراتيجية، وهو ما جعلها تتوجه نحو الخارج لتلبية متطلبات استهلاكها المحلي من الطاقة، الأمر الذي جعل مناطق مصادر الطاقة ساحة للتنافس والصراع الدولي. وهكذا أصبحت القارة الأفريقية التي تزخر بكثير من الموارد القيّمة التي تستقطب اهتمام الشركات الصناعية والطاقة الكبرى، تحتل مكانة مهمة في الاستراتيجيات التي رسمتها القوى الدولية لتأمين مصالحها الخارجية، في ظل تزايد الاكتشافات الطاقية في الكثير من دولها.

إن أولويات القوى الكبرى في علاقاتها بأفريقيا، باتت تتركز في الحصول على وارداتها الطاقية والمعدنية اللازمة للصناعة الاستراتيجية لدى تلك القوى، فضلاً عن فتح أسواقها لتسويق وتصريف سلعها ومنتجاتها الصناعية. وإذا كانت بعض الدول الأفريقية قد استفادت من عوائد مالية مهمة خلال العقدين الأخيرين من بيعها للموارد الطاقية، فإن التنافس الدولي على هذه الموارد قد أسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات والنزاعات التي تشهدها القارة الأفريقية، وهو ما كانت له مجموعة من التداعيات والانعكاسات على واقعها السياسي وأدائها الاقتصادي والاجتماعي.

تأمل هذه الدراسة توضيح الإمكانيات الأفريقية في مجال الطاقة وموقعها في خريطة الإنتاج العالمي، مع إبراز تجليات التنافس الدولي على هذه الموارد، وتداعياته على القارة، من خلال الإجابة

عن الأسئلة الآتية: ما مدى تأثير تزايد الطلب العالمي على الطاقة في دينامية التنافس الدولي على مصادر الطاقة في القارة الأفريقية؟ وما تداعياته؟

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن تزايد وتيرة التنافس الدولي على مصادر الطاقة في القارة الأفريقية، مسألة يمكن فهم أبعادها في سياق التغيرات الجيوستراتيجية التي بدأت تعرفها الساحة الدولية خلال العقدین الأخيرین، وما رافقها من صعود في القوة الاقتصادية لبعض دول الجنوب وتطلعها إلى منافسة القوى الغربية للحصول على موارد طاقة أفريقية لتأمين تطورها الاقتصادي، وهو ما مكن بعض دول هذه الأخيرة من تنويع أسواق بيع مواردها الطاقية. غير أن السياق الاندماجي للقارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي، واستشراء الفساد السياسي والإداري في نخبها السياسية والاقتصادية، حالا دون إسهام المداخل المالية المتأتية من بيع هذه المواد في تحقيق الطموحات التنموية لشعوب القارة، بقدر ما أديا إلى إشعال الصراعات والنزاعات في الكثير من دولها، وتكريس تخصص دولها في تصدير المواد الأولية، وهو ما جعل خططها التنموية عرضة للتأثر بحركة أسعار السلع الأساسية في التجارة الدولية.

أولاً: موارد الطاقة في القارة الأفريقية وموقعها في الإنتاج العالمي

أخذ النفط الأفريقي يفرض نفسه كأحد أبرز العوامل المؤثرة في النظام العالمي، ففي عام 2001، تم اكتشاف احتياطي نفطي بلغ نحو 8 مليارات برميل، كانت حصة منطقة وسط وغرب أفريقيا لوحدها، منها ما يقرب من 7 مليارات برميل. واستناداً إلى توقعات إدارة الطاقة الأمريكية، فإن الاكتشافات في هذه المنطقة ستستمر وستتزايد في المستقبل. وتشير بعض التقديرات إلى أن منطقة خليج غينيا التي تغطي غرب ووسط أفريقيا تحتوي على احتياطي نفطي يزيد على 24 مليار برميل، كما تفيد التوقعات النفطية أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ستنتج نحو 6.8 مليون برميل نفط يومياً أي بزيادة تبلغ نحو 3 ملايين برميل نفط على ما كانت تنتجه. في حين تشير بعض التقديرات المتحفظة الأخرى إلى إمكان أن يصل إنتاج هذه المنطقة من النفط في عام 2030 إلى نحو 9 ملايين برميل نفط يومياً⁽¹⁾.

في سنة 2008 أنتجت أفريقيا 10.3 مليون برميل يومياً من النفط عوض 5.7 مليون برميل عام 1988، بزيادة قدرت نسبتها بـ 3 بالمئة سنوياً خلال عشرين سنة، وهو ما يمثل نسبة 12.6 بالمئة من الإنتاج العالمي بدلاً من 9 بالمئة منذ عشرين سنة، وتمثل دول نيجيريا والجزائر وأنغولا وليبيا ومصر مجتمعة 84 بالمئة من إنتاج أفريقيا.

(1) علي حسن باكير، التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010)، ص 117.

واستهلكت القارة 2.8 مليون برميل يوميًا في عام 2008، وارتفعت الصادرات إلى 7.5 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل 73 بالمئة من مجموع الإنتاج الأفريقي⁽²⁾. تضاعف إنتاج القارة الأفريقية من الغاز الطبيعي ثلاث مرات خلال أعوام 1988 - 2008، إذ انتقل من 60 مليار م³ إلى 215 مليار م³ سنويًا، بمعدل ارتفاع متوسط يقدر بـ 6 بالمئة سنويًا، وهو أكبر كثيرًا من ارتفاع الإنتاج العالمي، الذي وصل إلى نسبة 2.5 بالمئة سنويًا. إجمالًا، ارتفعت حصة أفريقيا من الإنتاج العالمي للغاز من 3 بالمئة سنة 1988 إلى 7 بالمئة عام 2008، وتنتج الجزائر ومصر ونيجيريا وليبيا 86 بالمئة من الإنتاج الأفريقي للغاز، وخلال سنة 2008 استهلكت أفريقيا 44 بالمئة من إنتاجها من الغاز، في حين توجهت نسبة 56 بالمئة (120 مليار م³) نحو التصدير، نسبة مهمة منها صدرت نحو أوروبا في حين صدرت نسبة قليلة نحو أمريكا⁽³⁾.

واعتمادًا على تقديرات شركة بريتش بتروليوم (British Petroleum) لسنة 2020 ارتفع احتياطي القارة الأفريقية من النفط من 84.7 مليار برميل في نهاية سنة 1999 إلى 125.7 مليار برميل في سنة 2019، وهو ما يمثل 7.2 بالمئة من إجمالي احتياطيات العالم من النفط، وتتركز هذه الاحتياطيات في كل من ليبيا (48.4 مليار برميل)، ونيجيريا (37 مليار برميل) والجزائر (12.2 مليار برميل)، وأنغولا (8.2 مليار برميل) وغينيا الاستوائية (3.1 مليار برميل)، ومصر (3 مليارات برميل)⁽⁴⁾. كما ارتفعت احتياطياتها المؤكدة من الغاز الطبيعي من 210 تريليون متر مكعب في عام 1980⁽⁵⁾ إلى 509.6 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2018. وهو ما يمثل 7.3 بالمئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي⁽⁶⁾.

يتركز الإنتاج الأفريقي سواء من الغاز الطبيعي أو من النفط في خمس دول، هي الجزائر وأنغولا ومصر ونيجيريا وليبيا، التي تمثل أكثر من 86 بالمئة من إنتاج النفط الأفريقي، و90 بالمئة من الإنتاج الأفريقي من الغاز الطبيعي، وهناك اكتشافات جديدة للنفط والغاز في الكثير من الدول الأفريقية الأخرى كغانا وتنزانيا والموزامبيق وكينيا وأوغندا، كما أنه من المتوقع أن توجد اكتشافات جديدة من هذه المواد في سيراليون والمغرب واليابون والكوت ديفوار وليبيريا ومالي وكينيا⁽⁷⁾.

Honoré Le Leuch, «Le Pétrole et le gaz naturel en Afrique: Une part croissante dans l'approvisionnement énergétique mondial», *Géostratégique*, no. 25 (octobre 2009), pp. 27-29.

Ibid., p. 32.

(3)

British Petroleum (Bp), «Statistical Review of World Energy», (2020), p. 14, <<https://on.bp.com/3ycTuwD>>. (Accessed on 6 May 2021).

KPMG, «Oil and Gas in Africa Africa's Reserves, Potential and Prospects», p. 4, <<https://www.kpmg.com/Africa/en/IssuesAndInsights/Articles>> (accessed on 7 March 2015).

PwC, «Fuel for Thought Africa Oil and Gas Review 2019: Current Developments and a Look into the Future», (2019), p. 4, <<https://www.pwc.co.za/en/assets/pdf/africa-oil-and-gas-review-2019.pdf>> (Accessed 5 May 2021).

Ernst & Young Global Limited (EY), «African Oil and Gas: Driving Sustainable Growth», p. 6, <<https://go.ey.com/3rxB3PI>> (accessed on 28 July 2015).

مع بداية سنة 2013، بلغت الموارد النفطية القابلة للاستخراج في أفريقيا جنوب الصحراء 200 مليار برميل، توجد أغلبها (70 بالمئة) بعيداً من الشواطئ أي في البحر، وتقع في أفريقيا جنوب الصحراء نحو 65 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة، وهو ما يعادل 5 بالمئة من الاحتياطيات المؤكدة العالمية، ثلاثة أرباع هذه الاحتياطيات توجد في نيجيريا وأنغولا، تليها كل من جنوب السودان وأوغندا بنسبة 9 بالمئة من إجمالي الاحتياطيات المؤكدة بدول أفريقيا جنوب الصحراء⁽⁸⁾.

لذلك أصبحت القارة الأفريقية تستحوذ على 9.5 بالمئة من إنتاج الطاقة في العالم، بما في ذلك 12.1 بالمئة من الإنتاج العالمي من النفط الخام و6.6 بالمئة من الغاز الطبيعي و4.7 بالمئة من الفحم و3.1 بالمئة من الطاقة الكهرومائية، إضافة إلى كونها توفر نحو 18 بالمئة من الطلب العالمي على اليورانيوم⁽⁹⁾.

ومع ذلك، فإن القارة التي تجاوز عدد سكانها مليار نسمة تستهلك أقل قدر من الطاقة للفرد الواحد، أفريقيا تستضيف 3.6 بالمئة فقط من طاقة التكرير العالمية، وتولد 3.1 بالمئة فقط من الكهرباء في العالم، وتستهلك 9 بالمئة فقط من إجمالي إنتاجها من النفط، وتصدر الباقي. فحصتها من الاستهلاك العالمي للطاقة تصل إلى 3 بالمئة فقط مقارنة بحصتها من السكان التي تتجاوز 14 بالمئة من سكان العالم⁽¹⁰⁾؛ فمثلاً مستوى الحصول على الإمدادات الكهربائية متدني في القارة الأفريقية، إذ تبلغ نسبته 24 بالمئة مقارنة بما نسبته 69 بالمئة في آسيا و90 بالمئة في أمريكا الجنوبية. الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة تنفيذ الكثير من الأنشطة والمشاريع الاقتصادية وخصوصاً في المجال الفلاحي⁽¹¹⁾، حيث يكلف نقص إمدادات الكهرباء القارة نحو

أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد أبرز تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتمثل وتأخذ مكانتها في التفاعلات الدولية، ضمن الكثير من التغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، شأنها شأن الكثير من المحددات التقليدية الأخرى، التي باتت تمثل السياسة الخارجية للدول، ولا سيما للقوى الصناعية الكبرى.

International Energy Agency, *World Energy Outlook Special Report, Africa Energy Outlook a* (8) (Paris: OECD/IEA, 2014), pp. 49-50. *Focus Energy Prospect in Sub-saharan Africa*

Rim Berahab, *Energies renouvelables en Afrique: Enjeux, défis et opportunités* (Rabat: Policy (9)

Center for the New South, 2019), p. 11, <<https://bit.ly/3Ef3Sbe>> (consulté le 14 octobre 2020).

(10) أميرة محمد عبد الحليم، «الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا»، *السياسة الدولية*، العدد 197 (2014)، ص 142.

(11) نوات عثمان، «الأمن الغذائي في أفريقيا: الأزمة والحلول وهل تعاني أفريقيا من أزمة جوع؟»، *آراء حول الخليج*،

العدد 162 (2021)، ص 109.

2 بالمئة إلى 4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي سنويًا⁽¹²⁾، كما أن كل أربعة أفراد من أصل خمسة في أفريقيا جنوب الصحراء يستخدمون الطاقة الطبيعية في الطبخ، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على هذه الوسائل بنسبة 40 بالمئة في عام 2040، وهو ما سيمثل ضغطًا كبيرًا على المصادر الطبيعية الأفريقية⁽¹³⁾.

عندما نقبم مستقبل أمن إمدادات النفط في العالم، لا تحتسب الاحتياطات المنتجة حاليًا وحسب، بل يكون المورد المحتمل غير المكتشف أمرًا مهمًا يجب أخذه في الحسبان أيضًا، ووفقًا لتقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (U. S. Geological Survey)، فقد تمتلك أفريقيا جنوب الصحراء 72 مليار برميل من الموارد غير المكتشفة، وإذا حسبت على قاعدة معادل برميل النفط، فإن مجموع المحتوى غير المكتشف من الموارد الهيدروكربونية، التي تشمل الغاز الطبيعي وكل السوائل تساوي 121 مليار برميل، وهو ما يساوي خمس الاحتمالات غير المكتشفة في الشرق الأوسط، وتفوق تلك الموجودة في أمريكا الشمالية وأوروبا ومنطقة آسيا الهادي وجنوب آسيا⁽¹⁴⁾.

ثانيًا: تنافس القوى الدولية على موارد الطاقة الأفريقية

أضحى مفهوم أمن الطاقة، أحد أبرز تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتمثل وتأخذ مكانتها في التفاعلات الدولية، ضمن الكثير من التغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، شأنها شأن الكثير من المحددات التقليدية الأخرى، التي باتت تمثل السياسة الخارجية للدول، ولا سيما للقوى الصناعية الكبرى⁽¹⁵⁾.

إن التغيرات الهيكلية التي حدثت في العقود الأخيرة بالغة الأهمية بالنسبة إلى الطلب العالمي على الطاقة، فالبيانات تشير إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط من 72.2 مليون برميل يوميًا عام 2000 إلى 98.8 مليون برميل يوميًا عام 2015، وتستهلك الدول الصناعية الحصة الكبرى بواقع 43.5 مليون برميل يوميًا عام 2000، الذي ارتفع سنة 2015 ليصل إلى 48.1 مليون برميل يوميًا، أي بنسبة 57 بالمئة من مجموع استهلاك العالم لعام 2015. في حين استهلكت الدول النامية 28.7 مليون برميل يوميًا عام 2000 وارتفع في عام 2015 ليصل إلى 40.8 مليون برميل يوميًا، أي ما

(12) غريغوري شويرهوفر ومحمدو سي، «مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، تشكل حلًا مثاليًا لتلبية احتياجات أفريقيا من الطاقة الكهربائية»، *التمويل والتنمية*، العدد 57 (2020)، ص 45.

(13) سيد اعمر شيخنا، «تحولات الطاقة.. ومستقبل أفريقيا»، مركز الجزيرة للدراسات، 13 تموز/يوليو 2016، ص 3، <<https://bit.ly/3CxJuAF>> (شاهد بتاريخ 25 نيسان/أبريل 2019).

(14) باول ف. هوبر، «أفريقيا جنوب الصحراء»، في: جان ه. كاليكي وديفيد ل. غولدون، *الأمن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011)، ص 382.

(15) نجلاء محمد مرعي، «الثروة النفطية.. والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في أفريقيا»، في: *الأمة في مواجهة مشاريع التفكيك (الرياض: مجلة البيان، 2010)*، ص 415.

نسبته 38 بالمئة من استهلاك العالم للعام نفسه، بسبب النمو الاقتصادي الذي تشهده تلك الدول ونموها الديمغرافي المرتفع⁽¹⁶⁾. وتبقى الصين والهند من أسرع البلدان نموًا في آسيا، وأكثر الأمثلة إثارة للاهتمام في مجال الطلب على الطاقة تضاعف استهلاك الصين من النفط خلال المدة 2005 - 2016؛ إذ انتقل من نحو 6.8 مليون برميل نفط يوميًا⁽¹⁷⁾ إلى 11.3 مليون برميل⁽¹⁸⁾، ومن المنتظر أن يصل إلى 18 مليون برميل يوميًا في عام 2035⁽¹⁹⁾. أما الهند فغدت ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم، إذ بلغ استهلاكها من النفط عام 2019 و5.18 مليون برميل في اليوم⁽²⁰⁾، استوردت منها 4.4 مليون برميل⁽²¹⁾، وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تستأثر الهند بنسبة 25 بالمئة من الزيادة المتوقعة من استهلاك الطاقة العالمي بين عامي 2015 و2040⁽²²⁾.

ومع تزايد الطلب على الطاقة، وبالأخص الموارد الهيدروكربونية، بغية المحافظة على أنماط المعيشة والاستهلاك السائدة في العالم المتطور، ونظرًا إلى الزيادة الهائلة في الطلب من كبار المستهلكين الآسيويين، نجد كل مراكز إنتاج الهيدروكربونات الرئيسة في العالم واقعة في دوامة تنافس كبرى دول العالم وشركاتها للسيطرة على هذه الموارد⁽²³⁾.

في هذا الإطار أصبح النفط الأفريقي محورًا للتنافس بين القوى الدولية، وخصوصًا أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الحاجات من الطاقة، فخلال المدة 2000 - 2017 زاد اعتماد الاتحاد الأوروبي على الواردات النفطية، إذ ارتفعت نسبة اعتماده على النفط المستورد من الخارج لتلبية الطلب المحلي من 76 بالمئة في عام 2000 إلى 89 بالمئة في عام 2017⁽²⁴⁾. وعمومًا فبحلول عام 2030 لن تغطي أوروبا سوى 30 بالمئة من حاجاتها من الطاقة، وستستورد اليابان 52 بالمئة، والولايات المتحدة الأمريكية 53 بالمئة من حاجاتها الطاقية⁽²⁵⁾.

(16) سكيئة جهيه فرج، «العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2003-2014)»، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 26 (2015)، ص 44.
(17) باكير، التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، ص 65-73.

(18) Xuming Qian and Jonathan Fulton, «China-Gulf Economic Relationship under the «Belt and Road» Initiative», *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, vol. 11, no. 3 (2017), p. 14.

(19) BP, *Energy Outlook 2035* (February 2015), <<https://bit.ly/3SE6948>>, p. 33 (accessed on 12 April 2019).
(20) India Brand Equity Foundation (IBEF), «Oil and Gas», (2020), p. 7, <<https://bit.ly/3SVta2i>> (2020), p. 6, <<https://bit.ly/3C9ApNb>> (accessed on 6 May 2021).

(21) U.S Energy Information Administration (EIA), «Country Analysis Executive Summary: India», (2020), p. 6, <<https://bit.ly/3C9ApNb>> (accessed on 6 May 2021).

(22) كديرا بثياغودا، «العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتجية لدلبي»، (مركز بروكنغز، الدوحة، 2017)، ص 5، <<https://brook.gs/33rUOe6>> (شوهه بتاريخ 7 أيلول /سبتمبر 2019).

(23) كاميليا بروننسكي، «الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية»، في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2006** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 349-350.

(24) Cambridge Econometrics, «A Study for Transport and Environment Oil Dependency in the EU», (2020), p. 13, <<https://bit.ly/3RAFzHB>> (accessed on 6 May 2021).

(25) أيمن شبانة، «النفط الإفريقي.. عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد»، **قراءات أفريقية**، العدد 11 (2012)، ص 80.

غير أن ثورة الوقود الصخري جعلت هذه المعطيات تتغير، إذ إن الولايات المتحدة بعد عام 2015 تحولت من مستورد صافٍ للنفط إلى مصدّر له⁽²⁶⁾. في المقابل أصبحت الصين، التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي من النفط، مستوردة له منذ سنة 1993، فتضاعفت وارداتها سبع مرات في عام 2017، وباتت أكبر مستورد للنفط في العالم، متقدمة على الولايات المتحدة. وبحسب تقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تجاوزت الصين الولايات المتحدة في استيراد النفط الخام عام 2017؛ بحيث وصلت واردتها النفطية إلى 8.4 مليون برميل يوميًا، مقابل 7.9 مليون برميل للولايات المتحدة⁽²⁷⁾.

لذلك أصبحت القوى الدولية تسعى إلى تنويع مصادر وارداتها من النفط، وذلك بالتوسع في استيراد النفط الأفريقي، وتكثيف استثماراتها في مناطق البترول التقليدية في أفريقيا؛ مثل نيجيريا، والغازون، وليبيا، والجزائر، فضلًا عن مناطق الاكتشافات الجديدة في كل من غينيا الاستوائية والسودان وجنوب السودان وموريتانيا، علمًا أن النفط الأفريقي يتميز بتعدد أنواعه؛ حيث يوجد نحو 40 نوعًا من خام النفط في القارة، تتسم معظم هذه الأنواع بجودتها الفائقة، ويتمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم.

إن التنافس الأمريكي- الفرنسي في أفريقيا هو في الأساس تنافس على المصالح الاقتصادية والنفطية، وتبيّن ذلك في الصراع الذي حصل في الكونغو في بداية تسعينيات القرن الماضي بين شركتي النفط الفرنسية «إلف إيتان» والأمريكية «أوكسيدنتال بترولسيوم» حيث لم تلبّ الشركة الفرنسية طلب الرئيس الكونغولي باسكال ليسوبا بمساعدته على سد العجز الحاصل في الموازنة المالية لعام 1992 فتوجّه صوب الشركة الأمريكية التي عرضت عليه مبلغ 150 مليون دولار في مقابل التنازل عن بعض حقول النفط الواعدة⁽²⁸⁾، كما أحالت حكومته على البرلمان مشروع قانون من شأنه أن يتيح للشركات الأجنبية قدرة أكبر للوصول إلى النفط الكونغولي والتصرّف فيه. هذا الأمر أغضب فرنسا التي تدخلت بقوة واستطاعت أن تزيج الشركة الأمريكية، فاحتفظت بالامتيازات النفطية في الكونغو، من خلال دعم شركة إلف إيتان محاولة ساسو الحلول محل ليسوبا من أجل استعادة وضعها المهيمن في صناعة النفط في هذا البلد⁽²⁹⁾، وحصل شيء مماثل في الغازون عام

(26) لهب عطا عبد الوهاب، «أفاق الطاقة في العالم: دراسة تاريخية مقارنة»، المستقبل العربي، السنة 38، العدد 435 (أيار/مايو 2015)، ص 137.

(27) U.S Energy Information Administration (EIA), «China Surpassed the United States as the World's Largest Crude Oil Importer in 2017», 5 February 2018, p. 4, <<https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=34812>> (accessed on 26 June 2019).

(28) علي شعبان الأسطى، صراع القوى العظمى حول أفريقيا (الخرطوم): مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، (2009)، ص 129-130.

(29) مايكل روس، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم؟، ترجمة محمد هيثم نشواتي (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014)، ص 272.

1990، وفي تشاد وأنغولا عامي 1992 و1993 حين كان الصراع الأمريكي - الفرنسي واضحاً ومباشراً وكاد الفرنسيون يخسرون امتيازاتهم النفطية لمصلحة شركات أمريكية⁽³⁰⁾.

من العوامل التي دفعت إلى التفكير في إعادة صوغ علاقات فرنسا بأفريقيا في بداية تسعينيات القرن الماضي ما أثير من قضايا فساد، تربط الشركات الفرنسية برؤساء الدول الأفريقية، كمثال فضيحة شركة إلف (ELF) الفرنسية للنفط، التي كانت تحول ما يعادل عشرة ملايين يورو سنوياً لحساب الرئيس عمر بونجو في الغابون، كما دفعت مبالغ ضخمة لرؤساء أنغولا والكونغو برازفيل والكاميرون للحصول على امتيازات للتنقيب فيها، مقابل الدعم السياسي لأنشطة الشركة، التي كانت مملوكة للدولة حتى 1994.

ولم تقتصر تجاوزات الشركة على رشوة المسؤولين الفرنسيين والأفارقة، بل مارست دوراً في تأجيج الصراعات في بعض الدول بصورة مباشرة، كما حدث في الكونغو برازفيل أو غير مباشر كما

حدث في أنغولا، واستندت الشركة في هذا إلى علاقتها القوية بأجهزة الاستخبارات الفرنسية، التي مولت الشركة بعض عملياتها⁽³¹⁾. بمعنى أن هذه الشركة (ELF) تحولت خلال هذه الحقبة إلى جزء مهم من الأجهزة الاستخبارية التي توظف لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية الفرنسية، حتى إن الإطار السابق في الشركة لويك لو فلوك بريجت أكد أنه لا توجد قضية ذات صلة بالشأن النفطي وبصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، إلا وكانت ELF وفوكار حاضرين فيها. فهذه الأخيرة كانت من أهم الوكالات الاستخبارية الرائدة في التحضير للانقلابات وتمويل التدخلات العسكرية، وأحياناً بيع الأسلحة⁽³²⁾. وفي هذا السياق جاءت التدخلات الفرنسية في بعض الدول الأفريقية خلال العقد الأخير (مالي، أفريقيا الوسطى، ليبيا) في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ هناك، فالنفوذ الفرنسي أصبح عرضة للخطر بتنامي بروز قوى صاعدة جديدة تحاول السيطرة وفرض نفوذها على القارة الأفريقية بعامه وغربها بوجه خاص كالصين والهند والبرازيل، وهو ما ضيق من

رغم تزايد الثقل الأفريقي في خريطة النفط العالمية، بسبب تزايد احتياطات القارة وإنتاجها، مع انضمام المزيد من دولها إلى نادي الدول المصدرة للنفط عالمياً، فإن هذه الدول لم تستطع حتى الآن - على غرار غيرها من الدول المنتجة له خارج القارة - الاستفادة من هذه الإمكانيات في قاطرة التنمية.

(30) الأسطى، المصدر نفسه، ص 129-130.

(31) راوية توفيق، «السياسة الفرنسية في أفريقيا.. الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة

الحضارية»، قراءات أفريقية، العدد 20 (2014)، ص 29.

(32) فوزية زراولية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية

(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 131.

حلقة القوى التقليدية المستفيدة من ثروات المنطقة، التي كانت ولا تزال موجودة في المنطقة على رأسها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية⁽³³⁾.

عملت الشركات الصينية للاستحواذ على حصة مهمة من النفط الأفريقي، فزادت الواردات البترولية الصينية من القارة الأفريقية من 1.07 مليون برميل يوميًا عام 2008 إلى 1.73 مليون برميل يوميًا عام 2018⁽³⁴⁾. أما الهند فقد حصلت في سنة 2019 على نسبة 16 بالمئة من وارداتها النفطية التي بلغت 4.4 مليون برميل في اليوم من القارة الأفريقية، كما حصلت في السنة نفسها (2019) من أنغولا ونيجيريا على نسبة 12 بالمئة و11 بالمئة على التوالي من وارداتها للغاز الطبيعي المسال التي بلغت 1.2 تريليون قدم مكعب⁽³⁵⁾.

لكن، رغم تزايد الثقل الأفريقي في خريطة النفط العالمية، بسبب تزايد احتياطات القارة وإنتاجها، مع انضمام المزيد من دولها إلى نادي الدول المصدرة للنفط عالميًا، فإن هذه الدول لم تستطع حتى الآن - على غرار غيرها من الدول المنتجة له خارج القارة - الاستفادة من هذه الإمكانيات في قاطرة التنمية، إذ إن التنافس الدولي من جانب القوى الكبرى على النفط في القارة قد أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات التي تشهدها القارة.

اتسمت منطقة دلتا النيجر منذ عام 1998 بوقوع صراعات متقطعة بين الميليشيات المسلحة والقوات الحكومية، وبين الميليشيات نفسها، ولقد حصلت هذه الميليشيات على مبالغ مالية كبيرة من الكثير من الشركات النفطية في المنطقة، لتجنب تخريب البنية التحتية النفطية بهذه المنطقة وذلك تحت ستار «عقود مراقبة» مع مجموعة من الشباب من أجل حماية خطوط الأنابيب ومحطات الضخ والآبار، وغيرها من المنشآت. وقد أفادت مجموعة الأزمات الدولية، أنه بعد عدة أشهر من توقيع (قائد الميليشيات الحجي دوكوبو) آساري وجماعته اتفاقًا مع السلطات النيجيرية نالوا بموجبه عفوًا عن الجرائم السابقة، أخبر نائبه العلي هورسفال باحثًا في مجموعة الأزمات الدولية أنه حصل على أكثر من 7000 دولار شهريًا من شركة شل الأمريكية بموجب عقود أبرمتها مع شركته، دوكواي للخدمات الأمنية، يقدم بموجبها خدمات المراقبة والأمن، إضافة إلى تشغيل آبار النفط، كتصليح المولدات الكهربائية، وهي خدمات أقر بعدم قدرته على توفيرها. وقال أيضًا إنه كان قد أبرم عقودًا مع مقاولي خدمات النفط وهي شركات داغيو ونيسكو، ولبروس، وآخرين.

(33) عبير شليغم، «أطماع فرنسا في أفريقيا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي»، رؤية

تركيّة، العدد 16 (2015)، ص 88.

(34) Philippe Copinschi [et al.], «La Belt and Road Initiative et la stratégie de sécurisation des approvisionnements énergétiques chinois en Afrique», Observatoire de la sécurité des flux et des matières énergétiques 2020), p. 22, <<https://bit.ly/3CwpcAO>> (consulté le 6 mai 2021).

U.S Energy Information Administration (EIA), «Country Analysis Executive Summary: India», p. 6. (35)

عندما سئل: كيف حظي قائد أكثر الجماعات المسلحة المرهوبة الجانب في دلتا النيجر آنذاك بتوقيع عقود مع شركات نفط أجنبية؟ أجاب: «لو لم يرغبوا بذلك لقاتلتهم»⁽³⁶⁾.

وعلى النقيض من ذلك أصبح سكان أغوني (Ogoni) في نيجيريا يثيرون شفقة العالم، فأُمسّت حالتهم عنواناً على الإجحاف، فهناك ما يقرب من نصف مليون مواطن يقطنون في الدلتا الغنية بالبترو. وكانت الشركة العملاقة شل البريطانية قد باشرت أعمالها هنا منذ عام 1957، بتحالف وثيق مع حكام نيجيريا الدكتاتوريين وبحماية منهم لها من دون مراعاة مصالح سكان المنطقة، الذين عاشوا تحت وطأة التدمير الذي لحق بالبيئة والأراضي الفلاحية، وعانوا الاستغلال والقهر والبطش والموت، وربما كان المصير الذي آل إليه Ken Saro-Wiw، هذا المصير الذي أثار ضجة في كل أنحاء العالم، خير شاهد على هذا الظلم، إذ لم يصدر بحقه حكم بالإعدام فحسب، بل كان قد أُعدم في نهاية المطاف، لا لشيء إلا لأنه كان يعارض الحكومة والشركة العملاقة⁽³⁷⁾.

ومن مظاهر تخلي بعض الدول الأفريقية عن سيادتها في سبيل إنتاج النفط، الاتفاق الموقع بين الحكومة التشادية وشركة أكسون موبيل والبنك الدولي سنة 1998، الذي بموجبه قدم البنك الدولي إلى الشركة الأمريكية الدعم المالي لتشييد أنبوب نقل النفط التشادي، مقابل فرض إجراءات صارمة على إدارة عائدات النفط، وذلك بإدخال الريع النفطي عن مبيعات النفط مباشرة في حساب ضمان في سيتي بنك في لندن، وليس في الخزانة التشادية، بدعوى وجود احتمال لاختفائها، وسوف يستثمر سيتي بنك 10 بالمئة من الأموال في «صندوق الأجيال القادمة»، وستعود 90 بالمئة الباقية إلى تشاد من خلال «حسابات عائدات النفط الخاصة» المراقبة عن كثب، وسوف تقسم طبقاً لصيغة تحفظ 80 بالمئة من أجل «القطاعات ذات الأولوية»؛ التعليم، والصحة، والتنمية الريفية والبنية التحتية والبيئة. و5 بالمئة من أجل منطقة دوبا المنتجة للنفط، وسوف تكون الخمسة عشر بالمئة المتبقية متاحة للحكومة كي تنفقها بالطريقة التي تراها مناسبة (على الأرجح على الرواتب والأسلحة) وهذه النسبة تقل في واقع الأمر عن 2 بالمئة من إجمالي الأرباح الآتية من حقول نفطها، ولقد خلف هذا الاتفاق مجموعة من المشاكل التي عانتها بعض القرى التشادية على الرغم من حصولها على بعض التعويضات، بل طالبت الشركة الأمريكية من الأهالي توقيع وثائق تؤكد أنه لا يمكنهم مطالبة الشركة بشيء في المستقبل⁽³⁸⁾.

والحاصل أنه بقدر ما لم تستغل عائدات الثروات الطبيعية الأفريقية الهائلة لتحقيق التنمية، بتقليص معدلات الفقر والبطالة لديها، أصبحت هذه الدول تعاني الصراعات الداخلية على الثروات، وما نتج منها من تداعيات على الأمن والاستقرار والتنمية، وهو ما يجعل هذه الثروات في كثير من الأحيان نقمة على دولها، فبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت القارة الأفريقية تعدّ من أكثر المناطق التي تعرف صراعات وحروباً داخلية سواء كانت إثنية أو دينية، عصفت بمجموعة من دولها،

(36) روس، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم؟، ص 266-267.

(37) كولن كامبيل [وآخرون]، نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ 307 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص 75، وراي بوش، الفقر والليبرالية الجديدة: الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم، ترجمة إلهام عيداروس ووليد سليم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص 226.

(38) جون جازفنيان، التكالب على النفط الأفريقي، ترجمة أحمد محمود (القاهرة: المركز القومي للترجمة،

كإثيوبيا، وكينيا، ونيجيريا، والجزائر، والصومال، وسيراليون، وأنغولا، والكونغو الديمقراطية، وتشاد والسودان الذي وصل إلى حد تقسيمه إلى دولتين⁽³⁹⁾، ولاحقًا مالي وأفريقيا الوسطى، وليبيا. وبحسب قاعدة بيانات جامعة أوبسالا شهدت أفريقيا حروبًا وصراعات مسلحة أكثر مما شهدته أية منطقة أخرى في العالم⁽⁴⁰⁾.

ومن نتائج هذه الصراعات ارتفاع تكلفتها البشرية والمادية، فعلى المستوى البشري خلفت هذه الحروب ملايين القتلى والجرحى، واللاجئين والمشردين، إضافة إلى تفاقم ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية، التي تستنزف خيرة العقول الأفريقية⁽⁴¹⁾. أما على المستوى المادي فقد ارتفعت النفقات العسكرية على حساب متطلبات التنمية، بحيث زاد الإنفاق العسكري في أفريقيا من 35.9 مليار دولار سنة 2009 ليصل إلى 46.9 مليار دولار سنة 2014، رغم تراجعها في سنة 2018 إلى 39.2 مليار دولار⁽⁴²⁾.

ثالثًا: تحقيق النمو الاقتصادي في غياب تنوع الأنشطة الاقتصادية

إذا كانت معدلات النمو الاقتصادي في القارة الأفريقية عرفت تحسنًا كبيرًا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين بعد معاناة لعقدين من الركود، إذ تضاعف من 2.6 بالمئة خلال أعوام 1990 - 2000 إلى 5.3 بالمئة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، بل حققت بعض الدول الأفريقية معدلات نمو مركبة من رقمين⁽⁴³⁾، فإنها في الآونة الأخيرة عرفت تراجعًا، بسبب ضعف وتراجع الظروف الاقتصادية، وتراجع أسعار النفط والمواد الأولية (قبل اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية)، والظروف المناخية غير المواتية، وبخاصة الجفاف⁽⁴⁴⁾، وكذا تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي، وما خلفته من انعكاسات على الاقتصادات الأفريقية.

(39) لوتا ثمنر وبير والنستين، «أنماط العنف المنظم، 2001-2010»، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2012، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 106-129.

(40) ديفيد ج. فرانسيس، مقدمة: تحديد سياق السلم والصراع في أفريقيا، في: أفريقيا السلم والنزاع، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 16-17.

(41) حسب المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، فإن أفريقيا تفقد (20,000) مهنيًا في كل عام منذ عام 1990. انظر: عبد الحكيم نجم الدين، «أفريقيا والانتقال من «هجرة العقول» إلى كسب العقول»، قراءات أفريقية، شوهد بتاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2016، <<http://www.qiraatafrican.com>>.

(42) نان تيان [وآخرون]، «التطورات العالمية في الإنفاق العسكري»، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2019، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020)، ص 235.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Then and Now: Reimagining* (43)

Africa's Future Catalysing Investment for Transformative Growth (Geneva: UNCTAD, 2015), p 2.

United Nations Economic Commission for Africa [UNECA], *Economic Report on Africa 2017*:(44)

Urbanization and Industrialization for Africa's Transformation (Addis Ababa: UNECA, 2017), p. 3.

لذلك شهدت الصادرات الأفريقية نحو الأسواق العالمية مزيداً من التراجع، فقيمة مساهمة أفريقيا في التجارة الدولية عرفت منحنى تنازلياً؛ حيث تراجعت من 3.5 بالمئة في عام 2008 إلى 2.5 بالمئة في عام 2018⁽⁴⁵⁾. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يُعد الشريك التجاري الأهم للقارة الأفريقية في ما يتعلق بالصادرات، لكن دوره في التجارة الأفريقية عرف تراجعاً، مقابل تزايد أهمية الدول الآسيوية في التجارة الأفريقية، التي بلغت حصتها في صادرات أفريقيا و وارداتها نحو 4 بالمئة و 5.5 بالمئة على التوالي عامي 2010 و 2015، وخلال هذه المدة تراجعت الصادرات الأفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى النصف، من 21.5 بالمئة عام 2010 إلى 11 بالمئة عام 2015⁽⁴⁶⁾.

تتميز الصادرات الأفريقية بعدم التنوع، حيث تسيطر عليها المواد الخام والسلع الأولية، ومثل الوقود 55 بالمئة من إجمالي صادراتها بين عامي 2010 و 2015، فأغلب الدول الأفريقية تمثل الموارد الأولية ما يفوق 50 بالمئة من بنية صادراتها، بل توجد بعض الدول التي تتعدى فيها هذه النسبة 90 بالمئة.

وتتميز الصادرات الأفريقية بعدم التنوع، حيث تسيطر عليها المواد الخام والسلع الأولية، ومثل الوقود 55 بالمئة من إجمالي صادراتها بين عامي 2010 و 2015⁽⁴⁷⁾، فأغلب الدول الأفريقية تمثل الموارد الأولية ما يفوق 50 بالمئة من بنية صادراتها، بل توجد بعض الدول التي تتعدى فيها هذه النسبة 90 بالمئة⁽⁴⁸⁾. وبذلك انخفض نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا ككل من 13 بالمئة سنة 2000 إلى 10 بالمئة سنة 2012⁽⁴⁹⁾.

إن جل البلدان الأفريقية لا تمتلك قطاعاً اقتصادياً حقيقياً يعتمد على عملية الإنتاج لتحصيل الموارد، فأغلبيتها تعتمد على اقتصادات ريعية ترتكز على تصدير المنتجات الأساسية المعدنية والفلاحية والمواد الطاقية إلى الخارج، وهو ما يبقي تطور مواردها المالية رهيناً بالطلب العالمي على هذه المواد (انظر الجدول الرقم (1)).

World Trade Organization, *World Trade Statistical Review 2019* (Geneva: WTO, 2019), p. 53, (45) <<https://bit.ly/2LOxUIt>> (accessed on 4 May 2021).

United Nations Economic Commission for Africa [UNECA], *Economic Report on Africa 2017: Urbanization and Industrialization for Africa's Transformation*, pp. 17-18.

Ibid., p. 19.

(47)

Commission économique pour l'Afrique, Union Africaine, *Tirer le plus grand profit des produits (48) de base africains: L'industrialisation au service de la croissance, de l'emploi et de la transformation économique* (Addis-Abeba: Commission économique pour l'Afrique, Union Africaine, 2013), pp. 120-121.

(49) داني لبيزجر وشهيد يوسف، «استراتيجية النمو لأفريقيا في بيئة عالمية متغيرة ملاحظات للسياسات من أجل

نمو مستدام ومقتسم»، في: جوزيف أي. ستيفلتر وأكبر نومان، *السياسات الصناعية والتحول الاقتصادي في أفريقيا*، ترجمة حمدي أبوكيلة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018)، ص 293.

الجدول الرقم (1)

أهمية الموارد البترولية من الضرائب وصادرات بعض البلدان الأفريقية الغنية بموارد الطاقة
(2000 - 2005)

النسبة المئوية من إجمالي الصادرات (البضائع)	النسبة المئوية من إجمالي مداخل الضرائب السنوية (بما فيها الهبات والمنح)	النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام	البلد
97,6	70,5	26,3	الجزائر
91,8	79,8	33,4	أنغولا
44,7	27,7	4,8	الكاميرون
88,3	69,6	22,2	جمهورية الكونغو
96,8	85,2	24,4	غينيا الاستوائية
81,7	60,1	19,2	الغابون
97,1	80,2	43,2	ليبيا
97,2	78,9	32,3	نيجيريا
80,6	49,8	8,3	السودان
80,8	31	3,8	تشاد

المصدر: International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, Guide on Resource Revenue Transparency (Washington, DC: IMF, 2007), pp. 54-55, <<https://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/101907g.pdf>> (accessed on 22 October 2020).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الموارد البترولية تمثل مثلاً نسبة الثلث أو ما يزيد من الناتج الداخلي الخام لكل من ليبيا ونيجيريا وأنغولا، في حين أن هذه الموارد تمثل أزيد من الثلثين من مداخل الضرائب السنوية لكل من أنغولا، وغينيا الاستوائية، وليبيا، ونيجيريا، كما تمثل أهم صادرات البضائع لكل من الجزائر (97 بالمئة)، وأنغولا (91.8 بالمئة)، وجمهورية الكونغو (88.3 بالمئة)، وغينيا الاستوائية (96.8 بالمئة)، وليبيا (97.1 بالمئة)، ونيجيريا (97.2 بالمئة).

كان لانخفاض أسعار الذرة والنحاس والقطن بما يزيد على 20 بالمئة منذ سنة 2013، وهبوط أسعار خام الحديد والنفط بأكثر من 50 بالمئة، آثار سلبية في البلدان المنتجة للنفط (كأنغولا ونيجيريا وجمهورية الكونغو والجزائر، وليبيا وغيرها)، والبلدان التي تصدر الحديد الخام (ليبيريا وسيراليون وجنوب أفريقيا)، والنحاس، (كجمهورية الكونغو وجنوب أفريقيا وزامبيا)، والألماس (بوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا)، حيث تراجعت مكاسب هذه الدول من التصدير وإيرادات الموازنة والاستثمار وتوظيف العمال وأسعار الصرف والاحتياطيات من النقد الأجنبي⁽⁵⁰⁾، وهو ما ستكون له كثير من الانعكاسات على الوفاء بمتطلبات شعوبها التنموية، الأمر الذي من شأنه أن

(50) ستيفن راديليت، «نهضة أفريقيا هل توقفت؟»، التمويل والتنمية، العدد 53 (2016)، ص 9.

يولد اضطرابات سياسية في هذه الدول، وخصوصاً إذا علمنا أن عقود الاستخراج تجعل الدول هي التي تتحمل نتائج تغير الأسعار، بدلاً من أن تتصدى لتحمل أعباء هذه المسؤولية شركات النفط الضخمة والقادرة ماليًا⁽⁵¹⁾.

إن الاستعمار الغربي للقارة الأفريقية أنتج تقسيمًا للنشاط الاقتصادي بحسب المستوى التكنولوجي، بين نشاط تصنيعي ممرکز في أوروبا وأمريكا الشمالية، ونشاط أولي زراعي ومعدني، تخصصت فيه مناطق التوسع الاستعماري في القارات الثلاث: أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. غير أنه في العقود الأخيرة، وفي ظل الثورة التكنولوجية التي عرفها العالم والتي كانت موازية لجملة من التحولات في العلاقات الدولية، حدثت تغيرات في تقسيم العمل الدولي من الدول الآسيوية من نقل موسع للتكنولوجيا الغربية واليابانية، حتى أصبحت الكثير من شركات هذه المنطقة تتقاسم الأسواق العالمية عند مستوى معين مع الشركات الغربية واليابانية⁽⁵²⁾.

في ظل الثورة التكنولوجية التي عرفها العالم والتي كانت موازية لجملة من التحولات في العلاقات الدولية، حدثت تغيرات في تقسيم العمل الدولي التقليدية، إذ استفادت الكثير من الدول الآسيوية من نقل موسع للتكنولوجيا الغربية واليابانية، حتى أصبحت الكثير من شركات هذه المنطقة تتقاسم الأسواق العالمية عند مستوى معين مع الشركات الغربية واليابانية.

لذلك يلاحظ أنه خلال العقد الماضي طرأ تغير ملحوظ في توجهات السياسة التصديرية في أفريقيا، فبعد أن كان كلٌّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يحظيان بثلاثي الصادرات الأفريقية، وبما يقرب من نصف وارداتها، أصبحت كل من الصين والهند تحتل صدارة الشركاء التجاريين لأفريقيا،

غير أن أنماط الطلب من هذه الدول الآسيوية، يمكن هو الآخر أن يعزز التخصص المزمّن للعديد من الاقتصادات الأفريقية في تصدير السلع الأولية. ويبدو أن تجربة البلدان الأقل نموًا، و33 منها في أفريقيا، تؤكد هذا الخطر، ففي عام 2011 شكلت المواد الأولية الزراعية والوقود والمعادن والخامات أكثر من 96 بالمئة من صادرات أقل البلدان نموًا إلى الصين، وبقيت قيمة مجموع الصادرات من المصنوعات من أقل البلدان نموًا إلى الصين دون مليار دولار، في حين فاقت قيمة الواردات المصنعة من الصين 38 مليار دولار⁽⁵³⁾.

(51) بول كولبير، مليار نسمة تحت خط الفقر: لماذا تخفق البلاد الأشد فقرًا في العالم؟ وما الذي يمكن

عمله؟، نقله إلى العربية هيثم جودت نشواتي (الرياض: العبيكان للنشر، 2010)، ص ص 265-266.

(52) محمد عبد الشفيق عيسى، «الاقتصاد السياسي للعولمة مع إشارات للقارة الأفريقية»، السياسة الدولية، العدد

150 (2002)، ص 275.

(53) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم

متنوع (نيويورك: البرنامج، 2013)، ص 56.

لهذا فالدول الأفريقية التي ضعفت نتيجة عوامل عدم الاستقرار الداخلي، تجد صعوبة في إثبات نفسها في عولمة تعيد إنتاج صورة التبعية، واقتصاد تصدير المنتجات الأولية، الزراعية، والمنجمية والبتروولية؛ أي أن أفريقيا ما زالت غير قادرة على أن تتخلص من النموذج القديم الذي يخضعها لأسواق الدول الصناعية⁽⁵⁴⁾، وهو ما يرجعه راي بوش (Ray Bush) إلى السياق التاريخي للاندماج المؤذي للقارة في الاقتصاد العالمي، والذي جاء نتيجة تسويات ما بعد الاستعمار التي رسخت الاقتصادات الجديدة في التبعية التجارية والسلعية القديمة، التي أفادت أوروبا والدول الصناعية⁽⁵⁵⁾.

الدول الأفريقية التي ضعفت نتيجة عوامل عدم الاستقرار الداخلي، تجد صعوبة في إثبات نفسها في عولمة تعيد إنتاج صورة التبعية، واقتصاد تصدير المنتجات الأولية، الزراعية، والمنجمية والبتروولية؛ أي أن أفريقيا ما زالت غير قادرة على أن تتخلص من النموذج القديم الذي يخضعها لأسواق الدول الصناعية.

فمثلاً إذا كانت الاستثمارات الخارجية في القارة الأفريقية عرفت استقراراً وتحسناً خلال العقدین الأخيرین، فإنها في سنة 2020 تراجعت إلى 40 مليار دولار⁽⁵⁶⁾ بعدما وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 2015 بنحو 61 مليار دولار⁽⁵⁷⁾. وقد انخفض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا من جراً أزمة الكورونا بنحو 16 بالمئة بسبب تراجع أسعار موارد الطاقة وتقلص الطلب عليها⁽⁵⁸⁾. هذا يعني أن المعادلة ما زالت قائمة على استغلال خيرات

شعوب القارة الأفريقية، وخصوصاً أن الشركات الأجنبية المستثمرة تأخذ الحصة الكبرى من الأرباح، فمعظم صفقات استخراج النفط التي عقدها الدول الأفريقية مع الشركات الكبرى تقوم على منح هذه الأخيرة نسبة (5 بالمئة أو 10 بالمئة) من العوائد المالية لهذه الصفقات للدولة صاحبة الأرض والموارد، أما الباقي (95 بالمئة أو 90 بالمئة) فيعود لها لمدة عشر سنوات أو ربع قرن⁽⁵⁹⁾، وهي القاعدة التي تفقد الدول الأفريقية سيادتها في القرار، وخصوصاً إذا علمنا أن عقود استخراج المواد

(54) رولان بورتيه، «أفريقيا- هوية متغيرة»، في برتران بادى وساندرين تولوتي، أوضاع العالم 2008: دليل سنوي اقتصادي جيو-سياسي عالمي (بيروت: مؤسسة الفكر العربي للدراسات والبحوث، 2008)، ص 192.

(55) بوش، الفقر والليبرالية الجديدة: الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم، ص 84.

(56) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2021: الاستثمار في انتعاش مستدام (جنيف: الأونكتاد، 2021)، ص 11، <<https://bit.ly/3yj4RTQ>> (شاهد بتاريخ 17 تموز/يوليو 2022).

(57) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2017: الاستثمار والاقتصاد الرقمي (نيويورك: جنيف: الأونكتاد، 2017)، ص 18-19، <<https://bit.ly/3C6rhJj>>. (شاهد بتاريخ 8 أيار/مايو 2018).

(58) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2021، مرجع سابق، ص 11.

(59) جبريل فابوري كروما، «أفريقيا: موارد طبيعية غنية ودول فقيرة.. أين الخلل؟»، قراءات أفريقية، العدد 39 (2019)، ص 57.

الأولية تجعل الدول الأفريقية هي التي تتحمل تبعات تغير الأسعار، وبهذه الصيغة (غير العادلة) سيتحول الاستثمار الأجنبي من مساهم في عملية التنمية إلى معرقل لها على المديين المتوسط والبعيد. فمثلاً خلصت إحدى اللجان التي راجعت خمس اتفاقيات فقط في مجال التعدين عقدها الكونغو الديمقراطية ما بين عامي 2010 و2012، أن هذه الدولة قد خسرت نحو 1.36 مليار دولار من الأرباح سنوياً؛ نتيجة انخفاض أسعار المناجم التي تم بيعها إلى شركات دولية، وتعادل هذه القيمة ضعفي ميزانية التعليم والصحة في الكونغو عام 2012⁽⁶⁰⁾. علماً أنه سبق أن أشار التقرير الأممي بشأن تهريب الموارد الطبيعية في شرق الكونغو الديمقراطية في عام 2002، في إطار تحالف الفواعل الدولية والإقليمية والنخبة المحلية الفاسدة، إلى تورط ما يقارب 29 شركة منتشرة في بلجيكا ورواندا وأوغندا والكونغو وزيمبابوي وجنوب أفريقيا في هذا المجال، إلى جانب شخصيات محلية نذكر منها: وزير الأمن والنظام في الكونغو موانزي كونغولو (Mwennze Kongolo)، وزير التخطيط وإعادة البناء، دنيس كالومي نومبي (Denis Kalume Numbe)، وزير الرئاسة أوغستين كاتمبا موانكي (Augstin Katuma Mwanke)، رئيس الوكالة الوطنية للاستخبارات ديدييه كازادي نيامبوي (Dedier Kazadi Nyembw)⁽⁶¹⁾.

إضافة إلى ما تفقده بعض دول القارة نتيجة انخفاض أسعار الأصول التي تتيحها للمستثمرين الأجانب، فإنها تفقد سنوياً نحو 35 مليار دولار نتيجة تهريب الأموال، 3 بالمئة منها يتم نتيجة فساد المسؤولين الأفارقة الذين يستولون على المال العام، ويحولون ثروتهم إلى الخارج⁽⁶²⁾. ففي دراسة تمحورت حول 30 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء، تبين أن النخب الحاكمة تملك من الأصول والأموال ما يعادل 145 في المئة من الدين العام لتلك البلدان، وأن كل دولار تتلقاه من البلدان المانحة يرجع منه إليها 0.80 دولار على شكل رؤوس أموال استثمارية، ما يدفعنا إلى استنتاج أن المساعدات التي تقدم إلى البلدان الأفريقية هي في الواقع مساعدات تمويلية للاقتصادات الغربية⁽⁶³⁾.

أما نحو 97 بالمئة من الأموال المهزبة من أفريقيا فيتم من طريق صفقات التهريب غير القانونية، والتهرب الضريبي للشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر في القارة الأفريقية، ويأتي هذا التهرب في الغالب من طريق استغلال بعض الثغرات القانونية لتجنب دفع الضرائب⁽⁶⁴⁾.

Health Poverty Action [et al.], *Honest Accounts? The True Story of Africa's Billion Dollar* (60)

Losses, (July 2014), p. 11, <https://www.francophonie.org/IMG/pdf/honest-accounts_final-version.pdf> (accessed on 11 July 2018).

(61) زراوية، *الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية*، ص 63.

(62) راوية توفيق، «الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا: شركاء في التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد؟»، *قراءات*

أفريقية، العدد 33 (2017)، ص 35.

(63) مصطفى خواص، *الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته*

(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 258.

(64) توفيق، *المصدر نفسه*، ص 35.

وقد تسبب ذلك في خسائر تقدر بنسبة 2 بالمئة من إجمالي الناتج القومي للقارة الأفريقية في السبعينيات، لتقفز هذه الخسائر إلى ما بين 8 بالمئة و7 بالمئة سنتي 2007 و2008⁽⁶⁵⁾.

وتعد الدول المصدرة للنفط من أهم مصادر الأموال المهربة من أفريقيا، التي تتوجه بكثرة إلى الدول التي تدعي تقديم المساعدات الإنمائية إلى القارة الأفريقية، كالولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وكندا، واليابان، والصين، والهند، وألمانيا...⁽⁶⁶⁾.

كما أن القارة الأفريقية بالرغم من امتلاكها نسبة 5 بالمئة فقط من دخل العالم النامي، فهي ما زالت مدينة بما يقرب من ثلثي دين العالم، إذ تضاعفت الديون العمومية لدول أفريقيا جنوب الصحراء ثلاث مرات خلال السنوات الممتدة ما بين 2010 و2018، لتنتقل من 170 مليار دولار إلى نحو 600 مليار دولار، وتستحوذ الصين على نسبة 40 بالمئة من الديون الأفريقية. وبذلك فإن تقارير صندوق النقد الدولي أحصت في بداية 2020 عشرة بلدان أفريقية هي الأكثر ديناً مقارنة بمتغير الإنتاج الداخلي الخام في العالم، من بين هذه الدول نجد السودان بدين عمومي يوازي 207 بالمئة من الناتج الداخلي الخام، إريتريا بـ 165 بالمئة، الرأس الأخضر بـ 123 بالمئة، الموزمبيق بـ 109 بالمئة. وتعبئ الكثير من الدول الأفريقية مواردها المالية من أجل خدمة الديون التي قد تتجاوز 25 بالمئة من عائداتها المالية، وهو ما حدّ من إنفاقها على إجراءات الإنعاش الاقتصادي في ظل تحديات جائحة كورونا الذي لم يتجاوز نسبة 0.8 بالمئة من إنتاجها الداخلي الخام، بخلاف الدول الغنية التي خصصت نسبة 8 بالمئة من إنتاجها الداخلي الخام، لتحقيق الإنعاش الاقتصادي لتجاوز محلفات هذه الجائحة⁽⁶⁷⁾.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى أن موارد الطاقة الأفريقية باتت تستقطب اهتماماً كبيراً من القوى الغربية الساعية إلى بسط سيطرتها ونفوذها على العالم، كما أنها تجذب اهتمام القوى الدولية الصاعدة كالصين والهند التي تسعى إلى زيادة قوتها ونفوذها الدولي. فالقوى الغربية وشركاتها، في إطار المحافظة على مصالحها الطاقية بالقارة الأفريقية، تعمل على المزج بين الاستثمارات الاقتصادية والوجود العسكري، والتدخل في الشؤون السياسية لدعم الأنظمة الأفريقية الموالية لها بغض النظر إن كانت هذه الأنظمة ديمقراطية أو غير ديمقراطية، أو المشاركة في

Illicit Financial Flows from Africa: Hidden Resource for Global Financial Integrity, (65) *Development*, (Washington, DC: Global Financial Integrity, 2015), p. 12, <<https://bit.ly/3eaXZkL>> (accessed on 25 August 2015).

Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique [NUCEA], *Flux financiers illicites: (66) rapport du groupe de haut niveau sur les flux financiers illicites en provenance d'Afrique* (Addis Abeba: NUCEA, 2015), pp. 94-102, <<https://bit.ly/3fJQnG6>> (accessed on 23 July 2015).

(67) مصطفى صايح، «أفريقيا بيت تحديات النزاعات ورهانات التنمية: استشراف 2063»، *آراء حول الخليج*، العدد 162 (2021)، ص 47.

الكثير من الانقلابات العسكرية التي عرفتها بعض الدول الأفريقية، ودعم حركات مسلحة معينة، الأمر الذي زاد من مستويات العنف في المنطقة، وضاعف حدة النزاعات المسلحة.

وعلى خلاف ذلك، تبنت القوى الصاعدة الجديدة سياسات اقتصادية مبنية على الاستثمار والتجارة، وخصوصاً في قطاع الموارد الطبيعية، وأصبحت منافسة لسياسات الدول الغربية وانتزعت منها بعض الأسواق الأفريقية. فالصين مثلاً أصبحت أكبر شريك تجاري للقارة الأفريقية، ومن أهم الدول المستثمرة فيها. وإذا كانت هذه القوى لا تتورط في القضايا الداخلية للدول الأفريقية، إلا أن تزايد طلبها على الثروات الطاقية والمعدنية، يمكن هو الآخر أن يعزز التخصص المزمّن للعديد من الاقتصادات الأفريقية في تصدير السلع الأولية، وهذا ما سيبقي خطتها التنموية عرضة للتأثر بحركة أسعار السلع الأساسية في التجارة الدولية، تبعاً للطلب العالمي عليها.

لذلك، فتجاوز هذا الوضع يتطلب من الدول الأفريقية التنسيق في ما بينها للتعاون مع القوى الدولية المتنافسة في أفريقيا، من خلال تطوير آليات اشتغال تكتلها القاري (الاتحاد الأفريقي) ومؤسساتها الإقليمية، حتى تساير متطلبات القرن الحالي، وذلك لأجل حل الأزمات الأفريقية، ومواجهة التدخلات الدولية التي من شأنها تغذية العنف الذي يمكن أن ينتج من هذه الأزمات، في ظل توجه بعض القوى الدولية خلال العقدین الأخيرين لتشكيل قواعد عسكرية بالقارة الأفريقية تضاف إلى القواعد العسكرية الفرنسية المنتشرة هناك (كالولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان).

كما يتعين على الدول الأفريقية، أن تعمل على ادخار جزء من عملاتها التي تستورد بها المواد المصنعة من الدول الأجنبية، وخصوصاً الأموال التي تخصص لشراء الأسلحة المغذية للصراعات الأفريقية، وتوجهها إلى الاستثمار في تشجيع التصنيع لتوسيع قاعدتها الإنتاجية وتحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال دعم التكامل الاقتصادي للقارة بتسريع الإنشاء الفعلي لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية، لزيادة قوتها التفاوضية لفرض شروطها على الشركات المتعددة الجنسية في إطار عقد الصفقات الاستثمارية والتجارية، والضغط على هذه الشركات لإنشاء مراكز الأبحاث العلمية لنقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية التي تستثمر فيها □

الصين و«الشرق الأوسط»: آفاق المصالح وتحوّط السياسات

ريهام أحمد خفاجي (*)

أستاذة مساعدة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة زايد - الإمارات.

مقدمة

برزت الصين في العقود الأخيرة كقوة صاعدة تمتلك مقومات التأثير في تشكيل جديد للشرق الأوسط ودوافعه بالتزامن مع تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وكحال بقية الدول الصاعدة، تسعى الصين لإحداث مراجعات في بنية النظام الاقتصادي والسياسي الدولي، ليس بهدف تغييره جذرياً، بل لإعادة النظر في قيمه الحاكمة وفاعليه الأكثر نفوذاً. وتتفاعل الصين مع دول الشرق الأوسط في إطار شبكة من المصالح الاقتصادية، تنصدرها تجارة النفط والغاز الطبيعي والاستثمارات الصينية التي توجت بمشروعها الطموح مبادرة «الحزام والطريق» الذي تسعى فيه لربط البلاد ببقية العالم من خلال دعم مشاريع البنية التحتية والاقتصاد في قرابة 100 دولة. ويفرز ذلك بدوره اهتمامات سياسية وأمنية مشتركة بين الصين ودول المنطقة.

تسعى هذه الورقة إلى تقصي المصالح الصينية المتبادلة مع دول «الشرق الأوسط» واستشراف آفاقها، وتوضيح موقع المنطقة ضمن مبادرة «الحزام والطريق». وتستكشف فرص تأثير العلاقات الصينية - «الشرق الأوسطية» في إعادة بناء التحالفات السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، وإمكان تبادل بعض دولها تحالفاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لمصلحة التحالف مع الصين، وتحديات حدوث ذلك.

تعتمد الورقة على توظيف مفهوم «التحوّط الاستراتيجي» لتحليل مسالك طرفي المعادلة، دول «الشرق الأوسط» والصين، في علاقاتهما المتبادلة. ويفسر المفهوم سلوكيات الدول الصغيرة والمتوسطة الراغبة في تنويع تحالفاتها السياسية والاقتصادية والأمنية لتعزيز قدرتها على المناورة

بين القوى الدولية أو الإقليمية المتنافسة، ولتطوير فهمها أيضًا لسياسات القوى الصاعدة الساعية لاكتساب المزيد من النفوذ على المدى الطويل في ظل نظام عالمي لامركزي أحادي القطبية. وبينما تحلل نسخته الأولى موازنة دول المنطقة لعلاقتها مع الصين والولايات المتحدة، تنطبق الثانية على السياسات الصينية نفسها. وتفكك الورقة مفهوم «الشرق الأوسط» الذي يدمج مجموعات غير متجانسة المصالح والتحالفات من الدول، وإن وجد تجانس اجتماعي نسبي بينها. ومن ثم، تقر الورقة العلاقات الصينية مع دول الإقليم في إطار التفاعل مع الكتل المتجانسة داخله، وليس بالضرورة الدول المتجاورة جغرافياً أو المتشابهة نظامياً. وبالتالي، تتكوّن خريطة التحالفات في الإقليم نتيجة لتشابك السيناريوهات المفترضة، وليس بناءً على تفاعل متناغم للجميع.

إن تحوُّط الصين من الصدام العاجل مع الولايات المتحدة، وخشيتها فقدان الخدمات الأمنية المجانية التي تقدمها الأخيرة جعلها تفتقر، حتى الآن، إلى رغبة جادة في دعم وجودها العسكري أو زيادة نفوذها السياسي في المنطقة.

تفترض الورقة أن النفوذ الصيني الاقتصادي المتعاظم في المنطقة، بالتزامن مع ما بدا انسحاباً أمريكياً منها، يثير التساؤل حول سعي الصين لتأمين مصالحها بعقد تحالفات سياسية، وبدرجة أقل أمنية، مع دول المنطقة. إلا أن تحوُّط الصين من الصدام العاجل مع الولايات المتحدة، وخشيتها فقدان الخدمات الأمنية المجانية التي تقدمها الأخيرة جعلها تفتقر، حتى الآن، إلى رغبة جادة في دعم وجودها العسكري أو زيادة نفوذها السياسي في المنطقة. وتشارك دول الشرق الأوسط، على تنوع مصالحها ونظمها، الصين القلق من تراجع الخدمات الأمريكية. لذلك، تتحوُّط هذه الدول بدمج الصين في النظام الإقليمي لتعويض أي انسحاب أمريكي أو أي تغيير محتمل في بنية النظام الدولي. ويغلب على استراتيجيات التحوُّط في العلاقات الصينية - «الشرق الأوسطية» حالياً مساهمة الصين في توسيع مساحات المناورة الاقتصادية والسياسية لدول المنطقة في مواجهة الولايات المتحدة. بالتزامن مع إضافة ملحوظة إلى ثقل الصين الدولي بملئها فراغات جغرافية بروابط استراتيجية مع دول مصنفة أمريكياً أنها دول مارقة كإيران، وفراغات قيمة تساهم فيها في تكوين رؤية دول المنطقة عن فرص نجاح نموذج تنموي قائم على الإنجاز الاقتصادي من دون انفتاح سياسي. ويطمع الجميع في الإبقاء على قيادة الولايات المتحدة وتأمين خدماتها الأمنية في المنطقة، بالتزامن مع إعادة تكوين بعيد المدى للنظامين الإقليمي والعالمي.

وتقسم الورقة إلى جزأين؛ يرسم الأول ملامح الإطار النظري بتعريف مفهوم «التحوُّط الاستراتيجي» وأبعاد تطبيقه على الصين، وتصنيف مجموعات دول «الشرق الأوسط» المتجانسة المصالح. ويحلل الثاني المصالح الصينية في المنطقة، سواء المعلنة منها أو الضمنية.

أولاً: «التحوّط الاستراتيجي»... المفهوم والفاعلون

1 - مفهوم «التحوّط الاستراتيجي»

تبلور مفهوم «التحوّط الاستراتيجي» بدايةً ليشير إلى سياسات الدول الصغيرة والمتوسطة في موازنة علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية المتنافسة في إطار نظام إقليمي ما، أو تجنّب الاعتماد الأمني الشديد على قوة كبرى واحدة. وسرعان ما ارتبط المفهوم بالقوى الصاعدة، الصين على وجه الخصوص، سواء لتحليل ردود أفعال دول جنوب شرق آسيا تجاهها، أو لقراءة توجهاتها إزاء الولايات المتحدة أو نظيراتها من القوى الإقليمية كالهند واليابان. وتقترن ممارسة التحوّط كاستراتيجية بحالة عدم اليقين من تفاعلات القوى المتنافسة وترابطيتها في السياق الإقليمي والدولي، أو من التطورات المستقبلية والنيات والسياسات الخارجية للدولة المهيمنة إزاء الدول الصاعدة.

تواجه دول المنطقة حالة عدم يقين إزاء رغبتها في إدماج الصين في المنظومة الإقليمية مع الاحتفاظ بالخدمات الأمنية الأمريكية التي لا تزال الصين تحجم عن عرض مثيلاتها، مستفيدة من الوضع القائم.

رصدت إيفلين غوه تحوّط دول جنوب شرق آسيا بطريقتين؛ أولهما «التشابك الكامل» (Omni-enmeshment)، ويعني عملية جذب دولة ما، الصين في هذه الحالة، للانخراط العميق في المجتمعات الإقليمية والدولية، ونسج شبكة من التبادل والعلاقات المستدامة معها بهدف إدماجها على المدى الطويل في هذه المجتمعات. وخلال هذه العملية، وفقاً لغوه،

يعاد تعريف مصالح الدولة المدمجة، وقد تتحول هويتها لتأخذ في حسابها أهمية تماسك النظام وهرميته. وثانيهما تحقيق توازن معقد لنفوذ القوى المتنافسة بتطبيق استراتيجيات موازنة غير مباشرة ضد الصين تحافظ على الوضع الحالي من عدم توازن القوة أو رجحانها لمصلحة الصين أو الولايات المتحدة، بما يضمن فعلياً استمرار هيمنة الأخيرة على الإقليم. وتتبع غوه سياسات دول جنوب شرق آسيا على المستويين الإقليمي والفردى لتطبيق شقّي «التحوّط الاستراتيجي»⁽¹⁾.

توظف استراتيجية «التشابك الكامل» ثلاثة أساليب: أولها الدمج المشروع بتطوير روابط سياسية واقتصادية خاصة مع إحدى القوى الكبرى؛ وثانيها التفاعل المؤسسي بإشراك القوة الكبرى في اتفاقيات ثنائية وأطر جماعية؛ وثالثها الأمن التعاوني بالعمل على نشر قيم السلم وتهيئة البيئة اللازمة لمنع الصراع والتنسيق لتسوية الخلافات المشتركة. وتعني استراتيجية «توازن النفوذ المعقد» من جانبها تطبيق سياسات عسكرية توازنية بين القوى الكبرى المتنافسة إقليمياً، بحيث تتبناها الدول الصغيرة والمتوسطة المتحوّطة سواء فرادى أو جماعات، لردع احتمالية التمدد الصيني على حساب الهيمنة الأمريكية، بينما يتم توظيف العلاقات الثنائية مع إحدى القوتين

لتحسين مركز الدولة الصغيرة في علاقتها بالقوة الثانية، بالتزامن مع تبني استراتيجيات إعلامية وقيمية لترسيخ هذا التوازن والتواصل مع الصين كقوة إقليمية مسؤولة عن استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي⁽²⁾.

وفي السياق نفسه، يربط ت. ف. بول الظروف البنيوية التي خلقتها العولمة الاقتصادية والمنافسة المحدودة بين القوى الصاعدة والقوى الكبرى التقليدية بقدرة الدول الصغرى على الاستفادة من جيرانها الأقوياء الطامحين ليكونوا دولاً قيادية في النظام العالمي. ويعتقد بول أنه بخلاف الحال خلال حقبة الحرب الباردة التي استفادت فيها دول كإسرائيل وتركيا وباكستان ومصر اقتصادياً من الولايات المتحدة مقابل تقديم خدمات خاصة مثل القواعد العسكرية، فإنه في عصر العولمة يمكن الحصول على الموارد من دون المفاضلة والاختيار بين الأطراف المتنافسة ومع تجنب التحالف مع أي منهما بصورة رسمية أو غير رسمية⁽³⁾.

وبصورة مشابهة لحال جنوب شرق آسيا، امتد التنافس الصيني - الأمريكي إلى منطقة «الشرق الأوسط» مع تدفق الاستثمارات الصينية وتشابك مصالحها مع دول المنطقة مقابل تراجع النفوذ الاقتصادي الأمريكي مع الحفاظ على المصالح الأمنية. وبالتالي، تواجه دول المنطقة حالة عدم يقين إزاء رغبتها في إدماج الصين في المنظومة الإقليمية مع الاحتفاظ بالخدمات الأمنية الأمريكية التي لا تزال الصين تحجم عن عرض مئيلاتها، مستفيدة من الوضع القائم. ويدفع ذلك دول «الشرق الأوسط»، على اختلافاتها وخلافاتها، إلى تبني استراتيجيات تحوُّطية لجلب المزيد من المنافع الاقتصادية الصينية بالتزامن مع تأمين الوجود العسكري الأمريكي، وخلق مساحة من المناورة بين شقّي الرحي.

وفي ما يتعلق بفهم السياسات الصينية، طوّر بروك تيسمان مفهوم «التحوُّط الاستراتيجي» لتحليل سلوكيات دول الصف الثاني الصاعدة الساعية لتعظيم قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية في النظام الدولي اللامركزي الأحادي القطبية من دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوة الدولية المهيمنة التي تشهد بدورها حالة من التدهور النسبي؛ بفعل الأعباء الاقتصادية للهيمنة، أو الركوب المجاني للقوى الصاعدة على المنافع العامة المقدمة منها، أو ظهور قطاعات جديدة رائدة في الاقتصاد الدولي، لمصلحة القوى الصاعدة. ويشير تيسمان إلى أن الدولة المتحوّطة تتجنب الصدام المباشر مع القوة المهيمنة بالتزامن مع تطويرها لقدراتها الاقتصادية والعسكرية في إطار خطة طويلة المدى استعداداً لأية مواجهة عسكرية محتملة لاحقاً مع القوة المهيمنة. لذلك، قد توافق على تحمّل بعض الأعباء المؤقتة الأنية لمصلحة خطة إعادتها المستقبلية أو الحصول على بدائل لمنافع عامة تقدمها القوة المهيمنة؛ وتستخدم في التحوُّط تنويعاً من الوسائل العسكرية وغير العسكرية. ولا تستهدف استراتيجية التحوُّط بالضرورة معارضة القوة المهيمنة، بل تبقى

Ibid., pp.130-148.

(2)

T. V. Paul, «When Balance of Power Meets Globalization: China, India and the Small States of South Asia,» *Politics*, vol. 39, no. 1 (2019), pp. 50-63.

(3)

خيارات دول الصف الثاني مفتوحة الاحتمالات. وإن لم يمنع ذلك من ممارسة سياسات حذرة خلاف رغبات القوة المهيمنة مع الالتزام بتجنب الصدام معها⁽⁴⁾.

شهدت الصين في السنوات الأخيرة تبلور رؤيتين حول دورها العالمي. فوفقاً لتاي جن شانج، يفضل البعض وصف الصين قوة عالمية، وإن لم تصل فعلياً إلى هذا المستوى، ولكنها في طور الاضطلاع بدور أكبر على الساحة الدولية. بينما يراها آخرون كدولة صاعدة ذات دور تنموي يمكنها تدريجاً من تحسين صورتها العالمية ومكانتها. وتبدو المنافسة مع الولايات المتحدة هي العائق الأبرز لدى أصحاب الرؤيتين⁽⁵⁾. وفي الحالتين، تتبلور توقعات محلية ودولية تجاه سلوكيات الصين، التي، بالرغم من التزامها بسياسة صارمة من عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تواجه تحديات تمس مصالحها الجوهريّة كتأمين مصادر الطاقة أو النفاذ إلى الأسواق العالمية⁽⁶⁾. في حين ظل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط لعقود من تصميم الولايات المتحدة، بحيث تتعاون مع الأصدقاء وتستبعد الأعداء. ويرى جاي بيرتون أن الصين تتطلع إلى معارضة هذا النظام، والتعاون مع أصدقاء الولايات المتحدة وأعدائها على حدٍ سواء، بما في ذلك السعودية وإيران وإسرائيل. ببساطة، تحاول الصين إبقاء خياراتها مفتوحة، بل والمساهمة في إعادة بناء النظام الإقليمي⁽⁷⁾.

يميز تيسمان بين نوعين من أهداف التحوّط الاستراتيجي. أولهما السعي لتطوير قدرات الدولة الصاعدة المتحوّطة بوسائل عسكرية وغير عسكرية، كتنويع مصادر الطاقة أو حيازة التقنيات المتقدمة، تحسباً لاحتمال استغلال الدولة المهيمنة الضعف العسكري للأولى. وثانيهما التحوّط خشية فقدان منافع عامة تقدمها الدولة المهيمنة وتستفيد منها الدولة الصاعدة والدول الصغيرة، كحماية الممار الملاحية أو دعم النظام المالي العالمي، فربما تقرر الأولى التوقف عن تقديمها بسبب ضغوط اقتصادية. وينطوي هذا النوع من التحوّط على البحث عن مزودين آخرين، أو تطوير قدرات مستقلة ذاتية، أو تأسيس منظمات إقليمية توفر الخدمات والمنافع المهددة بالاختفاء، أو تقليل الاعتماد على الخدمات الأمنية للقوة المهيمنة⁽⁸⁾.

يصنف محمد سلمان وآخرون نوعين من التحوّط بناءً على المعيار الزمني. فالتحوّط المؤقت يعني قبول بعض الخسائر الحالية لمصلحة مكاسب على المدى الطويل، وهو أقرب إلى سلوك الدول

Brock F. Tessman, «System Structure and State Strategy: Adding Hedging to the Menu.» (4) *Security Studies*, vol. 21, no. 2 (2012), pp. 202-209.

Tie Jun Zhang, «China: Towards Regional Actor and World Player.» in: Mary Farrell [et al.], (5) *Global Politics of Regionalism: Theory and Practice* (London: Pluto Press, 2005) p. 239.

Mikael Weissmann, «Chinese Foreign Policy in a Global Perspective: A Responsible Reformer (6) «Striving for Achievement»» *Journal of China and International Relations*, vol. 3, no. 1 (2015), pp. 153-155.

Guy Burton. «“Negative Peace”? China’s Approach to the Middle East.» *Texas National (7) Security Review* (11 September 2020).

Tessman, «System Structure and State Strategy: Adding Hedging to the Menu.» pp. 205 and (8)

Wojtek Wolfe, «Great Powers and Strategic Hedging: The Case of Chinese and 219, and Brock Tessman Energy Security Strategy.» *International Studies Review*, vol. 13, no. 2 (June 2011), pp. 214-240.

الصاعدة ذات الخطط طويلة الأمد. بينما يشير التحوّط الموضوعي إلى سياسات الدول الصغيرة الراغبة في الحفاظ على علاقة دائمة متوازنة بين قوتين عظيمين⁽⁹⁾.

توظف هذه الورقة التصنيفات المختلفة للتحوّط الاستراتيجي، فتفسر السياسات الصينية تجاه دول «الشرق الأوسط» في إطار نوعي التحوّط لدى تيسمان؛ حيث تهتم الصين بنسج شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية لتأمين حاجاتها من مصادر الطاقة، وضمان سيولة الممار الملاحية، والنفاز إلى تقنيات السلاح وتسويقه في إطار خطة طويلة المدى. ويسمح ذلك بالتحوّط من ابتزاز الولايات المتحدة للصين، سواء بالمنع والحصار أو حتى التراخي في تأمين حاجاتها. ويبرر امتلاك الصين خطة للتغلب على مكامن ضعفها إزاء الولايات المتحدة تصنيف سياساتها كتحوّط مؤقت. وخلصت دراسة محمد سلمان وآخرين إلى أن سياسات الصين في ما يتعلق بأمن الطاقة والبرنامج النووي الإيراني وقضايا الإرهاب وهياكل التحالف الإقليمية وتداعيات «الربيع العربي» لا تهدف دوماً إلى تراكم مصالحها، وإنما لديها بعض التكلفة الآنية لبناء أرصدة استراتيجية غير مادية على المدى الطويل⁽¹⁰⁾. ويحلل النوع الثاني من تصنيفي تيسمان وسلمان التحوّط الموضوعي لدول «الشرق الأوسط» وهو اجسها من احتمال فقدان المنافع الاقتصادية والأمنية الأمريكية بالتزامن مع سعيها لموازنة تمدد النفوذ الصيني في المنطقة.

يحدد تيسمان ثلاثة معايير لرصد التحوّط الاستراتيجي؛ أولها مساهمة التحوّط في تطوير قدرات الدولة الصاعدة للتصدي لاحقاً لأية مواجهة عسكرية مع الدولة المهيمنة في النظام الدولي الحالي، وذلك عند ممارسة التحوّط من النوع الأول. ويرتبط هذا المعيار في تحوّط النوع الثاني بدور استراتيجيات التحوّط في تطوير قدرة الدولة الصاعدة، أو الدول الصغيرة والمتوسطة، على التعامل مع نقص الخدمات أو المنافع العامة التي تقدمها الدول القائدة. وثانيها منع التحوّط حدوث مواجهة عسكرية مباشرة مع الدولة المهيمنة، من دون اللجوء إلى الدخول في تحالفات عسكرية علنية كتوازن عسكري خارجي، أو بناء قدرات تسليحية مكثفة كتوازن داخلي. وثالثها رعاية استراتيجية التحوّط وتطويرها وتمويلها وتنسيقها من أعلى القيادات الحكومية للدولة المتحوّطة، وانطوائها على قضايا تصنف من المصالح الوطنية العليا⁽¹¹⁾.

ووفقاً لمعايير تيسمان حول تحديد «التحوّط الاستراتيجي»، ينطبق المعيار الثالث بصورة كاملة على العلاقات الصينية - «الشرق الأوسطية»، حيث توضح التصريحات المتبادلة بين أطرافها اهتمامهم البالغ بتطويرها ورعايتها. وتعدّ زيارة الرئيس الصيني شين جين بينغ للمنطقة في عام 2016، وتوالي الزيارات الرئاسية للصين وشارك الكثير من قادة دول المنطقة في قمة دول مبادرة

Mohammad Salman, Mortiz Pieper and Gustaaf Geeraerts. «Hedging in the Middle East and (9) China-U.S. Competition,» *Asian Politics and Policy*, vol. 7, no. 4 (2015), pp. 575-596.

Ibid., p. 579. (10)

Tessman, «System Structure and State Strategy: Adding Hedging to the Menu,» p. 210. (11)

«الحزام والطريق» عام 2019، ورفع الصين مستوى شراكاتها الاستراتيجية مع مصر والإمارات والسعودية وإيران، مؤشرات مهمة على هذه الرعاية⁽¹²⁾.

ويصلح المعيار الثاني أيضاً على هذه العلاقات لتجنب أطرافها، وتحديدًا الصين، الدخول في مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة، بينما ما زالت تحجم في الوقت نفسه عن الدخول في تحالفات عسكرية مع دول المنطقة. ولا يزال تطوير التسليح الداخلي الصيني بعيداً من التوظيف في المنطقة. وارتباطاً بالمعيار الأول، تتقصى هذه الورقة مساهمة العلاقات الصينية - «الشرق الأوسطية» في تمكين أطرافها من تطوير قدراتهم لمواجهة عدم اليقين في علاقاتهم مع الولايات المتحدة تحسباً للصدام أو الإهمال. وتستصحب الورقة آليتي إيفلين غوه للتحوّط؛ «التشابك الكامل»، والتوازن المعقد لنفوذ القوى المتنافسة، السابق تعريفهما لقراءة عملية دمج الصين في شبكة من العلاقات الإقليمية المستدامة مع الاحتفاظ بأولوية الدور الأمني الأمريكي في المنطقة.

2 - الكتل المتجانسة في «الشرق الأوسط»

خلصت دراسات سابقة كثيرة إلى غلبة علاقات الدول السيادية على محاولات التكامل الإقليمي العربي ومؤسساته، وبالتالي افتقرت المنطقة إلى تجانس اقتصادي أو سياسي حقيقي. وبالتزامن مع ذلك، دشّن إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي عام 1993 نشوء مفهوم «الشرق الأوسط الجديد» مع التركيز على أولوية التنمية الاقتصادية الإقليمية⁽¹³⁾. ويُنتقد هذا المفهوم منذ ظهوره لضبابية مكوناته، كما عدّ بمنزلة إلحاق لإسرائيل بمحيطها الرافض لها. تتعامل هذه الورقة مع مفهوم «الشرق الأوسط» كبوتقة جامعة لتشكيلات متعددة من الدول التي يحفز تنوع قدراتها وتباين مصالحها على إعادة فرزها والتمييز، لأغراض التحليل، بين ثلاث مجموعات رئيسية تمثل محاور التفاعل الصيني في المنطقة.

تضم المجموعة الأولى إيران وتركيا بوصفهما قوتين إقليميتين بارزتين، تتمتعان بدرجة ملحوظة من الاستقلالية عن النفوذ الأمريكي. فعضوية تركيا في حلف الناتو واستضافتها إحدى كبرى قواعد العسكرية، لم تمنع تزايد تنسيقها السياسي والعسكري مع روسيا. وتصنّف الولايات المتحدة إيران بوصفها دولة مارقة تمثل تحدياً للسلم والأمن الدوليين. وتتشارك تركيا وإيران مع

(12) يرى النجار أن الشرق الأوسط استعاد مركزيته في اهتمام الصين بعد مدة من تركيز الأخيرة على آسيا وأفريقيا، وهو يعزو ذلك إلى سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب غير المكترثة بالإقليم وتحيزه ضد بعض دوله، وتلاقى ذلك مع اهتمام الصين بتوجيه استثماراتها بعيداً من الولايات المتحدة عقب اشتعال الحرب التجارية بين الدولتين. انظر: Yasser Elnaggar, «China's Growing Role in the Middle East», Middle East Institute (9 January 2020), <<https://www.mei.edu/publications/chinas-growing-role-middle-east>> (accessed on 29 November 2020).

(13) تم الحديث عن التعاون الاقتصادي كأداة جوهرية تمهد لسوية لاحقة للقضايا السياسية، حتى إن الولايات المتحدة اضطرت إلى تخفيف مبادرتها السياسية حول شراكة الشرق الأوسط المطروحة في عام 2002، واستبدالها بالتركيز على الاقتصاد في مشروع منطقة التجارة الحرة الأمريكية-الشرق الأوسطية في عام 2003. انظر: Lindholm Schulz, Helena and Farrell, Michael Schulz, «The Middle East: Regional Instability and Fragmentation», in: Farrell [et al.], *Global Politics of Regionalism: Theory and Practice*, pp. 194-196.

الصين الكثير من الملفات الاقتصادية المحورية، إضافة إلى مصالح أمنية وسياسية مهمة، وهو ما يؤهلها لتكونا أحد مداخل الصين لدعم نفوذها في المنطقة.

تشمل المجموعة الثانية دول الخليج العربي بمقدراتها الاقتصادية القوية ومخزونها النفطي الأهم عالمياً. وتغلب الملفات الاقتصادية، وعلى الأخص مصادر الطاقة وتأمين الطرق الملاحية، على جوانب التنسيق الصيني - الخليجي، التي يرشح تشعبها تنامي التأثير الصيني في المنطقة.

تجمع المجموعة الثالثة مصر ولبنان والأردن وفلسطين وسورية، وهي دول مفتاحية في مجال الاستثمارات الصينية في المنطقة. إلا أنه باستثناء المرور البحري في قناة السويس، لم يتم تضمين هذه الدول في الممار البرية أو البحرية لمبادرة الحزام والطريق. وبخلاف سورية التي يتجلى فيها التنسيق الروسي - الصيني بصورة علنية، تسعى بقية دول هذه المجموعة لتعويض الانسحاب الاقتصادي الأمريكي، من دون خلق تهديد مباشر للدور الأمني الأمريكي.

أخيراً، يخطو التقارب الصيني - الإسرائيلي خطوات محسوبة في ضوء مؤشرات القبول أو الرفض الأمريكي. وتطلعت الاستثمارات الصينية إلى التوغل في السوق الإسرائيلية وتعميق الشراكات الاقتصادية والتقنية، وهو ما شجع الأصوات الداعية إلى مزيد من التقارب بين الدولتين، مع تنويعات على تصورها لرد الفعل الأمريكي وكيفية التعامل معه.

ثانياً: التحوّط الاستراتيجي الصيني - «الشرق الأوسطي»: المصالح والسياسات

تتنوع الملفات الصينية المطروحة مع دول الشرق الأوسط بكتله المتنوعة، ويمكن الحديث عن مجموعة من المصالح العلنية وأخرى ضمنية لقراءتها في مسار التحوّط الاستراتيجي للطرفين.

1 - المصالح العلنية وسياسات التحوّط

نشرت الصين وثيقة عن أولويات نشاطها في الوطن العربي في عام 2016، بالتزامن مع زيارة الرئيس الصيني لدول الخليج ومصر والأردن، في ما عرف باستراتيجية 1+2+3:

- تشير 1 إلى التعاون في مجالات الطاقة كحجر أساس للتعاون العربي - الصيني.

تمثل الدول الخليجية بتصديرها واحتياطياتها النفطية الهائلة شريكاً أساسياً للصين التي يتوقع أن تصل بحلول 2050 إلى المرتبة الأعلى في استيراد النفط عالمياً، معتمدة في 70 بالمئة منه على نفط الشرق الأوسط، وتتصدر السعودية والعراق وإيران الدول المصدرة للنفط. كما أن قطر هي المصدر الثاني للغاز الطبيعي إلى الصين التي توسعت في استخدامه منذ عام 2012⁽¹⁴⁾. ويرتبط بذلك تأمين الطرق الملاحية الحيوية العابرة لمضيق هرمز. ورصد تيسمان وولفي تطبيق الصين استراتيجيات تحوُّط لتأمين حاجاتها من الطاقة بزيادة استثماراتها الخارجية في مجال الطاقة وتنويعها؛ وبناء طرق للتصدير كخطوط الأنابيب عبر الدول؛ والانخراط في دبلوماسية النفط مع الدول المصدرة المهمة؛ وتأسيس مخزون نفطي استراتيجي⁽¹⁵⁾. باستثناء الاستراتيجية الأخيرة، تبنت الصين بقية الاستراتيجيات كأولويات لعلاقاتها مع دول المنطقة.

تتلاقى المصالح الخليجية-الصينية بالنظر إلى القرب الجغرافي النسبي، ولرغبة الخليج في تنويع مستوردي نفطه مع تزايد الحديث عن اعتماد الولايات المتحدة على نفطها المحلي. ويواجه الطرفان في سعيهما لتعميق مصالحهما النفطية تحديين رئيسيين. يتمثل الأول بسيطرة الولايات المتحدة والغرب على آليات تسعير النفط، وبينما تتحوُّط الصين من تحدي هذه الآليات علنية، إلا أنها تهتم بضمان استقرار الأسعار بوصفها المستورد الأكبر عالمياً. وسبق أن تضررت الصين من ارتفاع أسعار النفط عقب غزو الولايات المتحدة للعراق في عام 2003. وتسعى الصين حالياً لتوظيف آلية «المشاركة بالحصة» في اتفاقياتها النفطية كبديل من العقود المؤجلة⁽¹⁶⁾. وتقف دول الخليج في

إن مبادرة «الحزام والطريق» تنم عن خطة طويلة المدى لربط الكثير من الموانئ ومناطق التجارة الحرة المطلة على الممار البحرية بعضها ببعض في شبكة آنية المغزى الاقتصادي ومبهمة المآل. وتتسارع دول المنطقة، على تنوع مشاربها، للمشاركة في هذه المبادرة.

الجانب الأمريكي في هذه الحالة بالنظر إلى مكاسبها الهائلة من آليات التسعير الحالية، بالتزامن مع رغبتها في زيادة التصدير إلى الصين⁽¹⁷⁾. بينما تفتقر إيران إلى مثل هذه المساحة من المناورة بسبب العقود الأمريكية عليها، وهو ما يضطرها إلى تقديم تنازلات لتصدير نفطها.

Martina Ponížilová, «Foreign Policy Activities of China in the Middle East: Establishing(14) Energy Security or Being a Responsible Emerging Power?», *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 21, no. 6. (2019), p. 648.

Wolfe, «Great Powers and Strategic Hedging: The Case of Chinese Energy and Tesson(15) Security Strategy», pp. 224-227.

Jin Liangxiang, «China's Role in the Middle East: Current Debates and Future Trends», *China(16) Quarterly of International Strategic Studies*, vol. 3, no. 1 (2017), pp. 40-42.

Chaoling Feng, «Embracing Interdependence: The Dynamics of China and the Middle East»,(17) Policy Briefing (Brookings Doha Center, Doha, April 2015), pp. 4-7.

يتمثل التحدي الثاني بأهمية تأمين الممار الملاحية العابرة بالنفط. وبالرغم من تملل الولايات المتحدة من الاعتماد الصيني «المجاني» على الدور الأمريكي الأمني، ورغبة دول الخليج وحتى إيران في تنويع القوى المتنفذة في المنطقة. إلا أن الصين ما زالت عازفة عن المشاركة المباشرة في تأمين هذه الممار، تجنباً لتحدي الولايات المتحدة في واحدة من أهم مناطق نفوذها. وتتمثل المصالح الأمنية الأمريكية باستمرار تدفق النفط؛ وسيولة الممار الملاحية؛ وضمان أمن إسرائيل. وتتلاقى المصالح الأمريكية والمصالح الصينية في العنصرين الأول والثاني، ولا تعطي الصين أولوية بالدرجة نفسه للثالث. ومن ثم، تمارس الصين سياسات حذرة تحقق مصالحها الآنية، وإن أحببت على المدى القصير التوقعات الخليجية.

إلا أن مبادرة «الحزام والطريق» تنم عن خطة طويلة المدى لربط الكثير من الموانئ ومناطق التجارة الحرة المطلة على الممار البحرية بعضها ببعض في شبكة آنية المغزى الاقتصادي ومبهما المأل. وتتسارع دول المنطقة، على تنوع مشاربها، للمشاركة في هذه المبادرة، وهو ما يجعلها طرفاً في تحالف غير عسكري، حتى الآن، لتخطي هواجس تراجع الحماية الأمريكية لهذه الممار.

- تشير 2 إلى جناحي تشييد البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار.

هما طرفا المعادلة في مبادرة «الحزام

والطريق». وتشترك دول المنطقة على تنوعها في

اهتمامها بتلقي الاستثمارات الخارجية في ظل تداعيات الصراعات المسلحة عليها. ويتصل بذلك زيادة عدد الشركات والجوالي الصينية في دول المنطقة.

تصدر مجموعة دول الشام ومصر الفئات الأكثر حاجة إلى الاستثمارات الصينية التجارية ودعم تشييد البنية التحتية. وتعمل على تعويض الانخفاض المتزايد في الاستثمارات الأمريكية، والأهم تلقي قروض واستثمارات غير مشروطة بملاحظات سياسية. وقد شاركت الصين بفاعلية في بناء العاصمة الإدارية الجديدة في مصر، وقدمت إلى مصر وعوداً باستثمارات بلغت قرابة 15 مليار دولار. وفتحت الصين أبوابها للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في أولى زيارته الخارجية في أيار/مايو عام 2014، بالتزامن مع تلقيه انتقادات أوروبية وأمريكية حول سجل مصر في حقوق الإنسان⁽¹⁸⁾. ولا يغيب عن ذلك الاستثمارات الصينية المتزايدة في الأراضي الفلسطينية، بما يشمل قطاع غزة التي اعترفت الصين بفوز حركة حماس بانتخابات السلطة

(18) استقبلت الصين الرئيس المصري السابق محمد مرسي في أولى زيارته الخارجية في عام 2012، ولم تغادر

الشركات الصينية مصر عقب عزله في عام 2013. انظر: Ponížilová, «Foreign Policy Activities of China in the Middle East: Establishing Energy Security or Being a Responsible Emerging Power?», p. 652

التشريعية فيه في عام 2006⁽¹⁹⁾. وتصف الصين هذه الاستثمارات بمثابة إحدى آليات رؤيتها حول استقرار المنطقة من خلال محور التنمية - الأمن. كما تولي الشركات الصينية اهتمامًا متزايدًا بالمشاركة في عمليات إعادة الإعمار المرتقبة في سورية وليبيا وكذلك اليمن، فضلًا عن وجودها الفعلي في إعادة إعمار العراق. وهي عمليات هائلة يلزم التوافق دوليًا على تشاركتها، قبل الشروع فيها. ولا تتطلع هذه الدول إلى حماية أمنية من الصين، وهي تدرك محدودية قدرات الأخيرة في حسم القضايا الكبرى في المنطقة، وأهمها القضية الفلسطينية والأزمة السورية. ومن ثم، فإن تحرك الطرفين يُحسم لمصلحة أولوية الشراكة الاقتصادية التي تدعم مصالحهما المشتركة ولا تستهدف تحدي الولايات المتحدة.

تعرف إيران تدفقًا هائلًا للاستثمارات الصينية؛ فهي أحد الممار الأساسية في مبادرة «الحزام والطريق»، كما أدت الشركات الصينية دورًا بارزًا في استخراج النفط الإيراني منذ انسحاب الشركات الأوروبية بعد توقيع العقوبات الدولية على إيران.

تعرف إيران تدفقًا هائلًا للاستثمارات الصينية؛ فهي أحد الممار الأساسية في مبادرة «الحزام والطريق»، كما أدت الشركات الصينية دورًا بارزًا في استخراج النفط الإيراني منذ انسحاب الشركات الأوروبية بعد توقيع العقوبات الدولية على إيران⁽²⁰⁾. تضخ الصين استثمارات في البنية التحتية وشبكة المواصلات الإيرانية والتقيب عن النفط بمبالغ هائلة⁽²¹⁾، بدأ منها مؤخرًا استشراف الصين لإعادة الولايات المتحدة التفاوض مع إيران حول برنامجها النووي واستباقها إمكان رفع بعض العقوبات عنها. وتبدي الصين اهتمامًا مماثلًا بتركيا، فهي مستقر ممر المبادرة الاقتصادي نحو أوروبا. وتسعى تركيا من جانبها لتعويض خسائرها من التضييق الاقتصادي الأمريكي عليها والمناكفة الأوروبية معها.

ولا تقف إسرائيل بعيدًا من التطلع إلى الاستثمارات الصينية، حيث تعاني كغيرها في المنطقة انخفاض الاستثمارات الأمريكية، بالرغم من استمرار الالتزام الأمني الأمريكي تجاهها. فاستحوذت

Elena Aoun and Thierry Kellner, «The Crisis in the Middle East: A Window of Opportunity for (19) Rising China.» *European Journal of East Asian Studies*, no. 14 (2015), p. 206.

Muhamad S. Olimat, *China and the Middle East: From Silk Road to Arab Spring* (London: (20) Routledge, 2012), p. 160.

(21) يرصد بانت تالور، نائب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق للشؤون السياسية والعسكرية في عهد أوباما، وجود تقارير حول شراكة اقتصادية طموحة بين الصين وإيران لمدة 25 عامًا بقرابة 400 مليار دولار، وهو الاتفاق الأكبر حتى الآن للصين في إطار مبادرة الحزام والطريق بما يزيد على اتفاق الصين مع باكستان المقدر بنحو 62 مليار دولار. ويشمل الاتفاق الإيراني مد شبكات سلك حديد وتطوير موانئ وشركات في استخراج الغاز والبتروك وقطاع الاتصالات والتصنيع والتعاون العسكري مقابل تزويد إيران للصين بنفط مخفض. انظر: Puneet Talwar, «China Is Getting Mired in the Middle East.» *Foreign Policy* (17 August 2020), <<https://foreignpolicy.com/2020/08/17/china-is-getting-mired-in-the-middle-east/>> (Accessed on 29 November 2020).

الاستثمارات الصينية على عدد من الشركات الإسرائيلية، كما فازت بعقد تشغيل ميناء حيفا ومد خط سكة حديد إيلات-أسدود الذي يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط في محاولة لإيجاد بديل بري لقناة السويس. وتزايد أهمية احتياطات الغاز الإسرائيلية، وإن ظلت محل نزاع مع تركيا، في البحر المتوسط، بما يعني تنويع مصادر الطاقة الصينية. ويخطو الطرفان في علاقتهما بحذر بالنظر إلى الضغوط الأمريكية على إسرائيل؛ فالصين ليست بالطبع بديلاً أمنياً أو اقتصادياً للولايات المتحدة في إسرائيل⁽²²⁾. وفي ظل التعاون العربي العلني أو الضمني مع إسرائيل يبدو موقف الأخيرة في التعاون مع الصين أكثر قوة، وإن ظل مرتهنًا بالقبول الأمريكي له.

وبالرغم من عدم حاجة دول الخليج بصورة ملحة إلى الاستثمارات الصينية، إلا أنها تسعى للشراكات الاقتصادية مع الصين خشية فقدان نفوذها التجاري في المنطقة أو للترويج لمعادلات اقتصادية محلية جديدة قائمة على تنويع مصادر الدخل. وتتصدر الإمارات وتليها السعودية هذا التوجه؛ فالأولى قلقة من تزايد استثمارات الصين في ميناء غوادر الباكستاني، الممر الأهم في مبادرة «الحزام والطريق»، بما يهدد مركزية ميناء جبل علي في دبي⁽²³⁾. وترغب الثانية في لفت انتباه الصين إلى الاستثمار في مدينة «نيوم» الناشئة على ساحل البحر الأحمر لوصولها مع ممار المبادرة الصينية. وتتلاقى المصالح الصينية أيضاً مع خطط عمانية وكويتية وسعودية وقطرية طموحة لبناء موانئ جديدة لزيادة طاقة الموجود حالياً بالإقليم⁽²⁴⁾.

تتوغل الصين باستثماراتها الهائلة في المنطقة بحذر لتجنب الصدام مع الولايات المتحدة التي أعطت أولوية في السنوات الأخيرة لاستراتيجية «التمحور شرقاً»، وبخاصة مع تحديات التقلب السياسي في المنطقة. وتواجه الصين بعض المحاذير الأمريكية التي تطراً أحياناً، كالضغوط على عمان لمنح تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية بالتزامن مع الاستثمارات الصينية في ميناء الدقم وصلالة⁽²⁵⁾. وهي سياسات تصب بدورها لمصلحة التوازن المعقد الذي تتحوط به دول الإقليم من تزايد النفوذ الصيني على حساب الولايات المتحدة المزود الأمني الأهم لها. إلا أن الاستثمارات الصينية بصورة عامة تمثل موطئ قدم مهماً في المنطقة يمهد لممارسة أدوار مستقبلية أمنية وسياسية نوعية في حال انسحاب الولايات المتحدة من تزويد الخدمات الأمنية في المنطقة أو التلاعب بإمدادات الطاقة للصين.

- تركز 3 على التعاون الثلاثي الأبعاد في مجالات التكنولوجيا المتقدمة؛ وهي الطاقة النووية، والأقمار الصناعية والفضاء، والطاقة المتجددة.

(22) وليد عبد الحي، «المكانة الإسرائيلية في مشروع مبادرة الحزام والطريق الصينية»، مركز الزيتونة للدراسات، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <<https://bit.ly/3Eb6SFD>> (شاهد في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

«Middle Kingdom Meets Middle East; China and the Arab World», *The Economist* (20 April 2019) (Accessed on 27 October 2020), Gale in Context: Global Issues, <<https://link.gale.com/apps/doc/A582793992/GIC?u=zayed&sid=GIC&xid=f9ffcbcd>>.

Camille Lons [et al.], «China's Great Game in the Middle East», *Policy Brief* (European 24 Council on Foreign Relations) (October 2019), p. 27.

Ibid., p. 30.

(25)

تأتي هذه المجالات في مرتبة أقل أهمية نسبيًا من سابقتها، وتوجد فرص لتطويرها على المديين القريب والمتوسط، فتشارك الصين بفعالية في قطاع الاتصالات في المنطقة عن طريق شركاتها المتنوعة. وتتنظر الولايات المتحدة بعين القلق إلى نشاط هذه الشركات لتخوفها من تسرب تكنولوجيا السلاح والأسرار العسكرية في منطقة تتعدد فيها القواعد العسكرية الأمريكية.

وتقدم الصين خبرتها في آليات المراقبة على المواطنين، التي حققت فيها نقلة نوعية أغرت جل حكومات المنطقة بالاستعانة بمختصيها، وبخاصة مع القبول الصيني لتصدير هذه الآليات مع عدم مساءلتها أخلاقياً⁽²⁶⁾. وتعمل الصين بصورة علنية مع دول المنطقة لنقل تكنولوجيا الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويعيد ذلك إلى الأذهان التقارير المتواترة عن نقل الصين تكنولوجيا نووية ومعدات سهلت لإيران تطوير مشروعها النووي الذي بات مصدر قلق عالمي. وبالرغم من إنكار الصين المتكرر لهذا الدور، إلا أنها تعلن تأييدها، مع الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، حق إيران في تطوير برنامج نووي لأغراض الطاقة السلمية⁽²⁷⁾. وبينما تبدي دول الشام ومصر اهتمامًا محدودًا بهذه التطورات، تتحمس بعض دول الخليج، وبخاصة السعودية والإمارات، لعقد شركات مع الصين لهذا الغرض بهدف تنويع مصادر الطاقة، وهو الأمر الذي ينطبق على الشركات في مجال الطاقة البديلة⁽²⁸⁾. وتعرض الصين قدراتها على نقل التكنولوجيا النووية في حدودها الدنيا لخطورة هذه القدرات، بينما تتلهف دول المنطقة إلى تحدي البرنامج النووي الإيراني، ولو بالتلويح بشراكة محتملة مع الصين⁽²⁹⁾.

2 - المصالح الضمنية وسياسات التحوّط

تطرح الجوانب التالية كأوجه ضمنية للتعاون الصيني - الشرق الأوسطي المحتمل:

أ - التشديد على وحدة أراضي الصين كأحد ثوابتها الدبلوماسية

سعت الصين للحصول على اعتراف غير مشروط من دول الشرق الأوسط بوحدة أراضيها من خلال سياسات التحفيز الاقتصادي، وبدرجة أقل الشراكات الأمنية والسياسية. ومثلت علاقات التبادل التجاري والتعاون العسكري بين تايوان وكل من تركيا وإسرائيل عقبة أمام ذلك في حقبة ما، قبل أن تقرر الدولتان تغليب شراكتهما مع الصين⁽³⁰⁾. وفي خطوة عملية، ساندت الدول العربية في

Ibid., p. 8.

(26)

Olimat, *China and the Middle East: From Silk Road to Arab Spring*, pp. 154-155.

(27)

Lons [et al.], «China's Great Game in the Middle East», p. 8.

(28)

(29) علي أحمد، «البرنامج النووي السعودي... هل هو سباق تسلح مع إيران؟»، بي بي سي نيوز عربي، 22 شباط / فبراير 2019، <<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47330794>> (شاهد بتاريخ 27 نيسان/أبريل 2021). انظر أيضًا: ترجمات الحرة، «صور جوية لأول منشأة نووية سعودية تثير مخاوف خبراء»، الحرة، 21 أيار/مايو 2020، <<https://arbne.ws/3SJAG02>> (شاهد بتاريخ 27 نيسان/أبريل 2021).

(30) يرى محمد أولمت أن تحفيز الصين لتركيا من خلال اتفاقيات التبادل التجاري ولاحقًا المشاركة في مبادرة الحزام والطريق على الكف عن مساعدة الحركات الانفصالية في تركستان الشرقية والاعتراف بوحدة الصين بالنظر إلى التعاون التركي-التايواني الاقتصادي قد أتى ثماره. ووفقًا لأولمت، حصلت تركيا على تكنولوجيا السلاح المتقدمة مقابل =

إعلان الدوحة في عام 2016 في ختام اللقاء الصيني - العربي على مستوى وزراء الخارجية وحدة الأراضي الصينية وسيادتها، ودعت إلى تغليب الحلول السلمية لحل مشكلات بحر الصين الجنوبي، وكانت مساندة قيّمة للصين في لحظة نزاعها على التحكيم الدولي مع الفيليبين⁽³¹⁾. وتمارس الصين ودول المنطقة تحوُّطاً استراتيجياً محدوداً في مواجهة الولايات المتحدة، التي توفر حماية متراخية لتايوان، كما يمارس الجميع تحوُّطاً متبادلاً. فإقرار دول المنطقة بوحدة الأراضي الصينية يكافئه تحفظ صيني على دعم مطالب الأقليات بهذه الدول.

ب - رؤية التنمية - الأمن

طرحت الصين هذه الرؤية في إطار استراتيجية أشمل لضمان استقرار دول المنطقة وحماية الاستثمارات الصينية وتدفق واردات النفط. وتحفظت الصين عن ثورات الربيع العربي، وعَدَّتها تهديداً لوحدة أراضيها بسبب احتمالات نقل الثورة إليها على غرار ما حدث في موجة التحول الديمقراطي في تسعينيات القرن الماضي. كما تخوفت من تولي نظم ديمقراطية الحكم في دول الإقليم قد تسعى لمساءلة الاستثمارات الصينية⁽³²⁾. وتحوُّط الصين من طرح معادلة سياسية - أمنية متكاملة في المنطقة، بينما تركز على تفعيل رؤية جوهرها اقتصادي،

تتحوُّط الصين من طرح معادلة سياسية - أمنية متكاملة في المنطقة، بينما تركز على تفعيل رؤية جوهرها اقتصادي، إلا أنها فعلياً توسع المركزية القيمة للأطروحات التنموية الصينية مقابل تهميش متزايد لدعاوى الديمقراطية الأمريكية.

إلا أنها فعلياً توسع المركزية القيمة للأطروحات التنموية الصينية مقابل تهميش متزايد لدعاوى الديمقراطية الأمريكية⁽³³⁾.

تتلقف معظم دول المنطقة الرؤية الصينية كطوق نجاة بعد تدني معدلات التنمية المحلية وتفاقم التحديات الاقتصادية بالتزامن مع تدهور مؤشرات الحقوق والحريات. وتمارس هذه الدول تحوُّطها الموضوعي بقبول الرؤية الصينية كبديل غير مباشر من الرؤية الأمريكية الداعية إلى ضرورة تزامن الإصلاح السياسي مع نظيره الاقتصادي التي لا تجد ترحيباً رسمياً في المنطقة. في

= الاعتراف بوحدة الصين وتقييد نشاط الحركات التركستانية على أراضيها. انظر: Olimat, *China and the Middle East: From Silk Road to Arab Spring*, pp. 58-62.

Liangxiang, «China's Role in the Middle East: Current Debates and Future Trends», p. 52 (31)

Olimat, *Ibid.*, pp. 192-194. (32)

(33) ترى لينا بن عبد الله أن الصين تعيد تشكيل النظام العالمي من خلال مزيد من الاندماج فيه عن طريق مبادرة «الحزام والطريق» التي تسعى بدرجة ما لتقوية أهداف التنمية ولكن برؤية صينية؛ ففي حين تشدد على سعيها لتطبيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية 2030، تسعى فعلياً لتحويل القيم والأعراف العالمية بجذب الانتباه والتأييد لنموذجها القائم على معادلة التنمية - الأمن من أجل الاستقرار الذي يحل به مفهوم السلام التنموي محل السلام الليبرالي أو الديمقراطي. انظر: Lina Benabdallah, «Contesting the International Order by Integrating It: The Case of China's Belt and Road Initiative», *Third World Quarterly*, vol. 40, no. 1 (2019), pp. 94-100.

مقابل عدم جدية الولايات المتحدة في دعم رؤيتها عن الديمقراطية، توفر الصين دعمًا ماليًا هائلًا لرؤيتها. فمثلًا، عملت الصين على طرح رؤيتها التنموية في إطار آليات تسوية القضية الفلسطينية، ووفرت استثمارات تحفيزية لإسرائيل وللسلطة الفلسطينية.

ج - قضايا الإرهاب

مثّل تزايد نشاط الحركات الجهادية في إقليم تركستان الشرقية (المعروف بشينجيانج) محفزًا على تواصل الصين مع الحكومات العربية وإيران وتركيا في محاولة لرصد التنسيق بين مسلمي الإيغور ونظرائهم في أرجاء الشرق الأوسط. وانضوت الصين فيما بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001 في إطار التحالفات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. وشهدت الآونة الأخيرة تراجع هذه الأولوية لدى الولايات المتحدة، مقابل تزايد قلق الصين من تداعيات الربيع العربي والحضور الملموس للإيغور ضمن المعارضة المسلحة في سورية؛ فاهتمت الصين بتجريم مطالبهم السياسية واستخدام المقاربة الأمنية لها⁽³⁴⁾. كما تأسست لجنة أمنية مصرية - صينية منذ عام 2014 لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم عبر الحدود والجرائم الإلكترونية⁽³⁵⁾. ومنذ عام 2013، أشارت عدة تقارير إلى تبادل المعلومات الأمنية بين الصين وإسرائيل، وتلقّي ضباط صينيين تدريبات على مكافحة الإرهاب على يد نظرائهم الإسرائيليين⁽³⁶⁾. وتواجه الصين بهذا التحالف انتقادات أمريكية حول تعاملها مع الإيغور الذين يعد موطنهم في غرب الصين محورًا مركزيًا في مبادرة «الحزام والطريق» التي تشارك فيها جل دول المنطقة.

د - القرصنة

اصطدمت جهود تأمين الطرق الملاحية في المنطقة بالقرصنة في مضيق باب المندب. وساهمت الصين بفاعلية في جهود مكافحة القرصنة تحت مظلة الأمم المتحدة، بالتزامن مع افتتاح القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي وهي الأولى في نوعها في الخارج. ولا تميل الصين إلى مقارنة وجودها العسكري الناعم بالتسهيلات الأمريكية في المنطقة، ناهيك بتحديدها. إلا أن الاستثمارات الصينية تنشط لتطوير شبكة من الموانئ في الخليج العربي والمحيط الهندي قابلة للتفعيل عسكريًا عند الحاجة⁽³⁷⁾.

هـ - تكنولوجيا السلاح ومبيعاته

تعدّ دول المنطقة الأكثر شراءً للأسلحة الأمريكية التي تتلقى إسرائيل أحدثها. وتخطو الصين خطوات هادئة لإيجاد منافذ لبيع أسلحتها التي تراها دول المنطقة أقل تقدمًا من نظيرتها الأمريكية،

Jamil Anderlini, «China's Middle East Strategy Comes at a Cost to the US,» *Financial Times*, (34) 9/9/2020, <<https://www.ft.com/content/e20ae4b9-bc22-4cb5-aaf6-b67c885c845c>> (accessed on 29 November 2020).

Aoun and Kellner, «The Crisis in the Middle East: A Window of Opportunity for Rising China,» pp. 197-199.

Yorman Evron, «Israel's Response to China's Rise: A Dependent State's Dilemma,» *Asian Survey*, vol. 56, no. 2 (2016), pp. 404-405.

(37) عماد قدورة، «الأهمية الجيوبولوتيكية للخليج في استراتيجية الهند،» *سياسات عربية*، العدد 44 (أيار/مايو

كما يصعب دمجها بصورة متكاملة في منظومات التسليح الشرق الأوسطية غربية المنشأ. إلا أن الأسلحة الصينية، كما تقنيات المراقبة، تباع بلا شروط أو محاسبة على خلاف نظيرتها الأمريكية⁽³⁸⁾. واستطاعت الصين بيع طائراتها المسيّرة لعدد من دول المنطقة كالإمارات والعراق والأردن والجزائر⁽³⁹⁾، وهو الأمر الذي استفادت منه دول المنطقة أيضًا في خفض المعايير الأمريكية في بيع منظومات التسليح المشابهة. فالصين والولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا، وانضمت إليها تركيا وإيران مؤخرًا، من الدول الرئيسية المنتجة للطائرات المسيّرة بتقنيات محلية. كما تستثمر مصر وتونس والجزائر والإمارات في تطوير هذا النوع من الطائرات⁽⁴⁰⁾.

على صعيد آخر، استجابت إسرائيل في عام 2000 للضغوط الأمريكية وألغت صفقة بيع نظم رادارات طائرات فالكون للصين، بينما حصلت عليها الهند لاحقًا بموافقة أمريكية في تشرين لشراكة إسرائيلية - هندية في مجال تكنولوجيا السلاح. ومنذ عام 2010، حاولت إسرائيل استغلال البراماتية الصينية للتركيز على المصالح الاقتصادية مع بقاء العلاقات السياسية - العسكرية من دون تغيير⁽⁴¹⁾. وتتنظر الولايات المتحدة بعين القلق إلى أية شراكات إسرائيلية - صينية محتملة حول تكنولوجيا السلاح، إلا أنها تترك إحجام طرفيها عن إثارة الغضب الأمريكي من خلال التعهد الإسرائيلي بعدم نقل التقنيات العسكرية الأحدث إلى الصين.

وتحتل الصادرات العسكرية الصينية لإيران مكانة مركزية في العلاقات بين الدولتين. فالصين كانت مصدر السلاح الأهم لإيران في حربها مع العراق في الثمانينيات، وإن أمدت الأولى العراق أيضًا بالأسلحة. وبفعل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، لا تزال الصين مصدر السلاح الأهم للأخيرة التي تتلقف التكنولوجيا الصينية لغياب البديل.

خاتمة: التحالف مع الصين كبديل من الولايات المتحدة... الفرصة والملاح

بلورَ الرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ منذ عام 2012 مقاربة جديدة للسياسة الخارجية الصينية في ما يوصف بـ«الحلم الصيني» تطلعت الصين بموجبه إلى ممارسة مزيد من النفوذ

(38) يرصد ناصر التميمي توظيف أنظمة دول الشرق الأوسط الصين في تفاعلاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا؛ فبعد مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي استخدم ولي العهد السعودي جولته في آسيا للتأثير في نقاشاته مع الولايات المتحدة وأوروبا حول مبيعات السلاح لبلاده بهدف التعبير عن رد فعل قوي على انتقادات الغرب. كما أن شراء دول الخليج للمسيّرات الصينية دفع الولايات المتحدة إلى خفض شروطها لبيع السلاح من هذا النوع. انظر: Lons [et al.], «China's», «Great Game in the Middle East», p. 9.

(39) بفضل الطلب على الطائرات المسيّرة باتت الصين ثاني أكبر مورد للسلاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. انظر: The U.S. Department of Defense, «Assessment on U.S. Defense Implications of China's Expanding Global Access», The U.S. Department of Defense, Washington DC (December 2018), p. 15.

(40) جوناثان ماركوس، «هجوم السعودية: ما هي الدول التي تمتلك طائرة مسيرة في الشرق الأوسط؟»، بي بي سي نيوز عربي، 19 أيلول/سبتمبر، 2019، <<https://www.bbc.com/arabic/world-49756780>> (شاهد بتاريخ 27 نيسان/أبريل 2021)، ورصد عسكري، «بينها إسرائيل... 6 دول تصنع أخطر الطائرات المسيرة في العالم»، سبوتنيك عربي، 28 كانون الثاني/يناير 2020، <<https://bit.ly/3yeCh6e>> (شاهد بتاريخ 27 نيسان/أبريل 2021).

(41) Evron, «Israel's Response to China's Rise: A Dependent State's Dilemma», pp. 393-402.

الدولي. ولذلك، أثّرت تساؤلات حول إذا ما كان توسع النفوذ الصيني يأتي على حساب الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وهو ما زاد هواجس دول المنطقة بدورها حول مستقبل نظامها الإقليمي. واختبرت هذه الورقة المصالح الصينية - «الشرق الأوسطية» المشتركة وسياسات تفعيلها في ضوء تطبيق أطرافها «التحوّط الاستراتيجي». فاهتمت دول المنطقة، على تنوعها، بتشبيك مصالحها الاقتصادية، وبدرجة أقل السياسية والعسكرية، مع الصين، وكانت مبادرة «الحزام والطريق» فرصة سانحة لمأسسة هذه التفاعلات. كما حاولت هذه الدول استثمار علاقاتها المتنامية مع الصين لتحسين مركزها التفاوضي إزاء الولايات المتحدة، مع الاحتفاظ بالدور المهيمن لمصلحة الأخيرة. وذلك في إطار جهودهم كي لا تترك كل الأمور في يد واحدة متدهورة النفوذ، واستعداداً لما بعد الولايات المتحدة في إطار ترتيبات تعاونية، تفتح الباب للوجود الصيني والهندي مع صعوبة حلول أي منهما قريباً محل الولايات المتحدة⁽⁴²⁾.

وظفت الصين من جانبها استراتيجيات التحوّط لتقوية تأثيرها الاقتصادي الإقليمي والعالمي، ومراقبة أرصدة سياسية وعسكرية لتخطي جوانب ضعفها أمام القوة الأمريكية بالتزامن مع الركوب المجاني والاستفادة من الخدمات العامة التي تقدمها الأخيرة في المنطقة. وترى أوريانا ماسترو أن الصين ليست لديها النية في ممارسة الهيمنة الدولية وتحدي الولايات المتحدة على رأس العالم، وأن التزامها ببناء شبكة تحالفات أو إرسال قوات عسكرية أو قيادة مؤسسات دولية فيما وراء حدودها قد يعرقل سلوكياتها، باستثناء رغبتها في الهيمنة الكاملة على منطقة آسيا - المحيط الهادي. إلا أنها تحذر من أن نجاح الصين حتى الآن في مراكمة القوة من دون إثارة الولايات المتحدة ليس نهائياً، فهناك حدود لذلك اقتربت منها الصين بالفعل⁽⁴³⁾.

ليس من المتوقع خفوت الهواجس الخليجية من النفوذ الإيراني، إن لم يكن العكس. وقد تلجأ الصين في هذا السياق إلى التركيز على سياسة تحقيق التوازنات بين الأطراف المتنازعة في قضايا الشرق الأوسط، أكثر من مبادرتها بحلول حاسمة ربما لا تكون على رأس أولوياتها.

وبقدر ما تغيب ملامح التحالف الصيني - الشرق الأوسطي حالياً، فلا يبدو أنه مستحيل الحدوث في ضوء تنامي النفوذ الصيني. ونتصور أن يتسم هذا التحالف، حال حدوثه، بالسمت التالية:

Janardhhan, «Indo-Chinese Cooperation for Gulf Security», *Asian Journal of Middle East N.*(42) and *Islamic Studies*, vol. 11, no. 1 (2017), pp. 60-63.

لمزيد من التفاصيل حول التنافس الصيني - الهندي في المنطقة، والسيناريوهات المقترحة، انظر: قدورة، «الأهمية الجيوبولوتيكية للخليج في استراتيجية الهند»، ص 28-32.

Oriana Skylar Mastro. «The Stealth Superpower: How China Hid Its Global Ambitions»,⁽⁴³⁾ *Foreign Affairs*, vol. 98, no. 1 (January- February 2019).

- يرتكز هذا النفوذ في أولوياته على البعد الاقتصادي، ويقسم الشرق الأوسط إلى كتل إقليمية فرعية متجانسة المصالح، أقرب إلى تصورنا المشار إليه سابقاً. ويخضع تقييم مركزية هذه الكتل في التحالف الصيني - الشرق الأوسطي لأولويات الصين في مجال الاستثمارات وخطوط التجارة ومقتضياتها الأمنية، وبدرجة أقل التأثير السياسي.

- يزداد النفوذ الإيراني والتركي في المنطقة كقوتين يعتمد عليهما في تسوية الخلافات الإقليمية بأقل تدخلات صينية. لذلك، ليس من المتوقع خفوت الهواجس الخليجية من النفوذ الإيراني، إن لم يكن العكس. وقد تلجأ الصين في هذا السياق إلى التركيز على سياسة تحقيق التوازنات بين الأطراف المتنازعة في قضايا الشرق الأوسط، أكثر من مبادراتها إلى تقديم حلول حاسمة ربما لا تكون على رأس أولوياتها.

- لا تحصل الصين على تمويل مباشر، وإن لم يستبعد ذلك، لعمليات الحماية الأمنية والعسكرية التي من المحتمل قيامها بتوفيرها للمنطقة كبديل من الدور الأمريكي. إلا أنها ستوسع في المقابل في تحقيق مزيد من الهيمنة الاقتصادية على دول المنطقة.

- يحقق النفاذ الثقافي الصيني إلى المنطقة نقلة نوعية في التعريف بالثقافة الصينية ونشرها عالمياً، وذلك بالنظر إلى اقتصرها سابقاً على المناطق الآسيوية. ويكسر هذا النفاذ مركزية الحضارة الغربية بوجه عام والثقافة الأمريكية بخاصة في مجال الانتشار الثقافي.

- يبدش هذا النفوذ صراعاً صينياً - روسياً على النفوذ في المنطقة. فالمفارقة، أن روسيا بذلت جهوداً عسكرية وأمنية هائلة لتوسيع نفوذها في المنطقة، وحازت بالفعل تأثيراً ملموساً في قضايا

شائكة كالنزاع السوري ونظيره الليبي. إلا أنها تفتقر إلى الإمكانيات الاقتصادية لملء فراغات الانسحاب الاقتصادي الأمريكي، ناهيك بقدرتها على تأمين مواصلة وجودها العسكري أو توسيعه.

- يبلور هذا النفوذ تنافساً صينياً - هندياً على مناطق النفوذ في الخليج العربي على الأخص، إلا أن الصين تدرك قدرتها على حسم هذا الصراع لمصلحتها أو على الأقل تقليص نفوذ الهند نظراً إلى التفاوت الضخم في القدرات بين الدولتين، وربما تؤدي مصالحهما الاقتصادية وهواجسهما الأمنية المشتركة إلى زيادة التعاون أو التنسيق بينهما.

إن التغييرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدتها الشرق الأوسط في العقد الماضي كفيلة برسم سيناريوهات لانهاية لمستقبل المنطقة. لا شك في أن الصين ستكون لاعباً رئيسياً فيها، مهما تباينت مساحات التأثير أو صيغته، فهل تكون الحصان الأسود أم الراكب المجاني □

إن التغييرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدتها الشرق الأوسط في العقد الماضي كفيلة برسم سيناريوهات لانهاية لمستقبل المنطقة. لا شك في أن الصين ستكون لاعباً رئيسياً فيها، مهما تباينت مساحات التأثير أو صيغته، فهل تكون الحصان الأسود أم الراكب المجاني.

تداعيات الصعود الصيني على النزاع في بحر الصين الجنوبي

علي قاسم مقداد(*)

باحث في العلاقات الدولية - بيروت.

مقدمة

إن الجدل حول موضوع الصعود الصيني أصبح من الماضي، وبات علينا مقارنة الموضوع بشيء من الواقعية السياسية، وهي أن الصين أصبحت دولة تمتلك الكثير من عناصر القوى العظمى، ولا سيما في المجال الاقتصادي، ناهيك بالتقدم في مجال التكنولوجيا على الدول الغربية. وهذا أدى إلى إعادة خلط موازين القوى في منطقة آسيا الباسيفيك على حساب نظام ما بعد الحرب الباردة. ومن بين القضايا الأمنية الملحة التي تواجه دول تلك المنطقة، هو النزاع على بحر الصين الجنوبي ذات البعد الاستراتيجي من حيث المكانة والإمكانات الطاقية والسمكية التي يحتويها فضلاً عن كونه حافة أمامية ومجالاً حيويًا للصين في مسيرة صعودها.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية لتأثير الصعود الصيني في النزاع في بحر الصين الجنوبي، مستفيدين من الحقل النظري للعلاقات الدولية، ولا سيّما في شقه المتعلق بالنظرية الواقعية وبالأخص منها البنوية، من خلال تبيان أهميته الاستراتيجية، بالنسبة إلى الدول المشاطئة له وما تمثله من ثقل اقتصادي وديمقراطي، جعل منها ساحة جذب عالمية، إضافة أيضاً إلى كونه صلة وصل بين المحيطين الهندي والهادئ، وساحة نزاع إقليمية، بين الصين وبقية دول المنطقة، ودولية، بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل منه نقطة ارتكاز محورية في صراع الاحتواء والصعود، ومحط دراسات وتحليلات كثيرة لها علاقة بأهمية هذا البحر ودوره في الصراع بين بعض قواه الإقليمية والكبرى على الزعامة العالمية.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام مفهوم «المصلحة القومية»، الذي يُعدُّ أداة التحليل الرئيسية لدى أتباع منهج الواقعية السياسية، كما أنه لا يمكن فهم العلاقات الدولية والسياسة

الخارجية فهمًا صحيحًا أو تفسيرها تفسيرًا موضوعيًا إلا من خلال هذا المفهوم، لذلك تم اللجوء إليه في هذه الدراسة.

يرى هذا المفهوم أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياساتها الخارجية. بمعنى آخر، إن المصلحة القومية تمثل العامل الأساسي لسياسة الدولة خارجيًا، وهو كما أسلفنا ينحدر من المنهج الواقعي الذي يركز على مصالح الدولة والوسائل التي تخدم هذه المصالح، والمآخذ نفسها التي تقع على المنهج الواقعي تقع عليه⁽¹⁾.

وعليه، يعدّ هذا المفهوم الأفضل لتفسير سياسة الصين الخارجية ببعدها الأيديولوجي كإطار لسياساتها الداخلية القائمة على تعزيز مصحتها الوطنية وحمايتها.

انطلاقًا من الأهداف تناولت الدراسة ملخصًا لأهم مرتكزات النظرية الواقعية، ولا سيما في شقّها البنوي (الهجومي) كمر نظري إلزامي يؤسس للجانب العملي، الذي تناولنا فيه تأثير الصعود الصيني في النزاع في بحر الصين الجنوبي في بعده الإقليمي، المتجسد بالنزاع على البحر بين الصين والدول المشاطئة له من جهة، وفي بعده الدولي من خلال الكباش بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، في محاولة لمنع إحداها الأخرى من بسط سيطرتها على البحر.

أولاً: النزاع على بحر الصين الجنوبي كما تراه الواقعية البنوية

تُقدم الواقعية تصورًا متشائمًا في ما يتعلق بصعود الصين وطموحاتها التوسعية، حيث إنّ المنطلقات الجديدة للواقعية الكلاسيكية (وبخاصه في شقها الهجومي)، تُرشدنا إلى نتيجة مفادها أن الوسيلة الوحيدة للبقاء في النظام الفوضوي هي أن تكون دولة ما الطرف المهيمن على باقي الدول، وهذا لا يكون إلا عبر فرض هيمنتها على الإقليم الموجودة فيه أولاً، أما ثانيًا فهو ضمان عدم قدرة أي دولة أخرى على فعل الأمر نفسه في إقليمها كخطوة استباقية تحول بينها وبين توسعة نفوذها بعد أن يستقر لها الأمر وتُهيمن على إقليمها⁽²⁾. وهذا ما ينطبق على أمريكا والصين لناحية محاولة الأولى احتواء الثانية ومنعها من السيطرة الإقليمية كمقدمة لتبوء مكانة الدولة العظمى، في مقابل سعي الصين إلى كسر محاولة الاحتواء الأمريكي عبر مراكمتها لشتى أنواع القوة ومعالجة مشكلاتها الداخلية والإقليمية والتمدد في محيطها ولا سيما في بحر الصين الجنوبي عقدة النزاع الإقليمي ذات الطابع

اكتسب بحر الصين الجنوبي أهمية استراتيجية بعد نمو التجارة العالمية، حيث يمر به ثلث الشحنات البحرية العالمية، وقد زادت هذه الأهمية بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي فيه.

(1) حاييم هرزوغ، الحروب العربية-الإسرائيلية (1948-1982)، ترجمة بدر الرفاعي (القاهرة: دار سينا للنشر،

1993)، ص 20.

(2) John Mearsheimer، «Realism, the Real World, and the Academy،» in: Michael Brecher and (2)

Frank P. Harvey, eds., *Realism and Institutionalism in International Studies* (Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press, 2002), pp. 25-26.

الدولي، حيث أصبح هذا النزاع مصدرًا لعدم رضا الصين، ومقدمة للانهيال النهائي للوضع الراهن، وذلك لأن الصين من المرجح أن تُظهر طموحات متزايدة لتمديد سيطرتها الإقليمية إلى جانب زيادة قوتها التي يمكن أن تزيد من خطر نشوب صراع مقصود أو غير مقصود.

ثانيًا: الصراع على بحر الصين الجنوبي في بُعديه الإقليمي والدولي

يقع بحر الصين الجنوبي غرب المحيط الهادئ، ويربطه بالمحيط الهندي، وهو أكبر بحر في العالم بمساحة تبلغ 3.5 مليون كم²(3). اكتسب بحر الصين الجنوبي أهمية استراتيجية بعد نمو التجارة العالمية، حيث يمر به ثلث الشحنات البحرية العالمية، وقد زادت هذه الأهمية بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي فيه؛ فوفقًا لتوقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تحتوي منطقة بحر الصين الجنوبي على ما لا يقل عن 11 مليار برميل من النفط و19 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وتشير تقديرات مرتفعة أخرى إلى 22 مليار برميل من النفط و290 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي(4)، إضافة إلى غناه بمصائد الأسماك. وهو ما جعل الدول المطلة عليه تتنافس في الاستيلاء على الجزر المتناثرة فيه التي بلغ عددها المئات، أشهرها براسيل وسبراتلي وعدد من الصخور والكتبان الرملية والشعاب المرجانية، معظمها غير مأهول بالسكان، ويتشكل بعضها من عدد قليل من الصخور.

مثل بحر الصين الجنوبي أزمة كبرى وخصوصًا بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ تحوّل البحر إلى منطقة نزاع إقليمية في ظل السيادة المتنازع عليها بين الكثير من الدول؛ إضافة إلى مزاعم الصين التوسعية، ثمة دول أخرى لها المزاعم نفسها في السيادة على هذه المنطقة، مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان. ولا تقتصر النزاعات القائمة على الدول الإقليمية، بل تتعداها إلى الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى في سيطرة الصين على هذا البحر خرقًا لحرية الملاحة في المنطقة التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار(5).

بناءً على ما تقدم، تم تقسيم هذا المبحث إلى فرعين، فتحدثنا عن الصراع في بعده الإقليمي والدولي، في محاولة للوقوف على مواقف الدول المتنازعة على البحر، ولا سيما الصين المتعطشة للتمدد البحري كحاجة استراتيجية تحاكي صعودها بمتطلباته الجيوسياسية الضرورية لفرض هيمنتها الإقليمية من جهة، وإبعاد الوجود الأمريكي إلى خارج المنطقة من جهة أخرى. أما في ما

(3) نور عماد تركي، «أمن دولي - بحر الصين الجنوبي، في عين الأزمة»، موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (ECCI)، 3 حزيران/يونيو 2021، <<https://bit.ly/3SBGBVm>> (تاريخ الدخول 22 آذار/مارس 2022).

(4) محمد غروي، «هل يُعجّل بحر الصين الجنوبي بالحرب بين واشنطن وبكين؟»، إنديبنندن عربي، 2020/7/7، <<https://bit.ly/3SXZXUh>> (تاريخ الدخول 22 آذار/مارس 2022).

(5) Christopher J. Pehrson، «String of Pearls: Meeting the Challenge of China's Power across the Asian Littoral»، Strategic Studies Institute، July 2006، <<https://bit.ly/3rxo5Bq>>.

خص بقية الدول المشاطئة والقريبة للبحر أو تلك التي يمثل البحر ممراً حيويًا لاقتصادها كاليابان مثلاً، فإنها ترى في سيطرة الصين على المساحة الأكبر من البحر بما يحويه من جزر ومقدرات نفطية وسمكية إجحافاً بحقوقها في السيادة البحرية التي كفلتها لها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، فضلاً عن جعل حركة ملاحتها البحرية أسيرة السيطرة الصينية على البحر.

1 - الصراع على البحر في بعده الإقليمي

يعود جذور النزاع في بحر الصين الجنوبي إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أعلنت الصين (في عهد الكومينتانغ) أن السيادة على كامل جزر بحر الصين، وبخاصة باراسيل (Paracel)، وبراتاس (Pratas)، وسبراتلي (Spratly)، قد آلت إليها عقب قبول اليابان الاستسلام بموجب إعلان القاهرة (1943)⁽⁶⁾. ثم إعلان بوتسدام (1945)⁽⁷⁾. تبع ذلك قيام جمهورية الصين في تشرين الثاني/نوفمبر 1946 بإرسال سفن حربية لإحكام سيطرتها على الجزر.

وقد أسس لهذا النزاع ما عُرف بخط الشرطيات (أو القواطع) التسع (Dash Line-9) الذي أعلنته حكومة جمهورية الصين آنذاك، بموجب خريطة نُشرت في الأول من كانون الأول/ديسمبر سنة 1947، حدد حدود سيادة الصين في بحر الصين الجنوبي. وقد أخذ الخط شكل حرف (U)، مكوناً من إحدى عشرة شرطة غير متصلة. وبموجب هذا الخط وقع الجزء الأكبر من البحر تحت السيادة الصينية، بما في ذلك جزر باراسيل، وسبراتلي، وبراتاس.

وقد أُعيد التشديد على هذا الخط، كأساس لتحديد حدود السيادة الصينية في بحر الصين الجنوبي، من جانب حكومة جمهورية الصين الشعبية (الصين في عهد الحزب الشيوعي) حيث تم تعديله ليصبح تسع شرطيات بعد حذف شرطيتين منه في منطقة خليج تونكين (Tonkin Gulf)، في حين استمرت حكومة تايوان في تأكيد ملكيتها لكامل الجزر التي تدعي الصين سيادتها عليها، استناداً إلى الأساس نفسه (خط الشرطيات التسع) الذي كانت قد وضعت حكومة جمهورية الصين. وما إن تم توقيع معاهدة السلام بين الولايات المتحدة واليابان في أيلول/سبتمبر 1951، حتى أعلنت فيتنام حقها التاريخي في ملكية الجزر. وإضافة إلى فيتنام، والفيليبين، وتايوان، فإن باقي دول جنوب شرقي آسيا (ماليزيا، بروناي، إندونيسيا)، ترفض هي الأخرى الاعتراف بالخط الصيني كأساس لتحديد خطوط السيادة في بحر الصين الجنوبي.

حاولت الصين تأكيد حقوقها السيادية في بحر الصين الجنوبي بطرائق مختلفة، كان من بينها تسليم خريطة للأمم المتحدة في 7 أيار/مايو 2009، لكن سرعان ما قدمت الفيليبين وفيتنام وماليزيا احتجاجات رسمية على تلك الخريطة. وفي سنة 2013 قامت الصين بإضافة شرطة جديدة

(6) «مؤتمر القاهرة»، موقع عراقي ببيديا الإلكتروني، <<https://ar.wikipedia.org/wiki/57>> (تاريخ الدخول 26 آذار/مارس 2022).

(7) «إعلان بوتسدام»، موقع ويكيبيديا الإلكتروني، <<https://ar.wikipedia.org/wiki/>> (تاريخ الدخول 26 آذار/مارس 2022).

ليصل هذا الخط إلى شرق تايوان، ليصبح عشر شرطات. في المقابل، تستند دول جنوب شرق آسيا في رفضها للخط الصيني إلى عدد من الاستنادات، أبرزها تناقض الخرائط والحقوق الصينية في بحر الصين الجنوبي مع معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، وتجاوز الخريطة الصينية مناطق الحقوق الاقتصادية الخالصة لبعض دول المنطقة.

وواقع الأمر أن هذا الخط الصيني أثار الكثير من الجدل بالنظر إلى عدة عوامل، أولها غموض هذا الخط، وعدم تقديم الصين تعريفًا محددًا لماهيته، وما هو المقصود بتقطع هذا الخط وعدم اتصاله، فضلًا عن عدم ثبات الخط وتغير عدد شرطاته من وقت إلى آخر، الأمر الذي يتناقض مع مفهوم خط الحدود. أضف إلى ذلك أن تعديل هذا الخط يتم من جانب واحد هو الصين.

وهكذا، يوجد تكييفان مختلفان للنزاع في بحر الصين الجنوبي، الأول هو التكييف الصيني للنزاع بوصفه نزاعًا على السيادة والملكية، ومن ثم فإنه لا يخضع لقواعد ومبادئ معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 ويخرج عن نطاق عمل المعاهدة، وفقًا لوجهة النظر الصينية. في المقابل، ترفض دول جنوب شرق آسيا الرؤية الصينية وتدّعي أن لها حقوقًا سيادية في بحر الصين الجنوبي، وقد تفاوتت مواقف دول الآسيان من النزاع على البحر، فبعضها كان متشددًا جدًا (كفيتنام والفلبين) والبعض الآخر راوحت مواقفه بين الاعتراض مع مراعاة مصالحه المتبادلة مع الصين. وفي ما يلي نعرض مواقف بعض دول الآسيان من النزاع في بحر الصين الجنوبي، وهي الدول الأكثر قربًا من الصين ومن جزر بحر الصين الجنوبي.

أ - موقف الفلبينيين

لا يفصل بين الصين والفلبينيين سوى البحر، وظلت العلاقات بين شعبيهما ودية جيلًا بعد جيل، وليس بينهما نزاع على تحديد الحدود البرية والبحرية أصلًا. لكن، منذ سبعينيات القرن العشرين، برز الخلاف بينهما في ما خص أجزاء من بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي أدى إلى التوتر بين البلدين.

لتسوية النزاع لجأت الفلبينيين إلى مجموعة آسيان أولًا، لذا اقترحت مانيلًا أن تقوم منظمة آسيان بقيادة مبادرة إقليمية تعمل فيها على تحويل بحر الصين الجنوبي من نطاق خطر للصراع المستقبلي إلى نطاق للسلام والحرية والصداقة والتعاون⁽⁸⁾، ولا سيما بعد أن تعرضت العلاقات بين البلدين لتأزيم المواقف في الحقب السابقة، نتيجة الحوادث الكثيرة التي حصلت بينهما سواء لناحية الاستثمارات النفطية في البحر، أو لناحية السيطرة على مصائد الأسماك، هذا فضلًا عن أساس الخلاف المتعلق بالسيادة على الجزر وموقف مانيلًا المعارض لخط الشرطت التسع الصيني الذي يسمح لها بالسيطرة على مساحة كبيرة من البحر، تتجاوز أحيانًا المنطقة الاقتصادية الخالصة لبعض الدول المشاطئة للبحر.

وفي ظل الموقف المتشدد للصين وخصوصًا في ما يتعلق بموضوع السيادة على الجزر، لجأت الفلبينيين للاحتكام إلى القانون الدولي للبحار، عبر دعوتها الصين وباقي الدول المطلة على بحر

Aileen S. Baviera, «The South China Sea Disputes: Is the Aquino Way the «ASEAN Way»?» (8) in: Yang Razali Kassim, ed., *The South China Sea Disputes Flashpoints, Turning Points and Trajectories* (Singapore: World Scientific Publishing Co., 2012), pp. 19-22.

الصين الجنوبي، إلى الذهاب إلى محكمة دولية مختصة بهذا الشأن، أو العمل على تأليف لجنة من الحكماء بهدف اتخاذ القرارات النهائية الموجبة التنفيذ في خصوص ترسيم الحدود الجغرافية للدول في هذا المسطح المائي. لكن هذه الدعوة أثارت حفيظة الصين التي ردت بعدم اعترافها بشرعية أي محكمة أو تحكيم دولي يسعى إلى الحد من نفوذها ويقوّض حدودها الجغرافية. والسبب الرئيسي الذي يكمن وراء ذلك هو التخوّف الصيني من أي وساطة دولية يمكن أن تساهم في تحييد دورها في بحر الصين الجنوبي الذي يقع في سلّم أولوياتها الاستراتيجية في المنطقة، ويمثل محوراً مهماً من محاور التنافس الجيوسياسي مع القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ب - موقف فيتنام

تعتمد فيتنام على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (جامايكا 1982)، وعلى الحقائق التاريخية وعلى مبدأ الرصيف القاري؛ ففي ادعاءاتها بحقوقها السيادية على أجزاء واسعة في بحر الصين الجنوبي، هي ترى انطلاقاً مما ذكره أن جزر سبراتلي بكاملها هي حق لها، أي أنها مقاطعة بحرية تابعة لمحافظة خانه هوا، وقد استخدمت فيتنام في ذلك، الآثار كدليل، بهدف تعزيز ادعاءات السيادة الخاصة

بها على هذا البحر؛ ومن تلك الادعاءات، المطالبة الفرنسية أثناء استعمارها لفيتنام بعائدية جزر سبراتلي وباراسيل إلى مستعمرتها فيتنام⁽⁹⁾.

تعود ادعاءات فيتنام في بحر الصين الجنوبي إلى عهد سلالة نغوين، متسلحةً بخرائط جغرافية. كما تؤكد فيتنام ادعاءاتها في هذه الجزر من أنها جزء من عملية انفصالها عن فرنسا، وتشير بذلك إلى المطالبة الفرنسية بجزر سبراتلي في عام 1933، ولا سيما أن اليابان قامت في نهاية الحرب العالمية الثانية بإعادة هذه الجزر إلى فرنسا.

عملت فيتنام في عام 1977 على تحديد النطاق الجغرافي للمنطقة الاقتصادية الخالصة حتى مسافة 200 ميل بحري⁽¹⁰⁾، وهو التحديد الذي يتعارض جغرافياً مع التحديد الذي شملته الرؤية الصينية للمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لها في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي قاد إلى وقوع حوادث صدام مسلح كثيرة بين الطرفين في مياه هذا البحر، بفعل التضارب في

تعتمد فيتنام على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (جامايكا 1982)، وعلى الحقائق التاريخية وعلى مبدأ الرصيف القاري؛ ففي ادعاءاتها بحقوقها السيادية على أجزاء واسعة في بحر الصين الجنوبي، فهي ترى انطلاقاً مما تقدم ذكره أن جزر سبراتلي بكاملها هي حق لها.

Ralf Emmers, «Maritime Disputes in the South China Sea: Strategic and Diplomatic Status (9) Quo,» Working Paper Series, no. 87, Institute of Defence and Strategic Studies Singapore (September 2005), p. 13.

Daniel Livingstone, «The Spratly Islands: A Regional Perspective,» *Journal of the Washington Institute of China Studies*, vol. 1, no. 2 (Fall 2006), p. 151.

التوجهات، وخصوصًا تلك المتعلقة بالمصالح الاقتصادية الخاصة بوجود الحقول النفطية في المياه التي يدعي كل طرف من بين هذه الأطراف سيادية عليها.

إن العلاقات الصينية- الفيتنامية
مرشحة لمزيد من التوتر في بحر الصين الجنوبي، وخصوصًا في ظل سعي الصين إلى جعل البحر منطقة دفاع استراتيجية تؤمن لها هامشًا كبيرًا من التحكم في حركة الملاحة البحرية والجوية في إقليمها الطامحة إلى الهيمنة عليه، في سعيها لتبوؤ مركز عالمي، تعيد من خلاله التوازن في العلاقات الدولية المختل لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. هذا فضلًا عن جعلها دول الإقليم تدور في الفلك الاقتصادي للصين من خلال الاعتماد عليها في اقتصاداتها النامية.

ج - موقف بروناي

مطالب بروناي في بحر الصين الجنوبي تقتصر على المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تمتد إلى مسافة 200 ميل بحري من سواحلها، وبالتالي ليس لها ادعاءات خاصة في جزر سبراتلي، إنما تطالب فقط ببعض الشُّعب المرجانية كلويسا ورايفلمان، وتؤكد ادعاءاتها هذه من خلال اتفاق الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وهي تعارض إلى جانب الفيليبين وفيتنام ودول الآسيان باستثناء كمبوديا (الحليف الاستراتيجي للصين في مجموعة الآسيان) خط الشروط التسع الذي اعتمده الصين في تحديد سيادتها البحرية في بحر الصين الجنوبي والذي أخذ شكل حرف (U)، لأنه يمتد إلى منطقتها الاقتصادية الخالصة حيث توجد مجموعة من حقول النفط والغاز الطبيعي.

أما في ما يتعلق بموقف بقية دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، فهي لم تنجح في اتخاذ موقف موحد تجاه الصين في ما خص بحر الصين الجنوبي، لسببين هما موقف كمبوديا المؤيد للصين بموضوع البحر، ثم تداخل المصالح بين دول الآسيان والصين من جهة والخوف من القوة الصينية من جهة أخرى، الأمر الذي حال دون صدور موقف مشترك لهذه الدول حيال السيطرة الصينية على 80 بالمئة من مساحة بحر الصين الجنوبي.

2 - الصراع على البحر في بعده الدولي

أمّنت سياسة الإصلاح والانفتاح التي انتهجتها الصين منذ عام 1978 نهضة اقتصادية، كانت الأساس في وصولها إلى مصاف الدول الكبرى، مزاحمةً واشنطن في كثير من الميادين. وهذا النمو الاقتصادي سرّع وتيرة التحديث العسكري لقواتها المسلحة الذي أمّن بدوره حماية خطوط

امداداتها من الطاقة، ناهيك بتأمين عمقها الاستراتيجي البحري في بحارها الملاصقة لسواحلها من خلال تثبيت وجودها العسكري في هذه البحار، ولا سيما في بحر الصين الجنوبي.

إن النزاع من أجل السيطرة على بحر الصين الجنوبي ليس جديدًا، فهو يعود إلى الحرب العالمية الثانية، عندما سيطرت اليابان على عدد من الجزر فيه. ولكن ما يميّز هذا النزاع اليوم هو أن هذا البحر أصبح ميدانًا لإثبات الصعود الصيني في بُعد الإقليمي كمقدمة لكسر سياسة الاحتواء التي تمارسها واشنطن ضد الصين، وفي بُعد الدولي كونه الممر الوحيد إلى منطقة جنوب شرق آسيا وشرقها وشمال شرقها، هذا فضلًا عن ربطه للمحيط الهندي بالمحيط الهادئ.

إن النزاع من أجل السيطرة على بحر الصين الجنوبي ليس جديدًا، فهو يعود إلى الحرب العالمية الثانية، عندما سيطرت اليابان على عدد من الجزر فيه. ولكن ما يميّز هذا النزاع اليوم هو أن هذا البحر أصبح ميدانًا لإثبات الصعود الصيني في بُعد الإقليمي كمقدمة لكسر سياسة الاحتواء التي تمارسها واشنطن ضد الصين.

بناءً على ما تقدم، فإن هذا البحر أصبح ميدانًا لاختبار القدرات العسكرية الصينية وقدرتها على كسر التفوق العسكري الأمريكي كمقدمة لإنهاء وجودها العسكري في آسيا، الأمر الذي يقوِّض ببطء عقودًا من التفوق العسكري الأمريكي، وينهي هيمنة الولايات المتحدة سواء على آسيا أو بقية القارات، وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إلى إعلان نية بلاده بالتوجه شرقًا، والمقصود به تعزيز الوجود الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك بغية احتواء الصين عبر تركيز الولايات المتحدة على العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بدول القارة الآسيوية وأستراليا.

وعلى ذلك، فالتوجُّه الآسيوي يمثل عودًا على بدء للسياسة الخارجية الأمريكية. ويشتمل هذا التوجه على أبعاد ثلاثة: دبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية. فالبعد الأول يتمثل باتصالات دبلوماسية رفيعة المستوى من خلال زيارات لكبار المسؤولين الأمريكيين لمختلف دول المنطقة. إضافة إلى ذلك، يركز البعد الدبلوماسي على تدعيم العلاقات بالحلفاء والأصدقاء التاريخيين للولايات المتحدة، وبصفة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية. كما تسعى الولايات المتحدة للقيام بدور أكبر في المنظمات الإقليمية في المنطقة. وقد ظهر هذا التوجُّه جليًا خلال عام 2011 من خلال عدة مبادرات دبلوماسية رفيعة المستوى. شمل ذلك استضافة الولايات المتحدة قمة منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وإعلان واشنطن عن زيادة عدد قوات مشاة البحرية في المنطقة، فضلًا عن دعم وتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع عدد من الدول في منطقة آسيا الباسيفيك، بما في ذلك الأعضاء الفاعلون في رابطة دول جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين وسنغافورة وفيتنام، ومغازلة ميانمار صديقة الصين وحليفتها، وقد ترافق ذلك أيضًا مع مجموعة من التدابير أبرزها:

أ - إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بينها وبين عدد من دول الآسيان.

ب - إعادة الاهتمام بإندونيسيا بوصفها شريكاً اقتصادياً وأمنياً مهماً سيؤدي التقارب معه إلى تقليص حضور بكين. ومن أجل ذلك ركزت واشنطن على التعاون مع إندونيسيا في مجالات التجارة والاستثمار، وتمويل خطط جاكرتا للحد من الطاقة التي تعمل بالفحم، وغير ذلك، وزيادة المساعدات العسكرية ضمن خطة أمريكية لدعم دول جوار بحر الصين الجنوبي في نزاعها مع الصين حوله.

ج - تعزيز العلاقات العسكرية مع سنغافورة، من خلال نشرها سفناً حربية في القواعد السنغافورية، بغية إعادة التوازن إلى منطقة آسيا الباسيفيك، عبر زيادة وجودها العسكري فيها.

د - زيادة المساعدات العسكرية للفلبينيين الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا، من خلال نشرها أول مرة صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ على خلفية الصدام بين القوات الفلبينية والصينية حول بعض الشعب المرجانية في بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن تكثيف المناورات العسكرية بين الجيش الأمريكي وحليفه الفلبيني.

ثالثاً: التدابير الصينية المقابلة للاحتواء الأمريكي

إن مبادرة «الحزام والطريق» واستراتيجية «عقد اللؤلؤ» تمثلان رؤية جيوسياسية صينية للعالم، تجمع بين أفكار ألفرد ماهان عن القوة البحرية، وجيوبوليتيك العولمة الذي يعتمد السيطرة من خلال القوة الذكية والناعمة في آن، وبالتالي فهي تهدد السيطرة الأمريكية على جنوب شرق آسيا.

إن أكبر رد صيني على سياسة الاحتواء الأمريكي لها هو مشروع الحزام والطريق الذي أعلنه الرئيس الصيني شي جين بينغ، وهي مبادرة قامت على فكرة إحياء طريق الحرير الصيني القديم من أجل ربط الصين مستقبلاً بباقي دول العالم، ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية.

تنطوي هذه المبادرة على تطوير البنية التحتية والاستثمارات على طول طرق النقل الحيوية للصين براً وبحراً، وربط الصين بدول الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى والمحيط الهندي، حيث تم تصميم طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين للانتقال من ساحل الصين إلى أوروبا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي في اتجاه واحد، ومن ساحل الصين عبر بحر الصين الجنوبي إلى جنوب المحيط الهادئ في الجانب الآخر.

هذه الرؤية الصينية العالمية كانت بحاجة إلى حماية عسكرية وتشبيك دبلوماسي وتعاون اقتصادي، عملت بكين على تأمينه عبر استراتيجية «عقد اللؤلؤ» (الانتقال من الدفاع الساحلي إلى أعالي البحار والانتشار العسكري البحري البعيد المدى)، التي تشير إلى شبكة من المنشآت

والعلاقات العسكرية والتجارية الصينية على طول خطوط الاتصال البحرية، التي تمتد من البر الرئيسي الصيني إلى القرن الأفريقي.

تهدف استراتيجية «عقد اللؤلؤ» إلى تطويق الهند من خلال الحفاظ على القواعد الصينية الاستراتيجية وتطويرها في البلدان المجاورة للهند، وحماية طرق إمداد الطاقة إلى الصين براً وبحراً، وبالتالي كل لؤلؤة - نقطة ارتكاز عسكرية - تُمثّل منطقة نفوذ جيوسياسي صينية.

لذلك، إن مبادرة «الحزام والطريق» واستراتيجية «عقد اللؤلؤ» تمثلان رؤية جيوسياسية صينية للعالم، تجمع بين أفكار ألفرد ماهان عن القوة البحرية، وجيوبوليتيك العولمة الذي يعتمد السيطرة من خلال القوة الذكية والناعمة في آن، وبالتالي فهي تهدد السيطرة الأمريكية على جنوب شرق آسيا، وتُمثّل تحدياً لها في مضيق ملقا الاستراتيجي، وتعمل على احتواء باكستان (الممر الباكستاني - الصيني) من جهة، وتتبع دبلوماسية القروض من جهة أخرى، وهو ما يضعف النفوذ الأمريكي في منطقة جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا. هذا فضلاً عن الاتفاقية الأخيرة بين الصين وجزر سليمان التي تأتي ردّاً على اتفاق أوكوس الثلاثي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبريطانيا.

وعلى الرغم من محاولات الصين تطوير قوتها البحرية، فإنّ الأسطول البحري الأمريكي يبقى متفوقاً عليها، وهو ما جعل بكين تبدأ فعلياً برسم خطة طموحة وسريعة لتطوير قوتها البحرية انطلاقاً من إدراكها خطورة هذا الموقف.

وانطلاقاً من أهمية تعزيز الصين قوتها وسيطرتها على منطقة بحر الصين الجنوبي في أية مواجهة قد تحصل مع تايوان والغرب، وخصوصاً بعد توقيع اتفاق أوكوس الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا في أيلول/سبتمبر 2021، أي بعد وصول الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن إلى السلطة بتسعة أشهر فقط، بدا واضحاً أنّ الاتفاق موجّه ضد الصين، إذ تمّ تزويد أستراليا بثماني غواصات نووية متطورة غير موجودة إلا في 6 دول في العالم، هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا والهند. وتتمتع هذه الغواصات بتقنيات متطورة، أهمها عدم الحاجة إلى التزوّد بالوقود، ما يسمح لها بالمرابطة والحركة في منطقة بحر الصين الجنوبي، وبالتالي تهديد الأمن القومي لبكين.

لقد أدركت بكين خطورة تلك الاتفاقية، فبدأت بالعمل على إفشالها أو تدارك خطرهما. وقد نجحت، كما يبدو، في إقامة اتفاق شبيه إلى حد ما باتفاق أوكوس، ووقعت اتفاقية أمنية وعسكرية مع جزر سليمان ذات الأهمية الاستراتيجية والقريبة من أستراليا.

اعتماداً على ما ذكر فإن بكين تدرك أهمية السيطرة على الممر والمضائق البحرية. لذلك، ستعمل على توسيع نفوذها البحري، ليس في المياه القريبة فحسب، بل في جميع المناطق الحيوية في العالم أيضاً، إذا استطاعت ذلك.

من هنا، يمكن أن نفهم حرص الصين على إقامة نقاط ارتكاز استراتيجية حول العالم، مثل إقامة موانئ كبرى مجهّزة بكابلات بحرية وشبكات رقمية وغيرها من التقنيات والخدمات اللوجستية الحديثة والمتطورة، التي يمكن أن تتطور لتصبح نافعة للاستخدامات العسكرية.

ما تقدّم يندرج ضمن استراتيجية الدفاع الصينية، ويمثّل أحد ركنيها: وهو تأمين حماية خطوط النقل البحري الحيوية لنمو اقتصاد الصين.

أمّا الركن الآخر فهو حماية المنطقة الساحلية الشرقية للصين، التي تتضمن المنطقة الاقتصادية الأكثر حيوية في البلد. ويكون ذلك وفق مبدأ «الدفاع عن البحار في الخارج»، وذلك من خلال توسيع امتداد الحماية البحرية لمسافة تبعد مئات الأميال من السواحل الصينية، بطريقة إنشاء قواعد في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، ونشر غواصات في المحيط الهندي وامتلاك قواعد ما وراء الإقليم. ويسمح الموقع الجغرافي الفريد للصين بفرض السيطرة على بحارها المحلية (البحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي)، وهو ما يثير حفيظة واشنطن، إذ يُفقدُها السيطرة البحرية في المنطقة⁽¹¹⁾. وضمن عناصر استراتيجية الصين العسكرية، قيامها بتزويد أسطولها البحري بحاملة طائرات لن تكون الوحيدة، فقد شرّعت في بناء غيرها، كما أنها نقلت الاتجاه العملياتي لقواها الجوية من الشمال نحو الجنوب، منذ أواخر عهد الحرب الباردة وتسوية علاقاتها مع موسكو. وتُنفَّذ القوات الجوية الصينية تدريبات عسكرية في أعالي البحار تقول إنها نشاط عسكري عادي روتيني لتعزيز قدراتها على حماية السيادة الوطنية والأمن الوطني والمصالح التنموية⁽¹²⁾.

وعلى الرغم من قول الصينيين في الوثيقة الرسمية حول استراتيجيتهم العسكرية «لن نهجم ما لم نهجم ولكننا سنشن بالتأكيد هجوماً مضاداً إذا ما تعرضنا لهجوم»، فالوثيقة نفسها تتضمن السعي لأخذ زمام المبادرة الاستراتيجية في الصراع العسكري، والتخطيط للصراع العسكري على نحو استباقي في كل الاتجاهات والمجالات، واغتنام الفرص لتسريع البناء العسكري، والإصلاح والتنمية⁽¹³⁾.

كل ما سبق لم يمنع الولايات المتحدة والصين من المواظبة على العبارات الدبلوماسية في الاجتماعات الثنائية والبيانات المشتركة. ويمكن القول إن الحديث عن الشراكة والتعاون والمصالح الأساسية للبلدين وضرورة احترامهما، يسير جنباً إلى جنب مع السعي الأمريكي للحد من طموحات الصين، التي تواصل بدأب ترجمة طموحاتها تلك على أرض الواقع وحماية مصالحها بخطوات عملية، ما يعني أنّ آفاق العلاقة بين أكبر كيانين اقتصاديين في العالم تبقى مفتوحة على شتى الاحتمالات.

(11) طارق عزيزة، «استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني»، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 4 شباط/فبراير 2017، <<https://bit.ly/3SZ00UU>> (تاريخ الدخول 9 أيار/مايو 2022).

(12) «التدريبات العسكرية التي أجرتها الصين في أعالي البحار أنشطة روتينية»، صحيفة الشعب (الصينية)، 2016/12/16، <<https://bit.ly/3e9P2rU>> (تاريخ الدخول 9 أيار/مايو 2022).

(13) طارق الشيخ، «الاستراتيجية العسكرية الصينية في كتاب أبيض جديد.. دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 8 حزيران/يونيو 2015، <<https://bit.ly/3M9sWSX>> (تاريخ الدخول 10 أيار/مايو 2022).

خاتمة

ترى النظرية الواقعية ولا سيما الهجومية منها، وعلى وجه التحديد البروفسور جون ميرشايمر، أنَّ الدولة لا يمكن أن تصبح قوة عظمى إلا إذا كانت قوة إقليمية مهيمنة على محيطها الإقليمي كله. بعد ذلك، تنتقل إلى التوسع خارج نطاق الإقليم إلى مناطق النفوذ الحيوية بالنسبة إليها.

انطلاقاً من هذه الفكرة، ومن أهمية تأمين البيئة الإقليمية للصين، وخصوصاً في منطقة بحر الصين الجنوبي، الذي يتمتع بأهمية كبيرة جداً بالنسبة إلى بكين، نظراً إلى موقعه الاستراتيجي على طريق التجارة الدولية، كما أسلفنا في بداية المبحث الثاني، وعبر بوابته مضيق ملقا الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وهو ما يمثل معضلة أمنية حقيقية بالنسبة إلى بكين، حيث يوجد أكبر أسطول بحري أمريكي في هذه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان تشبث الصين بموقفها حيال النزاع على بحر الصين الجنوبي وإصرارها على الاحتفاظ بمساحة 80 بالمئة من هذا البحر كحاجز استراتيجي يحول دون استسهال استهداف برّها، وكذلك المحافظة على تفوقها الإقليمي الضامن لاستمرار مسيرة نموها أمام التهديدات التي تتعرض لها وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية الشريك والخصم اللدود للصين في آن. أضف إلى كل ما تقدم الشعور القومي الصيني المتنامي خصوصاً بعد عصر الإنزال، جعل القيادة الصينية تتمسك أكثر بالإنجازات التي حققتها على مدى أربعين عاماً من التقدم والنمو الذي أوصل الصين إلى مصافي الدول العالمية بتجربة فريدة ذات خصائص صينية محض تصلح لأن تكون نموذجاً للشعوب المتخلفة لإعادة بناء نفسها بالاعتماد على مركاتها التراثية والاقتصادية والخروج إلى عالم جديد يمكنها أن تصنعه بنفسها وتنفض عنها كما فعلت الصين عصور التبعية الغربية، وتغريبها عن واقعها وثقافتها وهويتها إلى عالم جديد عماده الاحترام والتعاون الثقافي والاقتصادي والعسكري.

أمام ما تقدم، لا يمكن الصين أن تتخلى عن أي إنجاز حققته، وهي ماضية في الإصرار على استرجاع كامل حقوقها لا في ما تراه حقها التاريخي في بحر الصين الجنوبي فقط، بل في استرجاع تايوان أيضاً ومكانتها التاريخية كأمة عظيمة ذات ثقافة مميزة بين الأمم، بالاستناد إلى سياسة عقلانية براغماتية، أو ما يمكن أن يطلق عليه الأخلاق الظرفية التي يتم بها موازنة الدوافع والحاجات الوطنية لبكين وطموحاتها الجيوستراتيجية مع تنوع الوسائل وأليات تحقيق هذه الدوافع طبقاً للظروف الوقتية لا وفقاً لقيم محددة أو مبادئ ثابتة. بمعنى أن الصينيين على الرغم من اعتقادهم بأن استخدام القوة أو التهديد بها هو أكثر الوسائل فاعلية لممارسة القوة ولمعالجة مخاوفهم الأمنية العميقة، وعلى الرغم من اعترافهم بأنه يمكن استخدام وسائل أخرى أيضاً، فقد بنى القادة الصينيون سياسة براغماتية، تُعرف بأنها سلوكيات منضبطة لا وفقاً للقيم المحددة أو المبادئ الثابتة، بل تكون مدفوعة ومشروطة أكثر فأكثر بحاجات الصين الوطنية □

صعود الصين ككاشف لحقيقة انحياز نظريات العلاقات الدولية للمنظورات الغربية

مصطفى بخوش (*)

أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر.

تمهيد

كشف الكثير من نظريات العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة على نحو صارخ حقيقة تحيُّزها للمنظورات الغربية، حيث استسلم الكثير منها لأوهام النصر، وسقطت في فخ النهايات. والأكد أن هذا التحيُّز ليس جديداً، فهو متأصل في حقل العلاقات الدولية، حيث جادل بعض الباحثين بأن نظام العلاقات الدولية الذي تم تطويره على مدار القرن العشرين ركز في الأغلب على اهتمامات الدول الغربية القوية، إذ يتعامل علماء العلاقات الدولية الغربيون مع مناطق مختلفة من العالم كحالات اختبار لنظرياتهم بدلاً من كونها مصادر نظرية في حد ذاتها. ويصبح «غير الغرب» مجالاً يرى منظرو العلاقات الدولية أنه متخلف. وفي المقابل، ورداً على ذلك، وعلى مدار العقدين الماضيين شهد حقل العلاقات الدولية صعود تيار يتبنى منظور «ما بعد الغرب» يدعو إلى تنظير ما بعد غربي يأخذ في الحسبان أصواتاً من خارج العالم الغربي. ووفقاً لأنصار هذا المنظور لا توجد حادثة واحدة يجب أن يطمح إليها جميع الفاعلين، ولا يوجد فاعل أو مجموعة من الفاعلين يحتكرون المسرح الدولي. ويؤكد أنصار هذا المنظور ضرورة تخلص حقل العلاقات الدولية من قبضة الاحتكار التي هيمنت عليه من خلال نظرية المعرفة الإقصائية⁽¹⁾.

والمتابع اليوم للكتابات الغربية، وخصوصاً الأمريكية منها، في شأن صعود الصين، يلاحظ حقيقة هذا التحيُّز الذي يبلغ أحياناً حد التناقض مع القيم الإنسانية. فهي تقدم صعود الصين الذي مثل تجربة غير مسبوقه سمحت بتحرير ملايين البشر من الحاجة ومن الفقر، وأسست لنموذج

b_moustapha2000@yahoo.fr

(*) البريد الإلكتروني:

Yih-Jye Hwang, Raoul Bunskoek, and Chih-yu Shih, «Re-Worlding the «West» in Post-Western International Relations: The «Theory Migrant» of Tianxia in the Anglosphere,» in: Chengxin Pan and Emilian Kavalski, eds., *China's Rise and Rethinking International Relations Theory* (Old Park Hill, UK: Bristol University Press, 2022), pp. 102-103.

جديد في التنمية يمكن أن تستفيد منه سائر الدول النامية، بأنه صعود غير مرغوب فيه ويجب تعطيله ووقفه لأنه يطرح تهديدات وجودية على الهيمنة الأمريكية. وعليه، أناقش في هذه الورقة أسباب هيمنة المنظورات الغربية على حقل العلاقات الدولية، وأبحث في محاولات التنظير التي بدأت تتكون خارج العالم الغربي بعيداً من هذه المنظورات.

أولاً: كيف تعاملت الأكاديميا الغربية مع صعود الصين

أزعم أن حقل العلاقات الدولية اليوم بات بحاجة إلى تبني منطق التعديلية التاريخية (Revisionism Historical) لتخليصه من الرواية الغربية السائدة، التي عجزت عن فهم واستيعاب الحركيات الجديدة التي تخترق النظام الدولي وتدفع نحو إعادة تكوينه وفقاً لقواعد وأسس جديدة. ولعل الخطاب السائد اليوم في شأن صعود الصين كاشف لهذا العجز المرتبط أساساً بتحيزه، بل أكثر من ذلك بعنصريته، حيث يشير لينغ (L. H. M. Ling) إلى أن الخطاب الحالي حول «صعود الصين» يجسد نهجاً ويستفالياً

(Westphalian) ضيقاً، فهو لا يضع الصين في مواجهة الغرب فحسب، ولكنه يهمل ويبعزل بقية العالم أيضاً، كما لو أنه لا يهم. بل أكثر من ذلك هو مجرد خلفية للعبة عظيمة أخرى بأسلوب القرن الحادي والعشرين⁽²⁾. ووفقاً لجيوفاني أريغي (Giovanni Arrighi)، يتوقع الأمريكيون هرمجدون (Armageddon) في مواجهة صعود الصين بسبب نقص المعرفة بالتاريخ الصيني. ويجادل بأن تاريخ الصين يشير إلى التعايش السلمي مع الجيران الذي لا يحتوي على توسع إقليمي، على عكس صعود الغرب الذي تميّز بالتوسع الإقليمي والخارجي إضافة إلى الصراع والحرب. بهذا المعنى قد يؤدي صعود الصين إلى التشكيك في مقولات المدرسة

الملاحظ في أغلب الدراسات الغربية التي تناولت موضوع صعود الصين تجاهلها الدور المحتمل للصين بوصفها قوة صاعدة، وتركيزها على البحث في سؤال كيف يمكن الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة إدارة صعود الصين واحتوائه أو استيعابه أو حتى تعطيله.

الأمريكية للعلاقات الدولية من حيث إنه قد يخلق نظاماً عالمياً مترابطاً ومحترماً. وبالمثل يسلط كانغ (David C. Kang) الضوء على الاختلافات التاريخية بين أوروبا وآسيا، وهو ما يؤكد الحاجة إلى نماذج بديلة لفهم الصين ودورها في آسيا تتجاوز الواقعية والليبرالية والبنائية بوصفها مدارس مهيمنة على حقل العلاقات الدولية⁽³⁾.

L. H. M. Ling, «Heart and Soul for World Politics: Advaita Monism and Daoist Trialectics in (2)

Pan and Kavalski, eds., Ibid., p. 43. International Relations,» in:

Mehmet Şahin, «Tianxia (All-Under-Heaven): An Alternative System or a Rose by Another (3)

Name?», *All Azimuth*, vol. 10, no. 2 (2021), p. 184.

والحقيقة أن موضوع صعود الصين المتسارع، وخصوصاً على المستوى الاقتصادي، يطرح الكثير من الإشكالات في الفكر الاستراتيجي الغربي، من منطلق أن التمدد الاقتصادي لأي كيان يستدعي بالتأكيد لاحقاً بناء قوة عسكرية قادرة على توفير الحماية اللازمة لهذا الكيان، وملاحقة مصالحه والدفاع عنها أينما وجدت. وهذا بالضبط ما أشار إليه الباحث ميرشايمر (John J. Mearsheimer) عندما تجادل مع مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبيغنيو بريجنسكي حول موضوع مستقبل القوة الصينية حيث قال: «لا يمكن الصين أن تستمر في الصعود بصورة سلمية، فإذا استمر نموها الاقتصادي بالوتيرة الحالية في العقود القليلة المقبلة، فإنها ستدخل في سباق أمني جاد مع الولايات المتحدة، من دون استبعاد احتمالات دخولها في حرب»⁽⁴⁾. في المقابل تتميز المقاربة الصينية لدورها في محاولات تهدئة هواجس الغرب وطمأنته بخصوص طموحاتها العسكرية، من خلال التشديد على غياب النزعة العسكرية في العقيدة الاستراتيجية الصينية، التي تقوم أساساً على التشديد على دور العوامل غير العسكرية في ضمان الأمن والاستقرار. وهي محاولات تحاول بها الصين أن تخفي تطلعاتها إلى تأدية دور ريادي يليق بها كقوة إقليمية من الدرجة الأولى وكعضو دائم في مجلس الأمن وكتنائي اقتصاد عالمي.

والملاحظ في أغلب الدراسات الغربية التي تناولت موضوع صعود الصين تجاهلها الدور المحتمل للصين بوصفها قوة صاعدة، وتركيزها على البحث في سؤال كيف يمكن الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة إدارة صعود الصين واحتواؤه أو استيعابه أو حتى تعطيله، على النحو الذي يضمن لها الاستمرار في قيادة النظام العالمي والهيمنة عليه. وقد أدى هذا إلى إهمال وعدم إعطاء أي اعتبار لقدرة الصين على تشكيل بيئتها، ودرجة رضاها على طبيعة التوازنات القائمة التي هي بالأساس نتاج مراحل سابقة هيمنت فيها القوى الغربية على النظام الدولي، مع استبعاد كلي لفواعل من خارج السياق الغربي. باختصار يمكن القول إن التفكير في كيفية التأثير في القوة الصاعدة (وهي هنا الصين) من خلال تشكيل تصوراتها ومصالحها وسلوكها أمر منطقي بحثاً عن ضمان استمرار الهيمنة على النظام الدولي، لكن هذا النوع من التفكير يؤدي إلى إهمال البحث في سياسات القوة الصاعدة نفسها وفعاليتها. فالصين مثلاً

وهي تحتاج بسلمية صعودها وتحاول إثبات أنها لا تحمل أي نزعة عسكرية توسعية بطبيعتها تملك الكثير من الحجج القوية، لعل أبرزها الحجة التاريخية، فلو كانت الحضارة الصينية عسكرية

طبيعتها فإن الرغبة في احتلال وإخضاع الأراضي الأخرى كان سيظهر منذ زمن بعيد. لكن على مدى الأعوام الألفين الماضية كانت الصين في كثير من الأحيان أقوى لكنها ورغم ذلك لم تقم بغزو مناطق ما وراء البحار كما فعلت القوى الأوروبية. إذًا، من اللافت للنظر أن الصين تاريخيًا لم تغزُ أو تحتل أي أقاليم ما وراء البحار أو بعيدة. طبعًا هذا لا يعني أن الصينيين غير قادرين على خوض الحروب. ولكنها استراتيجية صينية تجد جذورها في الثقافة الصينية كما أشار إلى ذلك هنري كيسنجر الذي حدد بدقة جوهر النصيحة التي قدمها الاستراتيجي الصيني صن تزو (Sun Tzu)، الذي قال ذات مرة: «كل الحروب تقوم على الخداع... تظاهر بالدونية وشجع غطرسته... لأن الفوز بمئة انتصار ليس ذروة المهارة. ولكن إخضاع العدو من دون قتال هو ذروة المهارة»⁽⁵⁾. وكما يجادل كيشور محبوباني فإن سجل التاريخ الصيني الطويل الممتد على مدى ألفي عام يُظهر بوضوح أن الصين تختلف اختلافًا جوهريًا عن أمريكا، فهي لا تعتقد أن لديها مهمة «عالمية» لتعزيز الحضارة الصينية وتشجيع باقي الشعوب على تقليدها، على عكس الأمريكيين الذين يعتقدون أساسًا أنه يجب عليهم الدفاع عن القيم العالمية ويعتقدون بصدق أن العالم سيكون مكانًا أفضل إذا استوعبت بقية البشرية القيم الأمريكية وطبقتها. في حين يعتقد الصينيون أن الصينيين فقط هم من يمكنهم أن يكونوا صينيين في الثقافة والقيم وعلم الجمال⁽⁶⁾. لذلك ليس من قبيل المصادفة أن الصين الحديثة لم تخض حربًا كبرى منذ نشأتها ولم تطلق رصاصة عبر حدودها منذ ما يقارب ثلاثين عامًا. لأن هذا يعكس دافعًا حضاريًا قويًا أولاً، ونظرة براغماتية عميقة لمنفعة القوة وكيفيات استخدامها ثانيًا. لكن في المقابل تتصاعد المخاوف لدى القيادة الأمريكية بتسارع النمو الاقتصادي الصيني، حيث يتساءل ريتشارد بيتس (Richard Betts) على سبيل المثال «إذا كان من مصلحة الولايات المتحدة حقًا السماح للصين بالنمو اقتصاديًا بمثل هذه المعدلات المذهلة وأن تصبح أكثر ازدهارًا وبالتالي تصبح أكثر قدرة في الشؤون العسكرية». وأكثر من ذلك يرى بيتس الصين الأمة «التي من المرجح أن تززع التوازن في المنطقة والعالم بمرور الوقت»⁽⁷⁾.

ومن المهم هنا ملاحظة أن الهوس المبالغ فيه بصعود الصين غير طبيعي، وهو ناتج في الأساس من اعتبارات عنصرية تكشف عن تحيز غربي فاضح. يكفي أن نقرأ تصريح كيرون سكينر (Kiron Skinner) مديرة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية في منتدى الأمن المستقبلي لنكتشف الخلفية الفكرية التي تحكم صانعي السياسات وحتى الأكاديميين في الغرب في شأن موضوع صعود الصين، حيث أشارت سكينر إلى أن تحدي «التهديد الطويل الأمد» الذي تطرحه الصين أمر صعب لأن الصين دولة «ليست فوقازية». وأضافت قائلة «عندما نفكر في المنافسة مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة نجد أنها كانت بطريقة ما معركة داخل الأسرة الغربية». لكن المنافسة مع الصين «تمثل معركة مع حضارة مختلفة حقًا، وأيديولوجية مختلفة، وهذا لم

Kishore Mahbubani, *Has China Won? The Chinese Challenge to American Primacy* (New York: PublicAffairs, 2020), p. 72.

Ibid., p. 74.

(6)

Richard K. Betts, «Wealth, Power, and Instability: East Asia and the United States after the Cold War», *International Security*, vol. 18, no. 3 (Winter 1993-1994), p. 35.

(7)

يكن مطروحًا على الولايات المتحدة من قبل. «أعتقد أنه من المدهش أن يكون لدينا للمرة الأولى منافس قوي غير قوقازي»⁽⁸⁾. والحقيقة أن هناك توجهًا كبيرًا يؤكد أن الاختلافات الحضارية أو الأيديولوجية بين الصين ومؤسسي النظام الدولي الليبرالي هي العامل الأهم في تحديد الشكل الذي ستأخذه العلاقة بينهما. فمع تزايد قوة الصين ستسعى إلى إنشاء نظام يعكس قيمها الحضارية وأيديولوجيتها السياسية المحلية وتصور دورها المناسب في العالم. كل هذا يدفعنا إلى التساؤل عن الموقف إذا كانت دولة أخرى غربية غير الصين هي المرشحة للصعود، هل كان الأمر سيثير هذا الهوس نفسه؟ وهو ما جادل في شأنه الباحث شون بريسلين (Shaun Breslin) عندما ذكر أن «الكثير من العلماء الغربيين لا يخشون فقط أن قوة جديدة آخذة في الصعود لتتحدى تفوق الولايات المتحدة، ولكن يخشون كذلك طبيعة الدولة التي تطرح هذا التحدي الجديد»⁽⁹⁾. وهو بذلك يشير إلى الطبيعة غير الليبرالية للحكومة الصينية. وهو ما يؤكد فكرة التحيز الغربي العميق تجاه صعود الصين بوصفها دولة غير غربية.

ثانيًا: حقيقة هيمنة المنظورات الغربية على حقل العلاقات الدولية

يكاد يجمع الباحثون في حقل العلاقات الدولية على أن عامي 1500 و1648 هما «تاريخان مرجعيان» في دراسات تاريخ السياسة العالمية. وغالبًا ما يُزعم أن هذين التاريخين الفاصلين الذين يمثلان معًا بداية حقبة الهيمنة الأوروبية على العالم، هما من أعطيا الشكل المادي والمؤسسي والمعياري والأساس الدستوري للمجتمع الدولي المعاصر. والملاحظ أن بناء سرد تاريخي أساسي لخمسة قرون من الهيمنة الغربية التي شددت عليها القوة الأوروبية هو السائد في حقل العلاقات الدولية تدريجيًا وبحثًا، وهو مقبول وحتى يتم الاحتفاء به بدلاً من تبني تفكير نقدي والتساؤل في شأنه. كما لاحظ باري بوزان وريتشارد ليتل أن «جميع نظريات العلاقات الدولية تقريبًا تستند ضمنياً إلى العالم بعد عام 1500 وبخاصة بعد عام 1648». لذلك من غير المستغرب أن المفهوم السائد في حقل العلاقات الدولية الحالية هو المفهوم الثنائي سواء الصريح أو الضمني للغرب مقابل «الباقى» في القوة العالمية والتسلسل الهرمي المعياري بوصفه دينامية مهيمنة في العلاقات الدولية⁽¹⁰⁾. وعليه، يدعو ليتل إلى إعادة تقييم التفكير التقليدي في دراسة العلاقات الدولية حول كيفية ظهور المجتمع الدولي المعاصر والنظام العالمي. بدءًا من مناقشة فرضية أولية مفادها أن

Tara Francis Chan, «State Department Official on China Threat: For First Time U.S. (8) Has «Great Power Competitor That Is Not Caucasian»,» *Newsweek* (5 February 2019), <<https://bit.ly/3SIhzyY>>.

Shaun Breslin, «Power and Production: Rethinking China's Global Economic Role,» *Review of International Studies*, vol. 31, no. 4 (2005), p. 738.

Shogo Suzuki, Yongjin Zhang and Joel Quirk, «Introduction: The Rest and the Rise of the West,» in: Shogo Suzuki, Yongjin Zhang and Joel Quirk, eds., *International Orders in the Early Modern World Before the Rise of the West* (New York: Routledge, 2016), pp. 1-2.

الكثير من التفكير حول النظام العالمي والمجتمع الدولي في حقل العلاقات الدولية هو في جوهره نتاج مقارنة مركزية أوروبية. ويجادل ليتل بوجود حركة واسعة جدًا تظهر في العلوم الاجتماعية تدفع نحو الاعتراف الواسع النطاق والمتزايد بأن المركزية الأوروبية كانت مستوطنة في جميع العلوم الاجتماعية. ونتيجة لذلك هناك نقاشات مهمة جدًا في هذه العلوم حول صحة وعواقب هذا الادعاء. لذلك بحسب ليتل من الواضح أنه سيكون من الغريب حقًا ألا يتم توجيه الاتهام إلى المركزية الأوروبية في مجال العلاقات الدولية⁽¹¹⁾.

يكشف الواقع أن العلاقات بين الثقافات قبل الصعود الأوروبي لا تكاد تظهر في حقل العلاقات الدولية، وهو ما يكشف عن عدد من المعتقدات الضمنية السائدة يمكن حصرها في: أولاً، اعتقاد أوروبي عميق بأن المعايير «الدولية» و«العالمية» الوحيدة التي يمكن تقاسمها بين البشر هي التي تنحدر من الغرب. ثانيًا، حقيقة أن غير الأوروبيين لا يكادون يؤدون دورًا في إنتاج المعايير «الدولية». وهو يفترض أيضًا أن غير الأوروبيين ليسوا «صانعي المعايير»، وهم موجودون فقط كأشياء مع القليل من الفاعلية التي تنتظر «التنشئة الاجتماعية» في الأعراف المنبثقة من الغرب. وبالتالي يتم تجاهل الأفكار والمعايير غير الغربية بصورة منهجية، ويتم إبرازها فقط «لتوضيح عدم توافقها مع الأفكار الغربية الويستفالية التي تجسد التسامح السياسي والديني»، وبالتالي إعادة بناء سرد التفوق الأخلاقي الغربي⁽¹²⁾.

**على المستوى العالمي ربما كانت
السمة البارزة للقرون الماضية
هي الطريقة التي تم بها دمج
معظم الأماكن في تدفقات
المعرفة التي يهيمن عليها
الأوروبيون وامتدادات أوروبا في
الخارج، مثل الولايات المتحدة.**

ويحاجج جون أغنيو (John Agnew) بأن الكثير مما يُطلق عليه اليوم «نظرية العلاقات الدولية» ما هو إلا إسقاط للأفكار الأكاديمية التي نشأت في الولايات المتحدة حول طبيعة الدولة والاقتصاد

العالمي على العالم بأسره. وهي أفكار تُؤسس مزيًا من الافتراضات الأوروبية في منتصف القرن العشرين إلى حد كبير حول الدول بوصفها جهات فاعلة وحدوية من جهة، والافتراضات الأمريكية حول الاقتصادات بوصفها ليبرالية ومنفتحة من جهة ثانية. ويؤكد أن النظرية تعكس تطبيق معايير حول أفضل السبل لنمذجة عالم يفترض أنه عدائي مستمدة من جوانب مختارة من تجربة الولايات المتحدة وقراءة أمريكية لتاريخ العالم⁽¹³⁾. لذلك يجادل أغنيو بأن «سوق الأفكار» ليس ساحة لعب متكافئة أبدًا. ويؤكد وجود جغرافيا سياسية لإنتاج المعرفة وتداولها. فالمعرفة تصبح «طبيعية» ومهيمنة أو مهمشة بالنظر إلى علاقتها بمن يقوم باقتراحها وبمكان وجوده. وفي سياق السياسة

Richard Little, «Conclusion: Eurocentrism, World History, Meta-narratives and the Meeting of(11) International Societies,» in: Suzuki, Zhang and Quirk, eds., Ibid., p. 159.

Suzuki, Zhang and Quirk, «Introduction: The Rest and the Rise of the West,» p. 5. (12)

John Agnew, «Putting China in the World: From Universal Theory to Contextual Theorizing,»(13) in: Pan and Kavalski, eds., *China's Rise and Rethinking International Relations Theory*, pp. 26-27.

العالمية فإن ما يتم التعارف على أنه معرفة «جادة» يكون مرتبطاً اجتماعياً بالطقوس والإجراءات الروتينية وممارسات التوظيف للمؤسسات التعليمية والبحثية القوية. وعلى المستوى العالمي ربما كانت السمة البارزة للقرون الماضية هي الطريقة التي تم بها دمج معظم الأماكن في تدفقات المعرفة التي يهيمن عليها الأوروبيون وامتدادات أوروبا في الخارج، مثل الولايات المتحدة⁽¹⁴⁾.

أما شارلي بلونسكي ونيفي مانشاند فيجادلان بأن المعرفة لا يتم إنتاجها دائماً بالضرورة داخل الأكاديمية، ولكن غالباً ما يتم صنعها أولاً من خلال الممارسة الاستعمارية، وبالتالي من خلال التطبيع الذي يحوّل الممارسة إلى «حقيقة» تمر من دون اعتراض من جانب منتجي المعرفة الأكاديمية. ويوضح الباحثان الطريقة التي يتم بها تغذية المعارف الاستعمارية والعنصرية ودعمها والتحقق من صحتها عبر الصمت داخل المجتمعات المعرفية الأوسع، وهي مجتمعات تكون فيها الحدود بين الأكاديميين وصانعي السياسات والشركات أكثر مرونة من الثنائية الصارمة بين الأكاديميين والممارسين⁽¹⁵⁾.

بينما جادل أشاريا بأن حقل العلاقات الدولية في الواقع ليس دولياً، حيث يمارس الاستعمار الفكري الغربي دوراً حاسماً في تطوير الحقل، الذي لا يؤثر فقط في ما يعدّ معرفة مناسبة، بل يؤثر أيضاً في ما يتم نشره. وأسباب ذلك لا تتركز بالكامل على الهيمنة المعرفية، إذ تؤدي العوامل الاقتصادية والتنموية أيضاً دوراً في ذلك. ومع ذلك تشترك كل العوامل في أصل مشترك هو العلاقات الاستعمارية. فرغم أن حقل العلاقات الدولية قد نما في العقود الأخيرة في البلدان غير الغربية وقدم إسهامات مميزة، إلا أنه لا يزال ينظر إلى هذه الإسهامات على أنها هامشية في العلاقات الدولية⁽¹⁶⁾.

وأعتقد أن حقيقة هيمنة المركزية الغربية على حقل العلاقات الدولية هي التي دفعت بوزان وليتل إلى إبراز أهمية المقاربة الشاملة للتاريخ العالمي من أجل تطوير «نظرية العلاقات الدولية»⁽¹⁷⁾. ومن ثم أهمية الدور الذي ينبغي أن يمارسه منظرو العلاقات الدولية غير الغربيين في تطوير منظور تاريخي ذي بعد عالمي حول نظرية العلاقات الدولية⁽¹⁸⁾. وهو ما يستدعي إعادة الاعتبار للتاريخ الحقيقي للعالم الحديث بكل مكوناته وفي كل المناطق، وللنظام الدولي، وذلك عبر استبعاد نزعة التحيّز المعرفي التاريخي، والتخلص من أثقال مركزية الرجل الأبيض الغربية المعرفية.

Ibid., pp. 28-29.

(14)

Jasmine K. Gani and Jenna Marshall, «The Impact of Colonialism on Policy and Knowledge(15) Production in International Relations,» *International Affairs*, vol. 98, no. 1 (January 2022), p. 13, doi:10.1093/ia/iiaab226.

Orion Noda, «Epistemic Hegemony: The Western Straitjacket and Post-Colonial Scars in(16) Academic Publishing,» *Revista Brasileira de Política Internacional*, vol. 63, no. 1 (July 2020), p. 1, <https://doi.org/10.1590/0034-7329202000107>.

Barry Buzan and Richard Little, «World History and the Development of Non-Western(17) International Relations Theory,» in: Amitav Acharya and Barry Buzan, *Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and Beyond Asia* (London: Routledge, 2010), p. 197.

Ibid., p. 214.

(18)

ويذهب الباحث غوستاف ميباور إلى أبعد من الحديث عن التحيز الغربي والمركزية الأوروبية، ليشير إلى أن حتى التعامل مع التاريخ الغربي نفسه يتم بانتقائية غريبة، حيث يجادل بأنه في كثير من نظريات العلاقات الدولية السائدة وخصوصاً في الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، يتم افتراض أن الاهتمامات والسلوكيات محددة سلفاً وبأنها عالمية، ويتم توظيف التاريخ والتحليل التاريخي لدعم هذا الافتراض. وقد انتقد بول شرودر (Paul Schroeder) هذا الموقف ووصفه بأنه يعكس ازدراءً غير واعٍ للتاريخ، وتجاهل تعقيده ودقة تفاصيله... وهو افتراض غير مدروس يزعم أن دروس التاريخ وأفكاره متاحة للجميع ويمكن أي شخص أن يتعلمها، بحيث يمكن المرء أن يذهب إلى التاريخ مثل السارق في موقع أثري غير مبال بالسياق والمعنى الأعمق، ويكون معنيًا فقط بأخذ ما يمكن استخدامه على الفور أو بيعه⁽¹⁹⁾.

رغم بدء بروز وجهات نظر مختلفة تؤكد الدور المركزي للفعاليات غير الأوروبية في تشكيل التاريخ العالمي، ما يزال الخطاب السائد في حقل العلاقات الدولية أسير الرؤية الغربية، ويحتاج إلى كثير من الجهود النظرية لتحريره من هيمنة المنظورات الغربية.

وعليه، أعتقد أن هذه العلاقات الاستعمارية ليست نتاج علاقة هيمنة في اتجاه واحد فقط، يفرض فيها الطرف القوي والمهيمن (وهو هنا الغرب) إرادته ورؤيته وفقاً لقيمه ومصالحه. ولكنها كذلك هي نتاج علاقة خضوع وتبعية، يسعى فيها الطرف التابع والضعيف (وهو هنا الأطراف غير الغربية) لتقليد الطرف المهيمن والقبول بالقواعد والمعايير التي يفرضها. لذلك تبرز الحاجة إلى مناقشة هذه العلاقة المزدوجة وتفكيكها للوصول إلى تطوير منظورات غير غربية بديلة قادرة على التحرر من هيمنة النزعة الغربية على حقل العلاقات الدولية.

ثالثاً: أسباب هيمنة المنظورات الغربية على حقل العلاقات الدولية

نشير بداية إلى أن التنظير الغربي منحاظ ثقافياً في تعامله مع تاريخ الآخر غير الغربي الذي ينظر إليه نظرة سلبية، فهو في نظره لا يحمل أي قيمة، ولا يقدم أي إضافة. ورغم بدء بروز وجهات نظر مختلفة تؤكد الدور المركزي للفعاليات غير الأوروبية في تشكيل التاريخ العالمي، ما يزال الخطاب السائد في حقل العلاقات الدولية أسير الرؤية الغربية، ويحتاج إلى كثير من الجهود النظرية لتحريره من هيمنة المنظورات الغربية.

Gustav Meibauer, «Neorealism, Neoclassical Realism and the Problem(s) of History», (19) *International Relations* (July 2021), p. 1, <<https://doi.org/10.1177/00471178211033943>>.

وتؤكد الباحثة أوريون نودا أن المعرفة الغربية متأصلة جداً في حقل العلاقات الدولية بوجه عام، إلى درجة أنه من الصعب في كثير من الأحيان الإشارة إلى المعارف غير الغربية فيها. لقد هيمنت العلاقات الاستعمارية على العلاقات الدولية وأطرتها بما في ذلك إنتاج المعرفة. فالأمر متروك للمفكرين والعلماء والمهنيين والكيانات الغربية لتحديد ما هو مقبول «عالمياً» كمعرفة صالحة أو حتى مشتركة. بينما يتم وصف جميع أشكال المعرفة التي تختلف عن القواعد الغربية على نحو مزعج بأنها «بديلة»، وهو ما يعني أنها ليست معرفة رسمية وصالحة. وبالتالي فإن المعارف المحلية لا تحظى بأي اعتراف يذكر. وبحسب نودا يظهر تفسيران محتملان لسبب انتشار المعرفة الغربية على حساب المعرفة غير الغربية. من ناحية، فإن الحجة الأكثر شيوعاً لما بعد الاستعمار هي أن المعرفة الغربية هي المهيمنة بسبب العلاقات غير المتكافئة بين الدول الغربية وغير الغربية. حيث يتم تحويل هذه التباينات إلى إنتاج المعرفة، وهو ما يعكس الاختلافات الخيالية البحتة بين نوعي المعرفة. من ناحية أخرى يشير منتقدو دراسات ما بعد الاستعمار إلى أن التدقيق العلمي البحت هو ما يفصل بين الاثنين. مشكلة هذه الحجة ذات شقين: أولاً، إن فكرة التدقيق العلمي هي بالفعل بناء اجتماعي قائم على العلاقات الاستعمارية؛ فنظرية المعرفة العلمية تساوي النظام المعرفي الغربي. ثانياً، إن فكرة المعرفة الصالحة علمياً، التي غالباً ما ترتبط بالمعرفة الغربية هي نتاج سنوات من الرعاية والاستثمار، وهما عاملان لم تستطع البلدان غير الغربية تطويرهما بسبب ماضيها الاستعماري⁽²⁰⁾.

ويحاجج جان كاشيغا (Jean Kachiga) بأنه كان للزمان والمكان والسياق التاريخي لظهور حقل العلاقات الدولية ونظرياته النتائج التالية: أولاً، نظراً إلى أن حقل العلاقات الدولية نشأ تاريخياً في سياق غربي محدد، فقد أنتج تحليلاً يعكس كلاً من تجارب وهوية أولئك الذين يتصرفون (الفاعلون السياسيون) وكذلك أولئك الذين يقومون بالتنظير (العلماء). وينتمي إلى هويتهم تاريخ طويل الأمد لوجهات نظر الحضارة تجاه العالم، والمعايير الثقافية، والممارسات العرفية إضافة إلى التراث الفكري للبحث المعرفي المتجذر في المنطق التصنيفي والعقلاني والوضعي والمادي والاستنتاجي. وبالتالي يجب أن تعكس ممارسة العلاقات الدولية وتنظيرها هذا السياق الفكري. ثانياً، النتيجة الثانية لظهور نظرية العلاقات الدولية في الغرب هي أنها تعكس في محتواها ومنظورها الهيمنة الغربية على الشؤون الدولية. وبالتالي فإن أي تآكل لمثل هذه الهيمنة سيفتح الشؤون الدولية على آفاق جديدة. وعملية التآكل جارية. فشرق آسيا هي المنطقة التي يتزايد نصيبها من النفوذ في الشؤون العالمية، مستفيدة من التآكل الغربي... بدأت شرق آسيا الآن في الانتقال إلى مركز ثقل الشؤون العالمية والتعبير عن الحاجة إلى منظور مختلف⁽²¹⁾. لذلك وبحسب كاشيغا تبرز الحاجة إلى عولمة تنظير العلاقات الدولية، وهذا يعني ضمناً إدخال جميع وجهات النظر المألوفة وغير المألوفة. لم يكن عدم الإلمام بالمنظور الثقافي ضاراً بالغرب، الذي نجح في نشر منظوره

Noda, «Epistemic Hegemony: The Western Straitjacket and Post-Colonial Scars in Academic Publishing.» p. 3.

Jean Kachiga, *The Rise of China and International Relations Theory* (New York: Peter Lang, 2021), pp. 2-3.

إلى الخارج. لكنه في المقابل كان ضارًا بالفكر غير الغربي. الذي وُصف بأنه غير مألوف، وتم رفض البعض منه. اليوم وعلى عكس الحقبة الكولومبية، لم يعد عدم الإلمام بالثقافات والمجتمعات الأخرى ذريعة؛ فالثقافات مألوفة بعضها لبعض. وثقافات اليوم أقل قبولًا بالفصل، ناهيك بالرفض المسبق. هذا يعني أن نظرية العلاقات الدولية تتوجه لتصبح عالمية. الشرط الوحيد لضخ المنظور الثقافي في التنظير هو العقبات الأنطولوجية والمعرفية⁽²²⁾.

في الواقع تساءل أميتاف أشاريا وباري بوزان عن سبب عدم وجود نظرية علاقات دولية غير غربية. وجاء جزء من ردهما عن هذا التساؤل عبر استحضار سوسيولوجيا أول ويفر (Ole Weaver) عن حقل العلاقات الدولية، حيث يعكس الإنتاج الأكاديمي في مجال العلاقات الدولية توزيع القوة والثروة. وهو ما يشرح تركيز الإنتاج الأكاديمي في حقل العلاقات الدولية في الغرب (أمريكا الشمالية وبدرجة أقل في أوروبا الغربية)⁽²³⁾.

بل هناك من الباحثين من ذهب إلى أبعد من ذلك في تفسير هيمنة المركزية الغربية على الحقل، حيث يجادل راندولف بيرسود (Randolph Persaud) بوجود توافق بين الأكاديمية الغربية والأنظمة السياسية يُجسده بوجه خاص «حقل العلاقات الدولية» الأمريكي، ويتحدى التظاهر بالحياد في التنظير الذي تقوده الولايات المتحدة، داعيًا إلى الاعتراف بأنه أيديولوجي ضمناً. علاوة على ذلك، فإن الطابع الأيديولوجي على وجه التحديد هو الذي يجعل الأكاديميين «مفيدين» ويسمح لهم بالانتقال بسلاسة إلى أدوار السياسة. وهكذا وبحسب بيرسود فإن خدمتهم كممارسين تعمل كقناة رئيسية لتلك الأيديولوجيات للانخراط في السياسة... كما يضيف بيرسود أنه بخلاف أولئك الذين يشغلون مناصب، هناك أمثلة متعددة عن الأكاديميين الذين عملوا كمستشارين للحكومات، متمسكين بصورة غير مباشرة بمبادئ الإمبريالية تحت ستار «الاستراتيجية الكبرى» أو «النظام الدولي الليبرالي»⁽²⁴⁾. بل أكثر من ذلك وكما تحاج الباحثتان ياسمين جاني وجيني مارشال فإن الأوساط الأكاديمية ليست حصناً للاستقلالية الفكرية، ولكنها تسمح على نحو متزايد في تحديد معايير وأهداف البحث من قبل الممارسين وأولوياتهم. عندما يكون لهؤلاء الممارسين مصالح خاصة (كما هو مرجح في كثير من الأحيان حتى لو لم يكن الأمر كذلك دائماً) في الوضع الراهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يدعم التمييز المنهجي ضد المجتمعات المهمشة، فإن احتمالية حدوث تغيير عميق الجذور على المدى الطويل تصبح خافتة⁽²⁵⁾.

ويجادل آشورث بأن حقل العلاقات الدولية أعطى أهمية لا داعي لها لصانعي السياسات من شمال العالم الذين دافعوا في الواقع عن الإمبريالية والعنصرية، ليس فقط في البحث والتدريس، ولكن أيضاً من خلال الترحيب بهم في الأكاديمية. وهكذا مثلما كان الأكاديميون الذين ينتقلون إلى

Ibid., p. 48.

(22)

Ibid., pp. 40-41.

(23)

Gani and Marshall, «The Impact of Colonialism on Policy and Knowledge Production in(24) International Relations,» p. 10.

Ibid., p. 12.

(25)

عالم السياسة قنوات لنقل الأفكار إلى الواقع العملي، فإن العملية تعمل أيضًا في الاتجاه المعاكس، عندما يكون الممارسون - غالبًا أولئك الذين شرعوا أو أشرفوا على الحروب الفظيعة والانقلابات والعقوبات الاقتصادية المنهكة - مدعويين إلى تقلد الكراسي في أقسام العلاقات الخارجية والعلوم السياسية البارزة⁽²⁶⁾.

والحقيقة أن كل هذا يكشف عن التواطؤ التاريخي والمستمر بين منتجي المعرفة في حقل العلاقات الدولية بوجه خاص وصانعي السياسات في دعم الأنظمة الإمبريالية والعرقية. بل أكثر من ذلك هناك حتى من يذهب إلى أبعد من ذلك ليطرح إشكالية العلاقة بين الأكاديمي والسياسي في الولايات المتحدة، إذ كثيرًا ما أثرت فكرة أن الحقل الأكاديمي في الولايات المتحدة ومن خلال المقاربات والنظريات التي يطورها يقوم بتبرير ممارسات رجال السياسة، ويضفي نوعًا من الصدقية والعلمية على قرارات السلطة السياسية. وكمثال عن ذلك يرى ديفيد أورسي أن هنتنغتون في مقاله صدام الحضارات كان أكثر اهتمامًا بتقديم المشورة للنخبة السياسية الأمريكية، بدلًا من المساهمة في الفهم النظري للشؤون الدولية⁽²⁷⁾.

حقز تحييز نظريات العلاقات الدولية للمنظورات الغربية بروز جهود علمية لتجاوزه، وكان سببًا في وجود مجال دراسات ما بعد الاستعمار الذي سعى لتحليل العالم بمجموعة من العدسات مع التركيز على ثلاثة اختلافات رئيسية بين المستعمرين والمستعمرين.

وباستخدام مقولات فوكو التي يجادل فيها بأن المعرفة مرتبطة جوهريًا بالسلطة، بمعنى أن الأولى هي مظهر وممارسة للأخيرة، وعند نقلها إلى الفكرة الحالية لإنتاج المعرفة «الصالحة»، فإنها تكشف التأثير الهائل للمركزية الأوروبية والمعارف الغربية⁽²⁸⁾. وهو ما حاولت الباحثة ميمونة سجاد تأكيده، ففي رأيها ترتبط المعرفة ارتباطًا وثيقًا بالسلطة. حيث يحتكر الأقوياء الفكر العلمي ويضعون أنفسهم في دور المحدد له⁽²⁹⁾.

Ibid., pp. 15-16.

(26)

Davide Orsi, «The «Clash of Civilizations» and Realism in International Political Thought,»(27) in: Davide Orsi, *The «Clash of Civilizations» 25 Years On: A Multidisciplinary Appraisal* (Bristol, England: E-International Relations Publishing, 2018), p. 6.

Noda, «Epistemic Hegemony: The Western Straitjacket and Post-Colonial Scars in Academic Publishing,» p. 2.

Memoona Sajjad, «A «Non Western» Reading of the «Clash of Civilizations» Theory:(29)

Through the Eyes of «the Rest»,» *International Journal of Political Science and Development*, vol. 1, no. 2 (October 2013), p. 53.

رابعاً: بدايات التأسيس لنظرية غير غربية في العلاقات الدولية

حفّز تحيُّز نظريات العلاقات الدولية للمنظورات الغربية برونز جهود علمية لتجاوزه، وكان سبباً في وجود مجال دراسات ما بعد الاستعمار الذي سعى لتحليل العالم بمجموعة من العدسات مع التركيز على ثلاثة اختلافات رئيسية بين المستعمرين والمستعمرين هي: (1) الاختلافات المكانية والجغرافية بين المستعمر والمستعمر؛ (2) الاختلاف في الواقع المادي والاقتصادي بين المجموعتين؛ (3) الاختلافات التخيلية الحاسمة بينهما⁽³⁰⁾. غير أن هذه الجهود بقيت مرتهلة للأعمال التأسيسية الغربية ومرجعياتها المختلفة على نحو جعلها غير قادرة على بلورة أطر نظرية بديلة ومستقلة.

هنا أشير إلى رأي طرحه ليتل يؤكد فيه أنه مثلما كان لصعود أوروبا تأثير قوي في صعود المركزية الأوروبية في العلوم الاجتماعية، فإن التراجع المفترض للغرب كان له القدر نفسه من الأهمية في العلوم الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين؛ فهو بالتأكيد أحد العوامل التي شجعت علماء الاجتماع على تحدي أو رفض المنظور الأوروبي المركزي حول التنمية العالمية⁽³¹⁾. وفعلاً يبدو أن صعود الصين قد شجع الباحثين على الانخراط في التفكير لتطوير منظور غير غربي بديل، وحررهم من الارتهان للرؤية الغربية في تفسيراتهم للتحويلات التي يشهدها العالم.

وهي الفكرة نفسها التي يشير إليها أشاريا بصيغة مختلفة، حيث يعتقد أن الاهتمام بالحضارات ودراستها في السياسة العالمية أمر مرحب به، ويمكن أن يثري دراسة وتحليل السياسات والنظام العالمي، وبخاصة أن عصر هيمنة الحضارة الغربية يقترب من نهايته، مقابل نهضة قوية حضارية أخرى وظهورها من جديد (وبخاصة الصين والهند حيث يتسارع صعودهما). فالعالم اليوم بحسب أشاريا متعدد بطبيعته وهو عالم متعدد الحضارات. لم يعد بإمكان المرء فيه فهم الشؤون العالمية من خلال هيمنة الحضارة الغربية⁽³²⁾.

كما أشار بوزان وليتل إلى ضرورة وجود علاقة قوية بين تخصصات العلاقات الدولية والتاريخ⁽³³⁾. وهو بالتأكيد أمر مهم وضروري لبناء النظرية. لكن المشكل يطرح هنا بخصوص مع أي تاريخ تكون هذه العلاقة؟ هل تكون فقط مع التاريخ الأوروبي على النحو السائد وهو ما يكرس المركزية الأوروبية الغربية. وهو ما أكده بوزان وليتل في أن مفاهيم النظام الدولي متحيزة، ومستقاة بصورة كبيرة من التجربة الأوروبية التي ارتبطت بنظام الدولة الأمة الويستفالي⁽³⁴⁾، أم

Noda, Ibid., p. 1.

(30)

Little, «Conclusion: Eurocentrism, World History, Meta-narratives and the Meeting of(31) International Societies,» p. 160.

Amitav Acharya, «The Myth of the «Civilization State»: Rising Powers and the Cultural(32) Challenge to World Order,» *Ethics and International Affairs*, vol. 34, no. 2 (Summer 2020), pp. 152-153.

Barry Buzan and Richard Little, «The Idea of «International System,» *International Political(33) Science Review*, vol. 15, no. 3 (July 1994).

Ibid.

(34)

يتم توسيع العدسة للنظر في تاريخ غير أوروبي يشمل مناطق أخرى في العالم كما يطمح له أنصار مشروع النظرية غير الغربية في العلاقات الدولية؟

لقد تميزت أصول حقل العلاقات الدولية عام 1919 بتوجه النخب الحاكمة الأنغلوأمريكية عبر المؤسسات التعليمية إلى إنتاج معرفة أكاديمية تضيي الشرعية على توسعها الإمبريالي وإرشاده. لهذا السبب، كما يجادل شميدت، «اتسم التخصص الأكاديمي بهيمنة بريطانية، ومركزية أمريكية خاصة. كما رأينا منذ نشأته، فقد سار تطور العلاقات الدولية مع المشروع الإمبريالي للغرب الليبرالي بعد الحرب العالمية الأولى⁽³⁵⁾. لذلك سيطر العلماء الغربيون والمعارف الغربية على العلاقات الدولية. وقد اشتهر ستانلي هوفمان بإطلاقه تسمية العلوم الاجتماعية الأمريكية على العلاقات الدولية، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن

إن المسار البديل المطروح اليوم يرسخ لانقسام ثنائي بين «نظرية علاقات دولية غربية مهيمنة» مقابل «نظرية علاقات دولية غير غربية ناشئة». وهو بذلك يؤسس لثنائية غير متجانسة. ليستمر حقل العلاقات الدولية أسيراً للتحيز والاختزال والعنصرية.

القضايا التي يعالجها حقل العلاقات الدولية تنشأ من الولايات المتحدة وتوجّه على نحو رئيسي نحو الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك تحاكي العلاقات الدولية بعض السمات «الأمريكية أساساً»⁽³⁶⁾. ونتيجة لذلك تعتقد أوريون نودا أن حقل العلاقات الدولية مقيد بـ «سترة غربية ضيقة» وتقصد بها نشوء فخ معرفي يتجاهل جميع القيم والمعارف غير الغربية، إما بتصنيفها على أنها ثانوية وأما بعدم الاعتراف بها تمامًا. كما تشير إلى القبول الغربية التي تنكر وتهمش المعرفة غير الغربية نتيجة للإمبريالية المعرفية الغربية والعلاقات الاستعمارية⁽³⁷⁾. ويحاج لينغ بأن هيمنة الرؤية الغربية تعكس تاريخًا من

«العنف المعرفي» الذي ارتكب في العالم، والذي يرقى إلى «قتل المعرفة». ويقدم حقل العلاقات الدولية دليلاً على ذلك، حيث يعاني ثلاثة مواطن قصور معرفية هي: (1) فشل الحقل في الوصول إلى كيفية فهم الملايين خارج عالم ويستفاليا للسلطة والسياسة. (2) لا يمكنه الاستفادة من الرؤية القديمة، التي تشكلت في مناطق أخرى من العالم. (3) يظل الحقل جاهلاً بنفسه، بسبب وقوعه في فخ الهيمنة والغطرسة⁽³⁸⁾.

Ferran Perez Mena, «The Trap of Diversity: What Constitutes «Non-Western IR Theory?»», (35) E-International Relations (8 May 2020), p. 3, <<https://bit.ly/3CCxhuI>>.

Noda, «Epistemic Hegemony: The Western Straitjacket and Post-Colonial Scars in Academic Publishing», p. 4.

Ibid., p. 2.

(37)

Ling, «Heart and Soul for World Politics: Advaita Monism and Daoist Trialectics in International Relations», p. 42.

(38)

وقد عرف حقل العلاقات الدولية خلال العقد الماضي ظهور محاولات للتأسيس لنظرية غير غربية للعلاقات الدولية. وبرز ضمن هذه الجهود العمل الأساسي لأشاريا وباري بوزان الصادر سنة 2009 بعنوان: **نظرية العلاقات الدولية غير الغربية: وجهات نظر حول آسيا وخارجها**، الذي شكل نقطة تحول في هذه المحاولات⁽³⁹⁾. لكن على الرغم من الجهود الترحيبية لتعزيز التنوع الثقافي لإنتاج مشاريع نظرية تسعى إلى تجاوز الأصول «الغربية» و«الإمبريالية» للحقل، فهي سقطت في دينامية خطيرة تتبع من الأصول الإمبريالية للحقل وهي إعادة ترسيخ الثقافة كبناء. وقد حذر هوريل (Hurrel) من فخ التنوع، حيث يرى أن مشروع «العلاقات الدولية العالمية» (Global IR) والعلاقات الدولية غير الغربية يحمل مخاطر حقيقية لأنه «يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تداخل ثقافي وإقليمي قد يعمل على إعادة إنتاج مركزية عرقية يزعم أنه يتحداها⁽⁴⁰⁾، بحيث تتشكل في الحقل ثنائية «غربي/غير غربي» تعيد الاعتبار إلى الغرب ككيان قائم وثابت له أسبقيته وأوليته، مقابل «غير الغرب» ككيان جديد يتحدى الكيان القائم. وهكذا يتم إنتاج هذا المشروع فقط في المجتمعات غير الغربية بينما تستمر النظريات الغربية كخطاب مهيم من مرجعي يمثل خطأً موجهاً لكل الكتابات والنقاشات النظرية داخل حقل العلاقات الدولية.

ومن المفارقات التي يطرحها هذا المشروع أنه استمر في تبني منطق التناقض بين التجريبية (المادية) والحكم الأخلاقي (الديني-المثالي)، وهي السمة الرئيسية لـ «الفكر الاجتماعي الناطق باللغة الإنكليزية» الذي أسس للخطاب الإمبريالي الغربي السائد. وبالتالي لم ينجح في تجاوز الأصول «الإمبريالية» أو «الغربية» للتخصص. على العكس من ذلك فإن تفسير التنظير غير الغربي عزز منطلقات الخطاب المهيم. في ضوء ذلك فإن التحدي الرئيسي الذي يجب على تخصص العلاقات الدولية معالجته هو إرث «الإمبريالية الثقافية الغربية»⁽⁴¹⁾.

وهنا يجب الانتباه إلى أن المسار البديل المطروح اليوم يرسخ لانقسام ثنائي بين «نظرية علاقات دولية غربية مهيمنة» مقابل «نظرية علاقات دولية غير غربية ناشئة». وهو بذلك يؤسس لثنائية غير متجانسة. ليستمر حقل العلاقات

إن طرح المشروع الفكري الناشئ والطموح الذي برز خلال السنوات الأخيرة للتعريف بالمنظورات غير الغربية للسياسة الدولية في العقدين الأخيرين ما هو إلا انعكاس لحقيقة بدايات تراجع الهيمنة الغربية من جهة وصعود قوى جديدة من خارج الفضاء الغربي في المسرح الدولي من جهة أخرى.

Acharya and Buzan, *Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and Beyond Asia* (39)

Mena, «The Trap of Diversity: What Constitutes «Non-Western IR Theory?»», p. 1. (40)

Ibid., p. 2. (41)

الدولية أسيراً للتحيز والاختزال والعنصرية. وهو ما دفع الباحث فرّان بيريز مينا ليحاج بوجود ارتباط غير نقدي مع «التنوع الثقافي» في تخصص العلاقات الدولية، والذي تم تلخيصه من خلال تطوير «نظرية غير غربية للعلاقات الدولية»، لم تنجح في تجاوز الأصول «الإمبريالية» أو «الغربية» للتخصص. بل على الضد من ذلك فإن تفسير إنتاج الفكر الدولي غير الغربي على أنه المعرفة التي تنتجها المجتمعات غير الغربية عزز أنماطاً جديدة من الأصولية. وهو ما أنتج ما سمّاه الباحث «فخ التنوع» في العلاقات الدولية. لهذا السبب يجب فهم النمط الذي تتجسد فيه «نظرية العلاقات الدولية غير الغربية» على أنه نموذج لحقل «سياسات الهوية»، وصراع من أجل تمثيل الكيانات الثقافية المهمشة، بدلاً من كونه تحدياً نظرياً حقيقياً يشك في أسس حقل العلاقات الدولية الإمبريالية. وللتغلب على هذا الفخ جادل الباحث بأنه من المهم التفكير في ما يكون «نظرية العلاقات الدولية غير الغربية». وعرض منهجاً مادياً يفهم إنتاج الفكر الدولي غير الغربي كنتيجة للتجربة الهيكلية للدول المتنافسة التي هي جزء لا يتجزأ من الهيكل التاريخي الأوسع⁽⁴²⁾.

وأزعم أن طرح المشروع الفكري الناشئ والطموح الذي برز خلال السنوات الأخيرة للتعريف بالمنظورات غير الغربية للسياسة الدولية في العقدين الأخيرين ما هو إلا انعكاس لحقيقة بدايات تراجع الهيمنة الغربية من جهة وصعود قوى جديدة من خارج الفضاء الغربي في المسرح الدولي من جهة أخرى. فالذي يحدث هذه المرة مختلف حقاً، حيث يحاج الباحثان ألكسندر كولي ودانيال نيكسون بأن «القوى التي سمحت للولايات المتحدة بالتفوق وجعلت الهيمنة الأمريكية متينة جداً هي نفسها اليوم التي تقود اليوم لتراجعها، حيث مكنت ثلاثة تطورات في النظام الذي قاده الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة من بروز لحظة تفرّد الولايات المتحدة، هذه التطورات الثلاثة هي: أولاً، مع هزيمة الشيوعية لم تواجه الولايات المتحدة أي مشروع أيديولوجي عالمي كبير يمكن أن ينافسها. ثانياً، مع تفكك الاتحاد السوفياتي وانهارت البنية التحتية المرافقة للمؤسسات والشراكات التي أسسها، كانت الدول الضعيفة تفتقر إلى بدائل مهمة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين عندما يتعلق الأمر بتأمين الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي. وثالثاً، كان الناشطون والحركات عبر الوطنية ينشرون القيم والمعايير الليبرالية التي عززت النظام الليبرالي. والملاحظ اليوم أن هذه الديناميات نفسها انقلبت ضد الولايات المتحدة، حيث خلقت حلقة مفرغة تؤدي إلى تآكل القوة الأمريكية لتحل محل الدورات السابقة التي عززت قوتها في السابق. فمع صعود قوى عظمى مثل الصين وروسيا برزت مشاريع غير ليبرالية تنافس النظام الدولي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة. وهو ما وفر للبلدان النامية - وحتى الكثير من البلدان المتقدمة - رعاة جددًا يمكن أن يكونوا بديلاً من الرعاة الغربيين. وتضغط الشبكات عبر الوطنية غير الليبرالية ضد قواعد وأصول النظام الدولي الليبرالي. باختصار القيادة العالمية للولايات المتحدة ليست في حالة تراجع فحسب، بل إنها تتفكك كذلك. وهذا التراجع ليس دورياً ولكنه دائم⁽⁴³⁾. وهذا يؤكد ما جادل به أشاريا وبوزان حيث أشارا إلى أن تطوير نظرية العلاقات الدولية يرتبط على نحو وثيق بالأحداث المهمة والتحويلات التكنولوجية في السياسة

العالمية⁽⁴⁴⁾. والأكد أن محاولات التنظير خارج السياقات الغربية جاءت لتردم الفجوة التي خلقها تحيُّز الرؤية الغربية واختزاليها من جهة، ولتعكس من جهة أخرى ما جادل به غراهام أليسون بتشكيل فخ ثيوسيديتس (Thucydides Trap) الناتج من متلازمة القوة الصاعدة (Rising Power Syndrome) (وهي هنا الصين التي تبحث عن تأكيد الذات) ومتلازمة القوة الحاكمة (Ruling Power Syndrome) (وهي هنا الولايات المتحدة الخائفة من تراجع مكانتها)⁽⁴⁵⁾.

ويحاج أندرو هوريل بأن معظم التغيير في السياسة العالمية هو تدريجي ومتصاعد. كان هناك تآكل طويل الأمد للهيمنة الغربية على المجتمع الدولي. فالمجتمع الدولي اليوم هو أكثر عالمية من السابق ليس فقط من حيث العولمة الاقتصادية، ولكن أيضاً من حيث قدرة مجموعة أوسع كثيراً من الدول والمجتمعات على التعبئة والتعبير عن قيمهم ومصالحهم ومعارضة سياسات قوى النظام الغربي القديمة بقيادة الولايات المتحدة. إن قدرة الولايات المتحدة على إعادة تأكيد هيمنتها من جانب واحد واستخدام قوتها العسكرية القسرية وغيرها لتحقيق أهدافها أصبحت محدودة وستظل محدودة⁽⁴⁶⁾.

خاتمة

الأصل في العلاقات الإنسانية بصفة عامة وفي العلاقات الدولية بوجه خاص هو التعدد والتنوع، ومرد ذلك تعدد الفاعلين واختلاف رؤاهم الفكرية وخلفياتهم الحضارية والأيدولوجية وتنوع ظروفهم وبيئاتهم. غير أن هناك عوامل حالت دون تحقيق هذا التعدد والتنوع لتبرز حالة هيمنة غربية على حقل العلاقات الدولية تقوم على الاختزالية والتحيز وحتى على العنصرية. وهي حقيقة يجب أن نعترف بها للأسف، فإنتاج المعرفة الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية متحيز، ومكسر لخطاب غربي عنصري إقصائي. ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- إن حقل العلاقات الدولية نشأ في بيئة دولية كانت تتميز بهيمنة علاقات استعمارية إمبريالية، وهو ما انعكس على طبيعة المعرفة التي جاءت لتبرر تلك العلاقات. واعتمدت لتحقيق ذلك على سردية تاريخية غربية في إنتاج معايير وقيم تحكم النظام الدولي المبني بما يتوافق مع مصالح القوى الغربية المهيمنة.

- إن تهميش تاريخ وحضارات العوالم غير الغربية في حقل العلاقات الدولية يعكس علاقة غير متوازنة نشأت بين طرف مهيمن يريد أن يفرض قيمه ومعاييره وتحقيق مصالحه، وينظر إلى قيم الآخر المختلف نظرة دونية، وأطراف خاضعة لا تملك أدوات التأثير اللازمة، منبهرة بتفوق الحضارة

Amitav Acharya, Barry Buzan, «Why Is There No Non-Western International Relations(44) Theory?: An Introduction,» *International Relations of the Asia- Pacific*, vol. 7, no. 3 (September 2007), pp. 287-312.

Graham Allison, *Destined For War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* (45) (Boston, MA: Houghton Mifflin Harcourt, 2017).

Andrew Hurrell, «Rising Powers and the Emerging Global Order,» in: John Baylis, Patricia(46) Owens and Steve Smith, *The Globalization of World Politics*, 8th ed. (New York: Oxford University Press, 2020), p. 92.

الغربية ولها قابلية للتقليد والخضوع. وهو ما أدى إلى نشوء مركز مهيم يحتكر إنتاج الأدبيات في هذا الحقل يجسده الغرب، وعدد من الهوامش التابعة والمرتبطة بهذا المركز تستهلك ما يتم إنتاجه في المركز، وتقوم في أحسن الحالات بتقليده وإعادة تدويره فقط ويضم باقي العوالم.

- إن إنتاج المعرفة في الغرب ليس محايداً دائماً، وإنما يعكس في أغلب الأحيان مصالح محترفي السياسة وممارسيها في السلطة، ليأتي بعدها دور منتجي المعرفة لتبريرها عبر إضفاء الطابع العلمي والأكاديمي عليها. هنا تبرز بوجه خاص مسألة العلاقات الملتبسة بين السياسي والأكاديمي التي تطرح قضايا الحياد المعرفي والنزاهة والاستقلالية على المحك.

- إن العوامل الاقتصادية والتنموية أدت دوراً مؤثراً في هيمنة المنظورات الغربية في حقل العلاقات الدولية، فوفقاً لقاعدة «أن من يعطي يسود» التي طورها برودال استطاع الغرب أن يسود عبر نجاح نمودجه الاقتصادي التنموي الذي ساعد على تسويق قيمه ومعاييره ورؤيته للعالم.

وقد نتج من هذه الهيمنة عجز المنظورات الغربية عن فهم واستيعاب الحركات الجديدة التي تخترق النظام الدولي وتدفع نحو إعادة تشكيله وفقاً لقواعد وأسس جديدة، وخصوصاً ما تعلق بصعود قوى جديدة كالصين والهند وحتى تركيا، وهي كلها فواعل من خارج العالم الغربي تملك موروثاً حضارياً مختلفاً وتحمل رؤى وقيماً ومعايير ومصالح مغايرة لتلك التي استمرت مهيمنة على حقل العلاقات الدولية.

لذلك برزت الحاجة اليوم إلى دعم وتطوير الاتجاهات الجديدة التي تسعى لتطوير منظورات من خارج السياق الغربي، عبر التنقيب أكثر في تاريخ الحضارات غير الغربية، والبحث في دور القيم غير الغربية، وإنتاج كتب تدريسية لطلاب الجامعات وإطلاق برامج بحثية وأقسام للدراسات العليا متخصصة في المنظورات غير الغربية تسهم في تكوين جيل جديد من الطلاب والباحثين متفتحين على العوالم غير الغربية، واكسابهم القدرة على البحث في العلاقات الدولية خارج الكتابات والسياقات الغربية.

ويبدو أن التراجع المفترض للولايات المتحدة وصعود بعض القوى غير الغربية وخصوصاً الصين، التي تعافت من تداعيات قرن الإذلال الذي عاشته، قد يدفع نحو صعود مرجعيات جديدة غير غربية تزاخم المركزية الأوروبية وهيمنة المنظورات الغربية. فكما كان لصعود أوروبا دور في هيمنة المركزية الأوروبية في العلوم الاجتماعية، سيكون لصعود الصين وغيرها من القوى غير الغربية دور في تحرير هذه العلوم وخصوصاً العلاقات الدولية من هيمنة المنظورات الغربية.

لكن في المقابل، يجب التنبيه إلى خطر الوقوع في المحذور بأن تنحرف هذه الجهود عن غاياتها التي تستهدف تحقيق التنوع والتعدد في الحقل، لنكون في صدد بدايات عملية استبدال وإحلال هيمنة غربية تقليدية بهيمنة شرقية جديدة؛ تعكس دورة جديدة للصراع الدولي وإعادة توزيع القوة، وتأخذ فيها المواجهة الفكرية والسياسية والاقتصادية بين قوى صاعدة وجلها في آسيا من جهة، ودول تحاول الحفاظ على هيمنتها وتفوقها وهي دول غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى حيزاً مهماً. لكن يتم إخفاء هذا الصراع وتبريره بتنظير جديد يسوق لنموذج جديد للهيمنة □

النظام الاقتصادي واستشراف المستقبل العربي: الاشتراكية الجديدة

صبري زاير السعدي(*)

خبير ومستشار اقتصادي عربي.

أولاً: المبادرة المضيئة: مناهضة الرأسمالية وتحديث الاشتراكية

في استشراف المستقبل العربي، الذي يستحق الاهتمام والتقدير، ويثير الجدل الفكري، مبادرة المفكر علي محمد فخرو (المبادرة)، رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية (المركز)، بعنوان «نحو نموذج اقتصادي عربي جديد» حيث التشديد على أولوية الاقتصاد مقابل السياسة، والدعوة إلى إعادة تقييم التجارب الاشتراكية العربية الماضية، وحفز البحث في «نظام اقتصادي اشتراكي عربي» بتسمية «الاشتراكية العربية التعاونية»، وذلك بهدف الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية الغائبة في البلدان العربية⁽¹⁾. وضمناً يعني الهدف أيضاً، أن العمل بنظام اقتصادي واحد في البلدان العربية يؤدي في النهاية إلى الوحدة السياسية المستهدفة. والواضح، أن الضرورة الموضوعية لـ«المبادرة» قد ترسخت أسبابها في واقع تراجع الاقتصادات العربية، وبدرجات متباينة، مقارنةً بإنجاز الاقتصادات الناهضة والنامية خلال العقود الماضية بمعايير النمو حيث ضالة الطاقات الإنتاجية وانخفاض الإنتاجية، وانحسار القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، وضعف البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية⁽²⁾، والتخلف في توطين التكنولوجيا المتقدمة، وانتشار الفقر وارتفاع البطالة، وتجذر التباين الخطير في توزيع الدخل

sabricsultant@gmail.com

(*) البريد الإلكتروني:

(1) انظر: علي محمد فخرو، «نحو نموذج اقتصادي عربي جديد»، المستقبل العربي، السنة 44، العدد 518

(نيسان/أبريل 2022).

(2) ليس معبراً للنمو الاقتصادي معيار الناتج المحلي الإجمالي حين يسهم «ريح» صادرات الموارد الطبيعية من

النفط الخام والغاز في تمويل النشاط الاقتصادي المحلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي، الحكومي والخاص، والاستيرادات المتزايدة، ومن دون استثماره في التوسع في الطاقات الإنتاجية القادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

والثروات. والواضح أيضًا، أن «المبادرة» تؤكد أهمية تحديث منطلقات «المشروع النهضوي العربي» (المشروع 2010)⁽³⁾.

وإذ استهدفت «المبادرة» نقدَ التجارب الاقتصادية العربية الرأسمالية الراهنة والاشتراكية في الستينيات والسبعينيات، فإنها تتيح فرصة النقد الموضوعي «المنتج»، ومن دون أيديولوجيا مسبقة، لأسس وفرضيات النظريات الرأسمالية والاشتراكية بصورة عامة. هذه مهمة جوهرية جدًا، والبحث فيها يتطلب تقديم النظام الاقتصادي البديل. وهدفُ هذه المقالة هو الاستفادة من هذه الفرصة.

صحيح أن فعل الاقتصاد، أي: تلبية حاجات الفرد والمجتمع المتزايدة من المنتجات باستخدام الموارد المحدودة، هو مدخل التغيير في السياسة، أي، التأثير في معايير إدارة المصالح الاقتصادية المتعددة للمواطنين وللمجتمع. فأزمات الاقتصاد تؤدي تأثيراتها نحو تغيير السلطة السياسية الحاكمة بسبب فشلها في تأمين مصالح المواطنين والمجتمع، كما هو واضح في تاريخ الحكومات تحت تأثير الأزمات الاقتصادية في التجارب الرأسمالية والاشتراكية المختلفة. ومع إدراك أهمية معالجة المشكلات الاقتصادية العملية، فإن المراجعة الجذرية لهذه المشكلات تبدأ بنقد فرضيات النظريات الاقتصادية الخاصة بعوامل ودينامية الإنتاج وتفسير قيمة المنتجات وأنماط توزيع فائض (أرباح) بيع المنتجات بين عناصر الإنتاج المتعددة. فالكتابات والتحليلات الاقتصادية الوصفية والمهنية السائدة، تتناول مظاهر العمل بهذه النظريات كدور الدولة والقطاع الخاص في الاقتصاد، وفعالية آليات السوق الحرة في تحديد الأسعار وتعبئة الموارد، ومدى ملاءمة السياسات الاقتصادية لخصائص الاقتصادات الوطنية ومواردها. وهذه موضوعات ذات قيمة عملية وضرورية في تقييم وتحسين أداء التجارب الاقتصادية المتعثرة حاليًا في البلدان العربية، وأيضًا، في مراجعة فشل تجارب الاشتراكية العربية في الماضي لتقويمها. ولكن هذه الموضوعات، لن تُفيد كثيرًا في المعالجة الجذرية لمشكلات جمع الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والعدالة الاجتماعية في التوزيع معًا الناجمة عن طبيعة النظم و«النظريات» الاقتصادية المتعددة.

تهدف هذه المقالة، كما تهدف «المبادرة»، إلى تقديم فرضيات وعناصر وآلية «نظرية» جديدة لدينامية نموذج (نظام) اقتصادي جديد، يناسب الدول العربية - ويصح لغيرها - من خلال تحليل الأسس والفرضيات المتعلقة بعناصر الإنتاج وآلية دينامية الإنتاج في النظريات الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية المعاصرة، وبعيدًا من التفاصيل العملية الكثيرة المرادفة لهذا التحليل التي تحتاج إلى جهود مهنية مكثفة⁽⁴⁾. يستند التحليل العام إلى المقدمات «المبررات» الموضوعية لأزمات الرأسمالية، الناشئة من إهمال العدالة الاجتماعية في توزيع منافع الإنتاج بالرغم من الكفاءة

(3) انظر: المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010). انظر أيضًا، مناقشة الكاتب النقدية لبعض منطلقات المشروع العربي النهضوي. انظر: صبري زاير السعدي، «غياب قوة النفط وقصور الفكر الاقتصادي في المشروع النهضوي العربي: مقارنة في التجربة العراقية» المستقبل العربي، السنة 33، العدد 375 (أيار/مايو 2010).

(4) انظر: صبري زاير السعدي، «الاشتراكية الجديدة: الواقعية وإرث الاقتصاد التقليدي» (ورقة معدة للنشر في مجلة المستقبل العربي تنشر قريبًا).

الاقتصادية في استخدام موارد الإنتاج من جهة، ومن جهة ثانية، يتناول التحليل أسباب فشل تجارب الماركسية وفروعها الاشتراكية في تأمين الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج بالرغم من ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع منافع النمو الاقتصادي. والبديل المقترح هنا، النموذج الاقتصادي الأمثل الذي تمثل أبعاده الاجتماعية نظام «الاشتراكية الجديدة»⁽⁵⁾. ويخالف التحليل في هذا النموذج الاقتصادي «النظري» البديل، محاولات الجَمع القسري، أيديولوجيًا أو مهنيًا أو ثقافيًا أو أخلاقيًا، بين المزايا الاقتصادية للرأسمالية والمزايا الاجتماعية للاشتراكية من دون تقديم أسس جديدة تفسر لنا فرضيات وعناصر دينامية نظام الإنتاج والتوزيع على نحو أفضل، كما نلاحظ في الآراء الشائعة التي تتناول نقد النظريات الاقتصادية التقليدية والهجنة وسياساتها الاقتصادية المتعددة.

في إطار هدف المقالة، ولإيضاح المدى المحدود من جدوى الاهتمام بالقيمة العملية للمحاولات الاقتصادية الهادفة إلى معالجة المشاكل العملية الراهنة من خلال تقييم وتحسين أداء السياسات الاقتصادية «الليبرالية» أو «الليبرالية الجديدة» وفاعلية أدواتها، نشير إلى أن هدف السياسة المالية الكلية في الرأسمالية يتلخص في تأمين التوازن المالي بين الإنفاق العام والإيرادات العامة بأدنى مستوياتها الممكنة من خلال الميزانية المالية السنوية للحكومات، وأن هدف السياسة النقدية الكلية التي تتولاها البنوك المركزية، وباستقلالية «مضلة»، يتلخص بالتحكم في التضخم بالأسعار وبتقليص العجز في ميزان المدفوعات إلى أدناه بأدوات أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة الوطنية. وفي الحالتين، ليس هناك ضمانة لإحداث التغيير الاقتصادي الهيكلي، من دون تدخل الحكومات المباشر، لاستدامة هذا التوازن بالتوازي مع زيادة النمو وتحسين القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية بشروط تأمين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واتساق عمليات الإنتاج والتوزيع.

وفي سياق مختلف آخر، يثير الاهتمام تحذير الدكتور أحمد يوسف أحمد، رئيس اللجنة التنفيذية في «المركز»، ومن خلال السرد التاريخي المفيد لأهم أحداث الأزمات التي تعرض لها الوطن العربي، من مخاطر التحديات الراهنة التي تواجه النظام العربي والدعوة إلى المشاركة في إبداء الرأي في مجالات تطوير اهتمامات «المركز» وفعالياته⁽⁶⁾. إلا أن طبيعة التحديات المشار إليها ودعوة

(5) انظر: صبري زاير السعدي، «نحو مقاربة جديدة في النموذج الاقتصادي الأمثل: الاشتراكية الجديدة ونقد الاقتصاد التقليدي»، المستقبل العربي، السنة 43، العدد 504 (شباط/فبراير 2021). وفي صيغة مناسبة لأسلوب الأدب الاقتصادي الشائع، انظر: «الاشتراكية الجديدة: الواقعية وإرث الاقتصاد التقليدي»، (ورقة معدة للنشر تم الإشارة إليها سابقًا).

(6) بالسرد التاريخي المفيد، يشير أحمد يوسف أحمد، المشاكل والتحديات السياسية العديدة التي تعرض لها «النظام العربي» منذ نكبة فلسطين عام 1948، والهزيمة العسكرية عام 1967، والانقسام المصري - العربي بسبب التسوية مع إسرائيل، وغزو الكويت (1990)، والاحتلال الأمريكي للعراق (2003)، وتداعيات الانتفاضات الشعبية منذ العقد الثاني من القرن، وانتشار الإرهاب، والتغول الأمريكي - الإسرائيلي على فلسطين. ويؤكد أن النظام العربي الذي يواجه اليوم أزمة طاحنة تقترب من الأزمة الوجودية، استطاع في الماضي أن يستعيد عافيته بدرجة أو بأخرى من خلال آليات التصحيح، كما يشير إلى تلك الوقائع والأحداث مثل معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، ورأب الصدع في العلاقات المصرية - العربية. وكان من المفيد والمهم أن يتم البحث في دور الاقتصاد والأنظمة السياسية العربية في الانتكاسات الماضية والمخاطر الراهنة. انظر: أحمد يوسف أحمد، «نحو لحظة عربية جديدة»، المستقبل العربي، السنة 45، العدد 520 (حزيران/يونيو 2022).

المشاركة، لم تفصح عن ضرورة تغيير منطلقات «المشروع النهضوي العربي» (المشروع 2010)، الأمر الذي يؤكد أهمية مناقشة «المبادرة»، وإبداء الرأي فيها، بخلفية تحديث هذه المنطلقات.

ثانياً: أسئلة المستقبل العربي الصعبة

كثيرة هي فعاليات وبرامج ومشاريع «المركز» الرائدة التي تناولت البحث الواسع في القضايا العربية واستهدفت مشاركة المعنيين والرأي العام فيها. والأحدث في مبادرات «المركز»، كان استطلاع الآراء بأسئلة المستقبل العربي الذي نشرت نتائجه في مجلة **المستقبل العربي**، وكانت الاستجابة واسعة وفيها إسهامات مهمة لنخبة من المختصين والمعنيين العرب (عددهم 36) اندرجت بعنوان «أوراق حول آفاق المستقبل» و«أوراق حول قضايا محورية». وقد تناولت الآراء طيف واسع ومتنوع من الموضوعات والمواقف والمقترحات الخاصة بمظاهر وأسباب وسبل التعامل مع واقع التراجع والأزمات والتحديات الكثيرة التي تواجه الدول والمجتمعات العربية⁽⁷⁾. ومن تلك الآراء، كان اقتراح النظام الاقتصادي-الاجتماعي في «مشروع الرؤية العربية المستقبلية» (الرؤية 2020)⁽⁸⁾ الذي استهدف مراجعة وتطوير منطلقات «المشروع 2010»، ولا سيّما في المجال الاقتصادي. ولقد كشفت الأحداث السياسية والأمنية والإرهابية والظروف الاقتصادية وسوء الأوضاع الاجتماعية المحلية، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لانتشار وباء فيروس كورونا، والتداعيات الأمنية والنزاعات المسلحة الإقليمية في السنوات القليلة الماضية، خطورة تفاقم التحديات العربية الآنية وفي المستقبل. وللأسف، ومنذ ذلك الحين، ونحن بانتظار أن تجد تلك الآراء المتعددة طريقها لتحديث «المشروع 2010» وتطوير أولويات ومجالات وبرامج ومشاريع «المركز» سواءً بوثيقة مستقلة أو ببرنامج أو مشاريع، باستثناء ما جاء في «المبادرة» وجوهرها تحديث الآراء الاقتصادية في «المشروع 2010»، التي تقترح أيضاً إيجاد منصة لنشر وترويج الآراء في القضايا الاقتصادية العربية على موقع «المركز» في شبكة الإنترنت.

ولوضع المناقشة في سياقها المناسب، نشير إلى التالي:

- إن المراجعة وتقديم المقترحات لتطوير ودعم فعاليات «المركز»، لا تستقيم مع المبالغة بالتمسك بخطاب التحذير من فقدان الهوية العربية في اللغة والثقافة والقيم الاجتماعية والتاريخ، والتمسك بقضايا وأولويات وتفاصيل «المشروع 2010» التي لا تتناسب مع التأثيرات الراهنة والمستقبلية للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجذرية، ولمعطيات الثورة التكنولوجية، والمخاطر الجيوسياسية المحيطة بالبلدان العربية. لذلك، نعتقد بأن نداءات «المركز» في التغيير يجب أن تبدأ بمراجعة قضايا «المشروع 2010»، بوصفه البوصلة التي تحدد أولويات نشاط «المركز» وفي الاستفادة من الآراء والمقترحات ذات العلاقة التي نشرت، أو المتوقع نشرها، في مجلة **المستقبل العربي**.

(7) انظر: «أسئلة المستقبل العربي»، **المستقبل العربي**، السنة 43، العدد 500 (عدد خاص) (تشرين الأول /

أكتوبر 2020).

(8) انظر: صبري زاير السعدي، «مشروع الرؤية العربية المستقبلية: قضايا وأولويات»، **المستقبل العربي**،

السنة 43، العدد 500 (عدد خاص) (تشرين الأول /أكتوبر 2020)، ص 19-27.

- لتبرير المقاربة بين الآراء المبررة لتحديث منطلقات وتفصيل «المشروع 2010» وبين الآراء «المغايرة» التي تتجنب هذا التحديث بلا إيضاح⁽⁹⁾، يُفيدُ التذكير بالتجربة الرائدة والمهمة لـ«المركز» في تنفيذ «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي أنجز خلال الحقبة (1981-1988)⁽¹⁰⁾، والذي كان، في رأينا، أكثر تطوراً في المضمون وأساليب الموضوعات المثارة، ومناسباً أكثر للانتشار بين النخب العربية، بمعايير سعة المشاركة من خمسين باحثاً واثقاً وخمسة وثلاثين من القيادات الفكرية والحوار مع ستة عشر من المفكرين والسياسيين العرب في إعداد الدراسات ومناقشتها المستفيضة بين ومع المشاركين في تنفيذ المشروع، ولتوافر البيانات والمعلومات، وتعدد وسائل التحليل الإحصائية، ومنها النمذجة الرياضية «الكمية» المتقدمة، والحرص على توثيق ونشر منتج المشروع في التقرير النهائي (580 صفحة). ومع ذلك، لم تحقق تلك المحاولة النجاح المستهدف في إلهام الاقتصاديين والسياسيين بنتائج والانتشار الواسع لتعبئة الرأي العام العربي في دعم توصياته، لأنها ببساطة شديدة، لم تحسم أولوياتها الرئيسية في ملاءمة الأنظمة العربية المتعددة القائمة، كما بين الديمقراطية والدكتاتورية، وبين الرأسمالية والاشتراكية، وفي التبرير الاقتصادي لتقديم الخدمات الاجتماعية العامة، وضرورة إيجاد البديل الاقتصادي الواضح لتجاوز التفاوت في توزيع الدخل والثروات في نظام الإنتاج.

- وفي الواقع، ليس صحيحاً من الناحية العملية تجريد فعل الاقتصاد تماماً من دور السياسة. فالآراء الاقتصادية تقترن بمواقف وتأثيرات سياسية ظاهرة أو ضمنية. لذلك، إذا أُريدَ استدراج الآراء الاقتصادية في تطوير أولويات وفعاليات وبرامج «المركز»، فإنَّ الضرورة تُفرضُ العمل بتوجيه «بوصلة استشراف مستقبلية جديدة» تشمل أبرز القضايا والأولويات العربية للاهتمام بها في مواجهة التحديات الخطيرة الراهنة والقادمة في المستقبل، الأمر الذي يتطلب تحديث منطلقات «المشروع 2010». وهذا يتطلب مواقف سياسية ملتزمة. لذلك، يصبح مهماً جداً، نقدُ التجارب الاقتصادية لكل دولة عربية، ولدور الحكومات فيها، بصراحة كاملة وبأفق العمل في المستقبل «بالنظام الاقتصادي الجديد الموحد» المرادف لـ«الاشتراكية الجديدة».

ثالثاً: النموذج الاقتصادي الأمثل: الاشتراكية الجديدة

يكاد يكون اتفاق الآراء العربية، الشعبية والحكومية، شاملاً في أن العالم يتغير ويتقدم بسرعة مذهلة في جميع جوانب الحياة، بينما البلدان العربية، ما تزال تواجه منذ بدايات الاستقلال، بدرجات متفاوتة، وباستثناء النهضة المصرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة والتطور الاقتصادي في العراق وسورية والجزائر في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، تواجه وطأة

(9) يلاحظ هذا التمسك في كتابات ومواقف عدد من الشخصيات العربية القديرة والمهمة في مجال العمل القومي.

(10) بدأ العمل بالمشروع في برنامج «المركز» لعام 1980-1981، وأنجز بصدور الوثيقة النهائية في عام 1988،

وحول التفاصيل، انظر: سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، المشرف ورئيس الفريق خير الدين حسيب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

أعباء التنمية وتحديات الأزمات والمشاكل الداخلية والبيئية المزمنة، وتغيُّب رؤاها المستقبلية الثاقبة والمُلهمة، والإرادة السياسية فيها مترخية أو تفتقد ثقة معظم المواطنين لإحداث التغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولتطوير قدراتها العلمية والتكنولوجية، وتعاني ضعفًا واضطرابًا أنظمة اتخاذ القرارات الحكومية وتنفيذها التي تسمح بانتشار الفساد في استغلال الموارد العامة والتفريط بمصالح المواطنين وحاجات المجتمع. صحيح أن هذا الاستنتاج العام المكثف يفتقد القيمة العملية «الآنية» لتأهيل متطلبات التغيير العملي في البلدان العربية التي تتباين بظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبوفرة مواردها الطبيعية وثروتها الوطنية. ولكن الصحيح أيضًا، أن واقعية هذا الاستنتاج يمكن، على الأقل، اختبارها وتعميقها بالمقاربة النقدية لمنطلقات «المشروع 2010»، الستة، وهي: الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري، مع الآراء الكثيرة التي تتناول واقع واستشراف المستقبل العربي، ومنها القضايا والأولويات المقترحة في مشروع «الرؤية 2020»، وهي: الوحدة العربية والتجدد الحضاري، والدولة المدنية الديمقراطية المستقلة، والنظام الاقتصادي-الاجتماعي، والعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتوطين التكنولوجيا المتقدمة. وقد يعكس التباين الواضح والواسع بين الآراء الاقتصادية والاجتماعية في منطلقات «المشروع 2010» وأولويات «الرؤية 2020»، مدى الحاجة إلى التحديث لمواكبة الأحداث والتطورات المعاصرة ولاستشراف المستقبل العربي⁽¹¹⁾.

في هذه المقالة، لا تُفيدُ كثيرًا المقاربة في مراجعة الأحداث والتطورات المهمة في التجارب الاقتصادية فقط لإبراز مزايا النمو الاقتصادي في الرأسمالية ولتأكيد منافع العدالة الاجتماعية في الاشتراكية، كما في الأدب الاقتصادي الشائع، لأنها لا توفر معايير «كمية» قابلة لقياس الجمع بين الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والعدالة الاجتماعية في التوزيع معًا. لذلك، فإن الاستجابة إلى «المبادرة» بإيجاد النموذج الاقتصادي الجديد، تبرر تقديم البديل النظري للآراء الرأسمالية والاشتراكية السائدة في «النموذج الاقتصادي الأمثل: الاشتراكية الجديدة».

باختصار، في الاقتصاد التقليدي الرأسمالي والماركسي، تتحدد قيمة المنتجات بالعمل المستخدم في إنتاجها. ومع تطور النظرية الرأسمالية نحو «الكلاسيكية الجديدة»، وأداة تطبيقها السياسة «الليبرالية الجديدة»، تتحدد قيمة المنتجات بالتكلفة (الإنتاجية) الحدية لعوامل الإنتاج الأربعة: أي، العمل ورأس المال، والإيجار (الريع)، وإسهامات «ريادة» المنظم من جهة، ومنفعة المستهلك في اختيار المنتجات وحرية آليات السوق في تحديد العرض والطلب من الجهة الثانية. وفي المدارس الاشتراكية المتفرعة من الماركسية، تتحدد قيمة المنتجات فقط بالعمل المستخدم في إنتاجها مع منح المستهلك وآليات السوق حرية الاختيار بحدود معينة. وفي جميع النظريات

(11) في الخلفية، من المُفيد التأكيد أن تطور الاقتصادات المتقدمة والناهضة، ومنذ الثمانينيات، فَرَضَ البحث في معالجة أزمة الرأسمالية «الليبرالية الجديدة» والناشئة من تراجع حرية المنافسة وتركز الاحتكارات، ولا سيما لدى شركات التكنولوجيا الرقمية، وانخفاض الأجور، وزيادة التباين بين الدخل وتراكم الثروات، وتزايد وطأتها في الدول النامية بممارسة السياسات الليبرالية الجديدة المؤدية إلى انتشار الفقر والبطالة والتباين الخطير في توزيع الدخل والثروات وتزايد أعباء الديون العامة المحلية والخارجية.

الرأسمالية والاشتراكية، تتم عملية الإنتاج والتوزيع في آن واحد. أما في «الاشتراكية الجديدة»، فإن قيمة المنتجات تتحدد بالتكلفة الحدية للعمل ولرأس المال المستخدم في الإنتاج، وأن عملية الإنتاج منفصلة عن تحقيق الأرباح التي تحددها أسعار بيع المنتجات بآليات السوق وحرية المستهلك، التي تتوزع بدورها بين العمل ورأس المال بنسب إسهامات كل من العمل ورأس المال في تكلفة الإنتاج الحقيقية.

نظرياً، يعتمد «النموذج الاقتصادي الأمثل» معايير قابلة لقياس التكلفة الحقيقية للإنتاج بكفاءة اقتصادية في استخدام موارد العمل ورأس المال، وقياس العدالة الاجتماعية في توزيع الأرباح بين العمل ورأس المال المُحققة من بيع أسعار المنتجات التي تتحدد بآليات السوق حيث الحرية كاملة للمستهلك وللمستثمر، وبتحديد ملكية رأس المال في الأصول الإنتاجية الخاصة أو العامة. هنا، لدينا نظرية فرضياتها الرئيسية واقعية وتحليلها واضح، ولدينا دليل الرياضيات لبرهنة استقامة فرضياتها مع شروط الأمثلية في كفاءة الإنتاج وتبرير نمط توزيع الأرباح. بعبارة أخرى، هذه نظرية متسقة مع جوهر المشكلة الاقتصادية المتمثل بموارد الإنتاج المحدودة نسبياً والحاجات المتزايدة دائماً للفرد والمجتمع، فهي تجمع دينامية بين الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج وبين العدالة الاجتماعية في التوزيع حيث يسهم العمل ورأس المال في تكلفة الإنتاج الذي يتم أولاً، وفي توزيع الأرباح لاحقاً، لضمان استدامة النمو الاقتصادي والتشغيل. في هذه النظرية، تتحدد تكلفة الإنتاج الحقيقية من العمل بالأجور السائدة ومن رأس المال بتكلفة أسعار الفائدة والاندثار في الأصول الإنتاجية، ويتم توزيع الأرباح التي تتحدد في السوق بموجب قوانين العرض والطلب في تحديد الأسعار بصورة مستقلة عن ملكية رأس المال وتكلفة الإنتاج، بين الاستهلاك + الاستثمار الخاص والاستهلاك + الاستثمار العام لزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل.

في «الاشتراكية الجديدة»، فرضيات مُغايرة للنظرية الرأسمالية «الكلاسيكية الجديدة» بأن منفعة المستهلك، وليس تكلفة الإنتاج الحقيقية، هي التي تحدد «القيمة» للمنتج، ومُغايرة لفرضية قوة العمل التي تحدد وحدها «القيمة» للمنتج، كما في النظرية الماركسية. وأهم الفرضيات المُغايرة فيها، دمج وظيفة المنظم مثل دور بقية العمال المشاركين في الإنتاج، واستثناء الأرباح من تحديد أسعار الكفاءة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما في النظرية «الكلاسيكية الجديدة»، وأن التحليل يؤكد «التماثل» بين الكفاءة الإنتاجية الحدية⁽¹²⁾ وبين أسعار الظل المُعبرة عن الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المستخدمة في كمية الإنتاج الأمثل⁽¹³⁾.

(12) برأي «الكلاسيكية الجديدة»، من الصعب عملياً، قياس الإنتاجية (أو التكلفة) الحدية لعوامل الإنتاج، أما أسعار الظل التي تعبر عن الندرة النسبية أو الكفاءة الاقتصادية لعوامل الإنتاج، فيمكن قياسها باستخدام نماذج أمثلية البرمجة المستقيمة الرياضية، وتأكيد التماثل بينهما هو في تعريفهما المشترك باستثناء دور المنظم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المدرسة الكينزية التي تختلف عن «الكلاسيكية الجديدة» بأن الادخار يحدد الاستثمار، وأن التوازن في السوق والنمو باستخدام الكامل هو من أسبقيات الحكومة في إدارة الاقتصاد.

(13) انظر: السعدي، «نحو مقارنة جديدة في النموذج الاقتصادي الأمثل: الاشتراكية الجديدة ونقد الاقتصاد

وفي الخلاصة، في الاقتصاد التقليدي الرأسمالي والماركسي، تتحدد قيمة المنتجات بالعمل المستخدم في إنتاجها. وفي النظرية الرأسمالية «الكلاسيكية الجديدة»، تتحدد قيمة المنتجات بالتكلفة (الإنتاجية) الحدية لعوامل الإنتاج: العمل ورأس المال، والإيجار (الريع)، وريادة المنظم من جهة، ومنفعة المستهلك في اختيار المنتج وحرية آليات السوق في تحديد العرض والطلب من الجهة الثانية. وفي المدارس الاشتراكية المتفرعة من الماركسية، تتحدد قيمة المنتجات بالعمل المستخدم في إنتاجها مع منح المستهلك وآليات السوق حرية الاختيار بحدود معينة. في النظريات الرأسمالية والاشتراكية، تتم عملية الإنتاج والتوزيع في آن واحد. أما في «الاشتراكية الجديدة»، فإن قيمة المنتجات تتحدد بالتكلفة الحدية للعمل ولرأس المال المستخدم في الإنتاج، وأن عملية الإنتاج منفصلة عن عملية تحقيق الأرباح التي بدورها تتوزع بنسب إسهامات كل من العمل ورأس المال في تكلفة الإنتاج الحقيقية⁽¹⁴⁾ □

(14) حين يتم العمل بالاشتراكية الجديدة، تتحقق الأهداف الاستراتيجية والسياسات والمشاريع الاقتصادية والإنمائية من خلال المشاريع الاقتصادية الوطنية التي يتم تنفيذها بمراحل وبممارسة ثنائية التخطيط الاقتصادي المركزي وآليات السوق التنافسية في تعبئة وتوزيع الموارد الوطنية.

الحرب في أوكرانيا واحتمالات التصعيد: قراءة تحليلية لمقال جون ميرشايمر: «اللعب بالنار في أوكرانيا» (*)

إياد هلال الكناني (**)

دكتوراه علوم سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين.

في ضوء تصاعد المخاوف العالمية من النتائج التي ستؤول إليها الحرب الروسية- الأوكرانية واحتمالات تصاعد مستوى الحرب واتساع دائرتها، يناقش عالم السياسة الأمريكي المنتمي إلى المدرسة الواقعية جون ميرشايمر احتمالات التصعيد في الحرب الأوكرانية وإمكان تحولها إلى مواجهة مباشرة بين روسيا والولايات المتحدة وحلفائها في مقال له نشر في مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs).

سنحاول في هذا المقال مناقشة أهم ما جاء في تحليل ميرشايمر لاحتمالات التصعيد في الحرب الأوكرانية لفهم ديناميات التصعيد وأسبابه وتقديم رؤية لفهم التوجهات الاستراتيجية لكلا الطرفين.

أولاً: أبعاد الحرب في أوكرانيا

دخلت الحرب في أوكرانيا شهرها السادس مع غياب تام للمخرج الدبلوماسي ومثله لمنظمة الأمم المتحدة عن اتخاذ أي خطوات لحل الأزمة بحالة شبيهة لما كان يحدث في أوج القطبية الصلبة في مرحلة الحرب الباردة، الأمر الذي يثير قلقاً كبيراً باحتمالات تصعيد الحرب في أوكرانيا وتحولها إلى مواجهة مباشرة بين روسيا ودول حلف الناتو، الأمر الذي ينذر بمخاطر لا يمكن توقعها، من بينها تجاوز المحرمات النووية والانزلاق إلى حرب نووية شاملة. ومع أن مثل هذا السيناريو يصعب تصديقه وقبوله من جانب المحللين الاستراتيجيين والمراقبين، إلا أن طبيعة الحرب في أوكرانيا تسمح بتصور إمكان حصول مثل هذا التصعيد، إذ تتعدى طبيعة هذه الحرب مجالها الإقليمي لتكشف عن الصراع من أجل التحكم والسيطرة في النظام العالمي، فهي بمنزلة الإشهار عن التغيير

(*) في الأصل مقالة نشرت في اللغة الإنكليزية بعنوان: John J. Mearsheimer, «Playing with Fire in

Ukraine: The Underappreciated Risks of Catastrophic Escalation,» Foreign Affairs (17 August 2022), <<https://www.foreignaffairs.com/ukraine/playing-fire-ukraine>>.

ayad_hk@yahoo.com

(**) البريد الإلكتروني:

في النظام العالمي واتجاهه إلى القطبية المتعددة، إذ تجاهد الولايات المتحدة للحفاظ على موقعها العالمي والسيطرة على البر الأوروبي وتقويض تمدد روسيا وتكسير قوتها، أو على الأقل تعطيل قدرتها على تحدي الولايات المتحدة في السيطرة والتحكم في السياسة العالمية، في حين تسعى روسيا لاستعادة التوازن في المجال الأوروبي والعالمي وإثبات قدراتها كقوة عظمى قادرة على فرض سياستها وهيبتها.

إنه صراع عالمي لإعادة توزيع القوة في النظام العالمي تتجاوز أبعادها المعارك التي تجري في أوكرانيا، وليس أدل على ذلك من الجمود وغياب الرؤية لأي تسوية سياسية للحرب، وبدء الاصطفاف والتكتل العالمي على محورين، فضلاً عن خطاب الشيطنة الذي يتبعه الطرفان في صراعهما.

إزاء ذلك هل ستخرج الحرب في أوكرانيا عن حدودها وتكشف عن أفتعتها بالواجهة المباشرة بين روسيا من جهة والغرب والولايات المتحدة (الناطو) من جهة أخرى؟ وكيف يمكن أن يتطور الموقف إلى مثل هذه المواجهة وما هي السيناريوهات المتوقعة لذلك؟ وأخيراً هل تقود الحرب في أوكرانيا إلى مواجهة نووية وما إمكان استخدام القوة النووية في الحرب؟

ثانياً: أسباب التصعيد المحتمل في حرب أوكرانيا

يؤكد ميرشايمر أن صانعي السياسة الغربيين قد توصلوا إلى إجماع حول الحرب في أوكرانيا مفاده ديمومة واستمرار الحرب في أوكرانيا لمدة طويلة وإيصال الحرب إلى طريق مسدود بحيث تقبل روسيا المنهكة في نهاية المطاف باتفاقية سلام بشروط الولايات المتحدة وحلفائها في الناطو. ولكن من يضمن أن هذه السياسة لن تؤد إلى تصعيد أحد الأطراف للحصول على ميزة أو لمنع الهزيمة؟

الحق ليس هناك ضمان مؤكد يمنع التصعيد في الحرب تصعيداً من شأنه أن يدخل الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين في الصدام المباشر مع روسيا، فحدة التصلب في موقف الولايات المتحدة وحلفائها في كسر روسيا وهزمها، ورغبة روسيا المؤكدة في عدم التراجع والسير إلى نهاية الطريق في أوكرانيا تمثل دافعاً قوياً للأطراف للقبول بمخاطرة التصعيد، طالما أمكن - كما يؤكد الكثير من الخبراء الاستراتيجيين - تجنب التصعيد المؤدي إلى النهاية الكارثية، وذلك لوجود الردع النووي المتبادل الذي يمنع الطرفين من اللجوء إلى استخدام السلاح النووي في أي صراع بينهما.

إن هذا الإدراك هو الذي يدفع الولايات المتحدة وحلفاءها في الناطو إلى مواصلة الدعم العسكري وتقديم المعلومات الاستخبارية إلى أوكرانيا بقصد ديمومة الحرب لإضعاف روسيا واستنزافها، وهو أيضاً ما يتيح للغرب إمكان تصعيد الصراع بتدخله المباشر في الحرب ضد روسيا إذا أصبحت روسيا في موقف يتيح لها حسم المعركة وتحقيق النصر في أوكرانيا.

إن هذا المنطق (إمكان تجنب التصعيد الكارثي) في إدارة الحرب يجده ميرشايمر غير مؤكد على الإطلاق، وهو «يشكل مخاطرة أكبر كثيراً مما تعتقده الحكمة التقليدية (العقلانية)، فعواقب

التصعيد يمكن أن تشمل حربًا كبرى في أوروبا وربما حتى إبادة نووية، لذا فإن هناك سببًا وجيهًا لمزيد من القلق».

ولفهم ديناميات التصعيد المحتمل في أوكرانيا يحلل ميرشايمر أهداف أطراف الصراع حيث يرى أنه منذ بدء الحرب «رفعت كل من موسكو وواشنطن طموحاتهما أكثر فأكثر، وكلاهما الآن ملتزمتان بشدة للفوز في الحرب وتحقيق أهداف سياسية كبيرة، ونتيجة لذلك أصبح لدى كل طرف حوافز قوية لإيجاد طرق لتحقيق الانتصار، والأهم من ذلك تجنب الخسارة».

من الناحية العملية يبدو أن أهداف الطرفين توفر الأرضية التي يستند إليها التصعيد المفترض حيث يجد ميرشايمر «أن الولايات المتحدة قد تنضم إلى القتال إذا كانت يائسة من تحقيق الفوز في الحرب أو لمنع أوكرانيا من الخسارة، في حين أن روسيا قد تستخدم الأسلحة النووية إذا كانت يائسة للفوز أو تواجه هزيمة وشيكة، وهو ما سيكون مرجحًا إذا قررت الولايات المتحدة أن تشارك قواتها بصورة مباشرة في القتال».

علاوة على ذلك فإن التقاطع والتصميم في تحقيق كل طرف لأهدافه، يجعل من فرص الوصول إلى تسوية سلمية ضئيلاً، فالتفكير المتطرف السائد لدى الطرفين الآن هو التصميم على تحقيق النصر في ساحة المعركة ليتمكن الطرف المنتصر من إملء شروطه في أي تسوية لاحقة. إن مثل هذا الموقف (عدم وجود حل دبلوماسي محتمل)، كما يرى ميرشايمر «يوفر حافزاً إضافياً لكلا الطرفين لتسلسل سُلّم التصعيد الذي يمكن أن يبلغ في أعلى درجاته شيئاً كارثياً حقاً».

ثالثاً: التطور في أهداف الحرب في أوكرانيا

لم تكن دوافع الحرب الروسية ضد أوكرانيا كما هي الآن، وبالمثل لم تكن أهداف الولايات المتحدة كما هي عليه الآن. ففي بداية الحرب كما يحلل ميرشايمر «كان هدف الولايات المتحدة وحلفائها في دعم أوكرانيا هو منع تحقيق نصر روسي وللمساعدة على التفاوض على إنهاء القتال في موقف إيجابي، ولكن بمجرد أن بدأ الجيش الأوكراني في التصدي ومقاومة القوات الروسية وبخاصة في كييف، غيرت إدارة بايدن مسارها والتزمت بتقديم الدعم إلى أوكرانيا حتى تحقيق النصر في الحرب، كما سعت إلى إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الروسي من خلال فرض عقوبات اقتصادية غير مسبوقه»، وهذا ما عبّر عنه وزير الدفاع لويد أوستن بقوله: «نريد أن نرى روسيا تضعف إلى درجة أنها لا تستطيع القيام بالأشياء التي فعلتها في غزو أوكرانيا». وفي هذا الصدد يرى ميرشايمر أن الولايات المتحدة عازمة على «إخراج روسيا من صفوف القوى العظمى».

فضلاً عن ذلك فقد شوّعت الولايات المتحدة صورة روسيا ورئيسها بوتين إلى الحد الذي لا يمكن فيه أن تتراجع عن أهدافها في منع روسيا من تحقيق أهدافها في أوكرانيا. وعلى حد قول ميرشايمر، لقد: «ربطت الولايات المتحدة سمعتها بنتيجة الصراع... فإذا انتصرت روسيا في أوكرانيا فإن مكانة الولايات المتحدة في العالم ستتعرض لضربة قوية».

أما روسيا فقد اتسعت طموحاتها مع تطور الحرب ومع تصاعد الدعم الغربي لأوكرانيا، إذ إن روسيا كانت في بادئ الأمر مهتمة بشكل أساسي بمنع أوكرانيا من أن تصبح حصناً غربياً على الحدود الروسية بانضمامها إلى حلف الناتو، وهذا ما أعرب عنه الرئيس بوتين قبل الحرب بقوله إن انضمام أوكرانيا إلى الناتو هو بمنزلة «تهديد مباشر للأمن الروسي» ولا يمكن وقف هذا التهديد إلا من طريق خوض الحرب أو تحويل أوكرانيا إلى دولة محايدة أو فاشلة.

إن القلق الروسي من توسع الناتو شرقاً بدأ منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور روسيا الاتحادية كوريث للاتحاد السوفياتي، حيث رأى أول رئيس لروسيا (بوليس يلتسن) أن توسع الناتو إلى الشرق هو «خطأ فادح» في تصريح له في قمة هلسنكي مع الرئيس الأمريكي الأسبق (كلينتون) بعد أن طرح الأخير فكرة (الشراكة من أجل السلام)، في حين كان الخلاف حول ما إذا كانت هذه الشراكة بديلاً للعضوية في الناتو أم أنها مقدمة للدخول في العضوية، واستمرت روسيا بتأكيد ما أن أي توسع للناتو شرقاً هو بمنزلة التهديد لأمن روسيا ومحاولة لتطويقها، بينما أكد المفهوم الاستراتيجي للناتو في عام 2010 - الذي يحكم سياسة الحلف - أن الناتو لا يمثل تهديداً لروسيا ودعا إلى شراكة استراتيجية حقيقية بين الجانبين، كما أكد السياسيون الغربيون غير مرة أن الدول حرة في اختيار تحالفاتها وأن الحلف لن يتوسع طالما التزمت روسيا بحدودها.

وفي عام 1997 وقع الناتو وروسيا «الوثيقة التأسيسية» بخصوص العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن، وتم تأسيس مجلس الناتو وروسيا في عام 2002، وكلاهما يهدفان إلى تعزيز التعاون، وحصلت موسكو على وجود دائم في مقر الناتو في بروكسل، لكن هذا التبادل توقف إلى حد كبير منذ هجوم روسيا على أوكرانيا في عام 2014 واقتطاع شبه جزيرة القرم، وفي غضون ذلك كانت روسيا قلقة من وصول حلف الناتو إلى حدودها عبر انضمام أوكرانيا إلى الناتو.

لذا، وكما يؤكد ميرشايمر، «لم تغزُ موسكو أوكرانيا لجعلها جزءاً من روسيا الكبرى، خلافاً للاعتقاد السائد في الغرب» إذ كان هدفها الأساس هو منع أوكرانيا من الانضمام إلى الناتو، ولتحقيق هذه الغاية يرى ميرشايمر أن أهداف روسيا الإقليمية قد توسعت بصورة ملحوظة منذ بدء الحرب، حيث كانت روسيا عشية الغزو ملتزمة بتنفيذ اتفاقية مينسك الثانية 2015 التي كانت ستبقي دونباس جزءاً من أوكرانيا، ومع ذلك وعلى مدار الحرب استولت روسيا على مساحات شاسعة من الأراضي في شرق وجنوب أوكرانيا، وهناك أدلة متزايدة على أن بوتين يعتزم الآن ضم كل أو معظم تلك الأراضي.

رابعاً: سيناريوهات التصعيد

إن الصراع الآن أصبح أكثر تعقيداً وتصلباً، ولا يبدو أن أي طرف يريد اللجوء إلى تسوية إلا بعد حسم نتائج الحرب لمصلحته، حيث تضاعفت التهديدات واتسعت، فروسيا اليوم كما يقول ميرشايمر «تواجه تهديداً أكبر مما كان عليه الوضع قبل الحرب» ويرجع ذلك إلى «أن إدارة بايدن مصممة الآن على القضاء على المكاسب الإقليمية التي تحققت لروسيا وإعاقة القوة الروسية بشكل دائم... وما زاد الطين بلة توجهات حلف الناتو لضم فنلندا والسويد.. كما أن أوكرانيا أصبحت أفضل

تسليحًا وأصبح تحالفها أوثق مع الغرب، ولا تستطيع موسكو تحمّل الخسارة في أوكرانيا، لذا فهي تستخدم كل الوسائل المتاحة لتجنب الهزيمة» كما أن بوتين «يبدو واثقًا من أن روسيا ستنتصر في نهاية المطاف على أوكرانيا وداعميها الغربيين»، حيث صرح في أوائل شهر تموز/يوليو قائلًا: «نسمع اليوم أنهم يريدون هزيمتنا في ساحة المعركة.. ماذا تستطيع أن تقول؟ دعهم يحاولون فسيتم تحقيق أهداف العملية العسكرية لا شك في ذلك»، أما الأوكرانيون «فهم عازمون على استعادة الأراضي التي فقدوها لروسيا بما في ذلك شبه جزيرة القرم..».

ويؤكد ميرشايمر أن التزام وتصميم كل من كييف وواشنطن من جهة وموسكو من جهة أخرى في تحقيق النصر على خصمه ولا بديل لذلك يجعل المجال أمام التسوية ضئيلاً «فلا أوكرانيا ولا الولايات المتحدة من المحتمل أن تقبل أوكرانيا المحايدة .. كما أنه من غير المحتمل أن تعيد روسيا جميع الأراضي التي أخذتها من أوكرانيا أو حتى معظمها..».

إزاء ذلك هل نشهد تصعيدًا في المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة وكيف يمكن أن يحدث ذلك؟

على الرغم من أن كثيرًا من المحللين الاستراتيجيين يرفضون تصور حدوث المواجهة بين الطرفين إلا أن ميرشايمر يرفض ذلك ويضع لنا ثلاثة مسارات محتملة لتحول الحرب نحو التصعيد المباشر بين روسيا والولايات المتحدة وحلفائها في أوكرانيا.

الأول: قيام أحد الطرفين أو كليهما بالتصعيد عمدًا لتحقيق النصر.

الثاني: التصعيد من جانب أحد الطرفين أو كليهما عمدًا لمنع الهزيمة.

الثالث: التصعيد غير المتعمد.

يرى ميرشايمر أنه ما إن «خلصت إدارة بايدن إلى إمكان هزيمة روسيا في أوكرانيا، أرسلت المزيد من الأسلحة (وأكثر قوة) إلى كييف، كما بدأ الغرب في زيادة القدرة الهجومية لأوكرانيا من طريق إرسال أسلحة مثل نظام إطلاق الصواريخ المتعددة HIMARS، إضافة إلى الصواريخ الدفاعية مثل صاروخ جافلين المضاد للدبابات. وبمرور الوقت، ازدادت الأسلحة الفتاكة وكميتها، إلى جانب أن الولايات المتحدة لم تتر أي اعتراض عندما أعلنت سلوفاكيا (في شهر تموز/يوليو الماضي) أنها تفكر في إرسال طائرات مقاتلة من طراز MiG-29، على الرغم من أن واشنطن سبق أن رفضت خطة لنقل الطائرات من هذا الطراز من بولندا إلى أوكرانيا في بداية الحرب (في شهر آذار/مارس) على أساس أن القيام بذلك قد يؤدي إلى تصعيد القتال، إلى جانب ذلك تدرس الولايات المتحدة أيضًا خيارًا يقضي بمنح طائرات F-15 و F-16 لأوكرانيا. وتقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها بتدريب الجيش الأوكراني وتزويده بمعلومات حيوية تستخدمها لتدمير أهداف روسية رئيسية.

علاوة على ذلك فإن الغرب لديه «شبكة خفية من الكوماندوز والجواسيس» على الأرض داخل أوكرانيا، وهكذا ورغم أن واشنطن غير منخرطة بصورة مباشرة في القتال لكنها - كما يقول ميرشايمر: «متورطة بعمق في الحرب، وهي الآن على بعد خطوة قصيرة من وجود جنودها يقودون المجنزرات ويضغط طياروها على الأزرار».

ويمكن مجموعة من الظروف أن تعزز هذه الخطوة، وهنا يفترض ميرشايمر «لو استمرت الحرب لمدة عام أو أكثر، ولا يوجد حل دبلوماسي في الأفق ولا مسار ممكنًا لتحقيق نصر أوكراني، وفي الوقت نفسه ترغب واشنطن بشدة في إنهاء الحرب - ربما لأنها بحاجة إلى التركيز على احتواء الصين أو لأن التكاليف الاقتصادية لدعم أوكرانيا تسبب مشاكل سياسية داخلية ومشاكل في أوروبا، في ظل مثل هذه الظروف سيكون لدى صانعي السياسة الأمريكيين كل الأسباب للنظر في اتخاذ خطوات أكثر خطورة مثل فرض منطقة حظر طيران فوق أوكرانيا أو إدخال وحدات صغيرة من القوات البرية الأمريكية لمساعدة أوكرانيا على هزيمة روسيا».

وفي سيناريو آخر يراه ميرشايمر أكثر احتمالاً للتدخل الأمريكي في الحرب يتمثل بـ «حالة بدء الجيش الأوكراني في الانهيار فتكون روسيا أمام تحقيق انتصار كبير، في هذه الحالة ونظرًا إلى التزام إدارة بايدن العميق بمنع هذه النتيجة، يمكن للولايات المتحدة أن تحاول قلب المعادلة في الميدان من خلال الانخراط مباشرة في القتال». إن اتخاذ واشنطن لمثل هذا القرار سيكون مدعومًا بـ «اعتقاد المسؤولين الأمريكيين بأن صدقية بلادهم ستكون على المحك ويقنعون أنفسهم بأن الاستخدام المحدود للقوة من شأنه أن ينقذ أوكرانيا ومن دون أن يحث بوتين على استخدام الأسلحة النووية».

كما يمكن أن تقوم «أوكرانيا (وفي وضع يائس) بشن هجمات واسعة النطاق ضد البلدان والمدن الروسية، على أمل أن يؤدي هذا التصعيد إلى رد روسي هائل من شأنه أن يجبر الولايات المتحدة على الانضمام إلى القتال».

ويضع ميرشايمر تصوره لسيناريو التصعيد غير المقصود الذي قد يجبر الولايات المتحدة على التدخل والاشتراك المباشر في الحرب.

فقد تقع أحداث غير متوقعة تؤدي - من دون رغبة من الولايات المتحدة - إلى تصعيد في المواقف بين الطرفين ينتهي بالمواجهة المباشرة بينهما.

يرسم ميرشايمر صورًا لمثل هذه المواقف غير المتوقعة؛ مثلًا «قد تحصل مواجهة بالخطأ بين الطائرات المقاتلة الأمريكية والروسية فوق بحر البلطيق... إذ يمكن أن تؤدي مثل هذه الحوادث إلى التصعيد بسهولة، نظرًا إلى ارتفاع مستويات التوتر والخوف لدى الطرفين ونقص التواصل والشيطنة المتبادلة، أو ربما تمنع ليتوانيا مرور البضائع الخاضعة للعقوبات التي تنتقل عبر أراضيها وهي تشق طريقها من روسيا إلى كالينينغراد»، فتقوم روسيا بالرد العسكري، الأمر الذي يستلزم من الناتو - بوصفها دولة عضوًا - والولايات المتحدة بالرد على روسيا.

أو ربما تقوم «روسيا في محاولة يائسة لوقف الدعم الغربي لأوكرانيا، بمهاجمة دول حلف الناتو.. أو أن تقوم روسيا بتدمير مبنى في كييف أو موقع تدريب في مكان ما في أوكرانيا وتقتل عن غير قصد عددًا كبيرًا من الأمريكيين، مثل عمال الإغاثة أو عملاء الاستخبارات أو المستشارين العسكريين» وهو ما قد يجبر إدارة بايدن تحت الضغط الداخلي على الانتقام عبر توجيه ضربات لأهداف روسية، الأمر الذي يستتبعه رد روسي مقابل ربما يؤدي إلى تبادل الهجمات والدخول في الحرب المباشرة بالنتيجة.

ولا يستبعد ميرشايمر أيضًا أن يؤدي القتال في جنوب أوكرانيا إلى تدمير محطة الطاقة النووية (زاباروجيا) التي تسيطر عليها روسيا، الأمر الذي يتسبب بتلوث إشعاعي كبير يمتد ليشمل أراضي واسعة من روسيا وأوروبا، وهو ما يدفع روسيا إلى الرد بضرب مفاعل نووية أوروبية، وفي مثل هذا الموقف سيكون من شبه المؤكد أن تدخل الولايات المتحدة الحرب بصورة مباشرة. كما «لا يمكن استبعاد احتمال قيام روسيا (وهي في موقف يائس) لوقف تدفق المساعدات العسكرية الغربية إلى أوكرانيا بمهاجمة الدول التي يمر عبر أراضيها الجزء الأكبر من هذه الأسلحة، وهي بولندا أو رومانيا، وكلاهما عضو في الناتو. وهناك أيضًا احتمال أن تشن روسيا هجومًا إلكترونيًا هائلًا ضد دولة أوروبية واحدة أو أكثر (من الدول الداعمة لأوكرانيا)، وهو ما يتسبب في ضرر كبير لبنيتها التحتية الحيوية، قد يدفع مثل هذا الهجوم الولايات المتحدة إلى شن هجوم إلكتروني انتقامي ضد روسيا، فإذا نجحت فإن روسيا قد تتخذ قرارها بالرد العسكري، أما إذا فشلت فقد تقرر واشنطن أن الطريقة الوحيدة لمعاقبة روسيا هي ضربها مباشرة».

وأخيرًا يعلق ميرشايمر على هذه السيناريوهات ملاحظًا أن مثل هذه الافتراضات قد تبدو بعيدة المنال لكنها ليست مستحيلة، ويعدها مجرد أمثلة قليلة عن مسارات متعددة يمكن أن تتحول من خلالها الحرب الجارية الآن إلى شيء أكبر وأكثر خطورة.

1 - التصعيد إلى مستوى الكارثة النووية

تخضع الأسلحة النووية لاعتبارات وتقديرات استراتيجية حاسمة لا يمكن تعديدها ترتبط بالنتائج الكارثية المترتبة على قرار استخدامها الذي سينتهي بالتدمير المتبادل لكلا الطرفين، لذلك ظلت هذه الأسلحة طوال مدة الحرب الباردة من دون استخدام فعلي على الرغم من شدة الصراع والتوتر في المواقف بين العملاقين السوفياتي والأمريكي، واقتصرت وظيفة هذه الأسلحة على الرد ومنع الحرب والمواجهة المباشرة بين القوى النووية.

ومع ذلك فإن أحدًا لا يستطيع أن يجزم بعدم التصعيد إلى مستوى استخدام الأسلحة النووية إذا ما حصلت المواجهة المباشرة بين الطرفين، إذ تؤكد سياسات الردع النووي والعقائد الاستراتيجية للقوى النووية أن استخدام السلاح النووي في حالتين الأولى إذا ما تعرضت الدولة النووية إلى هجوم نووي والثانية إذا تعرض وجود الدولة إلى تهديد حقيقي، ويبدو السبب الأخير فيه مساحة واسعة للتفسير؛ إذ قد ترى الدولة أن انكسارها في حرب إقليمية أو تعرض أراضيها أو جيشها للهجوم بالأسلحة التقليدية هو بمنزلة تهديد وجودي يدفعها لإدخال ترسانتها النووية في الرد المضاد. لذا فإن القوى النووية عادة ما تبتعد من إدخال قواتها في حرب مباشرة مع القوى النووية تجنبًا للوصول إلى مرحلة التصعيد النووي الذي سينتهي بالتدمير المتبادل.

يرى ميرشايمر إمكان وصول التصعيد إلى نهايته باستخدام الأسلحة النووية ويصور لنا ثلاثة ظروف قد يستخدم فيها بوتين الأسلحة النووية هي:

السيناريو الأول: إذا دخلت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو المعركة، فمثل هذا التطور سيؤدي إلى تغيير التوازن العسكري على نحو ملحوظ ضد روسيا، وهو ما يزيد أكثر فأكثر من

احتمالية هزيمتها، كما أنه سيعني أيضًا أن روسيا ستخوض حربًا ضد القوى العظمى بالقرب منها ويمكنها أن تمتد بسهولة إلى أراضيها. في مثل هذا الموقف سيعتقد القادة الروس بالتأكيد أن بقاءهم بات في خطر، وهو ما يمنحهم حافزًا قويًا لاستخدام الأسلحة النووية لإنقاذ الموقف، على الأقل قد يفكرون في شن ضربات استعراضية تهدف إلى إقناع الغرب بالتراجع، ولكن من الصعب معرفة ما إذا كانت هذه الخطوة ستنتهي الحرب أم ستقودها إلى الخروج عن نطاق السيطرة.

وقد ألمح بوتين في خطابه يوم 24 شباط/فبراير 2022 إلى إمكان لجوء روسيا إلى مثل هذا الخيار إذا دخلت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب، وتوقع مدير الاستخبارات الأمريكية (في شهر أيار/مايو الماضي) أن بوتين قد يستخدم الأسلحة النووية إذا «تدخل الناتو أو كان على وشك التدخل» في الحرب، وذلك لأن دخول الناتو الحرب سيساهم في تكوين الإدراك لدى بوتين أنه على وشك خسارة الحرب في أوكرانيا.

السيناريو الثاني: إذا تمكنت أوكرانيا (بنفسها) من قلب الموقف في ساحة المعركة لمصلحتها ومن دون تدخل مباشر من الولايات المتحدة.

إذا أصبحت القوات الأوكرانية في موقف ميداني أفضل بحيث تكون مستعدة لإلحاق هزيمة فادحة بالجيش الروسي واستعادة الأراضي التي فقدتها أوكرانيا من يد الروس، في هذه الحالة لا شك أن موسكو يمكن أن تنظر بسهولة إلى هذه النتيجة على أنها تهديد وجودي يتطلب ردًا نوويًا، وعلى خلاف السيناريو الأول سيكون استخدام السلاح النووي موجهاً ضد أوكرانيا - وليس ضد الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو - ومن ثم فإن هذا التصعيد لا يواجه بخوف كبير من الانتقام النووي، لأن كييف ليس لديها أسلحة نووية ولأن واشنطن لن تكون لديها مصلحة في بدء حرب نووية، وهكذا فإن عدم وجود تهديد انتقامي واضح سيجعل من السهل على بوتين التفكير في استخدام السلاح النووي.

السيناريو الثالث: يتمثل بوصول الحرب إلى طريق مسدود طويل الأمد ليس له حل دبلوماسي تصبح معه الحرب مكلفة جدًا بالنسبة إلى موسكو. في مثل هذه الحالة، وفي محاولة يائسة لإنهاء الصراع بشروطه قد يسعى الرئيس بوتين إلى التصعيد النووي لتحقيق النصر.

إن الهدف الرئيس من التصعيد الروسي باستخدام الأسلحة النووية كما يصوره ميرشايمر في السيناريوهات الثلاثة هو تجنب روسيا الهزيمة في الحرب. ويعتقد ميرشايمر أن الانتقام النووي الأمريكي سيكون بعيد الاحتمال بالنسبة إلى السيناريوهين الثاني والثالث، ويرجح أن تستخدم روسيا فيهما أسلحة نووية تكتيكية ضد مجموعة صغيرة من الأهداف العسكرية على الأقل في البداية، وقد يستهدف الهجوم الروسي النووي التكتيكي اكتساب ميزة عسكرية، ولكن الهدف الاستراتيجي الأهم من الضربة النووية التكتيكية هو تغيير قواعد اللعبة، حيث سيؤدي استخدام السلاح النووي إلى زرع الخوف في الغرب ومن ثم دفع الولايات المتحدة وحلفائها إلى التحرك بسرعة لإنهاء الصراع بشروط مواتية لموسكو.

ولكن كسر المحرمات النووية لن يكون بهذه السهولة التي تصورها هذه الافتراضات، إذ لا يمكن الولايات المتحدة السكوت والرضوخ أمام الاستخدام النووي الروسي التكتيكي في أوكرانيا لأن

مثل هذا الأمر سيعزز من موقف روسيا وصدقيتها كقوة عظمى ويفسح لها المجال للتوسع وكسب المزيد من المناطق في أوروبا من دون خشية الانتقام. لذا من المتوقع أن تواجه روسيا بفعل عسكري قوي من جانب الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو. ومع عدم استبعاد أن يكون الانتقام بالمثل، يبدو أن توجيه ضربة عسكرية بالأسلحة التقليدية خيار راجح وأقل خطورة وتصييداً، فضلاً عن ذلك فإن استخدام السلاح النووي سيؤدي إلى خسارة روسيا لمواقف دول كالصين والهند اللتين رفضتا الدخول في العقوبات الاقتصادية ضد روسيا.

يختم ميرشايمر عرضه لسيناريوهات التصعيد في حرب أوكرانيا بقوله: إن هذه السيناريوهات الكارثية قد يجدها البعض افتراضات نظرية محض، وفرص حدوثها تصبح ضئيلة لأن «لدى القادة في طرفي الصراع حوافز قوية لإبعاد الأمريكيين من القتال وتجنب حتى الاستخدام النووي المحدود ناهيك بحرب نووية شاملة فعلية»، لكنه يقلل من هذا التفاؤل ويقول: «مخطئ من يعتقد أنه يعرف بثقة المسار الذي ستسلكه الحرب في أوكرانيا، إذ يصعب التنبؤ بديناميات التصعيد في زمن الحرب أو السيطرة عليها، وهو ما ينبغي أن يكون بمنزلة تحذير لأولئك الذين يثقون في إمكان إدارة الأحداث في أوكرانيا... فإن القومية (كما أكد كلاوزفيتز) تشجع الحروب الحديثة على التصعيد إلى أقصى أشكالها، وبخاصة عندما تكون المخاطر كبيرة لكلا الطرفين، ولا يعني هذا أن الحروب لا يمكن أن تظل محدودة، لكن القيام بذلك ليس بالأمر السهل. وأخيراً، نظراً إلى التكاليف الباهظة لحرب نووية بين القوى العظمى، فإن احتمالية حدوثها حتى ولو كانت ضئيلة، يجب أن تجعل الجميع يفكرون طويلاً ووجد في المسار الذي قد يتجه إليه هذا الصراع. يخلق هذا الوضع المحفوف بالمخاطر حافزاً قوياً لإيجاد حل دبلوماسي للحرب، لكن للأسف لا توجد تسوية سياسية في الأفق، حيث يلتزم الطرفان بشدة بأهداف الحرب التي تجعل التسوية شبه مستحيلة. كان ينبغي على إدارة بايدن أن تعمل مع روسيا لتسوية الأزمة الأوكرانية قبل اندلاع الحرب في شباط/فبراير، لقد فات الأوان الآن لعقد صفقة، روسيا وأوكرانيا والغرب معلقون في وضع رهيب لا يوجد له مخرج واضح».

2 - استراتيجية الخروج من المأزق

يمكننا الجزم بأن استراتيجية الحرب الروسية في أوكرانيا تتعدى حدود إدارة المعارك مع القوات الأوكرانية إلى رؤية أوسع تتمحور حول الصراع مع الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو، إذ تربط روسيا بين الموقف الميداني في المعارك الجارية الآن وبين أهدافها الاستراتيجية في الصراع مع الغرب.

حيث لم تعد الحال كما كانت في بداية الحرب حين تصور الروس أن بإمكانهم كسب المعركة سريعاً بالقضاء على نظام الحكم في كييف واستبداله بنظام موالٍ لروسيا، أو على الأقل بنظام يحافظ على حيادية أوكرانيا ويمنع من دخولها في حلف الناتو. فبعد أن اظهرت القوات الأوكرانية قدرتها على المقاومة والتصدي لمغامرة الجيش الروسي - التي لم تكن محسوبة بدقة من جانب العسكريين الروس الذين حاولوا مباغثة (زلينسكي) باحتلال كييف - سارعت الولايات المتحدة بحشد حلفائها في الناتو لتقديم الدعم العسكري والاقتصادي الكبير لأوكرانيا ومحاصرة روسيا

سياسياً وفرض العقوبات الاقتصادية الكبيرة عليها، كل ذلك تطلب تغييراً في الاستراتيجية الروسية في إدارة المعارك من منظور الصراع الأوسع.

ويظهر من سير المعارك الجارية الآن في أوكرانيا أن موسكو متأنية في تصعيد عملياتها العسكرية لكسب الحرب بصورة نهائية رغم قدرتها على فعل ذلك بسرعة، فروسيا لم تقم بحملة تجنيد واسعة تحشد فيها قوتها الكاملة للدفاع نحو احتلال كامل أراضي أوكرانيا، ولم تحاول إلحاق الضرر الكبير في أوكرانيا من طريق قصف شبكة الكهرباء والخدمات العامة الأخرى، كما أنها رغم إعلانها أن هدفها السيطرة على كامل إقليم الدونباس، لا تزال تُسَيِّر المعارك ببطء شديد في استكمال السيطرة على دونيتسك، وعلى هذا المنوال تتحرك خارج الدونباس في السيطرة على بعض المناطق المهمة كخاركيف المحاذية للحدود الروسية إلى جانب سيطرتها على محطة زاباروجيا النووية.

وبذلك يبدو أن الاستراتيجية الروسية تميل إلى عدم التصعيد في أوكرانيا مع الحفاظ على مستوى للتحكم في العمليات العسكرية والاحتفاظ بالمكاسب المتحققة والسيطرة على إدارة وتوجيه المعارك ضمن أغراضها الاستراتيجية الكبرى (الصراع مع الغرب)، مع شن هجمات متواصلة على الأسلحة الأمريكية والأوروبية الموردة إلى أوكرانيا وضرب مواقع تحشيد القطعات العسكرية وبضمنها مراكز تجمع القوات غير النظامية الأجنبية ومراكز التدريب.

تكمن أهداف هذه الاستراتيجية في رغبة روسيا بتفادي المواجهة المباشرة مع حلف الناتو التي قد تترتب على تدخله المباشر في الحرب إذا أوشك الروس على تحقيق نصر حاسم.

وقد يبدو أول وهلة أن هذا الخيار يصب في مصلحة الهدف الأمريكي في إطالة أمد الحرب لاستنزاف روسيا، غير أن الواقع يشير إلى الضد من ذلك تماماً، فالروبل الروسي حقق ارتفاعاً ملحوظاً، واحتياطي البنك المركزي الروسي من الذهب والعملات الأجنبية ارتفع بنسبة 5.8 بالمائة، بينما الولايات المتحدة وبقيّة دول حلف الناتو باتت تواجه أزمات التضخم والركود بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، وتتعرض مواردها للاستنزاف بسبب الحجم الكبير من المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي دفعتها إلى أوكرانيا على مدار الأشهر الماضية والتي قدرت بأكثر من 100 مليار دولار، من دون أن تسهم بهزيمة روسيا أو تحرير جزء من الأراضي التي وقعت في قبضة روسيا، إذ دمر الروس قرابة 50 ألف طن من الأسلحة الغربية المقدمة إلى أوكرانيا، بينما بيعت كميات كبيرة أخرى من هذه الأسلحة في السوق السوداء (واشترت روسيا جزءاً منها).

من جهة أخرى، تدرك روسيا أن التصعيد قد يؤدي إلى تحقيق نصر عسكري حاسم في أوكرانيا إلا إنه ربما لا يحقق أي نتائج سياسية في منع الناتو من التمدد شرقاً حيث يمكن أن تكون ردة فعل الغرب على هذا الانتصار هي الإسراع في ضم دول أخرى إلى الناتو - بدلاً من الدخول المباشر في القتال ضد روسيا - وفي مثل هذا الموقف يصبح التهديد أكبر على روسيا التي ستجد صعوبة في خوض حرب ثانية ستواجه بها دولاً منضمة إلى حلف الناتو.

وتراهن استراتيجية روسيا على أن إطالة أمد الحرب ضمن مستواها الحالي سيؤدي إلى إرهاق الولايات المتحدة وزرع الشقاق بين دول حلف الناتو، كما سيؤدي تصاعد ضغط الداخل الأوروبي

(الرأي العام) وإحراج حكومات الدول الغربية بسبب زيادة الأعباء الاقتصادية على المواطنين وتفاقم المشكلات الاقتصادية، وتنتظر روسيا فصل الشتاء القادم الذي سيقدر على نحو حاسم مقدرة الغرب على التخلي عن الغاز والنفط الروسيين، إذ تعول روسيا على إحداث الخلافات بين دول الناتو ومن ثم منع تحقيق الإجماع على ضم دول دول جديدة لحلف الناتو، وقد يدفع كل ذلك الاتجاه نحو التسوية بشروط روسية حيث يمكن أن تكتفي روسيا بالحدود الحالية مع اشتراط تغيير نظام الحكم في كييف أو على الأقل ضمان تحييدها وعدم ضمها إلى حلف الناتو. كما تراهن روسيا على أن إطالة أمد الحرب قد يؤدي إلى انقلاب محلي على نظام زيلنسكي وتشكيل حكومة موالية لموسكو.

في المقابل فإن استراتيجية الولايات المتحدة في استنزاف روسيا عبر إطالة أمد الحرب أثبتت ضعفها وارتداد آثارها على الغرب، وبالمثل فإن فكرة هزيمة روسيا عسكرياً من جانب الجيش الأوكراني أمر لا يمكن تحقيقه نظراً إلى التفوق الهائل الذي يتمتع به الجيش الروسي في كل صنوفه من حيث المعدات والأسلحة والفكر والتخطيط الاستراتيجي والعملياتي لقادته، لذا لم يحقق الجيش الأوكراني أي تقدم ميداني رغم كل الدعم الذي يقدمه الناتو.

وعلى الرغم من محاولة الولايات المتحدة جر روسيا إلى التصعيد عبر دفع أوكرانيا إلى شن عمليات استفزاز ضد روسيا من طريق توجيه ضربات خلف الخطوط - مثل الهجمات على المناطق الحدودية في روسيا ومهاجمة شبه جزيرة القرم - فإنها تبقى عمليات غير مؤثرة في الجغرافية العسكرية التي فرضها الروس ولم تحدث أي تغيير في الموقف الميداني. وحتى لو قامت الولايات المتحدة بتجهيز أوكرانيا بأسلحة ومعدات متطورة (كالطائرات والمسيرات والصواريخ الهجومية ذات المدى المتوسط) لمنح الجيش الأوكراني القدرة على مهاجمة الجيش الروسي أو شن ضربات على الأراضي الروسية، فإن مثل هذا الخيار لن يؤدي إلى هزيمة روسيا التي تمتلك القدرة على تدمير هذه المعدات، واتخاذ خطوات تصعيدية قد تعجل بانهايار نظام الحكم في كييف.

ويبقى أمام الولايات المتحدة وحلفائها خيار تصعيدي واحد وهو الدخول المباشر في الحرب، وهو خيار غير محبذ لدى الغرب لأنه سيجر الطرفين إلى المواجهة المباشرة بين القوى النووية وستكون عواقبه كارثية.

أخيراً فإن الولايات المتحدة وحلفاءها في الناتو أصبحوا أمام خيارين أحلاهما مُر، فإما أن يجنحوا للتسوية السلمية ويقبلوا بشروط روسيا المذلة وهو ما يعني اعترافهم بتغيير قواعد القوة والسيطرة في النظام العالمي، وإما أن يدخلوا بصورة مباشرة في الحرب لإيقاع الهزيمة بالجيش الروسي في أوكرانيا وبذلك يكونوا قد فتحو باباً أمام تصعيد الحرب إلى مستويات كارثية □

فريد زكريا والنظام العالمي الناشئ

(*) **عبيد الحليمي**

باحث في سلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس - المغرب.

لعل السمة البارزة للنظام العالمي الحالي هو أنه سريع التغير وشديد التعقيد، فمن جهة، ثمة تحولات شملت بنية النظام الدولي من خلال صعود قوى وأفول أخرى. أما من جهة ثانية، فهناك أحداث متعاقبة ومنتزمنة مع الاقتصاد المفتوح والسريع النمو لعدد من القوى العالمية، هذا الأمر أنتج نظاماً دولياً جديداً، فهو أكثر ترابطاً وتبادلاً على المستوى الاقتصادي، وفي المقابل، أكثر اضطراباً على المستوى السياسي؛ فأدى هذا التغير برواد نظريات العلاقات الدولية إلى مواكبته بمقاربات متجددة، وبخاصة الاتجاهات التي تندرج ضمن النظرية الواقعية، بحكم أنها معنية بصورة مباشرة بهذا التحول العميق، لأن الواقعية تنبني على محدد التوازن، وحين انهار الاتحاد السوفياتي اختل توازن النظام، بل إن أحد دعائم استقراره تغيرت.

يعدّ فريد زكريا من بين الواقعيين الذين لهم مقاربة جديدة لهذا النظام، حيث يصنفه جدهون روز (Gideon Rose) ضمن الواقعيين الكلاسيكيين الجدد⁽¹⁾، فهو هندي الأصل أمريكي الجنسية، إذ يوصف بأنه من بين الشخصيات الأكثر تأثيراً في الوقت الحالي؛ فاسمه أدرج من طرف مجلة فورين أفيرز سنة 2019 ضمن أفضل عشرة مفكرين في العالم؛ كما أنه مؤلف وكاتب صحافي. فقد كان محرراً في عدد من الجرائد والمجلات الأمريكية تايم ونيوزويك والشؤون الخارجية، ناهيك بكتابته في عمود أسبوعي بصحيفة واشنطن بوست، ثم إنه محلل ومقدم برامج (نموذج تقديمه لبرنامج أسبوعي بقناة سي إن إن CNN)؛ إضافة إلى عضويته بمجالس مؤسسة التفكير (Think Tanks) كمجلس العلاقات الخارجية «FRC» وأمريكا الجديدة «NA»⁽²⁾؛ وقد صدر لفريد زكريا أربعة مؤلفات، هي مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية بالداخل والخارج سنة

abiddroit@gmail.com

(*) البريد الإلكتروني:

Gideon Rose, «Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy», *World Politics*, vol. 51 (1) (October 1998), p. 154.

Fareed Zakaria, «About Fareed Zakaria», <<https://fareedzakaria.com/about>> (accessed on 1 (2) December 2021).

2003⁽³⁾؛ عالم ما بعد أمريكا، في طبعته الأولى سنة 2008⁽⁴⁾ والثانية سنة 2011؛ وفي سنة 2015 ألف كتابًا في الدفاع عن التعليم الليبرالي⁽⁵⁾؛ كما صدر له سنة 2020 كتاب بعنوان 10 دروس لعالم ما بعد الوباء⁽⁶⁾.

إلا أن أهم ما كتبه هو كتاب عالم ما بعد أمريكا، الذي يبرز فيه رؤيته للنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك، التحولات التي حصلت منذ تسعينيات القرن العشرين، ثم موقع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النظام الجديد⁽⁷⁾؛ لذلك سنحاول في هذه الورقة إبراز مقارنة فريد زكريا لهذا التحول في القوة بنظام ما بعد الحرب الباردة، وذلك عبر تقسيمها لأربعة محاور رئيسية: أولاً، النظام العالمي الناشئ والتحولات الكبرى في القوة؛ ثانياً: الولايات المتحدة ونهوض البقية؛ ثالثاً، هل الولايات المتحدة في القرن الحالي هي بريطانيا القرن التاسع عشر؟؛ رابعاً، عالم أحادي تعددي الأقطاب أم عالم ثنائي القطب.

أولاً: النظام العالمي الناشئ والتحولات الكبرى في القوة

ينطلق فريد زكريا في كتابه عالم ما بعد أمريكا من الحديث عن ثلاثة تحولات كبرى التي أنتجت النظام العالمي الحالي، وهو تحوُّل في القوة «وتغيُّر صور توزيع القدرات بين القوى الدولية»⁽⁸⁾، الأول هو الذي بدأ منذ القرن الخامس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر، فارتبط بصعود العالم الغربي، بما يعني أنه التحول الذي أنتج العلم والتكنولوجيا والثورة الصناعية؛ أما الثاني فهو الذي حدث مع نهاية القرن التاسع عشر، فنتج منه صعود الولايات المتحدة، مقابل بداية تراجع بريطانيا؛ بينما يشهد عالم اليوم التحول الثالث من خلال صعود قوى دولية جديدة التي يسميها نهوض البقية (The Rise of the Rest)؛ «فما بين عامي 2006 و2007 شهد 120 بلداً معدل نمو بلغ 4 بالمئة أو أكثر، وتضمنت هذه البلدان ما يزيد على 30 دولة أفريقية»⁽⁹⁾، ويبدو أنه متفائل من هذا التحول بخلاف مجموعة من منظري الواقعية.

على غرار ذلك، يؤكد فريد زكريا وقوع ثلاثة توسعات كبرى في الاقتصاد؛ فالتوسع الأول هو الذي حدث خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث بدأت أولى مراحل الازدهار للاقتصاد العالمي وحركة الأموال، فنتج من ذلك ظهور مجموعة من القوى العظمى

Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: W. W. Norton, 2003). (3)

Fareed Zakaria, *The Post-American World* (New York: W. W. Norton, 2008). (4)

Fareed Zakaria, *In Defense of a Liberal Education* (New York: Simon and Schuster, 2015). (5)

Fareed Zakaria, *Ten Lessons for a Post-Pandemic World* (New York: W. W. Norton, 2020). (6)

(7) صدرت الترجمة العربية لكتاب عالم ما بعد أمريكا في طبعتها الأولى سنة 2009؛ عن الدار العربية للعلوم

ناشرون ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم؛ ترجمة بسام شيبا؛ مراجعة وتحرير «مركز التعريب والبرمجة».

(8) أحمد محمد أبو زيد، «العلاقات الخارجية والتوازن في منطقة الخليج في عالم ما بعد أمريكا»، شؤون الأوسط،

العدد 159 (ربيع 2019)، ص 16.

Zakaria, *The Post-American World*, p. 2.

(9)

(نموذج ألمانيا والولايات المتحدة)، أما المرحلة الثانية فهي التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية خلال حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات، التي شهدت مرحلة ازدهار ثانية عبر حركة الأموال من الولايات المتحدة في اتجاه أوروبا وشرق آسيا؛ فنتج من ذلك صعود مجموعة من الأمم الأوروبية المتضررة من الحرب العالمية الثانية وانتعاش اليابان بمعدلات نمو قياسية.

والآن دخل الاقتصاد العالمي في التوسع الثالث، إذ خلال العقدين الأخيرين اندمج أكثر من ربع سكان العالم في الأسواق والتجارة، وذلك بفضل انتقال رأس المال الغربي إلى آسيا وبقية دول العالم، ونتيجة ذلك «نما الاقتصاد العالمي بين عامي 1990 و2007 من 22.8 تريليون دولار إلى 53.3 تريليون دولار»، بينما «ارتفعت التجارة العالمية بمعدل 133 بالمئة»، فضلاً عن ذلك، فإن أكثر من نصف هذا النمو «مسؤولة عنه الأسواق الناشئة»، بل هي مسؤولة أيضاً «عن 40 بالمئة من اقتصاد العالم مقاساً بمعياري معادلة القوة الشرائية»⁽¹⁰⁾؛ ويؤكد أن هذه المرحلة تتسم بتفوق الاقتصاد على الاضطراب السياسي؛ إذ يرى أن هذا النمو الاقتصادي ينعكس إيجاباً على الاستقرار العالمي، ويحاج زكريا بأن عالم اليوم أكثر أمناً من سابقه.

ثانياً: الولايات المتحدة و نهوض البقية

يحيل عنوان كتاب فريد زكريا إلى أن عالم ما بعد أمريكا سيكون مختلفاً عن العالم الذي قادته أمريكا منفردة (من سنة 1989 إلى سنة 2003)، لأن الفرصة التي أتاحت لها منذ انهيار جدار برلين وصولاً إلى ذروة هيمنتها في غزو العراق سنة 2003، لن تتاح من جديد في ظل صعود الكثير من القوى الدولية، إذ في السابق، كان صوت أمريكا مسموعاً وقراراتها تنفذها من دون أي معارضة قوية، لكن صعود البقية قد يعقد ويبعث أوراق المشهد العالمي. إلا أنه مع ذلك، فإنه يقر منذ البداية بأن عالم ما بعد أمريكا لا يعني بأنه سيكون من دونها، بل إن الحاجة إلى دورها في النظام العالمي سيزداد أكثر فأكثر، ويتطلب ذلك منها - في المقام الأول - السماح للقوى الصاعدة بأن تكون صاحبة أسهم في النظام العالمي.

وبحسب زكريا، فالولايات المتحدة تمتلك كل المقومات لأن تتأقلم مع هذا النظام الذي يشهد حركية اقتصادية غير عادية وتدفعاً لرؤوس الأموال. ورغم إقراره بأن الاقتصاد ليس معادلة صفرية، لأن توسعه يزيد من حجم الشطيرة (أو الكعكة)⁽¹¹⁾، فإن المنافسة الدولية تعني أيضاً الحصول على القوة والهيمنة. لهذا كلما صعبت البقية تقلصت نسبة الولايات المتحدة من الكعكة، بيد أن ذلك لن يؤثر في مكانتها لعقود؛ لاعتبارات متعلقة بتفوق الولايات المتحدة في الكثير من المؤشرات، كامتلاكها قاعدة اقتصادية وتكنولوجية قوية، والتفوق العلمي وحيوية المجتمع، إضافة إلى سياسة

Ibid., p. 20.

(10)

(11) يقارب معظم رواد النظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية مفهوم القوة بالشطيرة، حيث كلما ازدادت قوة دولة بالنظام قلت قوة الدول الأخرى، بينما يقارب رواد النظرية الليبرالية الصراع بين الدول بمنظور الزيادة في الشطيرة، فحينما تتعاون الدول تزداد المكاسب وتقل المخاطر وبالتالي يزداد حجم الشطيرة؛ في حين يفرق زكريا بين الصراع على القوة وبين الاقتصاد، فالأول يكون نتيجة معادلة صفرية، أما الثاني فيؤدي إلى الزيادة في حجم الشطيرة.

الهجرة ونظام التعليم الذي يشجع على الإبداع والابتكار والمغامرة. ناهيك بالقوة العسكرية التي تجعل من الولايات المتحدة الدولة التي تسيطر على البحر والأرض والسماء والفضاء، بل إن نسبة إنفاقها العسكري تقارب 50 بالمئة من الإنفاق العالمي. ويجادل زكريا بأن القوة الأمريكية لم تتأثر بالإنفاق على الحروب التي خاضتها خلال هذا القرن، بما يوحي بأنه يتقاطع مع بعض الواقعيين - نموذج بيتر ليرمان وجون ميرشايمر - من خلال ادعائهم بأن الحرب غير مكلفة في هذا العصر، لكنه يختلف معهم في التعليل⁽¹²⁾، لأن فريد زكريا يربط ذلك بالنمو الاقتصادي. فما خسرت في الحرب الباردة هو أضعاف مضاعفة في ما خسرت في حربها على العراق وأفغانستان مجتمعة، وصرّ ذلك هو نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع حجم الاقتصاد الأمريكي (تكلفة الحرب على العراق وأفغانستان معاً هي أقل من 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي GDP؛ تكلفة حرب فيتنام هي 1.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1970 وأكثر بعشرات الألوف من أرواح الجنود الأمريكيين)⁽¹³⁾.

ثالثاً: هل الولايات المتحدة في القرن الحالي هي بريطانيا القرن التاسع عشر؟

يقارن فريد زكريا الولايات المتحدة اليوم ببريطانيا خلال القرن التاسع عشر، بحكم أنها كانت القوة العظمى التي لا تغيب عنها الشمس، فقد كان أكثر من ربع سكان العالم تحت الحكم البريطاني (لم يكن يتجاوز عدد سكان بريطانيا نسبة 2 بالمئة من ساكنة العالم وأقل من 40 مليون نسمة)؛ ويؤكد أن بريطانيا كانت قوة عظمى على الورق فقط، بينما في الواقع كانت قوة عظمى حقيقية لوقت وجيز (ما بين سنتي 1945 و1970)، أي في الحقبة التي كانت تستحوذ فيها على 30 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي، كما أنها كانت تسيطر على «خمس التبادل التجاري العالمي وخمسي تبادله الصناعي»؛ واستهلاكها للطاقة «أكبر بخمس مرات من استهلاك الولايات المتحدة وبروسيا وأكبر بنحو 155 مرة من استهلاك روسيا للطاقة»، أكثر من ذلك، «في عام 1860 كانت تنتج ما يقارب 53 بالمئة من حديد العالم»، في حين «انخفضت النسبة إلى 10 بالمئة سنة 1914»⁽¹⁴⁾.

ويخلص فريد زكريا إلى القول بأن انحدار بريطانيا بدأ منذ سنة 1870، أي حينما تساوت معها الولايات المتحدة في القوة الاقتصادية، فرغم أن بريطانيا ظلت هي القوة التي لها الكلمة المسموعة على المستوى العالمي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن قوتها كانت فقط على

(12) يرى أنصار الواقعية الهجومية بأن الغزو مريح حتى في هذا العصر، بخلاف الاتجاهات الواقعية الأخرى التي ترى بأن تكاليف الحروب في هذا العصر أكثر من فوائدها، بينما يؤكد فريد زكريا بأن الحروب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية كانت أقل تكلفة من التي شنتها في مرحلة الحرب الباردة وسبب ذلك هو تزايد حجم الاقتصاد الأمريكي، بل وانخفاض نسبة الإنفاق العسكري مقارنة بمراحل الحرب الباردة.

Zakaria, *The Post-American World*, p. 182.

(13)

Ibid., p. 174.

(14)

المستوى السياسي والدبلوماسي وإرثها التاريخي، لأن اقتصاد الولايات المتحدة تجاوز بريطانيا في ثمانينيات القرن التاسع عشر⁽¹⁵⁾، فأعقبته مرحلة من التفوق الصناعي على بريطانيا للولايات المتحدة وعدد من القوى الغربية الأخرى، كألمانيا منذ بداية القرن العشرين؛ وهي القوى التي سنتقل العالم إلى ثورة صناعية ثانية بعدما انطلقت الثورة الصناعية الأولى في بريطانيا.

ويحاج فريد زكريا بأن انحدار بريطانيا كان نتاج عوامل متعددة، منها عدم تطور صناعاتها بغية منافسة الصناعة الألمانية أو الأمريكية، ثم إهمالها للتعليم العملي كالمواد العلمية والجغرافية وتركيزها على تدريس التاريخ والأدب الروماني والإغريقي القديم بأعرق جامعاتها (أكسفورد وكامبريدج)⁽¹⁶⁾؛ ناهيك بعوامل أخرى برزت عبرها القوى العظمى الجديدة كتوحيد ألمانيا سنة 1871 بقيادة أوتو فون بسمارك، وانتصار الشمال على الجنوب في الحرب الأهلية في الولايات المتحدة⁽¹⁷⁾، بينما تبذرت المحددات التي جعلت من بريطانيا قوى عظمى كالعوامل الجغرافية وعدد السكان والثروات الطبيعية.

على غرار ذلك، يؤكد زكريا أنه رغم التشابه بين الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أن هناك اختلافاً بينهما، فانحدار بريطانيا كان نتاج سوء الإدارة الاقتصادية، حيث أنهكت في الحروب، وتحولت إمبراطوريتها التي كانت مصدر قوة إلى عبء داخلي، كما أن وجودها كقوة عظمى كان في الواقع لمدة قصيرة، بينما الولايات المتحدة أثبتت نفسها كقوة عظمى لمدة تفوق 130 سنة وهي المدة التي ظل اقتصادها متبوّناً الريادة، وذلك حينما ضاعف اقتصادها نظيره البريطاني في منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر وإلى حدود اليوم؛ فمثلاً بعد الحرب العالمية الثانية سجل الاقتصاد الأمريكي نسبة تقارب 50 بالمائة من الإنتاج العالمي، «وامتلكت نسبة 32 بالمائة من الناتج الإجمالي العالمي سنة 1913؛ و26 بالمائة سنة 1960 و22 بالمائة سنة 1980 و27 بالمائة سنة 2000 و26 بالمائة سنة 2007»⁽¹⁸⁾.

ورغم التوقعات التي تقر بتراجع النسبة خلال السنوات الأخيرة، فليس هناك ما يثبت بأنها ستصل إلى مستويات متدنية؛ لأن ضعف الولايات المتحدة بحسب فريد زكريا له صلة بسوء الإدارة السياسية وليس الاقتصادية، على عكس بريطانيا التي ظلت تمتلك بعض مقومات القوى العظمى حتى الأربعينيات بسبب حنكة قادتها على المستوى السياسي⁽¹⁹⁾، وقدرتها على الحفاظ على بعض

(15) يختلف دعاة الواقعية مع فريد زكريا في كون هذه المرحلة عرفت تعددية قطبية متوازنة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، لأن بريطانيا رغم أنها كانت الأغنى خلال القرن التاسع عشر، لكنها لم تحول قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية مهابة.

Zakaria, *The Post-American World*, p. 176.

(16)

(17) انتهت الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) بين الشمال والجنوب بانتصار الشمال وتوحيد الولايات المتحدة، وذلك بعدما حاولت الولايات الجنوبية (سبع ولايات) الانفصال على الشمال وتأسيس دولة تحت اسم «الولايات المتحالفة الأمريكية».

Ibid., p. 181.

(18)

(19) ثمة أسباب متعلقة بالموقع الجغرافي لبريطانيا وعدم خروجها من الحرب العالمية الثانية، ثم أيضاً لصعوبة غزوها براً؛ وذلك كما يوضح جون ميرشايمر بوصفه أحد رواد الواقعية الهجومية.

المصادر اللازمة للقوة، بما في ذلك سيطرتها على الممار البحرية (المضايق) الخمسة (سنغافورة؛ كيب الأفريقية؛ الإسكندرية؛ مضيق جبل طارق؛ مضيق دوفر)⁽²⁰⁾؛ لكن سيطرتها البحرية كانت تخفي حقيقة ضعف قوتها العسكرية (وخصوصاً البرية)، بل وتراجع قوتها الاقتصادية من خلال ارتفاع حجم الديون والقروض من الولايات المتحدة وتخلف صناعتها.

رابعاً: عالم أحادي تعددي الأقطاب أم عالم ثنائي القطب؟

استعار فريد زكريا تعريف صمويل هنتنغتون للنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة من خلال توصيفه بالأحادية متعددة الأقطاب (Uni-multipolarity)، كما استعان أيضاً بتعريف علماء الجيوبوليتيكا الصينيون بالقول «قوى متعددة وقوة عظمى واحدة» (Many Powers and One Superpower)⁽²¹⁾، ويرى فريد زكريا أن عالم اليوم يشهد وجود الولايات المتحدة كأقوى قوة عالمية على المستوى العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والعلمي، إذ تُعد القوة العسكرية نتيجة للقوة الاقتصادية والتكنولوجية (القوة الكامنة وفق ما يسميها ميرشايمر)، كما يشهد أيضاً صعود الكثير من القوى في أوروبا وآسيا وأفريقيا، نموذج الصين والهند وروسيا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي والبرازيل والمكسيك وغيرها من القوى العالمية التي تعرف نمواً اقتصادياً سريعاً؛ حيث تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى في العالم، لكنه عالم يتكون من الكثير من القوى الكبرى والصاعدة الأخرى.

بيد أن تعريف فريد زكريا غير واضح للنظام العالمي الناشئ، وكما يسميه هو نفسه بأنه نظام هجين غير واضح، لكنه نظام أكثر ديمقراطية وانفتاحاً وتواصلًا. ويحاج زكريا بأن هذا النظام هو المرجح أن يعيش عليه العالم لعقود من الزمن، فلا هو نظام متعدد الأقطاب ولا أحادي القطب ولا ثنائي القطب شبيه بنظام الحرب الباردة، هو نظام مختلط يشكل فيه الاقتصاد العمود الأساسي الذي يجعل منه أكثر استقراراً، حيث يتفوق النمو والازدهار الاقتصادي على الاضطراب السياسي؛ في حين يؤكد أنه نظام يشهد نهوض بقية العالم على المستوى الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع نسبي للولايات المتحدة «فكلما تسارع نمو الآخرين، تقلصت حصتها من الشطيرة»⁽²²⁾، لكنه تراجع لن يمس بالمكانة الأمريكية.

ويحث فريد زكريا على ضرورة أن تهيب الولايات نفسها للتأقلم مع هذا النظام العالمي الجديد، وأن تقبل بوجود البقية الصاعدة، إذ «أمامها فرصة سانحة لتشكيل المشهد العالمي المتغير والتحكم فيه»⁽²³⁾، كما يؤكد أن الولايات المتحدة بإمكانها القيام بهذا الدور كما فعلت منذ أزيد من 130 سنة، بل إن إمكاناتها وحيوية مجتمعتها يؤيدان بها إلى أن تكون قوى دائمة التجدد والتغير مع

Zakaria, *The Post-American World*, p. 178.

(20)

Ibid., p. 43.

(21)

Ibid., p. 45.

(22)

(23) أبو زيد، «العلاقات الخارجية والتوازن في منطقة الخليج في عالم ما بعد أمريكا»، ص 18.

التحولات العالمية، وهذا راجع إلى عدة مميزات تختص بها الولايات المتحدة على المستوى الداخلي، منها سياسة الهجرة والجغرافية والقيم الليبرالية والموقع الاستراتيجي وغيرها.

في سنة 2020 أصدر فريد زكريا كتابًا تحت عنوان 10 دروس لعالم ما بعد الوباء، يحيل على ثلاثة أحداث كبرى أثرت في الدول في نظام ما بعد الحرب الباردة⁽²⁴⁾، وهي: «تفجيرات» 11 أيلول/سبتمبر 2001؛ الأزمة المالية لسنة 2008، ثم أزمة كورونا لسنة 2020؛ فقد كان لهذه الأحداث عواقب كثيرة على الاقتصاد العالمي، لكنه يقر بأن العولمة لم تنته حتى في زمن الوباء، بما يرتبط بها من حركة الأشخاص والبضائع والأموال.

وقد تضمن الكتاب في الدرس التاسع القول بأن عالم ما بعد الوباء سيتسم بثنائية قطبية (Bipolarity) بين الولايات المتحدة والصين، بل إن هذه الثنائية أضحت واقعةً ماثلاً، لأن الاقتصاد الصيني ينمو بسرعة، وحصة التنين الآسيوي من الناتج العالمي انتقلت «من 2 بالمئة في الثمانينيات إلى 16 بالمئة»⁽²⁵⁾، وهو ما يعني أنها تنافس الولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي، ناهيك بالإشكالات الأخرى الممكن أن تسبب سلماً بارداً بينهما أو صراعاً خفياً، وبخاصة الاتهامات المتبادلة بينهما خلال مرحلة الوباء والمنافسة التكنولوجية والمشاكل في بحر الصين الجنوبي وقضية استقلال تايوان... وهي كلها مؤشرات قد تؤدي إلى «حرب باردة» بين الولايات المتحدة والصين، لكن هذه الحرب ستكون بسبب خيارات، أو كما يقول «الثنائية القطبية لا مفر منها. الحرب الباردة خيار (Bipolarity is Inevitable. A Cold War is a Choice)⁽²⁶⁾، لأن الثنائية القطبية - بحسب زكريا - بين الصين والولايات المتحدة مشابهة للتنافس البريطاني - الألماني في نهاية القرن التاسع عشر؛ هذا مع استحضار معطى ارتفاع التبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين (يصل بحسب تقديرات إلى 2 مليار دولار في اليوم مقابل 2 مليار دولار في السنة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة)⁽²⁷⁾؛ ثم إن هناك تفوقاً أمريكياً في القوة العسكرية على الصين بخلاف المنافسة العسكرية السوفياتية - الأمريكية، وهذه كلها معطيات تؤكد أن عالم اليوم مختلف تماماً، بل يعكس نظرة أكثر تفاؤلاً من فريد زكريا لمستقبل النظام العالمي مقارنة بنظرة الواقعيين الهجوميين.

خاتمة

إذا كان الصعود الصيني يمثل إحدى أهم القضايا إثارة للجدل بين معظم الاتجاهات الواقعية، فإن فريد زكريا غير بعيد من هذا السجال، حيث يدرج صعودها ضمن البقية التي تعرف نمواً اقتصادياً سريعاً، ويقتضي ذلك من الولايات المتحدة أن تسمح لها بامتلاك حقها من أسهم النظام العالمي؛ إذ رغم أنه يقر بأن «الصين تشهد الارتقاء الأكبر والأسرع.. في التاريخ»، فإن مقارنته

Zakaria, *Ten Lessons for a Post-Pandemic World*.

(24)

Ibid., p. 130.

(25)

Ibid., p. 140

(26)

Ibid., p. 138.(27)

مختلفة عن بعض الاتجاهات الواقعية، وهو بحث في ختام كتابه **عالم ما بعد أمريكا** على ضرورة تحديد الاختيارات، بما في ذلك، «رسم القواعد والعادات والقيم ليلتزم بها العالم»؛ ثم على أن تكون الولايات المتحدة بسمارك هذا العصر وليس بريطانيا القرن التاسع عشر، أي أن تقوي علاقاتها مع القوى الناشئة، ويؤكد أن محاولة الدخول في الصراع مع الصين أو أي قوى ناشئة سيؤدي بها إلى العزلة، بل سيدفع بالقوى الأخرى لبناء تحالفات ضدها.

في الختام لا بد من القول بأن فريد زكريا يركز على مسألتين: الأولى هي الاقتصاد، ويتضح أن مقاربتة مبنية على افتراض التوسع الاقتصادي الذي يقيّد سلوكيات القوى العظمى ويجعل من مسألة العودة إلى الحرب الباردة بالتحدي الصعب والمكلف للجميع؛ أما الثانية فذات صلة بنهوض البقية من خلال تنامي دورها في المشهد العالمي، بما في ذلك الفاعلون من غير الدول، فيحتم على الولايات المتحدة قبول هذا التحول العالمي، هذا الأمر يقوده إلى الحديث عن الداخل الأمريكي، حيث يطالب الولايات المتحدة بضرورة الحفاظ على مميزات مجتمعتها المتمسك بالحيوية والانفتاح والخلق، لكي تظل بلدًا استثنائيًا على جميع المستويات؛ في النهاية، إن مقاربتة موجهة بالأساس إلى الداخل الأمريكي الذي يمثل امتدادًا للسياسة الخارجية بحسب الواقعيين الكلاسيكيين الجدد، لكنها مقاربة قد تتقاطع أيضًا مع رواد النظريات الليبرالية □

نداء القاهرة

مجموعة السلام العربي

في جو من الثقة والأمل والشعور بالمسؤولية، التأم المؤتمر التأسيسي لمجموعة السلام العربي في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة برعاية الأمين العام للجامعة في 13 - 14 تشرين الأول / أكتوبر 2022.

وافتح المؤتمر بكلمة من فخامة الرئيس علي ناصر محمد رئيس المجموعة، وبكلمة أخرى من معالي الأستاذ سمير الحباشنة منسق المجموعة، وألقى سعادة السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، كلمة نيابة عن الأمين العام، أشاد فيها بمبادرة تأسيس مجموعة السلام العربي ودعم الجامعة لمثل هذا التوجه الإيجابي واستعدادها للتعاون معها. وصدر عن المؤتمر البيان التالي:

من منطلق مسؤولياتها الوطنية والقومية والإنسانية، وتأسيساً على ما أقرته «مجموعة السلام العربي» في مؤتمرها التأسيسي الأول، والذي عقد في الثالث عشر من أكتوبر 2022 في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، وبرعاية كريمة منها، واسترشاداً بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق والإعلانات العربية. وبخاصة ميثاق التضامن العربي وغيرها من الميثاق الدولية ذات الصلة بتسوية النزاعات بالحوار والطرق السلمية واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وسيادة ووحدة أراضي الدولة العربية الوطنية، وضمان السلم المجتمعي والمواطنة المتكافئة، والاستجابة الفاعلة والمسؤولة لتحديات العصر المختلفة، ولمهددات الأمن العربي من احتلال استيطاني إجلائي طال استفحاله لفلسطين ولأراضٍ عربية أخرى، ومن عنف وإرهاب وتنمية معاقمة وإدارة للشأن العام قاصرة، وهدر للموارد وكوارث مناخية داهمة، وعبث خارجي فظ وغير مسؤول في شؤون عربية داخلية، وإرث استعماري مقيت زرع بذوراً أسهمت بإشعال فتن وتفجيت وإعاقة وطنية وتنموية.

- تتوجّه مجموعة السلام العربي في هذا النداء إلى الأمة العربية، شعوباً وحكومات، وقوى حيّة من رجال ونساء وأجيال شابة، لبذل الجهود المخلصة والفعّالة والمسؤولة لتأكيد أولوية بناء السلم العربي - العربي وتعزيزه، باعتباره الضامن الحقيقي لسائر حقوق الإنسان، وللأمن القومي العربي المشترك، ولحفظ المصالح العربية العليا، وتوفير فضاءات أرحب للتعاون والتضامن

والتكامل، وشق الطريق نحو تنمية عادلة ومتوازنة ومستدامة، وسلم مجتمعي إيجابي، وصولاً إلى التجدد الحضاري المشترك.

- وتدعم مجموعة السلام العربي كل الجهود الرامية إلى نشر ثقافة السلام العربي - العربي، وإنهاء الخلافات والنزاعات العربية، وتغليب الحلول الدبلوماسية والحوار لاحتواء هذه الصراعات والنزاعات المسلحة.

- وتشدد المجموعة على ضرورة تضافر جهود جميع النخب العربية، وبخاصة في قطاعات المرأة والشباب من أجل إشاعة ثقافة السلم العربي، والتصالح والوفاق والعيش المشترك، ووقف دائرة العنف والاحتراب وصراعات الهويات الطائفية والمذهبية والإثنية، بما يعزز السلم المجتمعي ويكرس مبادئ العدل والمواطنة المتكافئة والحكم الرشيد.

- وتتطلع «مجموعة السلام العربي» في رؤيتها وأهدافها وبرامجها، أن تكون من بناء السلام العربي - العربي، والمحافظة عليه، والعمل على بذل المساعي الحميدة والاستباق الوقائي للآزمات قبل حدوثها، وإقامة الشراكات مع المنظمات والجامعات والمراكز والهيئات المعنية بتسوية النزاعات والدبلوماسية الوقائية باعتبار أن السلام كل لا يتجزأ، وأي إخلال به تنعكس آثاره على الإقليم والعالم.

- وتُعرب المجموعة عن قلقها الشديد إزاء استمرار النزاعات العربية، وتزايد معاناة المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال من دمار وتهجير وفقر وتشرد وانتهاك صارخ لكرامة الإنسان، وحرمان من التمتع بحقوقه الأساسية، وبالأمان والرخاء الاقتصادي.

- وتتطلع المجموعة، بأمل كبير، إلى القمة العربية المرتقبة في الجزائر بأن تحقق طموحات الأمة في إعادة بناء العمل العربي المشترك، وتعزيز التضامن العربي، وتجنب الخلافات ووقف النزاعات ما ظهر منها وما بطن، وفتح الأبواب أمام الحوار والمصالحات الوطنية، وإنهاء الانقسامات، وتجنيب الطاقات والإمكانات العربية لإعادة الأمل في بناء السلام العربي المستدام، وتفعيل جاد ومسؤول لـ «مجلس السلم والأمن العربي» كآلية عربية للوقاية من النزاعات وتسويتها، وإعداد استراتيجية للحفاظ على السلم والأمن العربيين.

متحدون من أجل السلام العربي.

القاهرة 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022

الجزائر بين ركود ونهوض

الجزائر: منشورات مؤسسة Le Soir d'Algérie 2009. 575 ص.

محمد سيف الإسلام بوفلاحة (*)

كلية الآداب واللغات، جامعة عنابة - الجزائر.

تفسير تسرّعي بقبول المهمة؛ فلأنني لمست في هذا العرض شيئاً من التحدي، قد لا يكون مقصوداً يُمكن تلخيصه كما يلي: هل يتسع صدرك لتقديم كتاب لمن يخالفك الرأي؟ وأما سبب التردد عند التحرير، فكان في تحديد الهامش الذي يُمكنني من إبداء آرائي في عقر كتاب أختلف مع صاحبه في بعض النقاط، دون أن أسحب البساط كثيراً إلى جانبي، وقد فاتحت الكاتب بهذا الهاجس فأبدى تفهماً كاملاً» (ص 9). وقد وصف مهري شفيق مصباح؛ المعروف بإسهاماته في الصحافة الوطنية، بأنه ينتمي إلى الجيل الذي واكب ثورة التحرير وتقلد بعد الاستقلال مسؤوليات جمة في مؤسسات الدولة، وأهمها بالنسبة إلى المؤلف الجيش الوطني الشعبي، ومصالح الأمن العسكري، أما كتابه: **الجزائر بين ركود ونهوض**، فيرى أنه يضم معالم مسيرتين تضيء إحداهما الأخرى: مسيرة خاصة نجد فيها أحلام جيل الشباب في الجزائر المستقلة، وطموحه لتحقيق ذاته، والتسلح لخدمة شعبه،

- 1 -

من بين الكتب التي ناقشت عدة قضايا تتصل بالتحوّلات العميقة التي حصلت في الجزائر؛ كتاب الباحث الجزائري محمد شفيق مصباح، الموسوم بـ: **الجزائر بين ركود ونهوض**؛ الذي يُمثل مساهمة بحثية عميقة في تحليل إشكاليات متعددة تتصل بالتحوّلات التي وقعت في الجزائر منذ سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، كما يتضمن دراسات تاريخية عميقة وثمينة ومتنوعة؛ فالبحوث المجمعّة في هذا الكتاب تُعدّ جهداً متميّزاً. وقد تولى تقديمه إلى القراء المفكر والمناضل السياسي الجزائري المعروف عبد الحميد مهري؛ الذي استهل تقديمه لهذا الكتاب بالقول: «عندما طلب مني الأستاذ محمد شفيق مصباح تقديم كتابه للقراء، لم أتردد في الاستجابة لطلبه، لكن التردد لازمني من البداية إلى النهاية، في تقدير ما أضع في هذه المقدمة وما أترك. أما

أزمة صيف 1962، وتصحيح 19 حزيران/ يونيو 1965، وخلافة الرئيس بومدين سنة: 1979، وإيقاف المسار الديمقراطي سنة 1992، وإدارة الأزمة التي أعقبت ذلك، وكل محاولات تجديد دور الجيش على الورق، كما الحال في دستور 1989 لم يكن لها تأثير في سلوكه العملي. ويرى البعض أن دور الجيش الوطني الشعبي تقلص إلى حدود معقولة في عهد الرئيس بومدين، وهذا ما يمكن ملاحظته بالفعل، ولكنه يمثّل استثناءً للوضع الغالب، وهو ناتج «من طبيعة الرجل ومسلكه السياسي أكثر مما هو ناتج من طبيعة نظام الحكم» (ص 13).

- 2 -

كما توقف مهري في مقدمته المُقنعة عند دور مصالح الأمن العسكري؛ التي نشأت من رحم الثورة، وكانت استجابة طبيعية لتطور حرب التحرير. كما اضطلعت هذه المصالح بمهام كبرى، وقدمت إلى الثورة الجزائرية المظفرة خدمات جليلة، ويشير في هذا الصدد إلى أن هذه المصالح لم تعرف «عند نشأتها وطيلة فترة الكفاح المسلح، نقاشاً حول موقعها أو دورها السياسي، كما كان الأمر بالنسبة لجيش التحرير الوطني، فقد كان المرحوم الأخ عبد الحفيظ بو الصوف، مؤسس هذه المصالح والمشرف عليها في نشأتها الأولى، حريصاً على وضع نشاط هذه المصالح وتحركاتها في سياق القرار السياسي الذي تُحدّده قيادة الثورة، وكان يطرح للنقاش، في مجلس الوزراء، بعض القضايا التي تتصل بنشاط هذه المصالح، وبخاصة ما يتعلق منها بالتنسيق مع مصالح الاستخبارات الأجنبية. وعندما يسجل انزلاق هذه المصالح، في حالات محدودة، إلى ممارسات خاطئة مثل بعض

والتفتح على عالم سريع التغير، ومسيرة عامة تنعكس فيها تجارب المواطن المُلتزم في مختلف مواقع العمل والمسؤولية التي تحمّلها، غير متردد في النفاذ إلى هذه التجارب بفكر ناقد غير متحامل، وهو المنهج الذي يليق بالمتقف المُلتزم (ص 10). ويعدّ مهري كتاب مصباح مؤشراً مهماً على تطور التفكير لدى شريحة وازنة من الإطارات التي تقلبت في مسالك الحكم، وعرفت دخائله، وبدأت تطرح على نفسها وفي محيطها أسئلة متعددة، وبالنسبة إلى دور الجيش يعتقد أن مقولة الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني تُلخص الإشكالية التي نواجهها، بعد مرور نصف قرن على بيان أول نوفمبر، كما يرى أن الدور السياسي لجيش التحرير الوطني بقي حتى الاستقلال مُتسماً بشيء من الغموض؛ رغم ما أثاره من نقاش على مدى حقبة الكفاح المسلح. فالنقاش الذي يتصل بالعلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، وأيهما تكن له الأولوية، حتى في الذكر أو الكتابة، والجدل حول أولوية السياسي على العسكري بعد مؤتمر الصومام، والخلاف الكبير بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقيادة الأركان قبيل الاستقلال؛ كانت كلها مظاهر وساحات لمحاولات تحديد الدور السياسي للجيش. ولكن هذا النقاش، وهذه المحاولات لم تنته إلى نهاية واضحة (ص 12).

ويذهب عبد الحميد مهري إلى أن «الجيش الشعبي الوطني ورث في ما ورث من جيش التحرير الوطني هذا الغموض الذي كثيراً ما أدى إلى الرّج به في مسارات تُبعده من مهمته وموقعه الطبيعي. إن الدور العملي للجيش كان حاسماً في محطات سياسية كثيرة، مثل:

حقب مختلفة، وقد وسم الدراسة الأولى التي كتبها عام 1995، بـ: «دراسة استشرافية حول سيناريوهات تطور الأزمة السياسية في الجزائر»؛ تطرق في الشق الأول منها إلى البعد الاستراتيجي للأزمة الجزائرية. ويذهب المؤلف لدى بحثه عن موقع الأزمة الجزائرية في العلاقات الدولية، إلى أن تلك العلاقات قد بلغت من التطور ما أدى إلى القضاء على كل احتمال لوجود أزمة وطنية لا تخضع لمعالجة أجنبية في سياق الرهانات الدولية حتى وإن ترجم مثل هذا التدخل، وفي بعض الأحيان، وبشكل مفارق، بعدم التدخل بهدف ترك الأمور تنضج إلى غاية انفجارها. ولقد كانت هذه الظاهرة موضع تنظير في المذهب الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم: «النزاعات الخفيفة». وقدم المؤلف في الدراسة الثانية متابعة للأزمة الجزائرية وأفاقها من وجهة نظر أمريكية، وفي مُستهلها أشار إلى بعض التفاصيل المتعلقة بالمصادر المستعملة في هذه الخبرة؛ وقد وصفها بأنها «خلاصة مركزة لمعلومات متصلة بالتحليلات الأمريكية حول الأزمة الجزائرية». ولقد أمكن الحصول على هذه المعلومات بفضل اتصالات منتظمة امتدت من سنة 1994 إلى سنة 1996 مع مجموعات من الخبراء الأمريكيين؛ واتصل الهدف من جمع هذه المعلومات في البداية بثلاثة محاور رئيسة:

- التحليل العام للظاهرة السياسية المتمثلة بالحركة الإسلامية.

- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في سياق العولمة.

- الأزمة الجزائرية وأفاقها.

حالات التعذيب، وحجز المشبوهين في مراكز خاصة، مثل ما وقع في المغرب، فإن الأخ عبد الحفيظ بو الصوف لم يكن فقط يتقبل مناقشة هذه القضايا في اجتماعات الحكومة، بل كان يلتزم بالقرارات التصحيحية التي تتخذ بهذا الصدد، ويسهر على تطبيقها. لكن هذا الوضع بدأ يتغير بعد الاستقلال في سياق الأزمة التي عصفت بقيادة الثورة سنة 1962، التي اضطلع فيها الجيش بدور أساسي. ثم تأكد هذا الدور السياسي، فيما بعد، كنتيجة لمنطق الحزب الواحد الذي حوّل لمصالح الأمن العسكري وظائف سياسية، تعاضم دورها كما تقلصت حدود الوظيفة السياسية في الدولة والمجتمع؛ ذلك أن منطق الحزب الواحد يُصنف التيارات والنشاطات والتنظيمات السياسية التي تفرزها حركة المجتمع خارج إطاره، كمخالفات أمنية، بالمعنى القانوني للكلمة، وهذا يقتضي أن تُحال ملفاتها على مصالح الأمن، كي تُعالجها من وجهة نظرها، وبمنطقها الخاص، وبالأساليب التي تختارها. ونادراً ما تحظى هذه القضايا السياسية في الهيئات القيادية للحزب، بالمناقشة العميقة الجادة التي تتطلبها» (ص 14).

- 3 -

في توطئة الكتاب تحدث محمد شفيق مصباح عن حصيلة حياته، واسترجع ذكريات طفولته في مدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المعروفة آنذاك باسم: «مدرسة التهذيب»؛ التي تقع بوسط بلكور، وسرد أهم محطات حياته بطرائق شائقة منذ سنوات الاستعمار الفرنسي، ووصولاً إلى الحقبة التي أمضاها في الأكاديمية العسكرية بشرشال.

يتضمن الكتاب مجموعة من الدراسات الثمينة التي كتبها الباحث مصباح خلال

لدى المسؤولين في قمة هرم السلطة، حيث تستنزف عوامل الاحتكار بين المؤسسات والأفراد الكثير من الطاقة لتترك نسبة قليلة منها لعملية اتخاذ القرار في حد ذاته. لذلك يعتقد أصحاب هذا الطرح أن الجزائر لم تستطع، إلى حد الآن، التوافر على دولة بالمعنى الأمريكي للكلمة؛ أي وجود قواعد متفق عليها من طرف الجميع، وتمكّن كل فرد من اعتماد طرائق عقلانية في التصرف. ويرى أصحاب هذا التقرير أن سياسة الهروب لمن استطاع هذه قد نمت في أوساط المجتمع روح الاستسلام للقدر، وقد تطورت هذه الروح بدورها في اتجاه الأصولية الدينية (ص 138).

وعلى المستوى الاقتصادي؛ يرى أصحاب هذا التيار أن أغلب رجال الأعمال الجزائريين ليست لهم القدرة على أن يكونوا أصحاب مؤسسات منتجة، وبقيت ممارساتهم أشبه ما تكون بتجارة القرون الوسطى حتى ولو اتخذت شكل التجارة الدولية. ولا ريب في أن إدراكنا لأدوار وتأثيرات المراكز الفكرية الأمريكية، يسهم إسهامًا كبيرًا في معرفتنا لانعكاساتها على عالمنا العربي والإسلامي، ومدى تجذرها في صناعة القرار الأمريكي، وتوجيه الرأي العام، كما أن رؤيتنا تتعمق لتلك التأثيرات الكبيرة التي تؤديها المراكز الفكرية في تحديد مواقف وتوجهات السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما عندما نعلم مدى عمق وكبر ذلك النفوذ والتأثير الممارس من جانب تلك المراكز على مختلف الصعد السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية، وفي صنع القرار الأمريكي، ورسم سير ونهج المواقف الداخلية والخارجية الأمريكية. □

لقد تمّ توسيع هذه المحاور في ما بعد، ابتداءً من سنة 1994 لتشمل التحليل الاستشراقي من منظور الانشغالات الجيوسياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. أما في ما يخص الأوساط التي وقع الاتصال بها، فكانت من ثلاثة أنواع: 1 - مراكز اتخاذ القرار (كتابة الدولة للخارجية، البنتاغون، وكالة مراقبة انتشار الأسلحة النووية)؛ 2 - مراكز الدراسات المكلفة توفير السند العلمي لعملية اتخاذ القرار، وذلك من حيث التشخيص، وتقويم السيناريوهات، ورسم مضلعات الإكراه؛ 3 - الأوساط الأكاديمية ولا سيما جامعات هارفرد، شيكاغو، برينستون، وأوستين (ص 132).

- 4 -

ويُنَبِّه مصباح إلى أنه يمكن اختصار التحاليل التي تقام في الولايات المتحدة الأمريكية حول الجزائر في تيار رئيس؛ يتألف من ويليام زارتمان الذي يعمل على منطقة المغرب العربي، وفريق جامعة برينستون، وفريق آخر من جامعة أوستين بولاية تكساس الأمريكية. وهذا التيار يعتمد موقفًا مقلقًا بالنسبة إلى المجتمع الجزائري؛ كونه ينطلق من التسليم بأن الجزائر قد عاشت حقبة طويلة بفضل الريع البترولي من دون أن تفرز فائضًا اقتصاديًا. كما يذهب هذا التيار إلى أن هذا الريع خلق نوعًا من ثقافة الوهم في أوساط المجتمع الجزائري وقادته؛ جعلت الجزائري - مهما كان مركزه - فاقدًا لأي حس بالندرة، وذلك ما أسفر عن نوع من الانتحار الجماعي هو اليوم في تطور. وانطلاقًا من هذا التصور؛ يرى أصحاب هذا التحليل أن التسيير في الجزائر قد أخذ مظهر التصرف الصبباني

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

المجتمع السوداني يعانيتها في ظل الدولة الوطنية منذ فجر الاستقلال.

تستفيد الدراسة في هذا المجال من بدايات حركة النقد الفكري في السودان التي رصدت منذ عهد الاستعمار مروراً بمراحل تطور البلاد السياسي والحضاري في ظل أنظمة الحكم الوطنية المتعاقبة، التي سعت إلى إرساء قيم الحرية والديمقراطية والحوار في حقب الحكم الديمقراطي التي أعقبت الانتفاضات التي قام بها الشعب السوداني في تشرين الأول/أكتوبر 1964 وفي نيسان/أبريل 1985 وفي كانون الأول/ديسمبر 2018.

وقد صبت تلك المساعي والجهود التي رصدت في بدايات حركة النقد الفكري في السودان في تيار بناء الوعي التاريخي، لكنها لم تحدد موقفاً فكرياً رصيناً تعززه الممارسة يضع حدًا للإشكاليات المتجددة، مثل قضايا الهوية الحضارية والثقافية، أو قضايا الديمقراطية والحريات، أو إشكاليات الواقع السياسية والاجتماعية والتنموية. وظهر ذلك جلياً عقب ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018 حيث لم تستطع النخب المتصارعة على المشهد السياسي في البلاد تكيف مناهجهم وتطويرها للتناغم مع تجليات وعي الثورة بمنتجاته الداعية إلى الحرية والسلام والعدالة،

أولاً: كتب عربية

-1-

عثمان حسن عثمان حميدة. من سلطة الهوية إلى نص التمثل: قراءة نقدية لممارسات فكرية في السودان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 143 ص.

تُعنى هذه الدراسة بالأفكار والاجتهادات التي ما انفكت تسعى للوصول إلى صيغة ملائمة تحدد علاقة الماضي بالحاضر ومن ثم تستشرف المستقبل في المجتمع السوداني، وذلك من خلال السعي إلى بلورة منهج علمي مستقل يحظى بدرجة قبول كبيرة لدى المجتمع، ولا سيما لدى الباحثين والمهتمين بإشكالية التراث والحداثة، ويساعد على بناء الذات وتطوير الثقافة الوطنية في ظل التناقضات التي تمرقها والتي يشهدها العالم المعاصر.

لذلك تتوجه الدراسة ابتداءً إلى إعادة قراءة الأصول الثقافية لمدارس الفكر في السودان في لحظة تشكلها الأولى لتجديد فهمها وتمهيد الطريق للاطلاع الجيد على طبيعة الخطاب الفكري والثقافي المعاصر واستقراء المشاكل الفكرية التي انطوى عليها في مسيرته الحداثية وفي سياقها التاريخي، ومعرفة حدود معالجته للمشاكل التي ظل

الذاتي وخلق الوعي المستقل المستند إلى النهج العلمي والطرائق العقلانية والفكر الحر والتفاعل الخلاق بين تكوينات المجتمع كافة.

من هنا يرى المؤلف أن الصراع من أجل نقد الفكر في السودان ومعالجة الخلل الكامن في الخطاب الفكري والثقافي السوداني والممارسة السياسية سيظل مستمرًا ليصبح ساحة حيوية للصراع والجدل العلمي والأكاديمي من جهة، والصراع السياسي والأيدولوجي من جهة أخرى. ويعتقد أن أول شروط نهوض الحركة الفكرية في السودان هو إعادة النظر في عملية التعليم باتجاه يهتم بالتفكير والابداع أكثر من التلقين والحفظ. وهذه الخطوة بعيدة المدى لأنها تستهدف تغيير البنى التي تتحكم بإنتاج الفكر. وهي تمهد لتفكيك سلطة الهوية الحاكمة للعقل وإنتاج الفكر في مختلف المجالات: الفكر والسياسة والأيدولوجيا والعلم وغيرها.

كما أنه لا بد من إعادة التعامل مع الإشكاليات المطروحة باستقلالية نابعة من الذات، إذ إن معالجة المشكلة لا تكمن في الجدل حول السعي للمحافظة على الهوية الثقافية في مواجهة التيارات الأخرى الوافدة أو الثقافات الأخرى، بل في كيفية التعامل مع أفكارنا المتعلقة بماضينا، أو حاضر غيرنا ونحن نعيش تجربتنا ونصنع وجودنا، ذلك أن الذات المستقلة، أول ما تعني، تعني الانتماء الخاص والذاكرة الخاصة وكل صور التمايز والمغايرة والاختلاف عن الآخر الذي نتعايش معه. ولا يعني ذلك التماهي المطلق مع الخصوصية والانعزال عن الآخر والاشتغال بالتراث، بل تفهم خصوصية الآخر أيضًا وإعادة قراءة تراثه وانتاجه بعقل تركيبى في التفكير يسهم في الانفتاح على الآخر وبناء المعرفة وابتداع الحلول للإشكاليات القائمة. ويصعب تحقيق ذلك من دون إحداث تغيير جذري في الرؤى

وظل وعي النخب السياسية يمثل امتدادًا لميراث الخلل الذي وصم الحقب الماضية - منذ الاستقلال على الأقل - بأنماط سلوكه ونظرته إلى الأمور التي لا تخلو - في معظم الأحيان - من التخبط وغياب الرؤية والإقصاء والوصايا والتباري وراء المنافع الموقته والمراهنات الخاطئة البعيدة كل البعد من التفكير العقلاني والمنطقي الواعي بطروفه.

يعود ذلك إلى استمرار ارتباط الفكر النظري في السودان بالسياسة وبمعتقدات أيدولوجية في تنظيره لمعالجة مشاكله، وبالتالي غياب النظر الفلسفي الذي يمثل الخيار الأنجع، لمعالجة مشاكل السياسة والتاريخ والمجتمع، وهو ما أسهم في تراجع الاجتهادات الفكرية الإبداعية وإغلاق الطريق أمام التقدم والتطور وإفقار البيئة الفكرية والثقافية. ولم يكن ذلك ليأخذ مجراه لولا هيمنة الأيدولوجيا على الفكر نتيجة الخضوع إلى سلطة الهوية وانخراط النخب الفكرية والثقافية والاجتماعية بالانشغالات السياسية المتجددة وعدم وعيها برواسب السياسات الاستعمارية التي اشتغلت على موضوع الهوية لتعميق الانقسامات بين مكونات المجتمع وسط بيئة تفتقر إلى العقول المفكرة.

وتظهر التجارب المهمة بإشكالية الفكر وما يتصل بها من مسائل يعانها المجتمع السوداني من المنظور الثقافي والسياسي والأيدولوجي، أن الموقف الأيدولوجي في السودان ظل يطبع الأفكار المنتجة حول قضايا الثقافة بطابعه، وبينها قضايا الهوية. وكانت فاعليته كبيرة في قراءته للنصوص الثقافية المختلفة، الدينية والتاريخية والأدبية، وبالتالي أصبح العقل / الفكر خاضعًا لسلطة الهوية في مقاربه ومنتوجاته، وفي تحديد المعاني والدلالات، وعدم القدرة على تحديد موقف فكري يضع حدًا للإشكاليات المتجددة سالفة الذكر، وهو ما استوجب ضرورات النقد

الفلسطينية والحدود والشعوب العربية والإسلامية، والتطبيع في المخيال الديني اليهودي، بما يختزنه هذا المخيال من إحلالية إقصائية تجاه الأعداء (غير اليهود) وفق قاعدة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وبالتالي ما ينجم عنه من إنكفاء لعقيدة الاستعمار الاستيطاني ومن استحالة إقامة علاقات سوية مع الكيان الصهيوني.

كما تتمحور حول انعكاسات التطبيع على الحقوق الفلسطينية المشروعة بما يمثله من تصادم مع القانون الدولي، والشرعية الدولية ومع «المبادرة العربية للسلام»، والجهود المبذولة لتحقيق السلام في المنطقة، ناهيك بما يمثله التطبيع من تغطية للاحتلال الإسرائيلي واعترافٍ بشرعية الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

كذلك تتناول فصول الكتاب التطبيع من منظور ثقافي وتربوي، حيث تناولت التطبيع الثقافي وتداعياته على القضية الفلسطينية؛ وانعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي، الذي يتأثر بدرجة كبيرة بقرارات السلطات الحاكمة التي لا تواجه فكرة التطبيع بالوجه المناسب أو لا تعارض الفكرة أساساً، ناهيك بمحدودية دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الثوابت الوطنية لدى طلاب الجامعات في مواجهة التطبيع.

ولا يغفل الكتاب دور شعوب المنطقة في مواجهة التطبيع الذي تسعى «إسرائيل» من خلاله إلى انتزاع الاعتراف العربي بوجودها، وإنهاء حالة الحرب معها، وإنهاء مقاطعتها. ويتناول في هذا السياق التجريبتين الشعبيتين في مصر والأردن في مواجهة التطبيع و«اتفاقيات السلام» الموقعة من جانب حكومتي البلدين مع «إسرائيل». كما يتناول التطبيع من منظور أممي، مشدداً على الدوافع الأمنية للتطبيع العربي - الإسرائيلي

والمفاهيم، وبخاصة تحرير النخب السياسية من أوهامها بالتفرد في عملية بناء الوطن وفرض وصايتهم على فئات المجتمع الأخرى؛ وتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف المكونات الوطنية لسد الباب أمام الحروب والاحتلال والتدخلات الخارجية، إقرار الاختلاف والتميز والتنوع على أنه شرط للعيش المشترك الذي يكفل الحقوق والمساواة بين الجميع بلا تمييز، والحفاظ على مساحات الحرية والديمقراطية وتعزيزها، ونقد مظاهر الخلل الكامن في الأفكار والأيدولوجيات وتفكيك مصادرها المختلفة بإرساء ممارسات عقلانية وفق الآليات الديمقراطية.

- 2 -

دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني: الدراسات الفائزة في المسابقة البحثية الدولية «لا للتطبيع». تحرير محسن محمد صالح - بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022. 510 ص.

يضم هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - مجموعة من الدراسات المحكمة والفائزة في المسابقة البحثية الدولية «لا للتطبيع» التي أشرف عليها مركز الزيتونة - بيروت، بالتعاون مع مركز المبادرة الاستراتيجية فلسطين - ماليزيا، والهيئة العامة للشباب والثقافة - غزة، وأكاديمية المسيري للبحوث والدراسات - غزة، وأعلنت نتائجها منتصف حزيران/يونيو 2021. وقد غطت الدراسات التي توزعت على ثلاثة عشر فصلاً، الجوانب الشرعية، والتربوية، والثقافية، والحضارية، والسياسية، والاقتصادية، والإعلامية، والأمنية، والعسكرية المتعلقة بمقاومة التطبيع.

تركز فصول الكتاب على التطبيع مع الكيان الصهيوني من المنظور الديني والأيدولوجي، حيث تناولت في مجملها التطبيع في الشريعة وأخطاره على القضية

العناصر المتوافرة التي تساعد على ذلك، وهي الجغرافيا واللغة والثقافة والتاريخ والمصالح والمصير المشترك، وهذا ما يستدعي التمسك بالقومية العربية والدفاع عنها في وجه التحديات الإقليمية والدولية التي تستهدف الدول والمصالح العربية، من خلال الاستفراد بكل دولة على حدة.

وفي هذا السياق يفسح الكتاب المجال واسعاً لتجديد البحث في أهمية التمسك بمفهوم الأمن القومي العربي، وإبراز أبعاده وركائزه، وأهمها: البعد السياسي المتمثل بالحفاظ على الكيانات السياسية للدول العربية ومصالحها القومية في ظل المتغيرات الدولية والأوضاع السياسية السائدة فيها، والبعد الاقتصادي الذي يهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للمواطن العربي وتوفير سبل العيش الكريم والتقدم، والبعد الفكري والأيدولوجي الذي ينسجم والمعتقدات والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.

وفي ما يتعلق بركائز الأمن القومي العربي، لا يخفى أن سياسات الحفاظ على سيادة الدول وأمنها والدفاع عن مواطنيها في وجه الأخطار والتهديدات الخارجية - وحتى الداخلية منها المدعومة خارجياً - تأتي في مقدمة الالتزامات المتعلقة بتحقيق الأمن القومي. ويتطلب ذلك رصد مختلف أشكال التهديدات ومصادرها وتوفير القدرات العسكرية والأمنية والتكنولوجية لمواجهةها.

ولا بد من الإشارة إلى أنه من الصعوبة بمكان تحقيق الأمن القومي العربي من دون إرادة سياسية موحدة تستند إلى قناعة تامة بأن أمن كل قطر عربي مرتبط ارتباطاً عضوياً بالأمن القومي العربي، لأن الأخطار التي تهدد البلدان العربية واحدة، ومصيرها واحد، مهما طال تجاهل هذا الواقع. وعليه لا سبيل إلى تحقيق الأمن القومي العربي إلا من خلال استراتيجية عربية موحدة طال أمد انتظارها.

وانعكاسها على القضية الفلسطينية، وكيف تعمد «إسرائيل» إلى استغلال ما يجري من تطبيع في البعد الأمني والعسكري؛ بغية بناء استراتيجية تستثمر من خلالها عملية التطبيع لضرب ثوابت الأمن القومي العربي والثوابت الفلسطينية.

وقد ركزت أغلب الفصول التي يضمها الكتاب على ضرورة التوافق على استراتيجية عربية موحدة للتصدي للتطبيع، بما في ذلك تعبئة الرأي العام، وبخاصة أن الشعوب العربية والإسلامية أثبتت أصالتها ورفضها للتطبيع ودعمها للمقاومة، وحق الشعب الفلسطيني في أرضه.

- 3 -

عيسى موسى أبو شيخة. **استراتيجية الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية**. عمان: زاد ناشرون وموزعون، 2022.

يعرض هذا الكتاب لمفهوم الأمن القومي كمصطلح انتشر استخدامه بمستوياته المختلفة، المحلية والإقليمية والدولية، عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك في سياق البحث عن الأمن والاستقرار بعيداً من الحروب. وقد نجم عن ذلك بروز عدد من النظريات المرتبطة بالأمن القومي، منها نظريات الردع والتوازن.

يتوقف الكتاب عند واقع الأمن القومي العربي في ظل حال التجزئة السياسية التي يعيشها الوطن العربي، حيث غالباً ما يغيب التنسيق الفعلي بين السياسات الخارجية للدول العربية تجاه التهديدات الخارجية وتفاقم الأزمات، وهو ما يفقد العرب القدرة على رد الاعتداءات الموجهة ضد مصالحهم وتطلعاتهم، ويسمح بتدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للبلدان العربية بما في ذلك سبل تسوية نزاعاتها وأزماتها المحلية.

من هنا يؤكد الكتاب أهمية العمل على تحقيق الأمن القومي العربي استناداً إلى

- 4 -

معمر المنعم العمار. **تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط**. لندن: دار الحكمة، 2022. 636 ص.

يسعى هذا الكتاب إلى إبراز دور تركيا كدولة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط عبر دراسة علاقات تركيا مع دول المنطقة، وذلك في ظل انعكاس المتغيرات الدولية على المنطقة عقب انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وصولاً إلى الغزو الأمريكي لأفغانستان عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وغزو العراق 2003 وما خلفه من أزمات وصراعات في المنطقة، ناهيك بانتفاضات «الربيع العربي» وما خلفته من أزمات وتدخلات خارجية في شؤون البلدان العربية، كان من أبرزها التدخل التركي في سورية وليبيا والخليج العربي وتحديداً في الأزمة التي نجمت عن الخلاف بين قطر من جهة وكل من السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، تراجعت تركيا بعض الشيء عن سياسة «تصفير المشكلات» مع دول الجوار التي اعتمدها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لتدخل مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة في دوامة التنافس والصراع والحرب بالوكالة تارة، والتجاذب والتوازن تارة أخرى، مع تجنب الوصول قدر الإمكان إلى حافة الحرب.

ويوضح الكتاب أن تركيا، منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، تحاول أن تؤدي دوراً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط بهدف تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية وضبط التوازن الاستراتيجي في المنطقة بعدما انكشف الكثير من دول المنطقة أمنياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأيديولوجياً

وثقافياً. ومع تصاعد المخاطر التي تحيط بها، استمرت أنقرة في الانغماس في الصراعات القائمة إلى جانب استمرارها في فتح قنوات الاتصال والحوار مع سائر القوى الإقليمية والدولية في المنطقة - ولا سيّما روسيا والولايات المتحدة وإيران - بهدف تصفير المشكلات والوصول إلى تعاون إقليمي يضمن مصالحها الأمنية والاقتصادية ويعزز مكانتها الاستراتيجية الدولية.

ثانياً: كتب أجنبية

- 1 -

Shannon K. O'Neil

The Globalization Myth: Why Regions Matter

London: Yale University Press, 2022. 240 p.

ترى الباحثة الأمريكية شانون أونيل المتخصصة في شؤون أمريكا الجنوبية بمجلس العلاقات الخارجية في كتابها هذا بعنوان **خرافة العولمة: لماذا تعد الأقاليم مهمة؟**، أن العالم لم يصبح أكثر عالمية كما توحى سردية العولمة الاقتصادية على مدى العقود الأربعة الماضية، لأن الأشخاص الذين سافروا إلى الخارج للاستثمار بما يمتلكون من شركات وأموال ومعرفة على مدار السنوات الأربعين الماضية، انتقلوا في كثير من الأحيان إلى مناطق إقليمية مجاورة لبلدانهم، وبالتالي عملوا على تكثيف أعمالهم وأنشطتهم التجارية على المستوى الإقليمي لا على المستوى العالمي. لذا فإنه من قبيل الخداع الادعاء بأن هذا التدفق في السلع والخدمات والأشخاص يكون دائماً عالمي النطاق، كما يعتقد البعض، فالواقع يثبت أنه أقرب ما يكون إلى المناطقية (الجهوية) منه إلى العولمة. وتوضح الباحثة أن الشركات وسلاسل التوريد والأفراد عندما يتوجهون إلى خارج بلدانهم، فهم في أغلب

القوات البريطانية على القدس عام 1917، لكن المصادر التاريخية تفيد أن الصراع على فلسطين له جذور عميقة في القرن التاسع عشر، تعود إلى العصر الفكتوري نسبة إلى الملكة فكتوريا ودخول الفكتوريين أولاً إلى القدس، وحسبانها أرضاً تمتلكها الإمبراطورية البريطانية وينبغي وضع المخططات لاستعمارها. وقد استند الكاتب في بحثه التاريخي إلى مجموعة من الكتيبات الإرشادية والمحفوظات ومقتطفات الصحف القديمة.

يكشف الكتاب عن رغبة بريطانيا الاستعمارية، وكيف بدأ الفلسطينيون الأصليون في مواجهة الاستعمار. ويتحدث في هذا السياق عن رحالة الغرب الذين حاولوا قلب أقدس المواقع في القدس، وانتفاضة نابلس 1856 التي أشعلتها أعمال التبشير، والتي اندلعت على خلفية عدم الرضا عن تنامي الوجود الأوروبي في فلسطين.

ويبين الكتاب الموقف البريطاني المبكر من استعمار فلسطين منذ القرن التاسع عشر، ويربط ذلك بالمواقف المعادية للشعب الفلسطيني التي يتخذها بعض السياسيين البريطانيين من حين إلى آخر حالياً.

يشدد الكتاب على التوجه الديني لدى بريطانيا الذي يعود إلى القرن التاسع عشر للسيطرة على الأرض المقدسة في فلسطين. ولا يتعارض ذلك مع الروايات التاريخية التي تناولت علاقات العائلة المالكة البريطانية وفلسطين على مر العصور، إذ لطالما نظرت العائلة إلى فلسطين كأرض مقدسة، ومميزة في المنطقة، لكنها تجاهلت الإنسان الفلسطيني، وحصرت اهتمامها في المكانة الدينية والقيمة الأثرية والتاريخية لفلسطين، وكيفية تحقيق أهدافها الاستعمارية.

الأحوال يظلون قريبين إلى حد ما من أرض الوطن. وإذا ما تأملنا في التجارة، فسندج أن نصف البضائع والخدمات التي تباع في الخارج تقطع مسافة لا تتجاوز رحلة بالطائرة عبر الولايات المتحدة.

من هنا ترى الباحثة أن هذه الإقليمية الاقتصادية لها تأثيرها في سياسة الولايات المتحدة التي ينبغي احتضان جيرانها وتعزيز شبكتها الإقليمية في أمريكا الشمالية إذا ما أرادت منافسة المراكز الإقليمية الرئيسية الأخرى في العالم: آسيا وأوروبا.

وترى أونيل أنه على الرغم من ظهور منصة تصنيع في أمريكا الشمالية - من خلال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لعام 1993 (نافتا)، التي تم تعديلها في عام 2020، فلا تزال الولايات المتحدة أقل اندماجاً مع جيرانها من منافسين تجاريين آسيويين أو أوروبيين. وتبين أن البلدان التي كانت تتاجر مع البلدان الأقرب اكتسبت ميزة تنافسية أكبر من تلك التي تتعامل مع الأسواق البعيدة جغرافياً، وذلك نظراً إلى انخفاض تكلفة إنتاجها مع توافر العمالة الماهرة على المستوى الإقليمي وكذلك انخفاض تكلفة تسويقها في أسواق الأقاليم المجاورة.

- 2 -

Gabriel Polley

Palestine in the Victorian Age: Colonial Encounters in the Holy Land

London: I.B. Tauris, 2022. 264 p.

يرى الكاتب والمؤرخ البريطاني غابرييل بولي في هذا الكتاب الذي يتناول فلسطين في العصر الفكتوري البريطاني أن أغلبية روايات التاريخ الحديث لفلسطين تبدأ بانهيار الإمبراطورية العثمانية وسيطرة

الرشيدي. لكنه في الوقت نفسه يؤمن الاستقرار - على هشاشته - الذي يتوقف على توافق الطوائف في إطار ما يعرف بـ«الديمقراطية التوافقية»، وعلى استمرارية الحوار بين قادة الطوائف والنجاح في تنسيق تلبية مطالبهم التي لا نهاية لها.

ثالثاً: تقارير بحثية

- 1 -

Maha Yahya,

“Lebanon and Israel’s Maritime Deal Suspends Them Between No War and No Peace,”

Carnegie Middle East Center (12 October 2022).

تتناول مديرة مركز ملكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط مهى يحيى في هذا التعليق اتفاق الحدود البحرية بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي الذي تم التوصل إليه في الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر الحالي بوساطة أمريكية بعد مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين أجريت خلال العقد الماضي برعاية الأمم المتحدة في بادئ الأمر ومن ثم الولايات المتحدة. ويعدّ هذا الاتفاق هو الأول من نوعه بين الطرفين منذ وقف إطلاق النار بعد حرب تموز/يوليو 2006، ويسمح للطرفين بالتنقيب عن احتياطات الغاز البحرية في منطقة بحرية محددة لكليهما، لكنه لا يرتبط بأي صيغة لترسيم الحدود البرية في جنوب لبنان. ويؤكد التعديل الذي أجري في اللحظة الأخيرة قبيل الإعلان عن الاتفاق أن العوامة البحرية (المعروفة بخط الطفافات) التي وضعها الجانب الإسرائيلي لترسيم حدوده البحرية ليست رسمية، حتى لو تمت الإشارة إليها في الاتفاق. وقد وافقت الولايات المتحدة، في إطار الاتفاق، على توفير

- 3 -

Tarek Abou Jaoude

Stability and the Lebanese State in the 20th Century: Building Political Legitimacy

London: Bloomsbury Publishing, 2022. 248 p.

يعرض هذا الكتاب لإخفاقات بناء الدولة في لبنان خلال القرن العشرين، ويبحث في العلاقة بين الشرعية والاستقرار في البلاد منذ إنشاء دولة لبنان الكبير عام 1920، مؤكداً أهمية وجود الشرعية كضرورة لأي مسعى ناجح لبناء الدولة. ويبين الكتاب أن الدولة اللبنانية فشلت في تحقيق أي شكل من أشكال الشرعية منذ نشأتها وحتى انهيارها خلال الحرب الأهلية. ومع ذلك، فإذا ما تم تحليل عصور مختلفة من التاريخ اللبناني، عبر مختلف الحقب الرئاسية، لا بد من ابتكار فهم عام للاستقرار والحكم في البلد، إذ إن غياب الشرعية ودعم القوى الاجتماعية للنظام السياسي القائم ساهما - بحسب المؤلف - في استمرار الدولة اللبنانية. ويذهب المؤلف إلى أبعد من ذلك ليتحدث عن دلائل تشير إلى أن الدولة اللبنانية كانت في أوج استقرارها عندما كانت تعدّ غير شرعية. وهو بذلك يتحدث عن مفارقة تنطوي على حالة يكون فيها ابتعاد الشرعية عن الدولة هو ما يضمن استقرارها وبقائها.

في الواقع قد تبدو أول وهلة أن ما يقدمه المؤلف مفارقة، إلا أن المقابلة بين بقاء الدولة والاشريعة ليس أمراً مستغرباً، إذ إن تكوين السلطة في لبنان يقوم على تسوية توافقية بين مختلف المكونات الطائفية، وهذا الأمر لا يتوافق مع جوهر الشرعية ولا حتى مع مفاهيم المواطنة والديمقراطية والمساواة وبناء المؤسسات وغير ذلك من متطلبات الحكم

في كل الأحوال، لا يشكل هذا الاتفاق معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل، بل يعني أن الجانبين وجدا مصالح اقتصادية لهما في الحفاظ على الهدوء في المناطق الحدودية المشتركة. ومن شأن ذلك أن يفضي أجواءً من الاستقرار في منطقة تزرع تحت وطأة الاضطرابات المستمرة. وأغلب الظن أن يؤدي الاتفاق إلى خفض التهديد القائم منذ مدة طويلة باندلاع حرب بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي، وقد يشرّع الأبواب، مع مرور الزمن، أمام مفاوضات سياسية بشأن الحدود البرية.

على المدى القريب، سيؤدي الاتفاق إلى تنفيذ اتفاقين آخرين تم التفاوض عليهما سابقاً لتزويد لبنان بالغاز من مصر وبالكهرباء من الأردن، عن طريق سورية في الحالتين. ويبدو أن هذين الاتفاقين قد عُلقا جزئياً بسبب امتناع واشنطن عن قطع التزامات بإعفاء مصر والأردن من تبعات قانون قيصر الأمريكي الذي يفرض عقوبات على البلدان التي تقيم تعاملات مع سورية. وعلى المدى المتوسط إلى الطويل، قد يؤمن الاتفاق منافع اقتصادية فعلية للبنان رغم أن ذلك قد يستغرق سنوات، ويتوقف ذلك على أداء الطبقة السياسية الحاكمة التي ما تزال ترفض التخلي عن شبكات المحسوبية في إدارات الدولة وتعمل على تأجيل الإصلاحات البنوية وهو سيؤدي إلى تبديد العائدات المتوقعة من حقول الغاز.

وعلى المقلب الإسرائيلي، أثار تصديق الحكومة على الاتفاق اعتراضات وشكوكاً حول شرعيته. وهناك مطالبات بإجراء استفتاء حول الاتفاق، لكن المشاغل الأمنية، والانتخابات الوشيكة، ومشاركة عهد الرئيس اللبناني عون على نهايته، كانت أسباباً ضاغطة دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى الموافقة على الاتفاق. علاوة على ذلك، مثل توقيع إسرائيل اتفاقاً بحرياً مماثلاً مع قبرص من دون

ضمانات أمنية لإسرائيل، في حال أقدم حزب الله على استهداف المصالح الإسرائيلية.

وتعتقد يحيى أنه لم يكن هذا الاتفاق ليتحقق لولا حدوث إجماع نادر بين الأحزاب السياسية اللبنانية، وحصوله تحديداً على دعم التيار الوطني الحر وحزب الله، في وقت يواجه لبنان أسوأ انهيار اقتصادي ومؤسسي في تاريخه الحديث. وكان البنك الدولي قد وصف هذا الانهيار بالكساد المتعمد بسبب عزوف القيادات السياسية في البلاد عن تطبيق الإصلاحات الهيكلية المطلوبة التي من شأنها أن تضعف شبكات المحسوبية في إدارات الدولة التابعة لهم. وقد خسرت الليرة اللبنانية أكثر من 90 بالمئة من قيمتها، ويتوقع أن يناهز التضخم نسبة 180 بالمئة في الوقت الذي يعيش نحو 60 بالمئة من الشعب اللبناني في فقر مدقع.

ويمكن تبرير دعم حزب الله للاتفاق نتيجة تداعيات الانهيار الاجتماعي والاقتصادي في لبنان الذي ولد استياء شعبياً كبيراً، وعدم استعداد الحزب للدخول في نزاع عسكري واسع يؤدي إلى مزيد من الفوضى، ناهيك بالعوامل التي ساهمت في نشوء البيئة السياسية المؤاتية لتوقيع الاتفاق، منها الديناميات الجيوسياسية وانشغال العالم بالنزاع الأوكراني والخطوات الرامية إلى خفض وتائر التصعيد في معظم مناطق الصراعات الإقليمية.

وفي ما يتعلق بالجانب الإسرائيلي، فمن المرجح أن يحقق له هذا الاتفاق مكاسب اقتصادية كبيرة، إذ يحتوي حقل كاريش للغاز على 1.75 تريليون قدم مكعب من الغاز بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي، وفقاً للتقديرات الإسرائيلية. ويمكن عدّه أيضاً نصراً سياسياً لرئيس الوزراء يائير لابيد على مشارف انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر الذي سيسعى للحفاظ على الأكثرية التي يتمتع بها راهناً في الكنيست.

المستمرة لقواتهما، كما لا تقارن معدلات التغيير المدني والعسكري لديهما بالمعدلات في الولايات المتحدة وشركائها الاستراتيجيين الرئيسيين. ويرى أنه من المفترض أن تكون معظم الخطط والميزانيات الأمريكية الحالية كافية وأن تعوّض جهود التعاون مع شركاء أمريكا الاستراتيجيين عن سنوات من خفض القوة ونقص الاستثمار في كل جانب من جوانب القدرة العسكرية لمعظم دول الناتو.

كما تشير الوثيقة إلى التهديدات العسكرية والمدنية من جانب روسيا والصين على التوالي، وتدعو إلى بذل جهود أمريكية مع الحلفاء لإقامة شراكات إقليمية أقوى، لكنها لا تعالج الأولويات، وحجم معظم التحديات، وما هي التغييرات المطلوبة، وما إذا كانت هناك حاجة إلى أموال جديدة لتمويل جهود الولايات المتحدة وحلفائها.

باختصار، ينظر كوردسمان إلى الوثيقة كبيان مفيد في وصف أهداف السياسة الأمريكية الحالية، لكنه يرى أن الوثيقة فشلت في أن تكون استراتيجية وطنية حقيقية لأسباب متعددة، منها: أنها لم تحدد أولويات واقعية للعمل على أساسها، وهي لا تقدم مضموناً كبيراً لحجم التهديدات التي يجب على الولايات المتحدة مواجهتها، ولا تتطرق إلى فعالية الأنشطة الحالية الرئيسية للشراكات الاستراتيجية الأمريكية والتعاون الدولي. كما أنها لا تتضمن ما يكفي من الخطط والبرامج أو توصيات الميزانية الملموسة للعمل على المدى القريب، أو حتى على مدى السنوات الخمس المقبلة □

استفتاء سابقة تسمح بتمرير الاتفاق مع لبنان من دون استفتاء، وعليه، يستبعد حدوث تعطيل إسرائيلي للاتفاق من الداخل في مرحلة ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، بغض النظر عن نتائجها، ولا سيّما في ضوء الدعم الكبير للاتفاق من جانب إدارة بايدن.

وفي الحصيلة، وُصف الاتفاق بأنه «تاريخي»، إلا أنه لا يعني انتهاء العداوات. فلكي يتحقق ذلك، يجب إيجاد حل للقضية الفلسطينية. وبالنسبة إلى لبنان ففي الوقت الراهن، يُظهر الاتفاق أن العلاقات بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي معلقة بين اللاحرب واللاسلم.

- 2 -

Anthony Cordesman,
“The New Biden National Security Strategy,”

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (14 October 2022).

يتناول الخبير الأمريكي أنتوني كوردسمان في هذا البحث وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي أعلنها الرئيس الأمريكي جو بايدن، في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، فيرى أن الأهداف التي تضمنتها الوثيقة جيدة، لكن لا تشير إلى وجود خطط أو برامج أو ميزانية أو جهود تشريعية حقيقية لتحقيقها.

ويشير إلى أن الوثيقة تشمل كل المناطق الاستراتيجية في العالم، وتركز على العمل على نحو وثيق مع شركاء أمريكا الاستراتيجيين والدول الصديقة الأخرى والمؤسسات الدولية. وفي المقابل، تحدد الصين وروسيا على أنهما التهديدان الرئيسيان، لكنها لا تقيّم قدراتهما المدنية والعسكرية الحالية، والتطورات

تقرير عن:

مؤتمر الأطراف حول التغير المناخي (الدورة 26)

غلاسكو، 31 تشرين الأول/أكتوبر - 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

الحسين شكراني (*)

أستاذ القانون الدولي، ومدير الكتاب العربي للقانون الدولي،
وعضو بالجمعية الروسية للقانون الدولي البحري.

عبد الدائم البطوي (**)

باحث دكتوراه في الانتقال الطاقى بالقارة الأفريقية،
جامعة القاضي عياض، مراكش- المغرب.

الأطراف (النسخة 26) من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى حدود 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. حدّدت أهداف أساسية من انعقاد مؤتمر الأطراف كأهمية نزع الكربون عن الاقتصاد العالمي وتمويل المناخ⁽¹⁾، ونقل التكنولوجيا. لكن سياق المساعدات الضخمة للطاقات الأحفورية لا يسمح بتحقيق ذلك وهو ما أجل صدور إعلان غلاسكو بضغط من الصين⁽²⁾ والهند و«بمباركة» الدول التي تعتمد عليها.

أولاً: السياق العام العالمي وتبرير الفشل التوافق السياسي في مُقابل حتمية إنقاذ الكوكب

انتهت قمة مجموعة 20 في إيطاليا (30 - 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021)، وبدأت مدينة غلاسكو (Glasgow) الأسكتلندية تخطف الأضواء باحتضانها المفاوضات المناخية العالمية في إطار الاجتماعات السنوية لمؤتمر

choigranielhoucine1@gmail.com

abdedaim.battioui@gmail.com

«COP26 Explained», <<https://ukcop26.org/wp-content/uploads/2021/07/COP26-Explained.pdf>> (accessed 13 November 2021).

(2) للتوسع، انظر: الحسين شكراني، «الصين والمفاوضات المناخية العالمية: بين تعزيز النمو

الاقتصادي ومحدودية التفاعل السياسي مع الدول النامية»، *المستقبل العربي*، السنة 39، العدد 452 (تشرين الأول/أكتوبر 2016).

(*) البريد الإلكتروني:

(**) البريد الإلكتروني:

الاجتماعات وتحدث إلى «الجمهور» من أجل تنبيه الإنسان إلى الخطر المحدق به وطالب الإنسان بعدم اختيار الانقراض وأضاف: حافظوا على النوع البشري قبل أن ينقرض. ويجب البدء (حسب الديناصور) بالتغيير والكف عن المُساعدات السخية للطاقت الأحفورية. وربما تكون التكلفة عالية في السنين المقبلة ما دام إعلان غلاسكو ينص على التخلص التدريجي من استعمال الفحم الحجري.

في السياق نفسه طالبت التنظيمات الشبابية باتخاذ خطوات حاسمة ولمموسة، لذا عبّرت الناشطة السويدية غريتا تينبورغ⁽⁴⁾ عن فشل مؤتمر الأطراف (النسخة 26) وأكدت وجود تناقض بين الأقوال والأفعال. فالهدف النهائي هو الحفاظ على التجارة كالمعتاد.

يتم الحديث عن المساهمات المحددة وطنياً لتقديم الجهود الوطنية للمجتمع الدولي، ولا شك أن هذه المساهمات لا تراقبها أية هيئة دولية (فوق وطنية)، وهو ما يُفرغها من محتواها. فالدول ستقدم ما تشاء من معلومات حول جهودها المناخية (التأقلم والتخفيف). أما عن شراء «حقوق» التلوث، فهو مُوثق ولا سيما في بروتوكول كيوتو (1997)⁽⁵⁾، هذه «الحقوق» تعني المزيد من النمو الاقتصادي غير المستدام وتقوية شوكة الشركات المتعددة الجنسيات (TNCs) التي تُساهم إسهاماً مباشراً في ارتفاع الغازات الدفيئة دون رقيب عليها، بوصفها الوجه الحقيقي للكابيتالوسين

هنا يمكن التّساؤل حول الهوة بين الخطاب والواقع. مسألة الإبقاء على درجة حرارة الأرض أكثر من 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، هو تحدّ أساسي للبشرية ككل. لكن كما سيأتي لا تُوجد أي مؤشرات على إنقاذ سفينة التايتنك ما دام أن الكابيتالوسين (The Capitalocene) يقف في وجه أي قرار يسعى إلى الإضرار بالقاعدة الذهبية وهي الإبقاء على ممارسة التجارة كالمعتاد، كنتيجة حتمية لداعمي الأمر الواقع (Statu-quo) كما جاء في كتاب مكيافيلي: الأمير.

فالتطور الخطّي والنمو الاقتصادي غير المستدام سمتان بارزتان لأنثروبوسين (Anthropocene) الصناعي الغربي، وبالأحرى الكابيتالوسين. فالدول الصناعية مثلاً استفادت منذ ما يُعرف بالثورة الصناعية الأولى (1750) من تراكم المنافع واحتكار الخيرات الاقتصادية. لكن أمام تزايد حدة المُعضلة البيئية بقوة تزايدت الأصوات لإشراك جميع الدول في تحمّل المسؤولية التاريخية لدول الكابيتالوسين في ما يعرف بالخسائر والأضرار الناجمة عن السبق الصناعي.

ثانياً: التنبيه إلى المخاطر البيئية وتهديداتها في مقابل الصمت السياسي

عرض برنامج الأمم المتحدة (2021)⁽³⁾ فيلماً قصيراً بطله ديناصور اقتحم مسرح قاعة

Don't Choose Extinction, UNDP - United Nations, Jack Black, Climate Action, <https://www.youtube.com/watch?v=3DOcQR19ASc> (accessed 2 November 2021).

«Greta Thunberg Slams COP26 as «Greenwashing» Failure,» DW, 5 November <https://bit.ly/3Cx4Az6> (accessed 8 November 2021).

(5) آلية التنمية النظيفة (CDM) والاتجار بالانبعاثات (ET) وسوق الكربون (Market Carbon) وقد أُضيفت آلية استغلال الغابات وإعادة تشجيرها مع الحدّ من الكربون (REDD+) في 2008 ولا سيما في الدول التي يتوافر لديها مخزون حرجي مهم كالبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا والهند.

(وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون) التوجهات الكبرى للسياسة الأمريكية في مفهومين أساسيين هما We Must و We Can. يقصد بالمفهوم الأول (We Must) أن الولايات المتحدة يجب أن تتحرك بمفردها (دبلوماسية انفرادية كتعبير عن دبلوماسية القوة لدى النظرية الواقعية) من أجل تحقيق المصلحة الوطنية التي لا تعلقها أية مصلحة أخرى. ويقصد بالمفهوم الثاني (We Can) إمكان تشغيل آليات الدبلوماسية الجماعية وسُبل وآليات التعاون الدولي (الثنائي أو المتعدد الأطراف) في إطار ما يُعرف بالدبلوماسية الناعمة كما وقع في هذا الإعلان مع الصين الشعبية.

لذا يبدو أساسياً ذكر الإطار التاريخي بشأن التغيرات المناخية المؤطر للمبادرات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية: في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 تم الإعلان عن حُصول توافق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية⁽⁸⁾، إذ التزم الطرفان بتطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة والتشديد على دعم الجهود الوطنية بشأن المناخ بحسب الظروف المحلية لكل بلد. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 تمّ الإعلان عن التصريح الأمريكي - الصيني⁽⁹⁾: تمت من خلاله الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عملية إذ يتكون التصريح الثنائي من 16 نقطة أهمها:

الذي يُؤدي إلى استنزاف الطبيعة واستغلال العمال استغلالاً بشعاً.

إن منطق الاقتصادات الرأسمالية الصناعية يقتضي توفير الشروط التي تسمح للشركات من أجل ضمان التأثير الدائم في البيئة⁽⁶⁾. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل الملوثات الكربونية بالفحم والبتترول والغاز والاستعمالات الكهربائية والصناعات الفلاحية. وبالتالي توجد لوبيات في الكونغرس الأمريكي تتمتع بالقوة للدفاع عن هذه الملوثات. وتبعاً لذلك ليس غريباً أن نقول بأن التنظيمات السوقية هي من يملك «القرار» بينما الحكومة تقوم بالتنفيذ (Government is the Agent)⁽⁷⁾ فقط.

وقد كشفت مؤتمرات بورتو أليغري عن الوجه القبيح للنيوليبرالية وخطورة تطبيقات توافق واشنطن. كما طالب المجتمع المدني العالمي المُناهض للعولمة بإدخال عناصر (جديدة) في التحليل من أجل فهم مسلسل المفاوضات المناخية كالأخلاقية والعدالة والإنصاف ضمن منظورات العلاقات شمال - جنوب.

ثالثاً: الولايات المتحدة الأمريكية والصين: المناورة السياسية والتضحية بالوقت

عموماً، الولايات المتحدة الأمريكية والصين مسؤولتان عن فشل أو نجاح المفاوضات المناخية العالمية. الولايات المتحدة حددت على لسان مادلين أولبرايت

Charles Perrow and Simone Pulver, *Organizations and Markets*, edited By Rilley E. Dunalp (6) and Robert J. Nulle (New York: Oxford University Press, 2015), p. 71.

Ibid., p. 72.

(7)

The White House, «U.S.-China Joint Announcement on Climate Change», Beijing, China, 12 (8) November 2014, <<https://bit.ly/3dYNOcJ>> (accessed 12 November 2021).

«U.S.-China Joint Glasgow Declaration on Enhancing Climate Action in the 2020s», U. S (9) Department of State, 10 November 2021, <<https://bit.ly/3M5m7BZ>>. (accessed on 12 November 2021).

ريو للبيئة والتنمية لعام 1992، ولا سيما بعد إصدار الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة للتغيرات المناخية (UNFCCC: 1992) ودخولها حيز التطبيق في آذار/مارس 1994؛ إذ بدأت مؤتمرات الأطراف منذ عام 1995 في برلين (COP 1). وقد مثل بروتوكول كيوتو (1997) محطة فاصلة في التقسيم بين الدول ذات الالتزامات الدولية (وهي 37) الواردة في الملحق (B) والدول الأخرى ذات الاقتصادات في طور الانتقال. وجاء بعد ذلك اتفاق الدوحة (2013) الذي فشل في تمديد مدة الالتزامات الدولية (2008 - 2012). وقد عُقد اتفاق باريس للتغير المناخي (2015) كتوافق مبدئي لكن من دون التزامات محددة ذات صفة إجبارية لرفض الدول لأي عقوبات في هذا الشأن، يتضح ذلك من خلال اتفاق ما يقارب 200 دولة في قمة غلاسكو على الإبقاء على 1.5 درجة مئوية ولكن من دون إجراءات عملية ملزمة، حيث اكتفت الدول بنيتها مراجعة أهدافها في ما يتعلق بالانبعاثات ضمن المساهمات المحددة وطنياً لسنة 2030. ويبدو أن مسلسل مؤتمر الأطراف سيكمل سياسة الهروب إلى الأمام؛ فبالرغم من أن مستقبل البشرية مشترك إلا أن الدول الصناعية تجر المفاوضات دائماً إلى دائرة مفرغة وفق مقارنة أثنائية تستند إلى منطق الكايبيتالوسين، فلو كان المناخ بنكاً لتم إنقاذه (هوغو شافيز فعلاً⁽¹¹⁾).

- النقطة الرقم (2): الاعتراف بجديّة الأزمة المناخية واستعجاليتها وأهمية العمل ضمن منظور/مسار متعدّد الأطراف ولا سيما الاتفاقية الأممية الإطار للتغيرات المناخية (UNFCCC: 1992).

- النقطة الرقم (3): متابعة العمل للوصول إلى تحقيق 1.5 درجة مئوية كما جاء في اتفاق باريس لعام 2015 من طريق فحص ومواجهة التحديات والاستفادة من الفرص الممكنة.

- النقطة الرقم (4): الإعلان عن نيّة البلدين في العمل انفرادياً وجماعياً مع أطراف اتفاق باريس (The Paris Agreement) مع مراعاة الظروف الوطنية لتعزيز الفعل المناخي والتعاون بشأنه.

- النقطة الرقم (5): الالتزام بتحقيق الانتقال نحو تحييد (إزالة) الكربون من الاقتصاد (Net Zero Economy).

- النقطة الرقم (8): الالتزام بنشر المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) قبل انعقاد مؤتمر الأطراف النسخة 27 (القاهرة 2022).

- النقطة الرقم (13): أهمية توفير 100 مليار دولار بدءاً من 2020⁽¹⁰⁾ لتلبية حاجات الدول النامية.

- النقطة الرقم (15): سيتم نشر المساهمات المحددة وطنياً في أفق 2035 في عام 2025.

رابعاً: السياسات المناخية

العالمية وتضارب المصالح

انتقلت قضايا التغيرات المناخية إلى أجندات السياسات الدولية بعد انعقاد مؤتمر

(10) وعدت الدول الغنية في سنة 2009 بزيادة مساعداتها المناخية لدول الجنوب لتصل إلى مئة مليار سنوياً ابتداءً من سنة 2020 من أجل ضمان الانتقال الطاقوي

Glenn Thrush, «Chavez: «If the Climate was a Bank [the U.S.] Would Already Have Saved (11) It,» *Politico*, 16/12/2009, <<https://politi.co/3Ekq0Bb>> (accessed on 14 November 2021).

خامساً: تداعيات وآثار التغيرات المناخية على السلم والأمن الدوليين

التوزيعية بشأن المناخ (الدولة الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية).

أما الصين الشعبية فهي ثاني أكبر الاقتصادات العالمية؛ وبالتالي ثاني أكبر مُلوِّث بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المنتظر أن تصل الغازات الدفيئة للصين سنة 2030 إلى ربع الانبعاثات الاجمالية العالمية. فمن جهة تدعم الصين التمويل الدولي للدول الفقيرة والجزرية من أجل مواجهة الخسائر التي تنجم عن التغيرات المناخية. ولكن في المقابل، ترفض الصين الرقابة الدولية على الغازات الدفيئة، إذ إن خفض الغازات يرتبط بالسياسات الداخلية للدول (امتثالاً لركن السيادة الوطنية) أما المساهمات المحددة وطنياً فيمكن تقديمها بحسب الظروف الوطنية لكل دولة.

وفي سياق التداعيات الأمنية نفسه، ومنذ صدور تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994⁽¹³⁾ أصبح الأمن البيئي جزءاً أساسياً من أبعاد الأمن الانساني؛ من جهته، ناقش مجلس الأمن الدولي مدى وجود تهديد مناخي للأمن والسلم الدوليين منذ عام 2007. في هذا الإطار رأت الصين الشعبية ومعها الدول النامية أن مجلس الأمن لا يمثل الإطار الأنسب والأفضل لاحتكار موضوع التغيرات المناخية واتخاذ القرارات في هذا الشأن.

منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، تعرضت البشرية لتهديدات غير تقليدية نظراً إلى وضع الدول مصلحتهم الوطنية فوق كل اعتبار؛ وتجسد هذا المعطى عملياً في شعارات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب (2016 - 2020) وتطبيقاتها: الولايات المتحدة الأمريكية أولاً (America First)، يجب أن تسترجع الولايات المتحدة هيبتها (Making America Great Again). واعتماداً على هذه الثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية، يمكن فهم السياسة الأمريكية المناخية وهي: أولاً، رفض الإدارات الأمريكية للتقليص الإجمالي للغازات الدفيئة (Green House Gases- GHGs) واقتراح أن تقوم كل دولة بما تشاء بشأن إنقاص الغازات الدفيئة بحسب ظروفها الاقتصادية الخاصة بها؛ ثانياً، السياسة الخارجية الأمريكية مرهونة ببنفعية الحسابات الإيكولوجية بما يتناسب مع المصلحة الوطنية (كتعبير عن مصالح لوبيات الطاقة الأحفورية التي تقف حائلاً في وجه أي فعل من شأنه الحد من المساعدات)؛ ثالثاً، رفض الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق العدالة الإصلاحية بشأن المناخ لأنها البلد الأكثر إسهاماً في التلوث تاريخياً⁽¹²⁾. كما ترفض، أيضاً، العدالة

(12) تخشى الدول المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية الوقوع في مساءلات قضائية بسبب مسؤوليتها التاريخية في التسبب في الاحتباس الحراري. لذلك توصلت الدول المتقدمة إلى إدراج بند في اتفاق باريس يوضح أن «الاتفاق لن يشكل قاعدة لتحميل المسؤوليات أو المطالبة بتعويضات. انظر: ماجد نعمة، «قمة التغيرات المناخية في باريس لم تتغير شيئاً»، المستقبل العربي، السنة 38، العدد 443 (كانون الثاني/يناير 2016)، ص 193.

United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Program 1994* (New York; Oxford University Press, 1994), pp. 24-33.

سادساً: الوطن العربي والقارة الأفريقية المنطقتان الأقل تلويثاً لكن الأكثر تضرراً

يُصعب من مهمات توقيع الجزاء في حال المخالفة بسبب تخوف هذه الدول من مُغادرة الاستثمار الأجنبي وُضعف تنظيمات المجتمع المدني في الدفاع عن البيئة ومواردها الطبيعية. نذكر هنا مثلاً شركة شل (Shell) في نيجيريا التي سببت مشاكل للسكان المحلية بفعل تلويث المياه وتسميم الأرض الناتجين عن إفراغ مخلفات وتلوث البترول ولا سيما في دلتا النيجر⁽¹⁶⁾. وفي العراق أدى تحرّب أنظمة المياه والإصحاح، نتيجة تراكم آثار العقوبات والإهمال والحرب، إلى جائحات من الكوليرا وأمراض أخرى مرتبطة بالماء⁽¹⁷⁾.

في هذا الصدد يجب على الدبلوماسيين العربي والأفريقي أن يُدافعا معاً عن إدماج مفاهيم أساسية (جديدة) في المفاوضات المناخية العالمية وتجسيد اقتصاد عالمي (جديد) ولا سيما في تجلياته المرتبطة بالإنصاف والعدالة والاستدامة الجيلية. ومطالبه الدول التي حققت سبقاً تاريخياً في التصنيع بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالوطن العربي والقارة الأفريقية من جراء استنزاف ثرواتها الباطنية ومواردها الطبيعية؛ فنحن بصدد الكابيتالوسين⁽¹⁸⁾ مع التنبيه إلى خصوصية اقتصادات الوطن العربي والقارة

يُعاني الوطن العربي والقارة الأفريقية ضغوطاً شديدة التأثير من تداعيات التغيرات المناخية. لذلك يجب عدم التمسك بالسيادة الوطنية المطلقة من أجل استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام وغير عقلاني، وفي المقابل يجب رفض التيار الداعي إلى ما يسميه موريس كامبتو⁽¹⁴⁾ التدخل الأخضر بذريعة حماية الموارد الطبيعية، والنظر في إشكالية مقايضة الديون بالطبيعة⁽¹⁵⁾. وعدم جدية القطاع الخاص في الإسهام في جهود حماية البيئة والموارد الطبيعية في الوطن العربي والقارة الأفريقية، وهو ما يزيد من التحديات ولا سيما ما يتعلق بتمويل المشاريع والبرامج المستدامة في سياقات التخفيف والتأقلم وضمان صمود المجتمعات المحلية.

أكد أن البلدان العربية والأفريقية من حقها أن تبحث عن الاستثمار الأجنبي، لكن فرض الشركات المتعددة الجنسيات (TNC's) لشروطها العقدية إضافة إلى وزنها الاقتصادي

Maurice Kamto, *Droit de l'environnement en Afrique* (Paris: EDICEF/AUPELF, 1996), pp. 59 et 61. (14)

(15) الحسين شكراني، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 221-237.

«L'entreprise est accusée d'avoir ravagé des terres en pays ogoni à cause des déversements de pétrole (16) dans les années 1970.» *Le Monde*, 11/8/2021, <<https://bit.ly/3RBhWIA>> (accessed 12 November 2021).

(17) هاني موافي وريانا بوحقة، «النزاعات والصحة: مواجهة تحديات انعدام الأمن»، في: سامر جبور [وآخرون]، محررون، *الصحة العامة في الوطن العربي*، مراجعة وتدقيق فؤاد محمد فؤاد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ الجامعة الأميركية في بيروت، 2013)، ص 725.

(18) يشير مفهوم الكابيتالوسين إلى أن الانسان الغربي استفاد من التصنيع وحقّق سبق في تدمير واندثار الطبيعة فعليه، إذًا، أن يؤدي ضريبة التّفوق على الطبيعة (الفكر الأداةي) وإخضاعها لرغباته الانتاجية والاستهلاكية.

على سبيل الختم...

من المعلوم أن العملية السياسية تتميز بالصراع والتنافس، لكن يجب ألا تكون مخرجات السياسات البيئية تفضيلاً لقيم النخب التي تمتلك وسائل الإنتاج. فاستنزاف الموارد الناضبة وتلويث الأرض والتربة فيه ظلم للأجيال المقبلة؛ وخطر محتوم في العيش الكريم. لذا يبقى مفهوم العدالة منقوصاً ما لم يشمل بُعد تحقيق العدالة بين الأجيال⁽²⁵⁾.

فقمة غلاسكو، وما بعدها هي فرجة ستغرق تايينيك الكابيتالوسين. وسيزداد الفقراء فقراً.. وتعاसे؛ في المقابل لن ينعم الأغنياء بالهدوء والسكينة والسلم. وستتنفس الجميع (الفقراء والأغنياء) ملوثات مسارات مجتمع المخاطر، فقد انتقل الكابيتالوسين (شئنا أم أبينا) من توزيع المنافع والخيرات الاقتصادية إلى توزيع المخاطر وإن اختلفت مستويات تأثيراته وتداعياته.

فقد انكشفت اللعبة وسقط القناع عن الكابيتالوسين؛ وإلى حين... أن نستفيق □

الأفريقية المرتبطة بالفلاحة⁽¹⁹⁾ المبنية على التساقطات المطرية، حيث يعيش أكثر من 60 بالمئة⁽²⁰⁾ من الأفارقة على الفلاحة في تنزانيا وزامبيا وزيمبابوي ونحو 70 بالمئة في رواندا وأوغندا؛ و73 بالمئة في إثيوبيا. لذا فإدماج التشريعات المناخية⁽²¹⁾ والتمويل المناخي ضمن مختلف القطاعات مسألتان أساسيتان. وهنا لا بد من تبيين مقترح المجموعة الأفريقية الذي تقدمت به دولة الغابون في قمة غلاسكو بشأن المسائل المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية بالتمويل⁽²²⁾. وبالنسبة إلى الوطن العربي فهو غير متجانس⁽²³⁾، ومدى إحياء الزراعة المحلية فيه وعلى وجه التحديد إنتاج الغذاء المحلي، أمر ضروري، مع مراعاة خصوصية كل بلد، ومن المرجح أن تركز بعض البلدان العربية مثل المغرب وتونس وسورية على نحو أفضل على إحياء نظام الغذاء المحلي. إذ تشير معظم الدراسات⁽²⁴⁾ إلى انخفاض في إنتاجية المحاصيل الأساسية، ويمكن للتغير المناخي أن يحدث ضرراً حاداً في الإنتاجية الزراعية في حال عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف.

John R. Wennersten and Denise Robbins, *Rising Tides: Climate Refugees in the Twenty-First Century* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2017), p. 131.

«Groundswell. Preparing for Internal Climate Migration», (International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, 2018), p. 78.

(21) الحسين شكراني ورشيد البزيم، «إدماج التشريع المناخي في السياسات البيئية العمومية: الفاعلون والاستراتيجيات»، *المجلة المغربية للقانون البرلماني*، العدد المزدوج 2-3 (كانون الأول/ديسمبر - كانون الثاني/يناير 2020)، ص 102-129.

(22) مشروع تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته السادسة والعشرين، الاعتراف بالمقترح الوارد من دولة الغابون باسم المجموعة الأفريقية في 17 آب/أغسطس 2021.

(23) جين هاريغان، *الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية*، ترجمة أشرف سليمان، عالم المعرفة؛ العدد 465 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018)، ص 227-228 (بتصرف).

(24) زياد مخامرة، «الوعي البيئي المفقود والمستقبل الموعود»، في: بهجت قرني، مشرف، *التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 214.

(25) عبد الحميد العبيدي، «محاولة في فهم تقاطعات الخطاب البيئي مع مسار نقد الحداثة»، *عمران للعلوم الاجتماعية*، العدد 31 (شتاء 2020)، ص 118.

unprecedented development. On the one hand, it also argues that the rise of China provides a real opportunity for the formation of a theoretical pluralism in the study of international affairs.

■ Articles and Opinions

- *The Economic System and the Arab Future: The New Socialism*..... Sabri Zayer Al Saadi 124
- *The war in Ukraine and the possibility of escalation (analytical reading of the article by John Mearsheimer)*Iyad Hilal Al-Kinani 132
- *Fareed Zakaria and the emerging world order*..... Obaid Al Halimi 143

■ Report

- *Call of Cairo* Arab Peace Group 151

■ Books and Readings

- *Algeria between stagnation and rise (Mohamed Shafiq Misbah)*..... Mohamed Seif Al-Islam Boufalaka 153
- *Arabic and foreign books and research reports* Gaby El Khoury 157

Arabic Books: From the Power of Identity to the Imitated Text: A Critical Reading of Intellectual Practices in Sudan; Studies on Normalization with the Zionist State: The Award-Winning Studies of the International Research Competition “No to Normalization”; Arab National Security Strategy in light of International Changes; Turkey and the strategic balance in the Middle East.

Foreign Books: The Globalization Myth: Why Regions Matter; Palestine in the Victorian Age: Colonial Encounters in the Holy Land; Stability and the Lebanese State in the 20th Century: Building Political Legitimacy.

Research Reports: Lebanon and Israel’s Maritime Deal Suspends Them Between No War and No Peace; The New Biden National Security Strategy.

■ Conferences

- *Glasgow summit and climate change: around the corner from the collapse of the Titanic Capitalocene*... Houcine Choigrani - Abdel Daim Battioui 166

■ China and the World (Supplement - 2)

- *China and the "Middle East": Prospects for Interests and Hedging Policies*.....Riham Ahmed Khafagi 77

This paper investigates China's mutual interests with the "Middle East" countries and explores the possibilities of some countries switching their strategic alliances from the United States in favor of China and the challenges that arise from such a move. The paper employs the concept of "strategic hedging" to analyze what paths the "Middle East" countries and China can traverse in their mutual relations. It assumes that China's hedge against an urgent confrontation with the United States, and its fear of losing the free security services provided by the latter, has so far deterred China from a exerting serious desire to increase its military presence or political influence in the region, despite its growing economic influence. Middle Eastern countries share China's concern regarding the decline of US services.

- *The repercussions of the Chinese rise on the dispute in the South China Sea* Ali Qassem Miqdad 95

The South China Sea has become a major focal point of conflict between a rising China and the United States of America and its allies in Southeast and East Asia. Controlling the strategic location as a meeting point between the Indian and Pacific oceans, as well as its energy and fish capabilities, has become a regional and international goal and a conflict area. While China considers the sea an extension of its land and a geostrategic space that guarantees its regional supremacy, the United States of America considers this a threat to its presence in the region; This study provides an analytical view of the impact of the conflict in the South China Sea by showing its strategic importance.

- *China's rise and the revelation that international relations are aligned with Western perspectives*..... Mustapha Bekhouche 107

Many international relations theories after the end of the Cold War blatantly revealed the fact that they were biased towards Western perspectives, as many of them succumbed to illusions of victory, falling into the trap of thinking that things have come to an end. This study argues that the content of Western academic production in the field of international relations regarding the rise of China reflects a clear bias that focuses on the fact that China poses a threat, neglecting the opportunities provided to nearly one and a half billion people through

different perspectives of the most prominent political Islam currents in Morocco on the issue of participation in political action and the exercise of power, and concludes that political Islam movement failure in participating in power in Morocco is due to its failure to manage government affairs and mismanagement of its internal affairs, as well as to the nature of Moroccan political system.

- *Spatial planning and the hybrid Zionist colonial practice in Palestine.....*Rassem Mohyelden Khamaisi 45

This study examines the relationship between the Zionist colonialism in Palestine and the spatial planning of the Zionist state, which is a central component in the matrix of Israeli soft and hard plays to exert control. This type of planning is characterized by relevant semi-fixed features to achieve the Zionist project, which benefit from the development and transformation of the colonial model and the formation of a hybrid colonialism that reflects his novel and ideology, which are the compass of the colonial activity itself. The study lays out a cognitive framework for the nature of spatial planning and its use to achieve Zionist colonialism, and monitors the transformations in the use of spatial planning to distribute and spread the Zionist settlements during various stages. It also monitors the features and features of the spatial planning doctrine and the tools for its implementation.

- *International competition dynamics over energy resources in Africa and its repercussions*Lahcen Elhassnaoui 59

This study examines the increasing pace of international competition over energy resources in the African continent, an issue whose dimensions could be understood in the context of the geostrategic changes that have taken course in the international arena during the past two decades, and the accompanying rise in the economic power of some countries of the South, and their aspiration to compete with Western powers to obtain African energy resources, which enabled the African continent countries to some degree, to get rid of their dependence on Western powers, by diversifying their markets for selling energy resources. However, the integration context of the African continent in the global economy, and the prevalence of corruption in it, prevented them from achieving the development aspirations of its peoples.



Editor-in-Chief
Luna Abuswaireh

Editor
Fares Abi Saab

Vol. 45

No. 525

November 2022

Abstracts

■ Studies

- *International developments and their impact on Arab development.*Mounir Al-Hamesh 7

In recent years, the world has witnessed significant developments that will bring about changes and transformations in the political, economic and social fields in the world and the Arab region in particular. Such developments will also bring about variables to the principles and rules that govern international relations and the world order that is currently based on globalization and the hegemony of the United States of America. The most prominent of these developments are: the Corona pandemic, the Russian-Atlantic confrontation in Ukraine, the tense Chinese-American relations in light of the island of Taiwan, climate change and its impact on the environment, and developments in the Arab region in light of the Abraham Agreements and the NATO Middle East project, The developments of the international system and the future of American-Western hegemony.

- *The boundaries and consequences of political Islam participation in power exercise in Morocco*.....Abdel Hadi El Khayati 30

This study examines the constraints that prevented the Justice and Development Party from exercising successful power management in Morocco from within official institutions. Are these constraints related to self-failure or related to the nature of the Moroccan political system? Why do the rest of political Islam currents reject political participation in state institutions? The study also examines the
